الخصال الرضيعة

في

فهرست أسماء مصنفي الشيعة

الخصال الرضيعة

في

فهرست أسماء مصنفي الشيعة

تأليف

الشيخ جاسم الفهدي

منشورات
مجلة دراسات علمية

مجلة دراسات علمية

اسم الكتاب : الخصال الرصيعة في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة
المؤلّف : الشيخ جاسم الفهديّ
الناشر : مجلّة دراسات علميّة
الطبعة : الأولى
عدد النسخ: ١٠٠٠
تاريخ الطبع : ١٤٤٠ هـ ـ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شّرع لعباده الدين القويم وأوضح لهم الصراط المستقيم بما جاء ـ بعد القرآن الكريم ـ عن النبي الأمين وآله المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين.

هذا، وإنّ معرفة الطريق الموصلة إليهم على وجه يعلم أو يُظنّ به صدور المروي عنهم لا تحصل إلّا بمعرفة أحوال الرجال. ومن أحد الأصول الرجاليّة الأربعة أو الخمسة المعتمدة في ذلك لدى العلماء الأعلام، وآخرها تصنيفاً، هو ما كتبه خرّيت هذه الصنعة شيخنا أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشيّ الأسديّ الكوفيّ البغداديّ رضوان الله عليه (ت٤٥٠هـ) الموسوم بـ(فهرست أسماء مصنّفي الشيعة) والمعروف بـ(رجال النجاشي)، الذي بتقديمه صرّح جماعة من الأصحاب نظراً لمضمونه الذي لا نظير له في هذا الباب، إلّا أنّه نُقل عن بعضهم اتّهام النجاشي رضوان الله عليه بكثرة الأخطاء، وأثار حول رجاله الإشكالات، وقدّم قول غيره عليه عند تعارض الكلمات.

والكتاب الماثل بين يديك ـ عزيزنا القارئ ـ يسلّط مؤلّفه الضوء فيه على ما تزيّن به (رجال النجاشي) من خصال، ويذبُّ عنه ما اعترى غيره ممّا صُنِّف في هذا المجال، دافعاً ما قيل فيه من إشكال، مؤكّداً فيه على أنّ منهج النجاشي في التوثيق والتضعيف يعتمد الحسّ، لا الحدس، فيتقدّم قول النجاشيّ إذا عارضه قول رجالي آخر، حتّى أنّه يفرِّق بين نقد النجاشي للرجال وتضعيفات ابن الغضائري المعاصر له، باعتبار أنّ الأخير يعتمد الحدس في حكمه أو معرفة غلوّ الراوي أو ضعفه من نقد مضمون مروياته وكتبه، بينما يعتمد النجاشيّ في توثيقه أو جرحه على ما وصل له من معلومات عن نفس شخص الراوي.

هذا، وقد تصدّت المجلّة سابقاً لنشر الفصل الثالث من هذا الكتاب في عددها الثالث عشر التزاماً منها بالنّظام الدّاخلي فيما زاد عن الحدّ المسموح به ـ ممّا هو جدير بالاهتمام ـ أن تنشره مستقلاً بعد نشر قسم منه في بعض أعدادها.

وفي الختام تتقدّم إدارة المجلّة بجزيل الشكر ووافر الامتنان لمؤلّفه الفاضل الشيخ جاسم الفهديّ (دام عزّه)، فلله تعالى درّه وعليه أجره.

والشكر موصول لكلّ الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل وكان لمجهودهم الأثر الطيّب في خروجه بالشّكل الذي نأمله.

نسأله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان أعمالهم جميعاً إنّه سميع مجيب.

مجلّة دراسات علميّة

النّجف الأشرف

٢٥ ربيع الثاني ١٤٤٠ هـ

المقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل كتابه على خير العباد، وبيّن لهم سبل الرشاد، وصلّى الله على من جرى لسانه بفصل الخطاب، وبفضله اهتدى العالمون إلى الصواب، محمّد سيّد الكونين، ونور الثقلين، وعلى آله الطاهرين، موضع سرّه، وعيبة علمه، وباب حكمته، وسلّم تسليماً، واللّعن الدائم على أعدائهم وظالميهم إلى يوم الدين.

وبعد، فللنصّ الشرعيّ دورٌ محوريّ في التعرّف على أغلب الأحكام، ومن ثَمَّ اهتمّ الفقهاء بقراءته، وبذلوا جهوداً فائقة في ملامسة جهاته، فكانت لهم الخصاصة في استكشاف مراده، بمساهمة عدد من العلوم التي من أهمّها علم الرجال الذي فرضته طوارئ الأيام وتباعد الأزمان؛ لدخالته في إثبات صدور الأخبار عن المعصومين الأخيار عليهم السلام.

ولعلماء الرجال المتقدّمين أبلغ الآثار في التعرّف على حال الرواة وحملة الأخبار

من خلال ما دوّنوه من مؤلّفات، وسطّروه من كلمات، يصل تعدادها إلى المئات، فكان آخر ما وصل لنا منها هو كتاب (اختيار معرفة الرجال) المعروف بكتاب الكشّيّ رحمه الله، وكتابا (الرجال) و(الفهرست) للشيخ الطوسيّ قدس سره، وكتاب (فهرست أسماء مصنّفي الشيعة) المعروف برجال النجاشيّ، وكان هذا الأخير موضع اهتمام العلماء المتمهّرين فضلاً عن الباحثين والدارسين؛ لتزيّنه ببعض الخصال، وتميّز مؤلّفه بدقّة المقال، وخبرويّته في علم الرجال، فهو آخرها تأليفاً حيث تعرّض لترجمة ألف ومائتين وسبعين عنواناً.

فاستدعاني النظر في هذا الكتاب أثناء التجوال بين كلمات العلماء، وتكرّر الاعتماد على بعض الأفكار ممّا تكون سارية في كثير من الأبحاث، أن أجمع شتاتها في بعض الورقات لأستفيد منها ساعة الاحتياج، ثمّ توالدت هذه الأفكار خلال الأيام، ممّا يسير في نهجها وينتج ثمرها، فقرأت الكتاب مرات ومرات، وتصفّحته من عدّة جهات، وراجعت من تعرّض له في مبحث أو طرح إشكال، ثمّ فتّشت عمّن كتب في هذا المجال، فلم أجد إلّا القليل من أفرد له مؤلّف أو مقال، وهذا ممّا لا يتناسب مع أهميّة هذا الكتاب.

وعلى الرغم من قلّة البضاعة اعتصمت بالله وبولاية رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام، وجمعت ما سطّرته في ورقاتي مع ملاحظة ما كتب حول هذا السفر في كتاب يضم بين دفّتيه خصالاً عامّة تنفع الدارس في هذا المجال، لتغنيه عن البحث عمّا تناثر في طيّات أبحاث العلماء في كتب الفقه والرجال، فكان في تمهيد وعشر فصول.

ولزاماً عليَّ في الختام أن أتقدّم بالثناء والتبجيل لأساتذتي الفضلاء ممّن رفدوني

بأفكارهم، وتفضّلوا عليّ بكلماتهم واقتراحاتهم، سائلاً ربّي أن يديم بركاتهم، ولا يحرم طلاب العلم عنايتهم، ولا أنسى إخوتي ممّن بذل العناء وشاركني في إخراج هذه الورقات من جزيل الشكر وخالص الدعاء.

التمهيد:

يعتمد فقهاء الإسلام في جلّ تشريعاتهم بعد القرآن على الأحاديث الشريفة الصادرة عن المعصومين عليهم السلام التي وردت على لسان حملتها جيلاً بعد جيل، فقد تصدّى نفرٌ غير قليل لتدوين هذه الروايات ونقلها لغيرهم بقراءة أو استماع أو بكراس. وكان لهذا التراث الروائيّ الدور الكبير في بناء الهيكل التشريعيّ للدين، كونه يعالج غالب تفاصيل العقائد والأحكام، وبعد تباعد الأزمان وتعدّد الوسائط بيننا وبين رواة تلك الآثار كان لزاماً على الناظر في هذه الأخبار أن ينظر في سلسلة رواتها، للتأكّد من إثبات صدورها وتمييزها عن الموضوعات؛ لما هو معلوم من وقوع الكذب فيها، ولذا روى الشيخ الكلينيّ عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليمانيّ، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلاليّ، قال: قلت لأمير المؤمنين عليه السلام: إنّي سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن نبي الله صلى الله عليه وآله غير ما في أيدي الناس، ثمّ سمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت في أيدي الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن نبيّ الله صلى الله عليه وآله أنتم تخالفونهم فيها، وتزعمون أنّ

ذلك كلّه باطل، أفترى الناس يكذبون على رسول الله ﷺ متعمّدين، ويفسّرون القرآن بآرائهم؟ قال: فأقبل عليّ، فقال: قد سألت فافهم الجواب: إنّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعامّاً وخاصّاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كُذِّب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيباً، فقال: أيّها الناس قد كثرت عليّ الكذّابة فمن كذب عليّ متعمّداً فليتبوّء مقعده من النار، ثمّ كذب عليه من بعده، وإنّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس: رجل منافق يظهر الإيمان، متصنّع بالإسلام لا يتأثّم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله ﷺ متعمّداً، فلو علم الناس أنّه منافق كذّاب، لم يقبلوا منه ولم يصدّقوه، ولكنّهم قالوا هذا قد صحب رسول الله ﷺ ورآه وسمع منه، وأخذوا عنه، وهم لا يعرفون حاله، وقد أخبره الله عن المنافقين بما أخبره ووصفهم بما وصفهم، فقال عزّ وجلّ: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ**﴾ ثمّ بقوا بعده فتقرّبوا إلى أئمّة الضلالة والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان فولّوهم الأعمال، وحملوهم على رقاب الناس، وأكلوا بهم الدنيا، وإنّما الناس مع الملوك والدنيا إلّا من عصم الله، فهذا أحد الأربعة.

ورجل سمع من رسول الله شيئاً لم يحمله على وجهه ووهم فيه، ولم يتعمّد كذباً فهو في يده، يقول به ويعمل به ويرويه فيقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ، فلو علم المسلمون أنّه وهم لم يقبلوه ولو علم هو أنّه وهم لرفضه.

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً أمر به، ثمّ نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء، ثمّ أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ، ولو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنّه منسوخ لرفضوه.

وآخر رابع لم يكذب على رسول الله ﷺ، مبغض للكذب خوفاً من الله وتعظيماً لرسول الله ﷺ، لم ينسه، بل حفظ ما سمع على وجهه فجاء به كما سمع، لم يزد فيه ولم ينقص منه، وعلم الناسخ من المنسوخ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ، فإنّ أمر النبيّ ﷺ مثل القرآن ناسخ ومنسوخ [وخاص وعام] ومحكم ومتشابه قد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان: كلام عام، وكلام خاص، مثل القرآن، وقال الله (عزّ وجلّ) في كتابه: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ فيشتبه على من لم يعرف ولم يدرِ ما عنى الله به ورسوله ﷺ، وليس كلّ أصحاب رسول الله ﷺ كان يسأله عن الشيء فيفهم، وكان منهم من يسأله ولا يستفهمه حتى أن كانوا ليحبّون أن يجيء الأعرابيّ والطاريّ فيسأل رسول الله ﷺ حتى يسمعوا. وقد كنت أدخل على رسول الله ﷺ كلّ يوم دخلة وكلّ ليلة دخلة فيخليني فيها أدور معه حيث دار، وقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أنّه لم يصنع ذلك بأحد من الناس غيري، فربّما كان في بيتي يأتيني رسول الله ﷺ أكثر ذلك في بيتي، وكنت إذا دخلت عليه بعض منازله أخلاني وأقام عنّي نساءه. فلا يبقى عنده غيري، وإذا أتاني للخلوة معي في منزلي لم تقم عنّي فاطمة ولا أحد من بنيّ، وكنت إذا سألته أجابني وإذا سكتُّ عنه وفنيت مسائلي ابتدأني، فما نزلت على رسول الله ﷺ آية من القرآن إلّا أقرأنيها وأملاها عليّ فكتبتها بخطّي وعلّمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصّها وعامّها، ودعا الله أن يعطيني فهمها، وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله ولا علماً أملاه عليّ وكتبته، منذ دعا الله لي بما دعا، وما ترك شيئاً علّمه الله من حلال ولا حرام، ولا أمر ولا نهي كان أو يكون ولا كتاب منزل على أحد قبله من طاعة أو معصية إلّا علّمنيه وحفظته، فلم أنسَ حرفاً

واحداً، ثمّ وضع يده على صدري ودعا الله لي أن يملأ قلبي علماً وفهماً وحكماً ونوراً، فقلت: يا نبي الله بأبي أنت وأمي، منذ دعوت الله لي بما دعوت لم أنسَ شيئاً ولم يفتني شيء لم أكتبه، أفتتخوّف عليَّ النسيان فيما بعد؟ فقال: لا، لست أتخوَّف عليك النسيان والجهل)[١].

ومن عظيم الأسف كثرة الوضّاعين والمكذّبين على حضرة النبيّ الصادق الأمين، والسادة الأئمة المعصومين (عليهم صلوات الله)؛ لمصالح فانية وعقائد فاسدة حتى كثرت دوافعهم، وتعدّدت مشاربهم إلى أن عُدّ منهم سبعمائة رجل كما أحصاهم الشيخ الأمينيّ في كتاب الغدير وقال: (فمن هنا ترى كثيراً من الوضّاعين المذكورين بين إمام مقتدى، وحافظ شهير وفقيه حجّة، وشيخ في الرواية، وخطيب بارع. وكان فريق منهم يتعمّدون الكذب خدمة لمبدأ، أو تعظيماً لإمام، أو تأييداً لمذهبٍ؛ ولذلك كثر الافتعال، ووقع التضارب في المناقب والمثالب بين رجال المذاهب، وكان من تقصر يده عن الفرية على رسول الله ﷺ بالحديث عنه فإنّه يبهت الناس باختلاق أطياف حول المذاهب ورجالاتها. ترى أُناساً افتعلوا على رسول الله ﷺ روايات في مناقب أبي حنيفة مثل رواية سيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان بن ثابت ويكنّى أبا حنيفة ليحيين دين الله وسنّتي على يديه)[٢].

بالإضافة إلى وقوع الغلط والسهو من بعض الرواة، والتخليط بين الصحيح منها والسقيم؛ لأسباب متعدّدة، منها:

---

(١) الكافي: ١/ ٦٢.

(٢) الغدير: ٥/ ٢٧٨.

قلّة الخبرة بمؤهّلات التحديث، أو بقواعد رسم الخطّ، وضعف ثقافة الراوي بأساليب البيان، وغيرها من الأسباب، مما أدّى الى تعارضها والتنافي بين مضامينها، كما تشهد به الأخبار الواردة عنهم عليهم السلام بالأخذ بما وافق القرآن، وترجيح قول الأعدل، فاشتدّت الحاجة إلى معرفة حال الرواة وأوصافهم، ومعرفة مصنّفاتهم، فتصدّى علماء الشيعة الثقات لذلك، فكانوا مرجعاً في الاستناد، ومحلّاً للاعتماد، متّفق على حجّيّة ما نقلوه من كلمات وذكروه من توصيفات، وإن أختلف في مناطها إلى مجموعة من الأقوال التي منها:

القول الأوّل: يكون قول الرجاليّ حجّة مع التعدّد؛ لكونه شهادة بوثاقة الراوي، فإذا نقل النجاشيّ والشيخ ـ مثلاً ـ توثيقاً لأحد الرواة تمّت البيّنة على ما وصف به من توثيق، من غير فرق بين كون الدليل الدال على حجّيّة البيّنة هو السيرة أو الروايات التي منها ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (كلّ شيء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان عندك أنّ فيه ميتة)[1].

وهذا هو مختار جماعة منهم المحقّق الحليّ رحمه الله[2]، وتبعه الشيخ حسن صاحب المعالم رحمه الله قائلاً: (الأقرب عندي عدم الاكتفاء في تزكية الراوي بشهادة العدل الواحد وهو قول جماعة من الأصوليين، ومختار المحقّق أبي القاسم بن سعيد)[3].

القول الثاني: يكون قول الرجاليّ حجّة لكونه خبيراً، وهذا ما يندرج في قيام سيرة العقلاء على رجوع الجاهل لصاحب الاختصاص، فتكون آراؤه المبنيّة على

(١) الكافي: ٦/ ٣٣٩ باب الجبن ح٢.

(٢) يلاحظ: معارج الاصول: ٢١٦.

(٣) منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ١/ ١٦.

تمهّره في الفن حجّة مع عدم ردع الشارع عنها، ولا إشكال في أنّ الرجاليّ خبير؛ لأنّه مختصّ بفهم قواعد وضوابط الجرح والتعديل وما يكون دخيلاً في شؤون التحديث نظير الرجوع إلى الخبير في معرفة قيم المتلفات في باب الضمان بالمثل أو بالقيمة، فقوله في توصيف راوٍ يكون حجّة تعبداً وإن لم يتعدّد.

ويفترق هذا الوجه عن سابقه في عدم اشتراط التعدّد بالإضافة إلى إمكان الاعتماد عليه في الجرح والتعديل معاً، وليس مختصّاً بالتوثيق[١].

القول الثالث: يكون قول الرجاليّ حجّة في توصيفاته، لأنّه خبر ثقة عن أمر قريب من الحسّ، فيشمله عموم أدلّة الموضوعات، وهو الأشهر أو المشهور كما صرّح بذلك الشهيد الثاني قائلاً: (يثبت الجرح في الرواة بقول واحد كتعديله على المذهب الأشهر)[٢]، وكذا الشيخ البهائيّ، حيث قال: (يثبت تعديل الراوي وجرحه بقول واحد عدل عند الأكثر)[٣]، وكذلك المحقّق الشيخ حسن ﵀ قائلاً: (الأقرب عندي عدم الاكتفاء في تزكية الراوي بشهادة العدل الواحد ... والمشهور بين أصحابنا الاكتفاء بها)[٤].

واستدلّ على ذلك ببعض الآيات التي منها: آية النفر، وهي قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَما كانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ**

(١) تنقيح المقال: ١/ ١٨٢.

(٢) الدراية: ٧٢.

(٣) رسائل في دراية الحديث: ١/ ٥٤٥.

(٤) منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ١/ ١٦.

﴿وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[١].

كما استدلّ أيضاً ببعض الروايات التي منها:

ما رواه الكلينيّ ﵀: (عن محمّد بن عبد الله ومحمّد بن يحيى جميعاً، عن عبد الله ابن جعفر الحميريّ، قال: اجتمعتُ أنا والشّيخ أبو عمرو ﵀ عند أحمد بن إسحاق فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخلف، فقلت له: يا أبا عمرو، إنّي أريد أن أسألك عن شيء وما أنا بشاكّ فيما أريد أن أسألك عنه؛ فإنّ اعتقادي وديني أنّ الأرض لا تخلو من حجّة، إلّا إذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوماً، فإذا كان ذلك رفعت الحجّة، وأغلق باب التوبة، فلم يك ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً فأولئك أشرار من خلق الله عزّ وجلّ، وهم الذين تقوم عليهم القيامة، ولكنّي أحببت أن أزداد يقيناً، وإنّ إبراهيم سأل ربَّه (عزّ وجلّ) أن يريه ﴿كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى قالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قالَ بَلى وَلكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق عن أبي الحسن، قال: سألته وقلت من أُعامِل؟ وعمّن آخذ؟ وقول من أقبَل؟ فقال له: العمريّ ثقتي فما أدَّى إليك فعنّي يؤدّي، وما قال لك عنّي فعنّي يقول، فاسمع له وأطع، فإنّه الثقة المأمون، وأخبرني أبو عليّ أنّه سأل أبا محمّد عن مثل ذلك، فقال له: العمريّ وابنه ثقتان، فما أدَّيا عنّي فعنّي يؤدّيان، وما قالا لك فعنّي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإنَّهما الثقتان المأمونان، فهذا قول إمامين قد مضيا فيك، قال: فخرّ أبو عمرو ساجداً وبكى، ثمّ قال: سل حاجتك، فقلت له: أنت رأيت الخلف من بعد أبي محمّد، فقال: إي والله ورقبته مثل ذا، وأومأ بيده،

(١) التوبة: ١٢٢.

فقلت له: فبقيت واحدة، فقال: لي هات، قلت: فالاسم؟ قال: محرّم عليكم أن تسألوا عن ذلك، ولا أقول هذا من عندي فليس لي أن أُحلّل ولا أُحرّم، ولكن عنه؛ فإنّ الأمر عند السلطان أنَّ أبا محمّد مضى ولم يخلّف أبداً، وقسَّم ميراثه، وأخذه من لا حقَّ له فيه، وهو ذا عياله يجولون ليس أحد يجسر أن يتعرَّف إليهم أو ينيلهم شيئاً، وإذا وقع الاسم وقع الطلب، فاتّقوا الله وأمسكوا عن ذلك)[1].

بالإضافة إلى وضوح جريان سيرة العقلاء على العمل بخبر الثقة في أمور حياتهم ومعاشهم كما هو الملاحظ في التجارات، مع عدم ثبوت الردع عن المعصوم عليه السلام.

القول الرابع: يكون قول الرجالي حجّة في توصيفه؛ لأنّه خبر ثقة عن أمر قريب من الحسّ بدعوى دلالة الأدلّة على حجّية خبر الثقة في الأحكام الكلّية بملاك الأولويّة؛ إذ بعد إمكان الاعتماد عليها في إثبات الأحكام الإلهيّة وجعلها مناطاً في الامتثال والعصيان فمن الأولى الاعتماد عليها في إثبات الموضوعات.

القول الخامس: يكون قول الرجاليّ حجّة في توصيفه بدلالة المدلول الالتزامي لأدلة حجّيّة خبر الواحد في الأحكام الكلّيّة؛ لأنّ قول الرجاليّ يدلّ بالمطابقة على وثاقة الراوي، وبالالتزام على ثبوت الحكم الذي يخبر به الراوي الثقة.

وهذا ما اختاره السيّد الحكيم رحمه الله قائلاً: (ربّما يقال بثبوته بخبر الثقة؛ لعموم ما دلّ على حجّيّته في الأحكام الكلّيّة، إذ المراد منه ما يؤدّي إلى الحكم الكلّيّ، سواء كان بمدلوله المطابقيّ أم الالتزاميّ، والمقام من الثاني؛ فإنّ مدلول الخبر المطابقيّ هو وجود الاجتهاد، وهو من هذه الجهة يكون إخباراً عن الموضوع، لكن مدلوله

(١) الكافي: ١/ ٣٣٠.

الالتزاميّ هو ثبوت الحكم الواقعيّ الكليّ الذي يؤدّي إليه نظر المجتهد)[١].

القول السادس: يكون قول الرجاليّ حجّة لتحصيله الاطمئنان الشخصيّ بوثاقة الراوي، وهو كالقطع في إمكان الاعتماد عليه؛ فهو طريق عقلائيّ في سائر الأمور، فيمكن الاعتماد عليه في إثبات الأحكام الشرعيّة الكلّيّة والموضوعات التي تترتّب عليها الأحكام[٢].

القول السابع: يكون قول الرجالي حجّة لتحصيله الظنّ الحجّة بعد فرض انسداد باب العلم بوثاقة الراوي، وهذا ما يظهر اختياره من المحقّق القمّيّ ﵀ حيث قال: (فالأولى أن يقال إنّ ذلك من باب الظنون الاجتهاديّة المرجوع إليها عند انسداد باب العلم، وليس من باب الشهادة، ولا الرواية المصطلحة)[٣].

ولشدّة الحاجة الى تدوين أسماء هؤلاء الرجال عَمَدَ علماءُ الشيعة من العصر الأوّل إلى تأليف ما يجمع أسماء الرواة وما يتعلّق بهم في مجال التحديث والإخبار على مرّ العصور، كما يلاحظ ما ذكره الشيخ الطوسي في ترجمة عبيد الله بن أبي رافع، حيث قال: (وله كتاب تسمية من شهد مع أمير المؤمنين ﵇ الجمل وصفين والنهروان من الصحابة (رضي الله عنهم))[٤]، ثمّ في القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث دوّن رجال ابن جبلّة وابن فضّال وابن محبوب إلى أن وصل التدوين إلى القرن الرابع والخامس الهجريّين، وهو آخر ما وصل إلينا من كتب الرجال لأصحابنا

(١) مستمسك العروة الوثقى: ١/ ٣٨.

(٢) تنقيح المقال: ١/ ١٨٢.

(٣) القوانين المحكمة: ٢/ ٤٩٠.

(٤) الفهرست: ٤٦٧.

المتقدّمين، وقد ذكر فيها آراء علماء الرجال السابقين عليهم، ولعلّ أقدمها ما يعرف بـ(رجال البرقي) الذي صنّف في القرن الثالث الهجريّ إلّا أنّ هناك كلاماً في صحّة النسخة الواصلة إلينا منه ثمّ كتاب (رجال الكشّيّ) للشيخ أبي عمرو محمّد بن عمر ابن عبد العزيز الكشّيّ (المتوفى في منتصف القرن الرابع الهجري) الذي وصل لنا جزء منه بواسطة الشيخ الطوسيّ ﵀ وأسماه (اختيار معرفة الرجال)، ثمّ كتب الشيخ الطوسيّ (كتابيّ) الرجال والفهرست، ومن أهم الكتب التي وصلت هو كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة تصنيف الشيخ أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشيّ الذي جمع فيه أغلب أصحاب الكتب والمصنّفات المنتمية إلى مذهبنا مع ذكر أوصافهم وما يتعلّق بأحوالهم في شؤون التحديث، فجاء بأحسن البيان وأوجز الكلمات ناظراً فيه إلى كلام من صنّف قبله في هذا الميدان، فكان المعتمد عليه بين العلماء والمتمهّرين في هذا المجال، كالعلّامة البهبهانيّ ﵀ الذي قال في ترجمة إبراهيم بن عمر اليمانيّ: (النجاشيّ عنده في غاية الضبط ونهاية المعرفة كما هو في الواقع أيضاً كذلك)[١]، و حكى العلّامة الحائريّ عن الصهرشتيّ تلميذ النجاشيّ: (أنّه كان شيخاً بهيّاً ثقة صدوق اللسان عند المخالف والموافق)[٢].

(١) منهج المقال في أحوال الرجال: ١/ ٣٣١.

(٢) منتهى المقال في أحوال الرجال: ١/ ٢٨٧.

الفصل الأوّل

حياة الشيخ النجاشيّ رحمه الله

وفيه مباحث:

تشخيص اسمه وأسرته:

من العناوين التي ترجمها الشيخ النجاشيّ هو أحمد بن عليّ بن أحمد، قائلاً: (أحمد ابن عليّ بن أحمد بن العبّاس بن محمّد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن النجاشيّ ـ الذي ولي الأهواز، وكتب إلى أبي عبد الله عليه السلام يسائله (يسأله) وكتب إليه رسالة عبد الله بن النجاشيّ المعروفة، ولم يُرَ لأبي عبد الله عليه السلام مصنّف غيره ـ بن عثيم بن أبي السمّال سمعان بن هبيرة الشاعر بن مساحق بن بجير بن أسامة بن نصر ابن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

أحمد بن العبّاس النجاشيّ الأسديّ مصنف هذا الكتاب له كتاب الجمعة وما ورد فيه من الأعمال، وكتاب الكوفة وما فيها من الآثار والفضائل، وكتاب أنساب بني نصر بن قعين وأيّامهم وأشعارهم، و كتاب مختصر الأنوار ومواضع النجوم التي سمّتها العرب)[1].

ويظهر الاختلاف بين صدر هذه العبارة وذيلها، حيث إنّه ذكر في صدرها: أنّ (أحمد بن عليّ) بينما ذكر في ذيلها أنّه (ابن العبّاس) وهو مصنّف الكتاب؛ ولذا وقع

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: رقم ٢٥٣.

الكلام في نسبه إلى عليّ أو إلى العبّاس.

يظهر من بعض الأعلام اختيار الثاني، مثل الحرّ العامليّ (طاب ثراه)[١]، ولكن المشهور هو الأوّل، وهو الصحيح؛ حيث صرّح النجاشيّ بكون أبيه عليّ بن أحمد بن العبّاس في مجموعة من الموارد:

منها: ما ذكره في ترجمة محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه قائلاً: (أخبرني بجميع كتبه وقرأت بعضها على والدي عليّ بن أحمد بن العباس النجاشيّ ﵀)[٢].

ومنها: ما ذكره في ترجمة عثمان بن عيسى قائلاً: (وأخبرني والدي عليّ بن أحمد ﵀ ، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ عن أبيه عن سعد، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى بكتبه)[٣].

ومنها: ما ذكره في ترجمة محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، قائلاً: (أخبرنا أبي عليّ ابن أحمد ﵀...)[٤].

ويظهر ممّا تقدّم أنّ الداعي لاختيار القول الثاني ما ورد في ذيل العبارة السابقة التي ذكرها النجاشيّ زعماً منهم أنّها الترجمة المقصودة لنفسه، اعتماداً على نسخة أورد فيها ترجمتين، فقال في موضع منها ما ذكرناه في صدر العبارة، ثمّ أتبعها بقوله: (ولم

(١) أمل الآمل: ٢/ ٢، ١٥.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠٤٩.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨١٧.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٤٧.

يُرَ لأبي عبد الله عليه السلام مصنّف غيره)، ثمّ قال: (أحمد بن العباس النجاشيّ الأسديّ مصنّف هذا الكتاب)، فتوهّم كون الذيل ترجمة أخرى.

وما ورد في العبارة الأولى التي ذكر فيها (أحمد بن علي) فقد نسبها الشيخ الحرّ العامليّ إلى العلّامة، وقد أثبتها غير واحد ممّن يملك نسخاً معتمدة عن كتاب النجاشي، منهم الفاضل الاسترآبادي الذي احتمل في ما ورد في العبارة الثانية عدّة احتمالات[1].

منها: أنّها إضافة من بعض التلامذة اشتباهاً؛ لشهرة العنوان الثاني، وعدم دخول المصنّف في العنوان الأوّل.

ومنها: كون المراد بأبي العباس هو جدّ المصنّف، ولكن اشتبه في إضافة الكتب والوصف بتصنيف الكتاب.

ومنها: النسبة للجدّ الأعلى اختصاراً وكرّر الاسم لأجل ذكره الكتب.

ولعلّ الصحيح منها ـ بناءً على صحّة النسخة ـ هو الأخير؛ لشهرة النسبة إلى الجدّ، وكان جدّه العبّاس من أصحاب الرضا عليه السلام، كما عدّه الشيخ[2] في رجاله في باب أصحاب الرضا عليه السلام. ويشهد له ما في العيون[3] بسنده الصحيح عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عنه قال: قلت للرضا (صلوات الله عليه): أنت صاحب هذا الأمر؟ قال: (إي والله، على الإنس والجنّ).

---

(١) منهج المقال: ٢/ ١٠٩.

(٢) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٥٣٥٩.

(٣) عيون أخبار الرضا: ١/ ٢٦.

ولكن السيّد التفرشيّ ـ الذي يملك أربع نسخ من الكتاب ـ حكم بتوهّم من قال بتغاير العنوانين، قائلاً: (وإنّ هذا ليس كلام المصنّف بل هو ملحق، وكان في النسخة التي كانت عنده من النجاشيّ: أحمد بن العبّاس النجاشيّ كان بالحمرة، فوقع ما وقع)[١].

أي أنّ بعض النسّاخ تصرّف فأضاف الذيل باللون الأحمر، فأوهم تعدّد العنوان وكون الثاني مصنّف الكتاب، لذا احتاج إلى طرح ما تقدّم من احتمالات ظنّاً منهم بأنّ ما أدرج باللّون الأحمر من صاحب الكتاب، ولكن هذا قد يدفعه ما ورد في بعض النسخ بالسواد لا بالحمرة.

ويشبه هذا ما حكي عن بعض النسخ من زيادة (أحمد) قبل (ابن عثيم) فتوهّم عنوان مستقل[٢]، وهو جدّ لعبد الله كما صرّح به النجاشي في ترجمة عبد الله النجاشي[٣]، مع عدم ذكره في كتب القوم، وقد صرّح المحقّق أبو علي الحائريّ بذلك قائلاً: (إنّي تصفّحت مظانّه من فهرست ورجال الشيخ والخلاصة وإيضاح الاشتباه ورجال ابن داود ومعالم العلماء ولم أجد له أثراً ولم ينقله أحد عن النجاشيّ سوى صاحب المنهج)[٤].

---

(١) نقد الرجال: ١/ ١٣٧.

(٢) لاحظ: لؤلؤة البحرين: ٣٨٨.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: رقم ٥٥٥.

(٤) منتهى المقال: ١/ ٢٨٩.

كنيته:

وقع الخلاف في كنية المصنّف إلى قولين: منهم مَنْ كنّاه بأبي العبّاس، وهو مختار جملة من المحقّقين، كالمحقّق الداماد وغيره[١]، ومنهم من كنّاه بأبي الحسين كالسيّد بحر العلوم وغيره[٢].

فقد ذكر العلّامة الحليّ ﵀ في ترجمته للنجاشيّ ما نصّه: (كان أحمد يكنّى أبا العبّاس ﵀، ثقة معتمداً عليه عندي، له كتاب الرجال، نقلنا منه في كتابنا هذا وغيره أشياء كثيرة، وله كتب أُخر ذكرناها في الكتاب الكبير ـ إلى أن قال ـ وتوفّي أبو العبّاس أحمد ﵀ بمطيرآباد)[٣].

وقد يؤيَّد بما ورد في ذيل العبارة التي ذكرها النجاشيّ عند تعرّضه لترجمة نفسه، بدعوى أنّ الصحيح هو: (أبو العبّاس مصنّف هذا الكتاب) بدل (أحمد بن العبّاس مصنّف هذا الكتاب) بقرينة ما ذكره العلّامة في الخلاصة[٤].

ولكنّه محض احتمال بعد عدم وجود ما يشهد من النسخ على ذلك.

وأمّا ما استشهد به على قطعيّة كنيته بأبي العبّاس[٥] ـ بما ذكره في ترجمة محمّد بن القاسم بن ماجيلويه قائلاً: (قال أبو العبّاس هذا كتاب قصد فيه أن يعرف حديث

---

(١) الرواشح السماويّة: الراشحة العشرون ص٧٤، تنقيح المقال: رقم ٣٩٨.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٣٩.

(٣) خلاصة الأقوال: ٧٢ رقم ٥٣.

(٤) يلاحظ: قاموس الرجال: ١/ ٤٨٤.

(٥) يلاحظ: المصدر السابق: ١/ ٥١٨.

رسول الله ﷺ...)[١]ـ فغير صحيح؛ لأنّ المراد بأبي العبّاس هو شيخه وأستاذه ابن نوح السيرافيّ الذي حكى عنه كثيراً بهذا[٢]. ويؤيّده عدم معروفيّة التعبير عن نفسه بهذا.

والقول الثاني مبنيّ على ما حُكي عن العلّامة تكنيته للمصنّف بأبي الحسين في ترجمة السيد المرتضى وفي إجازته لبني زهرة في بعض نسخ الخلاصة والبحار[٣]، فكان مستنداً للقول الثاني.

إلّا أنّي قد وجدته كُنّي في هذين الموضعين بأبي العبّاس فيما توفّر عندي، ويتّضح من هذا أنّ الاختلاف حاصل بسبب اعتلال النسخ، ومنه ما حكاه الشيخ حسن صاحب المعالم عن السيد ابن طاووس في ديباجة التحرير الطاووسيّ[٤].

ولادته ووفاته:

ولد الشيخ النجاشيّ في شهر صفر سنة اثنين وسبعين وثلاثمائة[٥].

وكان في بداية صباه يحضر مجلس هارون بن موسى التلكعبريّ المتوفّى في سنة خمس وثمانين وثلاثمائة في بغداد[٦].

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٤٧.

(٢) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: رقم ٦، ٢٥، ٢٦، ١٢٢، ١٢٤، وغيره كثير.

(٣) يلاحظ: بحار الانوار: ١٠٧/ ٧٢.

(٤) يلاحظ: التحرير الطاووسيّ: ٥.

(٥) يلاحظ: خلاصة الأقوال: ٧٢، رقم ٥٣.

(٦) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١٨٧.

وقد نصّ العلّامة على أنّ وفاته في منتصف القرن الخامس الهجريّ قائلاً: (وتوفّي أبو العبّاس أحمد ﵀ بمطير آباد في جمادى الأولى سنة خمسين وأربعمائة)[١].

ولكن هذا لا يتناسب مع ما ذكره النجاشيّ في ترجمة محمّد بن الحسن بن حمزة الجعفريّ، حيث قال: (مات ﵀ في يوم السبت، سادس عشر شهر رمضان، سنة ثلاث وستين وأربع مائة ودفن في داره)[٢].

وكان محمّد بن الحسن الجعفريّ خليفة الشيخ المفيد المتوفّى في السنة الثالثة عشر بعد الأربعمائة من الهجرة، وقد نقل السيّد التفرشيّ تاريخ وفاة الجعفريّ هذا عن النجاشيّ، وهو يملك أربع نسخ منه كما تقدّم[٣]، فلا يمكن الاطمئنان بما ذكره العلّامة من تاريخ وفاته.

ويحتمل التصحيف في تاريخ وفاة محمّد بن الحسن الجعفريّ الوارد في كتاب النجاشيّ وتبعه مَنْ تأخّر عنه، واحتمال وفاته في نفس العام الذي توفّي فيه الشيخ المفيد، إلّا أنّ هذا غير تامّ؛ لما ذكره المصنّف في ترجمة السيد المرتضى من مشاركة محمّد بن الحسن الجعفريّ في تغسيل السيد المرتضى في العام السادس والثلاثين بعد الأربعمائة[٤].

ولعّل الصحيح ما أحتمله الشيخ الطهرانيّ من أنّ ما وقع في كتاب النجاشيّ من ذكر تاريخ وفاة محمد الجعفريّ هو إلحاق من النسّاخ، فإنّه كتب بعض المطّلعين على

(١) يلاحظ: خلاصة الأقوال: ٧٢، رقم ٥٣.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠٧٠.

(٣) يلاحظ: نقد الرجال: ٤/ ١٧٤.

(٤) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: رقم ٧٠٨.

وفاته في هامش الترجمة فأدخل في المتن اشتباهاً، بقرينة ما ذكره النجاشيّ من تصانيف في ترجمته قائلاً: (كتاب التكملة موقوف على التمام، الموجز في التوحيد موقوف على التمام...) ومثل هذا التعبير يظهر منه استمرار حياة الرجل، ورجاء تمامها منه، فيتعيّن أنّ ما ذكر من تاريخ لوفاته ليس من المصنّف، وإنّما ألحق في متن الكتاب سهواً؛ إذ لو كان منه لكان اللازم أن يقول لم يتمّ[1].

(١) يلاحظ: الذريعة: ٤/ ٣١٧، ٤٠٨.

الفصل الثاني

التعريف بالكتاب

نسخ الكتاب واختلافها والترجيح بينها

حظي كتاب النجاشيّ باهتمام جملة كبيرة من علمائنا منذ القرن السابع الهجريّ ـ كما يظهر من المحقّق الحليّ في المعتبر ـ إلى يومنا هذا، فكان المصدر الأساس في معرفة أحوال الرواة؛ لما يتميّز به من دقّة العبارات وإيجاز الكلمات، لكنّه لم يسلم من مشكلة تباين النقولات عنه، واختلاف النسخ الحاكية له؛ لانعدام النسخة المخطوطة بيده وإن كان بعض ما وصل إلينا كان مصحّحاً عنه، كما نقل السيّد الخوئيّ ﵀ في غير مورد عن نسخة مستنسخة على نسخة مستنسخة من نسخة النجاشيّ بخطّه[1]، أو عمّن كان قريب عهد منه كابن طاووس والعلّامة وابن داود، فقد نقلوا في كتبهم عن كتاب النجاشيّ، وصرّحوا بمواضعها إلّا أنّه مختلف في بعضه عن ما توافر لدينا ووصل إلينا، فكانت نسخة العلّامة خاليةً عن بعض المذكورين، كآدم بن المتوكّل، وسعيد بن غزوان، وعيسى بن راشد، ومحمّد ابن جمهور، ووهيب بن حفص. ومختلفةً في بعض العناوين، كما في عبد الله بن أبي زيد أو عبيد الله مصغّراً، والمضامين كما في عليّ بن السريّ الثقة، وسيأتي الحديث عن بعضها.

وقد رجّحت نسخة ابن طاووس والعلّامة وابن داود حال الاختلاف على سائر النسخ المتوفّرة عند المختصّين، مثل نسخ كتاب النجاشيّ الأربع الموجودة عند السيد

(١) يلاحظ: معجم رجال الحديث: ١٣/ ٢٠٤.

التفرشيّ صاحب نقد الرجال[١]، أو النسخة المتوفّرة عند الميرزا محمّد الاسترآبادي صاحب منهج المقال؛ لاستبعاد غفلتهم عمّا ورد فيه، وبتوسّطهم وصل إلينا الكتاب، لا سيّما أنّ المعروف من العلّامة اهتمامه الشديد بنقل عبارات الكتاب، وعليه لا عبرة بما لم يصدقوه في كتبهم[٢].

لكن يمكن القول: إنّهم ليسوا الوحيدين في التوسّط في نقل الكتاب، فنسختهما تغاير كثيراً ما ورد في نسخ السيّد التفرشيّ في ذكر العناوين، و تختلف عنها في بعض المضامين.

ويشهد لهذا ما ذكره المحقّق الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني (رحمهما الله) من اشتباه ابن طاووس في نقل كلام النجاشيّ. في ترجمة عبد الملك بن أعين، قائلاً: (إنّ في عبارة النجاشي نوع خفاء وفي خط السيّد خللاً في نقلها، وهذه صورتها: (الحسن ابن عطيّة الحنّاط، كوفيّ، مولى، ثقة)[٣]، وفي ترجمة يونس بن عبد الرحمن (قلت: في هذا النقل غلط فاحش يعرفه الممارس وإن لم يقف على أصله)[٤]، وغيرها، وكذلك نبّه على هذا في المنتقى، قائلاً: (إنّ السيّد جمال الدين بن طاووس، حكى في كتابه صورة كلام النجاشيّ، بزيادة وقعت منه، أو من بعض الناسخين لكتاب النجاشيّ توهّماً، وتلك الزيادة موهمة لكون المدحة متعلّقة بحمزة مع معونة اختصار السيّد لكلام النجاشيّ، فأبقى منه هنا بقيّة كانت تعين على دفع التوهّم. والّذي تحقّقته من

(١) صرّح السيّد بتوفّره على أربع نسخ من الكتاب: ٢/ ٢١١، ٣/ ١٥٢، ٤/ ٢٦٦.

(٢) يلاحظ: قاموس الرجال: ١/ ٥٦، ٩٠.

(٣) التحرير الطاووسيّ: ٤١٣.

(٤) التحرير الطاووسيّ: ٦٢٣.

حال العلّامة ﷺ أنّه كثير التتبّع للسيّد، بحيث يقوى في الظنّ أنّه لم يكن يتجاوز كتابه في المراجعة لكلام السلف غالباً، فكأنّه جرى على تلك العادة في هذا الموضع)[١].

وأمّا دعوى اهتمام العلّامة الشديد بتتبّع ما هو مذكور في كتاب النجاشيّ على نحو يؤدّي إلى نفي ما لم ينصّ عليه، وما لم يصدّقوه، لم يكن به عبرة كما نصّ عليه الشهيد الثاني في تعليقاته على الخلاصة في غير مورد كما في ترجمة رفاعة (والمعلوم من طريقة المصنّف أن ينقل في كتابه لفظ النجاشيّ في جميع الأبواب، ويزيد عليه ما يقبل الزيادة).

ومقتضاه: أنّ الخلاصة مأخوذة من كتاب النجاشيّ مع زيادة من كلام غيره، أو من كلام نفسه، أو الأعمّ، لكن الأخذ من النجاشيّ بدون الزيادة عليه أغلب.

فغير تامّة، ويشهد لذلك ما حكاه المحقّق الحلّيّ عن النجاشيّ في كتاب المعتبر كما في محمّد بن جمهور[٢] حيث قال: (وابن جمهور ضعيف جدّاً، ذكر ذلك النجاشيّ في كتاب الرجال) وقد ذكره النجاشيّ في نسخ السيّد التفرشيّ والنسخ الواصلة إلينا، قائلاً: (محمّد بن جمهور أبو عبد الله العميّ ضعيف في الحديث فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها)[٣]، لكن لم يذكره العلّامة في كتابيه الخلاصة والإيضاح.

وكذلك في وهيب بن حفص حيث قال المحقّق[٤]: (وذكر النجاشيّ أنّ وهيب

---

(١) منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان:١/ ١٨.

(٢) يلاحظ: المعتبر: ١/ ٩٢٩.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: رقم/ ٩٠١.

(٤) المعتبر: ١/ ٤٠٦.

ابن حفص كان واقفيّاً لكنّه ثقة)، وقد ذكره النجاشيّ في نسخ السيّد التفرشيّ والنسخ الواصلة إلينا، قائلاً: (أبو عليّ الجريريّ، مولى بني أسد، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وقف، وكان ثقة...)[١]، لكن لم يذكره العلّامة في كتابيه الخلاصة والإيضاح ولا ابن داود.

كذلك الحسن بن راشد الطفاويّ، حيث قال[٢]: (والحسن بن راشد يعرف بالطفاويّ، ضعيف، ذكر ذلك النجاشيّ)، وقد ذكره النجاشي في نسخ السيّد التفرشيّ والنسخ الواصلة إلينا قائلاً: (الحسن بن راشد الطفاويّ، ضعيف، له كتاب نوادر حسن كثير العلم)[٣]، ولم يذكره العلّامة أيضاً.

وكذلك نقل المحقّق الحلّيّ تضعيفاً لأحمد بن أشيم قائلاً: (ابن أشيم، ضعيف جدّاً على ما ذكره النجاشيّ في كتاب المصنّفين...)[٤]، ولم يذكر هذا في نسخ السيّد ولا في النسخ الواصلة إلينا، بل لم يذكر في الخلاصة أيضاً.

وعلى كلّ ذلك فدعوى تتبّع العلّامة بالنحو السابق غير تامّة.

إن قلت: يحتمل فيها قويّاً أنّ هذه الزيادات والاختلافات من المتأخّرين وتحريف من الناسخين.

قلت: هناك بعض الموارد التي نقلها العلّامة عن النجاشيّ تغاير ما هو الصحيح

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: رقم ١١٥٩.

(٢) المعتبر: ١/ ٣٥٦.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: رقم ٧٦.

(٤) المعتبر: ١/ ٢٩٢.

وما هو الواصل إلينا، ولا يحتمل في ذلك اشتباه المصنّف الذي عرف كونه في غاية الضبط ونهاية المعرفة.

وممّا يشهد لهذا ما قد قاله النجاشيّ في ترجمة بكر بن محمّد بن حبيب: (كان من غلمان إسماعيل بن ميثم، له في الأدب كتاب التصريف، كتاب ما يلحن فيه العامّة، التعليق)[١].

وقال العلّامة في الخلاصة: (وهو من غلمان إسماعيل بن ميثم في الأدب)[٢].

وقال الفاضل الشيخ محمّد في حاشية المنهج: لا يخفى أنّ ما ذكر في الخلاصة من قوله: ("وهو من غلمان إسماعيل بن ميثم في الأدب" غير تام المعنى، واحتمال أن يكون المراد من غلمانه لكونه تأدّب عليه غير معروف الذكر في الرجال، والعجلة اقتضت إسقاط لفظ: له في الأدب كتاب التصريف فلا ينبغي الغفلة عن ذلك)[٣].

وجرى على هذا الشيخ يوسف البحرانيّ قائلاً: (إنّ العلّامة لاستعجاله في التصنيف ووسع دائرته في التأليف، يرسم كل ما خطر بباله الشريف، وارتسم بذهنه المنيف، ولا يراجع ما تقدّم له من الأقوال والمصنّفات وإن خالف ما تقدّم منه في تلك الأوقات، ومن أجل ذلك طعن عليه بعض المتحذلقين الذين يحبّون أن تشيع الفاحشة في الدين، بل جعلوا ذلك طعناً في أصل الاجتهاد)[٤].

و قال النجاشيّ أيضاً في ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشّاء: (وهو ابن بنت

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٧٩.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٦٠.

(٣) منهج المقال: ٣/ ٨٤.

(٤) لؤلؤة البحرين: ٢١٨.

إلياس الصيرفيّ خزّاز من أصحاب الرضا عليه السلام)[١]. وقال في الخلاصة: (خيران) بدل (خزاز) لكون النسخة التي عنده من النجاشيّ خيران. ولأجل ذلك ذكر أنّ (إلياس الصيرفيّ خير من أصحاب الرضا عليه السلام)[٢].

وورد في ترجمة محمّد بن عطية الحنّاط قول النجاشيّ: (محمّد بن عطية الحنّاط أخو الحسن وجعفر، كوفيّ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام وهو صغير)[٣] وهكذا في النسخ الأربع الموجودة عند السيّد التفرشيّ، وفي الواصلة لنا، لكن الذي ورد في الخلاصة إبدال كلمة (صغير) بكلمة (ضعيف) وذكره في باب الضعفاء، وتبعه ابن داود، وهو غلط؛ لأنّ النجاشيّ وثّقه في ترجمة أخيه الحسن بن عطيّة قائلاً: (كوفيّ، مولى، ثقة، وأخواه أيضاً محمّد وعليّ)[٤]، وغيرها من الموارد التي يحصل عليها المتتبّع.

وما قيل من أنّ نسخة العلّامة من كتاب النجاشيّ هي الأصحّ دون النسخ الواصلة إلينا ويكون الاختلاف في التوثيق والتضعيف في قول النجاشيّ نظير اختلاف قوله في أسماء الإخوة، فقد ذكر في ترجمة محمّد بن عطيّة أنّ إخوته الحسن وجعفر، وذكر في ترجمة أخيه الحسن أنّ إخوته محمّد وعليّ، ولم يذكر جعفراً ويؤيّد عدم صحّة النسخة الواصلة إلينا روايته عن الباقر عليه السلام في حديث أهل الشام في

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٠.

(٢)خلاصة الأقوال: ٢٣٧.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٥٢.

(٤) المصدر السابق: ٩٣.

روضة الكافي، فمن روى عن الباقر عليه السلام يبعد أن يكون صغيراً وقت روايته عن الصادق عليه السلام، وقد روى عنه عليه السلام في الكافي والتهذيب أيضاً[١].

يجاب:

أوّلاً: أنّ هذا غريب، فكيف يحتمل اشتباه المصنّف دون العلّامة، ولو صحّ فلماذا لم ينبّه عليه؟!.

ثانياً: مضافاً إلى كثرة الأغلاط في كتاب الكشيّ، يقال: إنّ عدم ذكر الكشيّ لاسم محمّد في عداد إخوة الحسن لا ينفيه، فدعوى اشتباه النجاشيّ في هذا غير صحيحة.

ثالثاً: ما ذكر من روايات محمّد بن عطيّة عن الباقر عليه السلام غير صحيحة؛ لأنّ ما ورد في الكافي[٢] إنّما هو روايته عن الصادق عليه السلام، وما ورد في التهذيب[٣] فهي مضمرة. وأمّا ما ورد في الروضة[٤] (محمّد بن عطيّة عن أبي جعفر عليه السلام) فيحتمل فيه مغايرته الحنّاط أو يقال بعدم ظهور الرواية في إدراك الراوي للباقر عليه السلام ، وإنّما يروي قضيّة وقعت في زمانه عليه السلام.

رابعاً: حكى السيّد الخوئي قدس سره عن نسخة مصحّحة من رجال النجاشيّ قريبة من عهده فيها عبارة (صغير)[٥].

---

(١) يلاحظ: قاموس الرجال: ٩/ ٤١٧.

(٢) يلاحظ: الكافي: ٥/ ٢٦٠.

(٣) يلاحظ: تهذيب الأحكام: ١/ ٣١٢.

(٤) الكافي: ٩٤.

(٥) يلاحظ: معجم رجال الحديث: ١٦/ ٣٢٢.

ويشهد لذلك أيضاً ما ورد في تسمية عبيد الله بن أبي زيد أحمد، فقد ذكر النجاشيّ في ترجمته قائلاً: (عبيد الله بن أبي زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنباريّ، شيخ من أصحابنا يكنّى أبا طالب ثقة في الحديث، عالم به...)[١]، ولكن المذكور في نسخة الخلاصة هكذا: (عبد الله بن أبي زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنباريّ كذا قاله النجاشيّ)[٢]، وقد صرّح السيّد التفرشيّ[٣] في النقد بأنّ المذكور في ما توفّر في نسخه هو مصغّرٌ ـ أي عبيد الله ـ، وهو الصحيح؛ لأنّه نقله عن معاصريه أبي غالب وأبي القاسم، ويؤيّده نقل ابن داود مصغّراً، الذي رأى نسخة من رجال الشيخ بخطّه.

ويشهد له أيضاً ما ذكره العلّامة في الخلاصة في ترجمة عليّ بن السريّ قائلاً: (عليّ ابن السريّ الكرخيّ روى عن أبي عبد الله عليه السلام ثقة، قاله النجاشيّ وابن عقدة)[٤]، وقد تعرّض له النجاشيّ في ترجمة أخيه الحسن بن السريّ، حيث قال: (الحسن بن السريّ الكاتب الكرخيّ وأخوه عليّ رويا عن أبي عبد الله عليه السلام...)[٥] فلم يذكر التوثيق في نسخ السيّد التفرشيّ ولا الميرزا ولا في النسخ الواصلة إلينا.

ويشهد له أيضاً ما ورد في تسمية محمّد بن بكران بن عمران الذي ورد في كتاب

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦١٧.

(٢) خلاصة الأقوال: ٦٠٨.

(٣) نقد الرجال: ٣/ ١٧٧.

(٤) خلاصة الأقوال: ٥٣٩.

(٥) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٧.

النجاشيّ بهذا العنوان[١]، ولكن الذي جاء في خلاصة الأقوال: محمّد بن بدران بن عمران، والصحيح هو كونه (ابن بكران)، كما ورد في نسخ السيّد التفرشيّ والنسخ الواصلة إلينا، ويؤيّده وروده بهذا العنوان في أسانيد الروايات الكثيرة، وعليه فلا وثوق بما ورد في نسخة العلّامة.

وأمّا نسخة ابن داود فكذلك لا يمكن الاعتماد على ما ورد فيها وترجيحها على غيرها؛ لما عرف من كثرة الاشتباهات فيها، فقد حكم الفاضل الخواجوئيّ في رجاله عند الكلام في الحسين ابن أبي العلاء بأنّ كتاب ابن داود لا يصلح للاعتماد عليه[٢]، وهو ما حكي التصريح به عن الفاضل التستريّ في بعض حواشيه على أوائل التهذيب في قوله: ولا نعتمد على ما ذكره ابن داود من توثيق الحسين بن الحسن بن أبان في باب محمّد بن أورمة؛ لأنّ كتاب ابن داود لا يصلح للاعتماد عليه، لما ظفرنا عليه من الخلل الكثير في النقل عن المتقدّمين، وفي نقد الرجال والتمييز بينهم، ويظهر ذلك بأدنى تتبّع للموارد التي نقلها في كتابه[٣]، وقد جرى على ذلك في حاوي الأقوال، حيث قال: (اعلم أنّي لم أعتمد على كتاب ابن داود وإن كان حسن الترتيب، واضح المسلك؛ لأنّي وجدت فيه أغلاطاً كثيرة تنبئ عن قلّة الضبط. نعم، ربّما أذكر كلامه في بعض المواضع شاهداً أو لأمر ما)[٤].

فلا ترجيح لهذه النسخ الثلاث على ما وصل لنا، بل لا بدَّ في الترجيح من

---

(١) يلاحظ: المصدر السابق: ١٠٥٢.

(٢) يلاحظ: الفوائد الرجالية: ٣١١.

(٣) يلاحظ: ملاذ الأخيار: ١/ ٣٧.

(٤) حاوي الأقوال: ١/ ٩٧.

الوثوق والاطمئنان بأحد الأطراف حال التعارض، ولعلّ نسخ السيّد التفرشيّ التي ينقل عنها أولى بالاعتبار.

الصحيح في اسم الكتاب

اختلفت الكتب في علم الرجال باختلاف موضوعاتها، فبعض صنّف في تاريخ العلم، وآخر صنّف في الطبقات، وثالث في المشيخة، ورابع في الفهارس، وخامس في الممدوحين والمذمومين، وسادس في الأسماء المشتركة.

ومن أشهر الكتب التي وصلت إلينا في الرجال ما صنّفه الشيخ الجليل أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشيّ ﵀ المتوفّى في منتصف القرن الخامس الهجريّ، وهو كتاب عظيم الفائدة، كثير العلم، انتهل من عذبه العلماء، وارتشف من فيضه الفضلاء، فكان المقدَّم عند علماء الرجال، والمعظّم في هذا المجال، فطارت شهرته في الأمصار، وعلى الرغم من شهرة هذا الكتاب، والاعتماد عليه من متقدّمي الأصحاب، إلّا أنّه وقع الخلاف في تسميته على قولين:

الأوّل: رجال النجاشيّ، وهو الظاهر من عبارات العلّامة الحلّيّ[1]، وابن داود[2]، والسيّد التفرشيّ[3].

الثاني: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة ، صرّح بذلك السيّد ابن طاووس، وتبعه

(١) خلاصة الأقوال: ٢٧، ٩٣.

(٢) رجال ابن داود: ٤٠.

(٣) نقد الرجال: ١/ ٥٢ وغيرها.

جملة من المتأخّرين[١].

وقد أسموه فهرست مصنّفي الشيعة؛ لكونه كتاب فهرس، لا كتاب في علم الرجال، ولا كتاب في تاريخ الرجال، وإنّما اختصّ بذكر المصنّفات.

مرتّباً على حروف الهجاء لأسماء المصنّفين؛ ليسهل على الملتمس ذلك، وإلّا لاحتاج إلى إعادة ذكر المصنّفين عدّة مرّات، لأنّه قد يقع لمصنّف واحد عدّة مصنّفات. وهو الصحيح لجملة من الأمور:

منها: ما ذكره المصنّف في مقدّمة الجزء الثاني من كتابه، قائلاً: (الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، وما أدركنا من مصنفاتهم، وذكر طرف من كناهم، وألقابهم، ومنازلهم، وأنسابهم، وما قيل في كلّ رجل منهم من مدح أو ذمّ)[٢]، وهذا الكلام صريح في اسم الكتاب.

ولكن يشكل على هذا:

أوّلاً: ما ورد في بعض النسخ من زيادة على ما ذكر، وهي: (ممّا جمعه الشيخ الجليل أبو الحسين أحمد بن عليّ بن العبّاس النجاشيّ الأسديّ ـ أطال الله بقاءه، وأدام علوّ نعمائه) ـ ومثل هذا يشهد أنّ العبارة بجميعها ليست له، لأنّ الدعاء ظاهر من غيره.

ويجاب على هذا بعدّة أمور:

١ ـ يظهر من عود الضمير في قوله (أدركنا) أنّ المتكلّم هو المصنّف.

---

(١) فتح الأبواب: ١٨١، قاموس الرجال: ١/ ٢٤.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٢١١، بل وردت نفس هذه العبارة في مقدمة الكتاب في بعض النسخ.

٢ ـ حتّى لو سلّمنا بهذه الزيادة، إلّا أنّها لا تنافي كون العبارة له لاعتياد المتقدّمين الدعاء لأنفسهم.

٣ ـ أنّا لو شككنا في عبارة فإنّما نشكّ في هذه الزيادة فحسب، لخلوّ جملةٍ من النسخ عنها.

ثانياً: ما صرّح به في نهاية الجزء الأوّل، في ذيل ترجمة ظفر بن حمدون قائلاً: (تمّ الجزء الأول من كتاب الرجال)[١]. وعلى هذا فمثل هذا يعارض ما يذكر في مستهلّ الجزء الثاني على فرض صدوره منه.

ويمكن أن يجاب: وإن صحّ أنّ الظاهر من هذا غير كتب الفهارس، إلّا أنّه قد يصدق عليه بنوع من العناية، بدلالة ما سنذكره من قرائن، وإلّا لتعارض مع ما ذكر في مقدّمة الجزء الثاني.

إن قلت: إنّ ما ذكر في العبارة التي افتتح بها الجزء الثاني من قوله: (من كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة) يعارض مضمون ما يذكره النجاشيّ؛ لأنّ هناك مجموعة ممّن ترجم لهم النجاشيّ ليسوا من الشيعة، كمحمّد بن جرير الطبريّ[٢]، ومحمّد بن ميمون الزعفرانيّ[٣]، وموسى بن عمير الهذليّ[٤]، وغيرهم. ومن خلال هذا يظهر عدم صدور هذه العبارة منه.

---

(١) المصدر السابق: ٢٠٩.

(٢) المصدر السابق: ٨٧٩.

(٣) المصدر السابق: ٩٥.

(٤) المصدر السابق: ١٠٧٨.

أقول: إنّ هناك فرقاً بين قولك: (المصنّفين الشيعة)، وبين قولك: (مصنّفي الشيعة)، فإنّ لفظ (الشيعة) في الأوّل صفة للمصنّفين دون الثاني، فينطبق على من كان عاميّاً، وهذا ما ينسجم مع المذكور في الديباجة، وعليه فالإشكال إنّما يتوجّه على القول الأوّل دون الثاني المذكور في العبارة السابقة.

ومنها: أنّ ما ذكره من طرق لتلك المصنّفات ظاهر في الاختصاص بإحصائها؛ إذ لو كان من كتب الرجال لما كان هناك داعٍ إلى تلك الطرق.

ومنها: ما يظهر من المقدّمة، حيث ذكر فيها أنّ الغرض هو ذكر المصنّفات المنتمية إلى المذهب، والمرويّة عن أئمّتنا عليهم السلام حيث قال: (وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب)[١]. فإنّ ذلك صريح في الإشارة إلى المصنّفات و الكتب.

ومنها: ما ذكره في ترجمة المفضّل بن عمر قائلاً: (كوفيّ، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل إنّه كان خطّابيّاً، وقد ذكرت له مصنّفات لا يعوّل عليها، وإنّما ذكرنا [ه] للشرط الذي قدّمناه)[٢].

فعلى الرغم من اعتقاده بفساد مذهب المفضّل بن عمر لكن لروايته كتباً منتمية لنا اضطر لذكره، بسبب ما تعهّده في بداية كتابه.

وكذلك ما يظهر من ترجمة محمّد بن عبد الملك التبّان[٣].

ومنها: ما بيّنه من سبب للتصنيف، وهو تعيير قوم من المخالفين بأنّه لا سلف[١]

(١) المصدر السابق: ٣.

(٢) المصدر السابق: ١١١٢.

(٣) يلاحظ: المصدر السابق: ١٠٦٩.

لكم ولا مصنّف؛ فإنّه لا يرتفع إلّا بذكر التراث العلميّ.

وعليه فالمقطوع به هو القول الثاني دون الأوّل، وما ذكر من القول الأوّل لعلّه من باب المسامحة.

سبب التأليف

ولد النجاشيّ في أسرة علميّة، ولقب بـ(ابن الكوفيّ) نسبة لأبيه الملقّب بـ(الكوفيّ) الذي تتلمذ عليه، وكان قد وقع في طريقه إلى عدّة من المصنّفات، كما يظهر من ترجمة: محمّد بن أبي القاسم بن ماجيلويه، وعثمان بن عيسى العامريّ، ومحمّد ابن عليّ ابن بابويه، ومن ترجمة عليّ بن عبد الله بن عليّ، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع.

ونشأ محبّاً للعلم شغوفاً في تحصيله، درس في بغداد التي كانت آنذاك مهداً للمعاهد الشيعيّة، وعرين علمائها، كالحسين بن عبيد الله والشيخ المفيد رضي الله عنهما، فتنقّل بين مدارسها ودورها ومنتدياتها. ومن المعلوم أنّه كان هناك قبل سنة خمس وثمانين وثلاثمائة من الهجرة؛ إذ إنّه ذكر في ترجمة هارون بن موسى التلعكبريّ (كنت أحضر في داره مع ابنه أبي جعفر والناس يقرأون عليه)[٢]، وقد صرّح الشيخ الطوسيّ في رجاله بوفاة هارون في هذا العام[٣]. وكان من أكابر الشيعة، وتتلمذ الحسين بن عبيد الله والسيّد المرتضى والنجاشيّ رضي الله عنهم عليه.

---

(١) قال الفراهيدي في العين: (كلُّ شيءٍ قَدَّمْتَه فهو سَلَفٌ).

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١٨٤.

(٣) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٦٣٨٦.

و لم ينقطع عن الكوفة فكان يتردّد عليها، كما يظهر من ترجمة الحسن بن أحمد بن محمّد، حيث قال: (جاور في آخر عمره بالكوفة، ورأيته بها)[١]. وما ذكره في ترجمة جعفر بن بشير قائلاً: (وأنا وكثير من أصحابنا إذا وردنا الكوفة نصلّي فيه مع المساجد التي يرغب الصلاة فيها)[٢].

ودرس الفقه، وتتلمذ عند الشيخ الفقيه أبي محمّد الحذّاء، فدرس عنده المواريث، وعند الشيخ المفيد ﵀ وروى عنه، ووقع في طريقه لعدّة من المصنّفات، وكان من الحاضرين في جنازته التي حضرها أهل المذاهب في بغداد سنة ثلاثة عشر وأربعمائة من الهجرة، وقد اشترك مع سلّار ومحمّد بن الحسن الجعفريّ في تغسيل السيّد المرتضى عند وفاته في سنة ستّة وثلاثين وأربعمائة من الهجرة. وبقي في بغداد أستاذاً معروفاً عند الموافق والمخالف، يقصده العلماء والفضلاء إلى نهاية عمره المبارك، كما حكى الصهرشتيّ، وكان أحد تلامذته[٣].

وفي هذه الفترة التي عاشها ـ أي في القرنين الرابع والخامس الهجريّين ـ توالى على حكم العراق البويهيّون والسلاجقة، وكانت بغداد ساحة مليئة بالمنتديات والمناظرات العلميّة والمذهبيّة؛ لما تحتويه المدينة من تعدّد مذهبيّ شمل الإماميّة والحنفيّة والشافعيّة، وقد تربّع على كرسي الرياسة للمذهب آنذاك الشيخ المفيد، ثمّ السيّد المرتضى، وكانا يقيمان في الكرخ ولهما مساجد معروفة.

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١٨٤.

(٢) المصدر السابق: ٣٠٤.

(٣) يلاحظ: رياض العلماء: ٢/ ٤٤٥.

وقد أثمرت هذه الحقبة في تاريخ المذهب جملة كبيرة من المصنّفات التي دوّنت في تلك الفترة، كما يلاحظ من كتب الشيخ المفيد، كالأجوبة على جملة من الأسئلة التي وجهت إليه آنذاك، وكتب السيّد المرتضى، كالانتصار، والناصريات كما يلاحظ من مقدّمات هذه المصنّفات.

إلّا أنّها أفرزت مجموعة من الاضطرابات بين السنّة والشيعة، انتهكت فيها الحرمات، ولعل السبب وراء ذلك يكمن في أمور:

أحدها: التعدد المذهبيّ في بقعة واحدة، ومحاولة كلّ من هذه المذاهب إثبات صحّة مقالته من خلال المناظرات والجلسات في المواطن العامّة، وما يصاحبها من تحشيد الجماهير، وتجاوز لحدود الأدب العلميّ، ويشهد لهذا:

١ ـ ما حدث في سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة حيث أتى بعض الهاشميّين من باب البصرة إلى الشيخ المفيد في مسجد الكرخ، فآذاه ونال منه، فثار أصحابنا واستنفر بعضهم بعضاً، وقصدوا أبا حامد الاسفراييني، وقاضي القضاة أبا محمّد الأكفانيّ، فسبّوهما، وطلبوا الفقهاء، وحَميت الفتنة، ثمّ إنّ السُنّة أخذوا مصحفاً، قيل إنّه على قراءة ابن مسعود وفيه خلاف كثير، وأمر أبو حامد الاسفراييني والفقهاء بحرقه، ثمّ إنّ أحد أصحابنا شتم من حرق المصحف، فأخذ، وقتل، فثار الشيعة، ووقع القتال، وهرب أبو حامد إلى دار قطن، فبعث الحاكم ـ وكان القادر بالله[1] ـ خيلاً ورجالاً،

(١) القادر بالله بن إسحاق بن جعفر المقتدر بالله، ويكنّى أبا العبّاس ولد ٣٣٦ للهجرة، وتوفي في عام ٤٢٢ للهجرة، وهو من خلفاء بني العباس و في إحدى وثمانين بعد الثلاثمائة استخلف حكم العراق من قبل بهاء الدولة وجاء الى بغداد، وقد حكى هبة الله بن عيسى كاتب مهذّب الدولة قال: كنت أحضر عند القادر بالله كلّ أسبوع مرّتين فكان يكرمني، فدخلت عليه يوماً قد تأهّب تأهّباً لم تجرِ

فأخذ جماعة، وحبسهم، وأحرقوا مساكن الشيعة، ونفي الشيخ المفيد، ثمّ أعيد.

٢ ـ في العام الثامن بعد الأربعمائة اندلعت فتنة في بغداد بين السنّة والشيعة، فأمر القادر بالله بترك المناظرة، ومن فعل ذلك نكّل به وعوقب.

ثانيها: الاستقواء بالسلطان والحاكم ذي الهيمنة والنفوذ.

١ـ ففي الثالث والتسعين بعد الثلاثمائة اندلعت فتنة في بغداد بين السنّة والشيعة، وانتشر المفسدون والعيّارون، فبعث بهاء الدولة عميد الجيوش أبا عليّ بن أستاذ هرمز إلى العراق ليدبّر أمرهم فوصل إلى بغداد، فزيّنت له، وقمع المفسدين، ومنع السنّة والشيعة من إظهار مذاهبهم، ونفى الشيخ المفيد من بغداد[1].

به عادته، ولم أرَ منه ما ألفته من إكرامه، واختلفت بي الظنون، فسألته عن سبب ذلك فإن كان لزلّة منّي اعتذرت عن نفسي.

قال: بل رأيت البارحة في منامي كأنّي بنهركم هذا نهر الصليق وقد اتسع فصار مثل دجلة دفعات، فسرت على حافّته متعجّباً منه، فرأيت قنطرة عظيمة، فقلت من قد حدث نفسه بعمل هذه القنطرة على هذا النهر العظيم، ثمّ صعدتها وهي محكمة، فبينا أنا عليها أتعجب منها إذ رأيت شخصا قد تأمّلني من ذلك الجانب.

فقال: تريد أن تعبر؟

قلت: نعم، فمدّ يده حتّى وصلت إليّ فأخذني وعبّرني فهالني وتعاظمني فعله.

قلت: من أنت؟

قال: عليّ بن أبي طالب وهذا الأمر صائر إليك ويطول عمرك فيه فأحسن إلى ولدي وشيعتي.

فما انتهى القادر إلى هذا القول حتّى سمعنا صياح الملّاحين وغيرهم، وسألنا عن ذلك وإذا هم الواردون إليه لإصعاده ليتولّى الخلافة، فخاطبته بإمرة المؤمنين. اه (الكامل في التاريخ ج٩ ص٨١).

(١) الكامل: ٩/ ١٧٨.

٢ـ وفي العام السادس بعد الأربعمائة منع فخر الملك ـ الذي حكم العراق بعد وفاة عميد الجيوش سنة ٤٠١ من الهجرة ـ أهل الكرخ من النوح يوم عاشوراء، ومن تعليق المسوح[١].

٣ـ وفي العام الثاني والعشرين بعد الأربعمائة استأذن أحد القادة الخليفة للخروج للغزاة، فأذن له، وكتب له منشوراً، وأعطي علماً، فاجتمع له لفيف كثير، فساروا في بغداد وجاوزوا باب الشعير، وطاف الحرّانيّ وبين يديه رجال وسلاح وصاحوا بذكر أبي بكر وعمر، وقالوا: هذا يوم معاوي. فنافرهم أهل الكرخ، ورموهم، وثارت الفتنة، ونهبت دور اليهود، لأنهم أعانوا أهل الكرخ، فلمّا كان الغد اجتمع أهل السنّة من الجانبين وقصدوا أهل الكرخ وأحرقوا وهدموا الأسواق، وأشرف أهل الكرخ على خطّة عظيمة، وأنكر الخليفة ذلك إنكاراً شديداً، ونسب إليهم تخريق علامته التي مع الغزاة، وركب الوزير، ووقعت في صدره آجرة فسقطت عمامته، فقتل من أهل الكرخ جماعة، وأحرق سوق العروس، وسوق الصفّارين. واشتدّ الأمر فقتل العامّة (الكلاكلي) وكان ينظر في المعونة وأحرقوه[٢].

٤ـ وفي الثالث والأربعين بعد الأربعمائة ثارت فتنة عظيمة في بغداد بين السنّة والشيعة، وكان السبب أنّ أهل الكرخ شرعوا في عمل باب السمّاكين، وأهل القلّائين في عمل ما بقي من باب مسعود، ففرغ أهل الكرخ وعملوا أبراجاً كتبوا عليها بالذهب (محمّد وعليّ خير البشر)، وأنكر السنّة ذلك، وادّعوا أنّ المكتوب (محمّد

(١) المصدر السابق: ٢٦٣.

(٢) المصدر السابق: ٤١٨.

وعليّ خير البشر، فمن رضى فقد شكر، ومن أبى فقد كفر) وأنكر أهل الكرخ الزيادة، وقالوا: ما تجاوزنا ما جرت به عادتنا فيما نكتبه على مساجدنا.

فأرسل الخليفة أبا تمّام، نقيب العباسيّين، ونقيب العلويّين عدنان بن الرضيّ لكشف الحال وإنهائه، فكتبا بتصديق قول الكرخيّين، فأمر الخليفة بكفّ القتال، ولم يقبل السنّة، وتشدّد رئيس الرؤساء على الشيعة فمحو خير البشر وكتبوا (عليهما السلام) فقال أهل السنّة لا نرضى إلّا أن يقلع الآجر الذي عليه (محمّد وعليّ)، وأن لا يؤذَّن (بحيّ على خير العمل)، وامتنع الشيعة عن ذلك، ودام القتال الى الثالث من ربيع الأول، وقتل فيه رجل هاشميّ من السنة، ولما رجع أهله من الدفن قصدوا مشهد باب التبن فأغلق بابه، فنقبوا في سورها، وتهدّدوا البوّاب، فخافهم وفتح الباب فدخلوا ونهبوا ما في المشهد من محاريب، وقناديل، ذهب، وفضّة، وستور، وغير ذلك، ونهبوا ما في الترب والدور، وأدركهم الليل، فعادوا فلمّا كان الغد كثر الجمع، فقصدوا المشهد، وأحرقوا جميع الترب، واحترق ضريح موسى بن جعفر وابنه محمّد بن علي الجواد عليهما السلام والقبّتان الساج اللتان عليهما، واحترق ما يجاورهما ويقابلهما من قبور بني بويه، فلما كان الغد خامس الشهر عادوا، وحفروا قبر موسى ابن جعفر، ومحمّد بن عليّ عليهما السلام لينقلوهما إلى مقبرة أحمد بن حنبل فحال الهدم بينهم وبين معرفة القبر، فجاء الحفر إلى جانبه، وسمع نقيب العبّاسيّين أبو تمام وغيره من الهاشميين السنّة بالخبر، فجاءوا ومنعوا من ذلك، وقصد أهل الكرخ إلى خان الفقهاء الحنفيّين فنهبوه، وقتلوا مدرّس الحنفية أبا سعد السرخسيّ، وأحرقوا الخان، ودور الفقهاء، وتعدّت الفتنة الى الجانب الشرقيّ[1].

(١) الكامل: ٩/ ٥٧٧.

٥ـ نهاية العام الرابع والأربعين بعد الأربعمائة، ودخول السنّة الخامسة والأربعين، لمّا اشتدت الفتنة اجتمع القوّاد، وذهبوا إلى الكرخ وأخذوا منها رجلاً علويّاً، وقتلوه، فثارت نساؤه ونشرن شعورهن واستغثن، وقامت بين الشيعة والقوّاد ومن معهم قتال شديد، واحترقت أسواق الكرخ، وانتقل كثير من أهل الكرخ إلى محالّ أخرى[١].

ثالثها: بعض الدوافع السياسية للحكّام الذين يستفيدون في بعض الأحيان من تلك الفتن.

١ـ ما فعله عامل القيروان من فتنة أدّت إلى مقتل جميع الشيعة في بلاد أفريقية، في العام السابع بعد الأربعمائة من المحرّم، وكان سبب ذلك إغراء عامل المعز بن باديس على القيروان للسنّة، عندما علم أنّ المعز بن باديس أراد عزله، فقتل الشيعة، وأُحرقوا بالنار، ونهبت ديارهم، وقُتلوا في جميع أفريقية، واجتمع جماعة منهم إلى قصر المنصور قريب القيروان، فتحصّنوا به، وحاصرهم العامّة، وضيّقوا عليهم، فاشتدّ الجوع بهم فأقبلوا يخرجون، والناس يقتلونهم حتى قُتلوا عن آخرهم، وكانت الشيعة في المغرب تسمّى بالمشارقة، نسبة الى عبد الله الشيعيّ، وكان من المشرق[٢].

٢ـ وفي السنة العشرين بعد الأربعمائة، أرسل القادر بالله إلى جامع براثا من أقام الخطبة على السنّة، فخطب وقصر عما كان يفعله الشيعة من ذكر أمير المؤمنين عليه السلام، فرموه بالآجر من كلّ ناحية، فنزل وحماه جماعة حتى أسرع بالصلاة، فتألّم القادر

(١) المصدر السابق: ٥٩٣.

(٢) نفس المصدر: ٢٩٥.

بالله وغاظه ذلك، وطلب السيّد المرتضى[١].

رابعها: الاحتقان الطائفي بسبب المواقف المتبادلة أفرز مجموعة من المعارك بين الطائفتين.

١ـ الفتنة التي حدثت في واسط، وهرب منها وجوه الشيعة في عام ٤٠٧ من الهجرة[٢].

٢ـ وفي العام السابع والثلاثين بعد الأربعمائة من الهجرة اندلعت فتنة بين أهل الكرخ وبين أهل باب البصرة، واشتدّ فيها القتال وقتل فيها جماعة[٣].

٣ـ وفي العام الرابع والأربعين بعد الأربعمائة تجدّدت الفتنة، وامتنع الضبط، وأعاد الشيعة الأذان (بحيّ على خير العمل)، وكتبوا على مساجدهم (محمّد وعليّ خير البشر)[٤].

٤ـ العام التاسع والأربعون بعد الأربعمائة، نهبت دار الشيخ الطوسيّ التي في الكرخ، وكان قد فارقها إلى المشهد الغربيّ[٥].

ومن خلال ما تقدّم يظهر لك الفترة التي عاشها علماؤنا من معاناة، ولعلّه يتّضح من الرسالة المنسوبة إلى الناحية المقدّسة التي بعث بها إلى الشيخ المفيد، وهذا نصها:

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبيّ: ٢٨/ ٢٦٨.

(٢) الكامل في التاريخ: ٩/ ٢٩٥.

(٣) المصدر السابق: ٩/ ٥٢٨.

(٤) المصدر السابق: ٩/ ٥٩١.

(٥) المصدر السابق: ٩/ ٦٣٣.

«أمّا بعد: سلام عليك أيها الوليّ المخلص في الدين، المخصوص فينا باليقين فإنّا نحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، ونسأله الصلاة على سيّدنا ومولانا ونبيّنا محمّد وآله الطاهرين، ونعلمك ـ أدام الله توفيقك لنصرة الحقّ، وأجزل مثوبتك على نطقك عنّا بالصدق ـ: أنّه قد أذن لنا في تشريفك بالمكاتبة، وتكليفك ما تؤدّيه عنّا إلى موالينا قبلك، أعزّهم الله بطاعته، وكفاهم المهمّ برعايته لهم وحراسته، فقف أيّدك الله بعونه على أعدائه المارقين من دينه على ما أذكره، واعمل في تأديته إلى من تسكن إليه بما نرسمه إن شاء الله.

نحن وإن كنّا ناوين بمكاننا النائي عن مساكن الظالمين، حسب الذي أراناه الله تعالى لنا من الصلاح ولشيعتنا المؤمنين في ذلك ما دامت دولة الدنيا للفاسقين، فإنّا نحيط علماً بأنبائكم، ولا يعزب عنّا شيء من أخباركم، ومعرفتنا بالذلّ الذي أصابكم مذ جنح كثير منكم إلى ما كان السلف الصالح عنه شاسعاً، ونبذوا العهد المأخوذ وراء ظهورهم كأنّهم لا يعلمون.

إنّا غير مهملين لمراعاتكم، ولا ناسين لذكركم، ولولا ذلك لنزل بكم اللأواء أو اصطلمكم الأعداء فاتّقوا الله جلّ جلاله، وظاهرونا على انتياشكم من فتنة قد أنافت عليكم يهلك فيها من حمّ أجله، ويحمى عنها من أدرك أمله، وهي أمارة لأزوف حركتنا ومباثتكم بأمرنا ونهينا، والله متمّ نوره ولو كره المشركون.

اعتصموا بالتقيّة! من شبّ نار الجاهليّة، يحشّشها عصب أمويّة، يهول بها فرقة مهديّة، أنا زعيم بنجاة من لم يرمِ فيها المواطن، وسلك في الطعن منها السبل المرضيّة، إذا حلّ جمادى الأولى من سنتكم هذه فاعتبروا بما يحدث فيه، واستيقظوا من رقدتكم لما يكون في الذي يليه.

ستظهر لكم من السماء آية جليّة، ومن الأرض مثلها بالسويّة، ويحدث في أرض المشرق ما يحزن ويقلق، ويغلب من بعد على العراق طوائف عن الإسلام مراق، تضيق بسوء فعالهم على أهله الأرزاق، ثمّ تنفرج الغمّة من بعد ببوار طاغوت من الأشرار، ثمّ يستر بهلاكه المتّقون الأخيار، ويتّفق لمريدي الحجّ من الآفاق ما يؤملونه منه على توفير عليه منهم واتّفاق، ولنا في تيسير حجّهم على الاختيار منهم والوفاق شأن يظهر على نظام واتّساق. كراهتنا وسخطنا، فإنّ أمرنا بغتة فجاءة فليعمل كلّ امرء منكم بما يقرب به من محبتنا، ويتجنّب ما يدنيه من حين لا تنفعه توبة ولا ينجيه من عقابنا ندم على حوبة والله يلهمكم الرشد، ويلطف لكم في التوفيق برحمته))[1].

وكان الشيخ النجاشيّ ﵀ في معسكر المواجهة مع الآخر، محامياً، ومدافعاً، مع ما لهذه المرحلة من انعكاس على جملة من الفعاليّات ووقائع الحياة، ومنها تدوين مجموعة من المصنّفات، كما يلوح من كتاب الانتصار للسيّد المرتضى، حيث أشار في مقدّمته إلى تلك الأجواء قائلاً: (أمّا بعد: فإنّي ممتثل ما رسمته الحضرة السامية الوزيريّة العميديّة أدام الله سلطانها، وأعلى أبداً شأنها ومكانها من بيان المسائل الفقهيّة التي شنّع بها على الشيعة الإماميّة، وادّعي عليهم مخالفة الإجماع، وأكثرها موافق فيه الشيعة غيرهم من العلماء والفقهاء المتقدّمين أو المتأخّرين، وما ليس لهم فيه موافق من غيرهم فعليه من الأدّلة الواضحة والحجج اللائحة ما يغني عن وفاق الموافق، ولا يوحش معه خلاف المخالف، وأن أبيّن ذلك وأفصّله وأزيل الشبهة المعترضة فيه، وها أنا ذا مبتدئاً بذلك ومعتمداً من الإيجاز والاقتصار ما لا يخلّ بهم

(١) الاحتجاج: ٢/ ٣٢٤.

وإن كان خارجاً عن إكثار يفضي إلى إملال وإضجار وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وبه استعنت واعتصمت)[١].

وفهرست النجاشيّ واحد من هذه المصنّفات أيضاً، كما هو صريح كلامه في ديباجة كتابه، قائلاً: (أمّا بعد فإنّي وقفت على ما ذكره السيّد الشريف (أطال الله بقاءه وأدام توفيقه)) من تعيير قوم من مخالفينا، أنّه لا سلف لكم، ولا مصنّف، وهذا قول من لا علم له بالناس، ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم، وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه، ولا حجّة علينا لمن لم يعلم ولا عرف..)[٢].

ترتيب الكتاب

من الأمور التي ذكرت في المقدّمة ترتيب كتابه على حروف الهجاء، ليسهل على الملتمس الرجوع اليه فابتدأ بالألف، وانتهى بالياء، ثمّ ذكر من اشتهر بكنيته من دون ترتيب، ومن قبلهما ذكر بعض الأسماء القليلة من السلف.

فذكر باب الألف، وابتدأ باسم (أبان) من دون أن يعنون له باباً خاصاً باسم (أبان)، كما فعل في غيره من الأسماء المشتركة، ولعلّه سقط منه، وفي بابيّ الألف والباء ذكر أبواباً للأسماء المجتمعة، وعقد باباً أسماه باب الواحد، وهو لمن لم يكن له مشترك من الاسم إلّا في باب الحسن والحسين فإنّه ذكره مختلطاً، أمّا الاختلاط فيمكن أن يكون للاستئناس بترابطهما عادةً، ولكن ذكره في باب الألف لا نعرف له

(١) الانتصار: ٧٥.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣.

وجهاً، إلّا ما قيل: من عدم استعمالهما من دون الألف إلّا شاذّاً[١].

ويمكن أن يقال في جوابه:

١ـ إنّ هناك بعض الأسماء لم تستعمل إلّا مع الألف واللام، مثل الضحّاك حيث لم تذكر في باب الألف، والظاهر من استعمالاتهم أنّهم يريدون ما كانت ألفها أصليّة.

٢ـ إنّ استعمال الحسن والحسين من دون الألف كثير في العناوين والأخبار، ويشهد لذلك ما روي في المحاسن عن الحسين بن العلاء، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (يا حسين شيعتنا ما أقربهم من الله وأحسن صنع الله إليهم يوم القيامة، والله لولا أن يدخلهم وهن ويستعظم الناس ذلك لسلمت عليهم الملائكة قبلاً)[٢].

وما ورد في المحاسن أيضا ما نصّه: (روى عن أبيه، عن فضالة، عن حسين بن عثمان، عن أبي حمزة قال...)[٣].

وما ورد في المحاسن **أيضاً**: (عنه، عن بعض أصحابنا، عن حسين بن مياح)[٤].

وما روي في الكافي (عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حسين الأحمسيّ وعبد الله ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ الخلق الحسن يميث الخطيئة كما تميث الشمس الجليد)[٥].

وما ورد في الكافي، قال: (عليّ بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عن حسين بن

---

(١) يلاحظ: قاموس الرجال: ١/ ٣٤.

(٢) المحاسن: ١/ ١٨٢، ب٤٤.

(٣) المحاسن: ١/ ١٨٤، ح١٨٩.

(٤) المحاسن: ١/ ٢٣٧، ح٢٠٨.

(٥) الكافي: ٢/ ١٠٠، ح٧.

عثمان، عمّن ذكره..)

فممّا تقدّم يظهر أنّ استعمال الحسن أو الحسين بدون الألف غير شاذ.

أمّا أبواب الحروف الأخرى فلم نجده قد أفرد أبواباً للمشترك منها، ولا للمتفرّق.

نعم، ذكر المشتركين مجتمعين من غير عنوان، ثمّ ذكر المختلفين، وفي باب العين فرّق بين الأسماء المركّبة والأسماء المفردة، فعنون المركّبات المجتمعة، ثمّ المتفرّقة، ثم عنون المفردات المجتمعة، ثمّ المتفرّقة.

كلام في آخر باب من الكتاب (الكنى)

قال النجاشيّ في آخر باب من الكتاب: (باب من اشتهر بكنيته) ثمّ ذكر مجموعة من الكنى، على خلاف ترتيب الهجاء، وهي على قسمين:

الأوّل: مَن ترجم لهم في الأسماء.

الثاني: مَن لم يُترجموا لا بالأصل ولا بالتبع.

قال المحقق التستريّ ﷺ: (من يعبّر عنه (تارة) بالاسم (وأخرى) بالكنية يكون عنوانه في الأسماء والكنى معاً حسناً، لكن مع التنبيه عليه في الآخر بالخصوص، كما فعل ذلك ابن عبد البر في الاستيعاب، لكن ليس دأب الشيخ والنجاشيّ ذلك، فلو عنونا رجلاً في كليهما، يكون ذلك دليلاً على غفلتهما عن عنوانهما الأوّل، أو ذهولهما عن اتّحادهما)[1].

(١) قاموس الرجال: ١٦، ٤١.

أقول: ذكرنا أنّ الكنى على قسمين: منها ما لم يذكر في الأسماء، والآخر ذكر فيها، وهم قليل، والمسوّغ لذلك هو اشتهاره بالكنية، لذا احتاج إلى ذكره في هذا المقام مع ذكره في الأسماء؛ لمعرفة اسمه واسم أبيه وقبيلته وغير ذلك من الأحوال. ولا داعي لما قيل من أنّه غير حسن؛ لأنّ هناك جملة من التفاصيل لها تأثير في كثير من الأحيان مثل كونه قد سكن في المدينة أو في العراق. مضافاً إلى أنّ جمعاً من هؤلاء أشير إلى كنيته في الأسماء، كعبد الله بن سعيد[١]، وهاشم بن حيان[٢]، وحفص بن سالم[٣]، ثمّ عاد وذكره بالكنية في ذلك الباب، بسبب الاشتهار.

إن قلت: إن كانت هناك تفاصيل وكان مشهوراً بكنيته فلتُذكر في الكنى، ولا داعي لتكراره في ذلك العنوان.

أقول: إنّ النجاشيّ عنون هذا الفصل بمن اشتهر بكنيته، كما إذا كان لشخص مجموعة من الروايات ذكر فيها العنوانان، وكانت الكنية أشهر فالأولى أن ينبّه إلى ذلك في فصل، ليسهل على الطالب الرجوع إليه فالمسوغ موجود.

---

(١) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٥٨٤.

(٢) يلاحظ: المصدر السابق: ١١٦٩.

(٣) يلاحظ: المصدر السابق: ٣٤٧.

الفصل الثالث

النجاشيّ وكتابه فهرست أسماء مصنّفي الشيعة

تُعدُّ السُّنّة الشَّريفة ـ وخاصَّة الرّوايات منها ـ مصدراً أساسيّاً من مصادر التّشريع الإسلاميّ عند جميع الفرق الإسلاميّة؛ لما تغطّيه من مساحة من الأحداث والوقائع الملامسة لحياة الإنسان، وبيان الأحكام الشرعيّة، وتحديد المواقف منها، لذا نجدها محلّ اهتمام الأعلام (رحم الله الماضين منهم وحفظ الباقين) سنداً ومتناً.

ولا يمكن إغفال ما لطرق تلك الروايات ومعرفة رجالها من أهمّيّة بالغة يمكن من خلالها استكشاف الصدور عن المعصوم عليه السلام، حتّى تراهم قدّموا السند على المتن الذي يتناول المضمون، باعتبار أنّ صحّة الإسناد وإثبات الصدور هو أساس له، ولولاه لما كان هناك داعٍ لدراسة المتن بعد نفي كونه صادراً عن المعصوم عليه السلام.

ومن هنا برزت الحاجة لعلم الرجال، واتّسعت الضرورة لمعرفة أحوال الرواة، ومعرفة وثاقة نقلهم، ولذا فقد تصدّى جملة من العلماء لتدوين أسماء الرجال وما ألّفوه وكتبوه من مصنّفات ومؤلّفات، بل وصل الحدّ عند بعضهم إلى بيان أحوالهم وأحوال من يتعلّق بهم؛ لمسيس الحاجة إلى تلك الأوصاف لمعرفة وثاقة الرواة والمرويّات.

وقد وصلت إلينا جملة من كتب الرجال، ولعلّ أقدمها ما يُعرف بـ(رجال البرقيّ) الذي دوّن في القرن الثالث الهجريّ، وهو كتاب في طبقات أصحابنا المعاصرين للأئمّة عليهم السلام.

ثمّ تلاه كتاب (الكشّيّ) للشيخ محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّيّ رحمه الله (ت بحدود ٣٥٠هـ)، حيث حوى بين طيّاته مجموعة من الأخبار الواردة في الرجال، إلّا أنّه لم يصل إلينا، وما وصل إنّما هو ما اختاره الشيخ الطوسيّ قدس سره (ت ٤٦٠ هـ) منه، وسمّاه

(اختيار معرفة الرجال)، ثمّ وصَلَنا جزء من مؤلّفات ابن الغضائري (ت ق ٥هـ) المسمّى بـ(كتاب الضعفاء) على كلام قد وقع في ثبوت نسبته إليه، ثمّ (الفهرست والرجال) للشيخ الطوسي في القرن الخامس الهجري، وفي القرن نفسه من ذلك الزمان جاء دور النجاشي ﵀ وما دوَّنه في علم الرجال، إلّا أنّه تأخّر عن (الفهرست والرجال)، وكانا من مصادره عند تأليفه لكتابه.

وقد عدّ هذا الكتاب من أهم الأصول الرجاليّة عند الشيعة الإماميّة، واهتمّ به من تأخّر عنه من العلماء، وجعلوه المقدَّم في ميدان الجرح والتعديل، ولا يعدوه فقيه من فقهائنا في أبحاثه، ملاحظين جميع مواطن كلامه، ناظرين في دقائق بيانه، والمعتمد في معرفة أحوال الرواة، ولعلّ أوّل من صرَّح بالاعتماد عليه وجعله الأساس في دراسة أحوال الرجال هو المحقّق الحلّيّ ﵀[١]، وجرى على ذلك جميع العلماء.

وقد احتلّ كتاب النجاشيّ شهرة واسعة حتى وُصف بغاية الضبط، وأنّه الأثبت، كما قال الوحيد ﵀ في ترجمة إبراهيم بن عمر: (إنّ النجاشيّ في غاية الضبط، ونهاية المعرفة)[٢]، ووصفه التقيّ المجلسيّ ﵀: (أثبت الجميع كما يظهر من التتبّع التام)[٣].

فكان خرّيت الصناعة، حسن البضاعة، عارفاً، ضبطاً، حتّى أُوصي له ببعض المكتبات والعديد من المصنّفات، وهو ما يعدُّ مؤشراً واضحاً على ما قلناه، بتقريب:

أنّه لمّا كان للحديث والتحديث دور رابط بأحكام الإسلام وطريق كاشف لحقائقه كان لاهتمام العلماء به دور متميّز وفاعل، ومن أجله بذلت الأموال والأوقات، حتّى

(١) الرسائل التسع: ٢٩٥، المسألة السادسة، المعتبر: ١/ ٩٢ ، ٢٣٠ ، ٢٩٢ وغيرها كثير.

(٢) منهج المقال: ١/٣٣١.

(٣) روضة المتقين (ط. ق): ١٤/٣٣١.

تكوّنت ثروة من المعلومات، دُوّنت في جملة من المصنّفات، منسوخة بأجود الخطوط.

والحفاظ على هذه الثروة التراثيّة ـ بحسب الوضع الطبيعيّ ـ يستدعي إيداعها عند أهلها، العارفين لقيمتها، وفي مقدّمتهم المختصّون في شؤونها؛ وعلى هذا كانت الشواهد المتاحة بين أيدينا، فنجد أنّ البعض قد أوصى بمكتبته لهم، كما يظهر من بعض ما ورد في كتاب (الكشّيّ) عند تعرّضه لحال ابن بزيع قائلاً: (قال حمدويه عن أشياخه: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع وأحمد بن حمزة بن بزيع كانا في عداد الوزراء، وكان عليّ بن النعمان أوصى بكتبه لمحمّد بن إسماعيل)[1].

وروى الكشّيّ عن حمدويه عن أشياخه، قالوا: داود بن النّعمان خيّر فاضل، وهو عمّ الحسن بن عليّ بن النعمان، أوصى بكتبه لمحمّد بن إسماعيل[2].

ومثل هذا قد يكشف عن توثيق ضمني بالموصى إليه؛ إذ من البعيد أن يدفع شخص هذا الجهد الكبير الذي تحمّل لتحصيله الصعاب والأتعاب إلى من لا يثق به من جهة أمانته وفهمه.

وقد لوحظ في كتاب النجاشيّ تكرّر الوصيّة من الأصحاب ببعض الكتب والمصنّفات إلى النجاشيّ نفسه ﵀، كما ورد في ترجمة محمّد بن إبراهيم بن جعفر قائلاً: (رأيتُ أبا الحسين محمّد بن عليّ الشجاعيّ الكاتب يقرأ عليه كتاب الغيبة تصنيف محمّد ابن إبراهيم النعماني بمشهد العتيقة؛ لأنّه كان قرأه عليه، ووصّى لي ابنه أبو عبد الله الحسين بن محمّد الشجاعيّ بهذا الكتاب، وبسائر كتبه، والنسخة المقروءة عندي)[3].

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ١٠٦٥.

(٢) المصدر السابق: ١١٤١، وقد وصف ابن بزيع بأنّه من صالحي هذه الطائفة وكثير العمل، ممّا يظهر من العبارة الأخيرة كثرة اشتغاله وتحصيله.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠٤٣.

وما أوصى له به أُستاذه أبو العبّاس بن نوح السيرافي من كتب، كما ذكر ذلك مكرّراً في كتابه، مثل ما ورد في ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن الزبيريّ قائلاً: (له كتاب في الإمامة، وكتاب سمّاه كتاب الاستفادة في الطعون على الأوائل والردّ على أصحاب الاجتهاد والقياس. والزبيريّون في أصحابنا ثلاثة، هذان وأبو عمرو محمّد بن عمرو بن عبد الله بن مصعب بن الزبير. رأيت بخط أبي العبّاس بن نوح فيما أوصى به إليّ من كتبه)[١]، ومثله كثير[٢].

ومثل هذا يمثّل شاهداً واضحاً على فضل المصنّف ـ لاستبعاد تفريط المصنّفين بما حووه في خزانات مكتباتهم مع ما عليه من المشقّة في تلك الأزمان بتسليمه لمن لا يرونه أهلاً ـ لا سيّما تكرّر الإيصاء إليه بمجموعة من الكتب والمصنّفات.

وقد وصف الرجل بعبارات المدح والثناء على لسان جملة من العلماء، مثل ما حكي عن تلميذه الصهرشتيّ في قبس المصباح: (إنّه كان شيخاً بهيّاً، ثقةً، صدوق اللسان عند المخالف والموافق)[٣]، ولعلّه من هنا جاءت شهرة هذا الكتاب؛ لما امتاز به مؤلّفه من شهرة ووثاقة، حتّى قيل فيه: (ثقة مشهور)[٤]، ووصفه العلّامة قائلاً: (ثقة معتمد عليه عندي)[٥]. ووصفه المحقّق الداماد قائلاً: (إنّ أبا العبّاس النجاشي، شيخنا الثقة المعتمد، الفاضل، الجليل القدر، السند المعتمد عليه)[٦].

---

(١) المصدر السابق: ٥٧٥.

(٢) المصدر السابق: ١٥٨، ٢٥٤، ٢٨٦، ٣٠٢.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٤٠، منتهى المقال: ١/ ٢١٧.

(٤) الوجيزة في علم الرجال: ٢٢.

(٥) خلاصة الأقوال: ٧٢.

(٦) الرواشح السماوية /الراشحة العشرون: ١٢٦.

ومَن حاز هذه الأوصاف، ومدح على لسان العلماء المقدّسين الأشراف لما اكتسب في ذاته من مكانة، وما حواه من معرفة في هذا المجال، واكتنف سِفره من مكنونات الأسرار، كيف غفل بعضٌ واتّهمه بكثرة الأخطاء[١]؟!

أو كيف أمكن لآخر أن يتّهمه بسوء المذهب ورداءة المسلك[٢]، بعد تواتر الاعتماد عليه بين الأصحاب ـ كما عرفت ـ بل شيوع أمره بين الموافق والمخالف في الاعتقاد؟!

الملاك في توثيقات وتضعيفات النجاشيّ

قدَّم الشيخ النجاشي ﵀ لكتابه ديباجةً أبرز فيها غرضه من هذا التصنيف، بعد تعيير قوم من المخالفين بأنّ أصحابنا لا سلف لهم ولا مصنّف، فأثار ذلك عزيمته، وحرّك همّته، فانبرى مدافعاً عمّا يعتقد، ومظهراً ما عرف لمن لا يعرف، فجمع جملةً كبيرةً من هذه المصنّفات لمجموعة كبيرة من الرواة تحت عناوين وأسماء مضمّناً ما قيل فيهم من مدح وذم، وما يتّصل بنسبهم، وغير ذلك ممّا يتعلّق بأحوال الرجال.

وكان الأساس في هذه الأحوال هو نقل ما ذكره المتقدّمون وأثبتوه من أقوال؛ لتعارف تأليف كتب الفهارس والرجال بين المتقدّمين من الأصحاب؛ حتى بلغ عددها من زمان الحسن بن محبوب (ت٢٢٤هـ) إلى زمان الشيخ الطوسيّ (ت٤٦٠هـ) نيّفاً ومائة كتاب، وقد جمع ذلك البحّاثة الشهير الشيخ آقا بزرك (ت١٣٨٩هـ) في كتابه مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال.

فأصبح النجاشيّ فيما ألّفه من فهرست المصنّفين طريقاً حسّيّاً لنقل هذه التوثيقات

(١) حكاه الوحيد عن بعضٍ ولم يسمّه، منهج المقال: ٣/ ١٨.

(٢) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٣٢٨.

والتضعيفات، ناظراً في كلّ ما قيل، ومتأمّلاً في جميع ما نقل، فجاء بأحسن ما يمكن من مقال، وأتقن ما ألّف وصنّف في هذا المجال، من دقّة التعبير بأوجز الكلمات، وتتبّع الأنساب لفصل المشتركات، ومعرفة ما صنّف وجميع ما ألّف، بل حتّى وصل إلى ذكر النسخ إذا كانت متعدّدة.

ويمكن تقسيم كلمات النجاشيّ في ذكر أوصاف الرجال إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: ينقل الوصف صريحاً عن علماء الطائفة ومشهورهم، كما يلاحظ ذلك في قوله (ضعّفه أصحابنا) أو (ذكره أصحابنا) أو (رأيت أصحابنا يضعّفونه)، أو (قال أصحابنا: لم يكن بذاك)، وغيرها.

القسم الثاني: ينقل أقوال العلماء المختلفة في الرجل، كما يلاحظ في ترجمة الحسن ابن أحمد بن القاسم، حيث قال: (سيّد في هذه الطائفة غير أنّي رأيت بعض أصحابنا يغمز عليه في بعض رواياته)[١].

وفي ترجمة أحمد بن محمّد بن جعفر، حيث قال: (وكان ثقة في حديثه مسكوناً إلى روايته، غير أنّه قيل: إنّه يروي عن الضعفاء)[٢].

وفي ترجمة أحمد بن الحسين بن سعيد حيث قال: (روى عن جميع شيوخ أبيه إلّا حمّاد ابن عيسى فيما زعم أصحابنا القمّيّون وضعّفوه، وقالوا: هو غالٍ وحديثه يعرف وينكر)[٣]، وغيرها.

القسم الثالث: يذكر الوصف صريحاً جازماً من غير نسبة، كما إذا قال (ثقة) أو

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٥٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٢.

(٣) المصدر السابق: ١٨٣.

(ضعيف) وغيرهما من الأوصاف.

والذي يظهر منه في هذا القسم كون الوصف متّفقاً عليه بين الطائفة من غير خلاف يذكر إلّا إذا دلّت قرينة على خلاف ذلك، كما وقع في الحسن بن الحسين اللؤلؤي الذي ضعّفه محمّد بن الحسن بن الوليد وأبو العباس السيرافي إلّا أنّه وثّقه صريحاً في ترجمته.

والذي يظهر من هذا القسم أيضاً أنّ منشأه هو شيوع وشهرة الوصف بين الأصحاب مع قيام الشواهد والقرائن على ما اتّفق عليه الأصحاب، مثل اشتهار واقفي كذّاب بينهم مع قيام شواهد لدى النجاشيّ على كذبه، فيحكم بضعفه بصورة جازمة كما ورد في ترجمة الحسن بن محمّد بن يحيى، حيث قال: (روى عن المجاهيل أحاديث منكرة رأيت أصحابنا يضعّفونه)[١].

وما ورد في ترجمة عبد الله بن سنان، حيث قال: (ثقة، من أصحابنا، جليل، لا يطعن عليه في شيء)[٢]، ومثل هذا يُظهر قيام الشواهد المؤكّدة عنده لما اشتهر بين الأصحاب من وثاقته، ونفي مطلق الطعن عنه.

ولعلّ هذا يمكن أن يُعلم أيضاً ممّا ورد في ترجمة محمّد بن عيسى بن عبيد، حيث قال: (ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون: مَن مِثلُ أبي جعفر محمّد بن عيسى)[٣].

ثمّ ذكر في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى توثيقاً عن ابن نوح، حيث قال: (وقد

(١) المصدر السابق: ١٤٩.

(٢) المصدر السابق: ٥٥٨.

(٣) المصدر السابق: ٨٩٦.

أصاب شيخنا أبو جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه، وتبعه أبو جعفر بن بابويه ﵀ على ذلك إلّا في محمّد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رابه فيه؛ لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة)[١]، حيث نقل وثاقته عن الأصحاب وشهرتها بينهم، حتّى أنكر ابن نوح ما ذكره ابن الوليد في حقّه؛ لعدم قيام الشواهد على ضعفه.

ويمكن أن يشهد لطريقته أيضاً ما ورد في ترجمة علي بن محمّد بن شيرة، حيث قال: (كان فقيهاً مكثراً من الحديث، فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمّد بن عيسى، وذكر أنّه سمع منه مذاهب منكرة، وليس في كتبه ما يدلّ على ذلك)[٢]، بتقريب ظهور تتبّعه لإيجاد الأدلّة، وتثبيت الشواهد للأقوال، فمتى ما وجد الشواهد على الأقوال حكم بصورة جازمة.

أمّا القسم الأوّل ـ وهو التوصيف المنسوب إلى الأصحاب ـ فالذي يظهر ممّا تقدّم عدم قيام الشواهد عنده على الإثبات، فينسبه إلى الأصحاب.

نعم، قد تقوم عنده الشواهد على خلاف ما اشتهر بين الأصحاب، لكنه يرجّح ما اشتهر ويعمل به، كما يظهر من ترجمة ابن عيّاش، حيث قال: (رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أروِ عنه شيئاً وتجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب القويّ، وطيب الشعر، حسن الخطّ (رحمه الله وسامحه))[٣].

والحاصل: أنّ الذي يظهر من توصيفاته التي وردت بصورة جازمة من غير نسبة

(١) المصدر السابق: ٩٣٩.

(٢) المصدر السابق: ٦٦٩.

(٣) المصدر السابق: ٢٠٧.

إلى الأصحاب هو مشهوريّة الوصف بينهم مع قيام الشواهد المثبتة عنده.

وفي قبال هذا زعم بعضٌ حدسيّة توصيفات النجاشي ﵀ التي جاءت بصورة جازمة ـ على خلاف الصحيح من مذهب المشهور من حسيّة أحكام النجاشي ﵀ ـ متمسّكاً بعدّة أدلّة:

الدليل الأوّل:

أنّ المستند في كثير من هذه الموارد ـ إن لم يكن الكلّ ـ في الجرح هو اجتهاده أو اجتهاد بعض مشايخه، اعتماداً على مضمون ما ينقله الراوي من الروايات أو غيرها من القرائن، لا على النقل المتّصل سنداً إلى من عاصر الراوي، وشهد عليه بذلك، فضلاً عن أن يكون ذلك النقل الحسّي متواتراً ومستفيضاً، وإنّما بالاعتماد على مبنى كلامي لديه أو لدى بعض مشايخه[1].

وجوابهُ: أنّ ما ذكر خلاف طريقة النجاشيّ في نقل هذه الأقوال كما عرفت ممّا تقدّم، إذ يجد الملاحظ كثرة تصريحاته بأنّه ليس إلّا ناقلاً للأقوال من علمائنا المتقدّمين في الرجال، ويشهد لذلك ما ذكره في بداية الجزء الثاني من كتابه قائلاً: (الجزء الثاني من فهرست أسماء مصنّفي الشيعة وما أدركنا من مصنّفاتهم، وذكر طرف من كناهم، وألقابهم، ومنازلهم، وأنسابهم، وما قيل في كلّ رجل منهم من مدح أو ذمّ)، وصريح هذا هو نقل ما قيل في كلّ رجل، وهذا شاهد حسّ لا حدس كما هو واضح.

ويظهر ذلك في كثير من هذه التراجم، كما جاء في التعبير عن بعض هذه الأوصاف بأنّه (ذكره الأصحاب) أو (قاله أصحابنا) أو (علماء الرجال)، ويظهر ذلك جليّاً من

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٢١.

ترجمة أبي المفضّل الشيبانيّ، حيث قال: (ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه ... رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثمّ توقّفت عن الرواية عنه إلّا بواسطة)[١].

بتقريب: أنّ أبا المفضّل على الرغم من معاصرته له، وسماعه منه فترة من الزمن، الظاهر منه معرفة حاله بالمعاشرة والمصاحبة، إلّا أنّه ترك سماعه اعتماداً على رأي الأصحاب ممّا يؤشّر على حرصه على أقوالهم وآرائهم، بل عمله واعتماده عليهم. وهذا بخلاف غيره كابن الغضائري ﵀ عندما نظر إلى أبي المفضّل نفسه الذي قال فيه: (وضّاع، كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الأسانيد من دون المتون، والمتون من دون الأسانيد، وأرى ترك ما ينفرد به)[٢]، حيث يظهر منه إعمال نظره واجتهاده بسبب نظره إلى كتابه.

وبهذا يظهر الفرق بين مسلك النجاشيّ وغيره كابن الغضائريّ، حيث إنّ الصريح منه هو الاعتماد على كلام العلماء في ترك السماع والرواية، ولا يعتمد على كلام ابن الغضائري وحده، حتى يقال: يعتمد على من يجرح بالحدس.

وإليك جملة من الشواهد على ما ذكرنا:

١- قوله في ترجمة إسماعيل بن يسار: (ذكره أصحابنا بالضعف)[٣].

٢- قوله في ترجمة إسماعيل بن علي وإسماعيل بن عبد الله: (ذكر أصحابنا أنّ لهما كتاب خطب)[٤].

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠٥٩.

(٢) الرجال لابن الغضائري: ٩٨- ٩٩.

(٣) المصدر السابق: ٥٨.

(٤) المصدر السابق: ٩٣.

٣- قوله في ترجمة الحسن بن عطية الحنّاط: (وما رأيت أحداً من أصحابنا ذكر له تصنيفاً)[١].

٤- قوله في ترجمة الحسين بن أحمد المنقري: (وكان ضعيفاً ذكر ذلك أصحابنا)[٢].

٥- قوله في ترجمة الحسن بن أبي عثمان الملقّب بـ(سجادة): (ضعّفه أصحابنا)[٣].

إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة التي يظهر من خلالها ـ للمتتبّع ـ بناؤه على ما نقل من الثقات في أحوال الرجال.

وعلى هذا يقاس ما ذكره من توثيق أو تضعيف من دون أن ينسب ذلك إلى الأصحاب؛ لوضوح عدم شائبة الخلاف فلم يحتج عند ذكره الوصف إلى نسبته للأصحاب، أو شهرة ما نقل، وعدم الاعتداد بمن خالف واعترض.

أمّا مَن ذكر له وصفين ـ كأن ذكر له مدحاً وذمّاً ـ ممّا يكشف عن وجود الخلاف، فإنّه كذلك يعدّ شاهداً على عدم كونه مثبتاً لما يحدس ويعتقد في ما ألّفه وصنّفه، بل شاهداً وناقلاً.

مناقشة ما استُشهد به على مبنى الحدسيّة

وقد استُشهد على كون أحكام النجاشي ثابتة بالحدس بجملة من الموارد، وسوف نتناول هذه الموارد بالنقاش بما يتّضح من خلاله بطلان ما ذكر:

---

(١) المصدر السابق: ٦٤ - ٦٥.

(٢) المصدر السابق: ١١٨.

(٣) المصدر السابق: ١٤١.

المورد الأوّل: طعن علماء الرجال في جملة من موارد الجرح والتعديل المسندة التي ذكر الكشّي طرقها إلى من عاصر تلك المفردات ببعض من لم يوثّق، فاستضعفت تلك الموارد من الجرح والتعديل أو التوثيق، فمن غريب المفارقات حينئذ المناقشة في توثيقات الكشّي أو طعونه استضعافاً لطرق تلك التوثيقات مع الإهمال في طرق النجاشي والحكم بصحتها أو استفاضتها أو تواترها، فإنّ المداقّة في أسانيد الكشّي لا يتلاءم مع الإغماض عن مستند آراء النجاشي في الجرح والتعديل، أو الشيخ، أو الغضائري الابن، وغيرهم من متقدّمي أرباب الجرح والتعديل[١].

ويجاب عنه بأنّ من الثابت في عصر المشايخ ﷺ تواتر أحوال غالب المصنّفين، ويشهد لذلك ما ورد في مقدّمة فهرست الشيخ ﷺ، حيث قال: (فإذا ذكرتُ كلَّ واحدٍ من المصنّفين وأصحاب الأصول فلا بدّ أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والجرح)[٢]، وكذلك ما ذكره النجاشي في مقدّمة الجزء الثاني: (وما قيل في كلِّ رجلٍ منهم من مدح أو ذمّ)[٣]، وكذلك ما ذكره الشيخ في العدّة، حيث قال: (وجدنا الطائفة ميّزت بين الرجال الناقلة، ووثّقت الصحيح منهم، وضعّفت الضعفاء)[٤]، كلّ هذه شواهد حسّيّة على تواتر أحوال الرواة، فلا يحتاج في الاعتماد على تلك الشهادات إلى مزيد بيان.

وهذا بخلاف الكشّيّ، فإنّه وإن كان من متقدّمي الأصحاب إلّا أنّه إذا نقل حكماً

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٢٣.

(٢) الفهرست: ٣١.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٠٩.

(٤) العدّة في أصول الفقه: ١/ ١٢٦.

بواسطة سلسلة الإسناد فإنّه لا بدّ أن ينظر إلى مَن فيها من الثقات أو الضعاف، دون ما إذا شهد بوثاقة أو ضعف أحد الرواة، فإنّه يعتبر شاهد حسّ على ما نقله من أحكام، فلا غرابة في ما اعتمده وسار عليه الأعلام.

وممّا يشهد لما ذكرنا وجود ملاحظات نقديّة جاءت متناثرة في طيّات كتابه على مسلك أصحابنا القميّين، كأحمد بن محمّد بن عيسى وابن الوليد كما هو المعروف عنهم اعتمادهم على الحدس؛ إذ يظهر من جملة هذه التضعيفات أنّ هناك جملة من الأسباب كانت عندهم أساساً للذم.

المورد الثاني: أنّ من الشواهد القاطعة اختلاف مباني جملة من أجلّاء الرواة المشاهير ـ المعاصرين للراوي ـ مع النجاشيّ في الجرح والتعديل، حيث ثبت بأسانيد صحيحة رواية الأجلّاء، وأصحاب الإجماع بكثرة عن جملة من الرواة الذين ضعّفهم النجاشيّ، أو بالغ في تضعيفهم[1].

فإنّه يرد عليه:

أوّلاً: أنّ رواية الجليل عن شخص ليس فيها دلالة على وثاقة المرويّ عنه، كما هو المشهور عند علمائنا؛ لوضوح اعتماد المتقدّمين من الأصحاب على القرائن المصحّحة للرواية، الذي يعبّر عنه بمسلك الوثوق بمضمون الخبر، اعتماداً على بعض القرائن التي تحيط بالمضمون؛ لذا نجد بعض الأصحاب ينقلون عن الضعيف، بل إنّ البعض قد أكثر من هذا النقل، ولعلّ أساس هذه الكثرة اعتضاد أخباره بما رواه الأصحاب أو غيرها من القرائن، وإن كان قد عُدّ عند بعضٍ أنّ كثرة الرواية عن الضعفاء موجبة لوهن الراوي، إلّا أنّه لا يعدو عن كونه منهجاً متشدّداً في علم الرجال، كما سوف تأتي

(١) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٢١

الإشارة إليه.

والنقل عن الضعفاء نجده واضحاً حتّى في روايات المشايخ الثلاثة، إلّا أنّ هذا لا يعتبر هادماً لتضعيفات علمائنا المتقدّمين الصريحة في الجرح.

فما ذكر في أصل الإشكال يؤدّي إلى أنّ مبنى المتقدّمين عدم كثرة الرواية عن الضعيف، وإن كانت مضامين أخباره مطابقة للواقع بدلالة القرائن، فحينئذ تعدّ روايتهم عنهم شهادة بالمدح، إلّا أنّه خالٍ من الدليل.

وما نقل عن المشايخ الثلاثة، من أنّهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة، لا يعارض مَن نصّ على ضعفه علماؤنا أمثال النجاشيّ، أو الشيخ؛ للأخصيّة أو النصوصيّة.

ثانياً: لو سلّمنا اختلاف مباني المتقدّمين مع مباني النجاشيّ، إلّا أنّه لا يدلّ على كون تضعيفات النجاشيّ مبتنية على الاجتهاد والحدس، وليس هذا بعزيز، بل هو واقع وكثير، كما يظهر من اختلاف طرفين في عدالة شخص أو شجاعته أو غير ذلك، وهذا لا يكشف عن اعتمادهم على الحدس، بل قد تكون حسّيّة مبتنية على المشاهدات الخارجيّة.

نعم، يصحّ ما ذكر لو قلنا إنّ المراد بالوثاقة المستفادة من رواية الأجلّاء هي روايتهم عمّن اتّفق بينهم على وثاقته.

إلّا أنّه مع كونه نادراً في الرواة، يدلّ على بطلانه رواية المشايخ الثلاثة ـ الذين عرف عنهم بأنّهم لا يروون إلّا عن ثقة ـ عمّن وقع فيهم الخلاف أمثال محمّد بن سنان، والمعلّى بن خنيس، وعليّ بن أبي حمزة البطائنيّ.

المورد الثالث: وجود جملة من الموارد التي اختلف فيها الشيخ مع النجاشيّ من حيث التضعيف والتوثيق أو عدمهما، وكذلك الحال مع البرقيّ، مع أنّه لو كان مستند النجاشيّ الخبر الحسّيّ المتضافر ـ فضلاً عن المتواتر ـ لما كان مجال للاختلاف بينهم،

فالتعارض في الجرح والتعديل في الأصول الرجاليّة المتقدّمة يكشف عن عدم التواتر في مستند آرائهم، بل ولا كونها نابعة من الحس[١].

ويجاب عنه:

١ـ لو سلّمنا أنّ النجاشيّ جارح عن حدس فلا يختصّ ذلك بالتضعيف؛ لإمكان فرضه في التوثيق أيضاً.

٢ـ أنّ ما ذكر من الاختلاف لا يعدّ كاشفاً عن حدسيّة الأحكام، لإمكان الاختلاف في الحسّيّات أيضاً أو في القريبة من الحسّ.

٣ـ أنّ الموارد التي وقع الخلاف فيها بين الشيخ والنجاشيّ غير كثيرة، بل هي قليلة، ولا يختصّ هذا الاختلاف بما ذكر، فهناك من ضعّفهم الشيخ ووثّقهم النجاشيّ كمحمّد ابن يحيى بن عبيد وغيره.

فنقول: إنّ ما وقع فيه الخلاف بين العلمين كان ناشئاً من الاختلاف في مباني علم الرجال، فبعضٌ قد يعتمد النقل أساساً في قراءة الأحوال، والآخر قد يلاحظ الأخبار ميزاناً في وصف الرجال، وفي المقام يقال بحسّيّة تضعيفات النجاشيّ؛ لأنّه اعتمد النقل منهجاً، دون الشيخ؛ لأنّ من المحتمل كون تضعيفاته جارية على مباني القمّيّين، لما بيّنا في بحث مستقل أنّ ظاهر أحكام الشيخ ناشئة من متابعته لمدرسة قمّ.

المورد الرابع: النقض بدعوى التواتر والاستفاضة في روايات الكتب الأربعة، مع أنّ الدواعي متوفّرة بالأضعاف في الاهتمام بالروايات، وتكثير الطرق، وقيام الشواهد المتكاثرة على تعدّد الطرق للروايات، وأنّ ما ذكره أصحابها من الطرق ليست هي كلّ ما لديهم، إلى غير ذلك من عشرات القرائن والشواهد التي اعتمدها الأخباريّون في

(١) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٢٢.

دعواهم، ووافقهم عدّة من الأصوليّين، ومع ذلك لم تثبت ولم تتقرّر الحجّيّة لكلّ ما في الكتب الأربعة بنحو الاستغراق التام، وأنّ ذلك يولّد علماً إجماليّاً بالصدور[1].

بتقريب: أنّ الروايات بالرغم من شدّة الاهتمام بها والمبالغة في تكثير الطرق لها إلّا أنّه لم يصل إلى حد إثبات الحجّيّة لكلّ ما في الكتب الأربعة من روايات، فكيف أمكن أن يدّعى ذلك بالنسبة إلى أحكام النجاشي التي هي في الغالب مرسلة.

ويجاب عنه بأنّ من الثابت في بعضٍ من أحكام النجاشيّ هو نشوؤها عن الحدس وإعمال الرأي، كما يتّضح ذلك فيما قاله في (الحسن بن الحسين اللؤلؤيّ) وغيره من الموارد، إلّا أنّه لا يمكن جعل ذلك ميزاناً في تقييم جميع كلماته، فالأصل في أحكامه هو عن حسّ إلّا إذا اقترن بما يدلّ على الحدس، وتكون حجّة بناء على حجّية خبر الثقة، أو من باب الاطمئنان بكلامه الناشئ من وثاقته وخبرته في الفن، أو غير ذلك من المباني التي ذكرت في باب حجّية قول الرجاليّ، ووجود أمثال هذه الموارد لا يضرّ بذلك الأصل؛ لوجود قرينة عليها.

ملاكات التضعيف عند القمّيّين

المعروف عن أصحابنا القمّيّين تضعيف مجموعة من الرجال الموثّقين عند غيرهم؛ اعتماداً على بعض المباني والملاكات التي تظهر من بعض الترجمات.

منها: اتّهام الراوي بضعف الحديث

فلا يعتمدون مطلقاً على مَن كان موصوفاً بضعف الحديث، كما في سهل بن زياد،

(١) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٢٣.

وغيره إلّا أنّ المشهور بين العامّة والخاصّة هو العدم؛ إذ الرواية عن الضعيف، أو رواية المرسل، أو الرواية عن المجاهيل، لا تلازم الضعف في ذات الراوي ووثاقته، فقد ذكر الوحيد في تعليقته قائلاً: (اعلم أنّه فرق بين ظاهر قولهم (ضعيف)، وقولهم (ضعيف في الحديث)، فالحكم بالقدح منه أضعف)[١].

وصرّح الشيخ المامقانيّ في مقباس الهداية قائلاً: (وظاهر تقييد الضعف ونحوه بالحديث هو عدمه في نفسه)[٢].

نعم، يمكن أن ينعت الضعيف في بعض الكلمات بضعف الحديث، كما قال المقدَّس الأعرجيّ: (فأمّا قولهم (ضعيف في الحديث) ربّما ظهر من تخصيص الضعف بالحديث القدح بالمحدّث، لكنّهم ربّما فعلوا ذلك بالمقدوح)[٣]، إلّا أنّه ليس الأصل في هذا الوصف هو الضعيف، ولا ملازمة، وما ذكره السيّد الأعرجي إنّما يختصّ في المواطن التي تجتمع مع القرينة دون الخالية منها، ولذا لا نستطيع أن نحكم على مَن وصف بالرواية عن الضعفاء بأنّه ليس بثقة، ولا يعتمد عليه وإن كان الراوي بعده ثقة، ومن المسلّم عند مشهور علماء الفريقين هو اجتماع الوثاقة مع ضعف الحديث، كما يظهر من عدّة موارد:

منها: ما جاء في ترجمة محمّد بن معاوية بن أعين أبي عليّ النيشابوريّ: (وكان له عبادة وفضل وصلاح، ولكنّه ضعيف الحديث)[٤].

---

(١) منهج المقال: ١/ ١٢٨.

(٢) مقباس الهداية: ٢/ ٤٣.

(٣) عدّة الرجال: ٢/ ١٥٤.

(٤) تهذيب الكمال: ٢٦/ ٤٧٨ ، ٤٨٠.

ومنها: ما قاله الذهبيّ في ترجمة مسلم بن خالد: (ومسلم بن خالد هذا على جلالة قدره في الفقه ضعيف في الحديث؛ لسوء حفظه)[١].

ومنها: ما قاله المزّي في ترجمة الربيع بن الصبيح: (رجل صالح، صدوق، ثقة، ضعيف جدّاً)[٢].

وظاهر النجاشيّ موافقته لمسلك المشهور؛ حيث صرّح في جملة من موارد أحكامه بهذا الاجتماع، كما في ترجمة الحسن بن محمّد بن جمهور قائلاً: (ثقة في نفسه... يروي عن الضعفاء، ويعتمد على المراسيل)[٣]، وما ذكره في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ قائلاً: (وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل)[٤]، وما ذكره في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى: (إلّا أنّ أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء)[٥].

بل قد يعدّ عدم المبالاة فيمن يروي عنه مؤشّراً على حسن حال الراوي من جهة حسن ظنّه بالآخرين المتّفق مع تديّنه والتنزّه عن الطعن بالرواة.

وهذا بخلاف أصحابنا من مدرسة قمّ، حيث عدّوا ضعف الحديث ملازماً للضعف المطلق، وعلى هذا جاء تضعيفهم لجملة من الرواة، بل كانوا يخرجون الراوي بمجرّد توهّم الريب، كما نصّ على ذلك المجلسيّ الأوّل ﵀ بأنّ ابن عيسى أخرج جماعة من قمّ باعتبار روايتهم عن الضعفاء، وإيرادهم المراسيل وكان اجتهاداً منه، والظاهر

(١) سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٦.

(٢) تهذيب الكمال: ٩/ ٩٣.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٤٤.

(٤) المصدر السابق: ١٨٢.

(٥) المصدر السابق: ٩٣٩.

خطؤه، ولكن كان رئيس قم والناس مع المشهورين إلّا مَن عصمه الله، ولو كنتَ تلاحظ ما رواه الكلينيّ في أحمد بن محمّد بن عيسى ـ في باب النصّ على الهادي عليه السلام وإنكاره النصّ؛ لتعصّب الجاهليّة أن تكون الشهادة لرجل من العرب بأنّه لِمَ قدّمتم عليّ وذكر هذا العذر بعد الاعتراف به ـ لما كنت تروي عنه شيئاً، ولكنّه تاب ونرجو أن يكون تاب الله عليه[١].

وهذا نفس ما حكاه السيد حسن الصدر قدس سره عن جدّه في شرح الاستبصار بقوله: (ونراهم يطلقون الضعف على مَن يروي عن الضعفاء، ويرسل الأخبار)[٢].

ويؤيَّد هذا بملاحظة ما ذُكر في ترجمة عليّ بن محمّد بن جعفر بن عنبسة الذي قال عنه ابن الغضائريّ: (ضعيف، روى عن الضعفاء، لا يلتفت إليه)[٣]، والظاهر أنّ المنشأ لهذا التضعيف هو الرواية عن الضعفاء، أمّا النجاشيّ فقال في ترجمته: (يقال له ابن رويدة، مضطرب الحديث)[٤]، وأمثال هذه الموارد تُظهر دقّة النجاشيّ، وتبيّن مسلكه في علم الرجال، وهذا ما جاء صريحاً على لسان الوحيد رحمه الله عندما قال في ترجمة إبراهيم بن هاشم: (يظهر حالهم من قدحهم الرجال، خصوصاً بالنسبة إلى الأجلّة، وسيّما ما ارتكبوا بالنسبة إليهم من إخراج البلد، وغير ذلك من الأذيّة، وخصوصاً باعتبار رواية المراسيل وعن المجاهيل، وغيرها ممّا لم يثبت عندهم عدالة رواتها)[٥].

---

(١) روضة المتقين (ط. ق): ١٤/ ٢٦١، منهج المقال: ٦/ ١٢٨.

(٢) نهاية الدراية: ٤٣٢.

(٣) رجال ابن الغضائريّ: ٨١.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٨٦.

(٥) منهج المقال: ١/ ٣٨٧.

ومنها : مضمون أحاديث الراوي

فإنّ هناك جملة من العلماء ـ لا سيّما علماء مدرسة قمّ ﷺ وكذلك ابن الغضائريّ ـ يظهر من سيرتهم اعتماد منهج قراءة المضامين لاستكشاف حال الراوي، فإنْ وجدوا روايته لبعض الأحاديث التي لا تتناسب وما إليه يذهبون، ولا تنسجم مع ما عليه يبنون، حكموا بضعفه، كما يظهر من حال عمر بن توبة الذي ترجم له النجاشيّ بقوله: (في حديثه بعض الشيء، يعرف منه وينكر)[١]، بخلاف ابن الغضائريّ حيث قال: (ضعيف جدّاً لا يلتفت إليه)[٢]، وما ذكر في ترجمة عبد الرحمن بن أحمد بن نهيك الذي قال فيه النجاشيّ: (لم يكن في الحديث بذاك، يعرف منه وينكر، ذكر ذلك أحمد بن عليّ السيرافيّ)[٣]، بخلاف ابن الغضائري الذي قال فيه: (ضعيف مرتفع القول)[٤].

إن قلت: إنّ هذا المنهج لا يقتصر على علماء مدرسة قم وابن الغضائري ﷺ، بل حتّى النجاشيّ في بعض الأحيان نجده ينحو بهذا الاتّجاه، كما في ترجمة علي بن محمّد بن شيرة، حيث قال: (غمز عليه أحمد بن محمّد بن عيسى وذكر أنّه سمع منه مذاهب منكرة. وليس في كتبه ما يدلّ على ذلك)[٥]، الذي يظهر منه قراءته لكتب ابن شيرة لردّ دعوى ابن عيسى وإثبات العكس.

أقول: إنّ ما ذكر هو مورد واحد لا ثاني له، فلا يدلّ على كون القراءة في روايات

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧٥٣.

(٢) الرجال: ٨٢.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٢٤.

(٤) الرجال: ٩٤. لاحظ ترجمة ابن أورمة في رجال الغضائريّ وغيرها.

(٥) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٦٩.

الراوي منهجاً؛ إذ إنّ المقام هو لردّ دعوى ابن عيسى القمّي، الذي ذكرنا أنّ أحد أسس منهجهم هو قراءة الروايات، فلعلّه أراد أن ينفي الصغرى في كلامه، ولا يظهر من هذا المورد اعتماده على هذا المنهج؛ لأنّ ظاهر مدحه قبل نقل كلام ابن عيسى كاشف عن معروفيّته، حيث قال: (كان فقيهاً، مكثراً من الحديث، فاضلاً)[١]، فتأمّل.

ومنها : الاتّهام بالغلوّ

حيث يظهر من علمائنا القمّيّين وابن الغضائريّ ﵀ تضعيف جملة من الرواة الذين اتّهموا بالغلوّ؛ لأنّهم رووا جملة من معجزات الأئمّة ﵈، والذي يظهر من هذا اعتقادهم بمنزلة خاصّة للأئمّة ﵈، فإذا عرفوا من شخص تجاوزها اتّهموه بالغلوّ.

نعم، يتّفق الجميع على إنكار مراتب من الغلوّ ويتّهم أصحابه بالانحراف ووقوعهم بما نصب لهم الشيطان من فخاخ ـ والعياذ بالله ـ وهو المؤدّي إلى ترك العبادات.

وقد ذكر الكشّيّ جمعاً، منهم: علي بن عبد الله بن مروان، وقال: (إنّه سأل العياشيّ عنهم، فقال: وأمّا عليّ بن عبد الله بن مروان فإنّ القوم ـ يعني الغلاة ـ تمتحن في أوقات الصلاة، ولم أحضره وقت صلاة)[٢]. حيث إنّ هذا ظاهر في دلائل الغلوّ، واعتبار ترك الصلاة كاشفٌ عنه.

وكذلك نقل الكشّيّ ﵀ عن يحيى بن عبد الحميد في كتابه المؤلّف في إثبات إمامة أمير المؤمنين ﵇ عن الغلاة: (إنّ معرفة الإمام تكفي من الصوم والصلاة)[٣].

---

(١) المصدر السابق: ٦٦٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٥٧٦.

(٣) المصدر السابق: ٣٩١.

وهذا هو القدر المتيقن من الغلوّ الملازم للانحراف، وقد دلّت عليه جملة من الروايات:

منها: ما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام: (احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدوهم، فإنّ الغلاة شرّ خلق الله ـ إلى أن قال: ـ إلينا يرجع الغالي فلا نقبله، وبنا يلحق المقصّر فنقبله، قيل: كيف ذلك يابن رسول الله؟ قال: الغالي قد اعتاد ترك الصلاة والزكاة والصيام والحج، فلا يقدر على ترك عادته، وعلى الرجوع إلى طاعة الله (عزّ وجلّ) أبداً وإنّ المقصّر إذا عرف عمل وأطاع)[1].

ويتّضح من هذا أنّه لو ثبت هذا المعنى في أحد الرواة، وكان مشمولاً بهذه الأوصاف فلا حجّيّة لقوله؛ لأنّه لا يكون مصداقاً لما ذكر من السيرة أو الأحاديث أو الآيات الدالّة على حجّيّة أخبار الثقات.

وهناك مرتبة من الإيمان ببعض المعجزات، وإثبات بعض الأوصاف للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وللأئمّة الأوصياء الهداة عليهم السلام، عدّ علماؤنا القميّون هذه المرتبة من مراتب الغلوّ والغلاة، مثل نفي السهو عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الذي نقله لنا الشيخ المفيد عن محمّد بن الحسن ابن الوليد أنّه قال: (أوّل درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإمام)، فقال الشيخ المفيد: (إن صحّت هذه الحكاية عنه فهو مقصّر مع أنّه من علماء القمّيّين ومشيختهم، وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصّرون تقصيراً ظاهراً في الدين، ينزّلون الأئمّة عليهم السلام عن مراتبهم، ويزعمون أنّهم كانوا لا يعرفون كثيراً من الأحكام الدينيّة حتى ينكت في قلوبهم، ورأينا من يقول إنّهم كانوا يلتجئون في حكم الشريعة إلى

(١) بحار الأنوار: ٢٥/ ٢٦٥.

الرأي والظنون، ويدّعون مع ذلك أنّهم من العلماء)[1].

ومن هذا يظهر أنّ جملة من هذه الاعتقادات كانت السبب وراء جملة من التضعيفات الصادرة منهم، حيث نجد أنّ جرحهم يستند إلى الاتّهام بالغلوّ وإن كان بالمرتبة التي وقع فيها الخلاف، للملازمة بين الغلوّ والكذب، كما هو ظاهر جملة من الموارد، وقد صرّح بهذا الوحيد البهبهانيّ ﷺ قائلاً: (اعلم أنّ الظاهر أنّ كثيراً من القدماء سيّما القمّيّين منهم والغضائريّ، كان يعتقد للأئمّة عليهم السلام منزلةً خاصّة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال، بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي ارتفاعاً وغلوّاً ـ حسب معتقدهم ـ حتى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوّاً، بل ربّما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض الذي اختلف فيه كما سنذكر، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، والإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص وإظهار كثير قدر لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض، ارتفاعاً أو مورثاً للتهمة به، سيّما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلّسين.

وبالجملة: الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصوليّة أيضاً، فربّما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلوّاً أوتفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً، أو غير ذلك، وكان عند آخر ممّا يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك، وربّما كان منشأ جرحهم بالأمور المذكورة وجدان الرواية الظاهرة فيها منهم ـ كما أشرنا آنفاً ـ، أو ادّعاه أرباب المذاهب كونه منهم، أو روايتهم عنه، وربّما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه إلى غير ذلك، فعلى هذا ربّما يحصل التأمّل في جرحهم بأمثال الأمور المذكورة ـ إلى أن قال ـ ثمّ اعلم أنّ أحمد

(١) تصحيح اعتقادات الإماميّة: ١٣٥.

ابن محمّد بن عيسى والغضائريّ ربّما ينسبان الراوي إلى الكذب، ووضع الحديث أيضاً، بعدما نسباه إلى الغلوّ، وكأنّه لروايته ما يدلّ عليه)[١].

أمّا النجاشيّ فلا يجعل فساد الاعتقاد ملازماً للكذب والانحراف؛ لوضوح الفرق بينهما، ويشهد لذلك أمور:

١ـ ما ذكر في ترجمة الحسين بن حمدان، حيث قال عنه ابن الغضائريّ: (كذّاب، فاسد المذهب، صاحب مقالة ملعونة، لا يلتفت إليه)[٢]، بخلاف النجاشيّ، حيث قال: (فاسد المذهب، له كتب منها... كتاب الرسالة تخليط)[٣].

وبما ذكر يظهر الفرق بين المنهجين.

٢ـ وكذلك ما ذكر في ترجمة صالح بن عقبة بن قيس الذي قال عنه ابن الغضائريّ: (كذّاب، غالٍ، لا يلتفت إليه)[٤]، بخلاف النجاشيّ فإنّه لم يذكر له أيّ وصف.

٣ـ وما ذكر في ترجمة أحمد بن محمّد بن سيّار: (ضعيف، متهالك، غالٍ، منحرف)[٥]، بخلاف النجاشيّ فإنّه قال: (ضعيف الحديث فاسد المذهب ... له كتب وقع إلينا:... إلّا ما كان من غلوّ أو تخليط)[٦].

وغير ذلك من الموارد الكثيرة الظاهرة في أنّ الأساس للذمّ هو الاجتهاد والحدس.

---

(١) الفوائد الرجاليّة: ٣٩.

(٢) الرجال: ٤٠.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٥٩.

(٤) الرجال: ٧٠.

(٥) الرجال: ١١.

(٦) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٩٢.

إزاحة وهم

هذا وعلى الرغم ممّا مرّ، فقد يتوهّم بأنّ النجاشيّ يعتمد في تضعيفاته على زميله وشيخه ابن الغضائريّ، وبالنتيجة أنّ تضعيفات النجاشيّ تبتني على الحدس والاجتهاد، أو إلى ما يعتقد من مبانٍ كلاميّة وأصول معرفيّة؛ لأنّ ابن الغضائريّ كان مشاركاً للنجاشيّ في القراءة على والده الحسين، وفي القراءة على أحمد بن عبد الواحد، وهذا يعزّز تأثّر النجاشيّ بابن الغضائريّ[1].

فيجاب: بأنّ هذه مجرّد دعوى، و ما ذكر من شواهد لا تصمد أمام الناقد البصير؛ لوضوح أنّ المزاملة والشيخوخة لا تشكّل ـ بالضرورة ـ أساساً في التأثّر والتلقّي، لا سيّما عند النجاشي وهو المتضلّع الدقيق، وصاحب الذوق والحسّ الأنيق؛ فإنّ كثيراً من أصحابنا المتقدّمين تلمّذوا على العامّة فضلاً عن النواصب ومن اعتنقوا المذاهب الفاسدة، من دون أن يؤثّر هذا على ما يعتقدون، ويغيّر ما يرون وينتهجون.

وتلمّذ النجاشي، أو مزاملته لأحمد بن الحسين وكذلك لعلمائنا من أهل قمّ ـ الذين عرفوا بأنّ منهجهم في النقد هو الاجتهاد والحدس، وكانوا من أجلّة أصحابنا المتقدّمين ـ لا يستدعي تركه لما ينظرون، لا سيّما وأنّ توثيقاتهم ممّا يمكن الركون إليها؛ لما عرفوا بالتحرّج في الرواية، ولكن الكلام في التضعيفات، وأنّ مجرّد التلمّذ لا يقتضي التأثّر بعد وضوح اختلاف المنهجين.

وما ذكر من متابعات في ما سطّره النجاشي من كلمات، لا يؤسّس قاعدة تجري في جميع المفردات، ومتابعته لغيره في بعضها لا تكون متابعة له في الاجتهاد، وتوجد

(١) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٢٩٥.

شواهد كثيرة على خلاف ما ذكر؛ لإمكان أن يدّعى نشوؤها عن الحسّ لا الحدس، فجاز له أن ينقل ما نقله ابن الغضائري، أو غيره من أصحاب مدرسة الحدس والاجتهاد، ولا يوجد ما يبّرر ترك جميع هذه التضعيفات على أساس أنّها صادرة عمّن ينتهج الحدس.

مناقشة الشواهد:

أ ـ ما ذكر في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك ـ من أنّ تضعيف النجاشي[١] ناشئ من قول ابن الغضائري كما حكي عن روضة المتقين[٢] ـ فيه تأمّل واضح؛ إذ قد صرّح بأنّه ضعيف في حديثه، وأمثال هذا عادة يمكن معرفته عن حسّ بتتبّع رواياته ومشايخه، فإن كان يروي المراسيل وينقل عن الضعفاء والمجاهيل حكم بضعفه في الحديث. بينما ابن الغضائريّ قد وصفه بالكذب، ولم يذكر النجاشي شيئاً من هذا، بل نسبه إلى ابن الغضائريّ، ولا تعدّ نسبة القول اعتماداً وتبنّياً عند الناقل كما هو واضح، وكذلك نسب فساد المذهب إلى قائل سمع منه ذلك، ولم ينسبه إلى ابن الغضائريّ، ولعلّه لما علم من أنّ ابن الغضائريّ له رؤى تختلف بعض الشيء عن مشهور علمائنا، وأين هذا من متابعة ابن الغضائريّ ؟!

ب ـ وأمّا ما ذكر في ترجمة المفضّل بن عمر الذي وصفه النجاشيّ بقوله: (فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل: إنّه كان خطّابيّاً، وقد ذكرت له مصنّفات لا يعوّل عليها، وإنّما ذكرناه للشرط الذي قدّمناه. له كتاب ما افترض الله على

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣١٣.

(٢) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٣١١.

الجوارح من الإيمان، وهو كتاب الإيمان والإسلام، والرواة له مضطربون الرواية له...)[١].

فهذا الكلام صريح في فساد مذهبه، ولعلّه هو المعروف عنه.

نعم، هناك قول مرّضه النجاشيّ قائلاً: (قيل بأنّه خطّابيّ) وهذا قول ابن الغضائريّ، أو قوله وقول غيره، وعلى كلا القولين لا يمكن أن يطمئنّ لمذهبه، وكذلك في ما يروي، فهذا قدح في ما يروي، وذمّ في ما يسند، ومن كان حاوياً لهذه الصفات كيف يعوّل على ما يذكر من أخبار وروايات؟!

نعم، لم يذمّه من جهة وثاقته في نفسه، وإنّما الكلام في ما يروي وما يصنّف، وهذا طعن وتوقّف في ما يصنّف بقوله: (لا يعوّل عليها)، وقد يراد منه أنّ جميع مصنّفاته لا يعتمد عليها عدا ما يعرف بتوحيد المفضّل (كتاب فكر). وقد استظهر منه العلّامة التستري ﷺ استقامة مذهبه[٢]، إلّا أنّه ـ وإن صحّ ما قيل ـ لا يعدو عن كونه حدساً واجتهاداً بعد إمكان أن تكون هذه التضعيفات تلاحظ حاله إلى فترة ما قبل الممات، لا سيّما أنّه أدرك الكاظم عليه السلام وروى عنه.

ج ـ ما استُشهد به من كلام العلّامة المامقانيّ في ترجمة داود بن كثير الرقيّ بأنّ جرح النجاشيّ هنا محلّ نظر؛ لأنّه عارض كلام الكشّيّ النافي سماعه لأحد من مشايخه الطعن فيه، بل تتبّع الروايات ولم يجد في روايته أيّ شيء يطعن عليه، فكلام النجاشيّ محكوم بنفي الكشّيّ، وينحصر تضعيف النجاشيّ للرجل بقول ابن الغضائريّ: (وهو أنّ الغلاة تروي عنه). وبناءً على هذا القول يظهر تفرّد النجاشيّ في جملة من الموارد في الرأي ولو

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١١٢.

(٢) يلاحظ: قاموس الرجال: ١٠/ ٢١٥.

على خلاف المشهور[١].

وفي هذا الكلام عدّة أمور:

الأمر الأوّل: ما ذكر من أنّ الأساس في تضعيفه هو كلام ابن الغضائريّ.

ويرد عليه:

١ـ ما أورده السيّد الخوئيّ ﵀ في ترجمة داود الرقّي من أنّ منشأ تضعيف النجاشيّ هو رواية الغلاة عنه يعدُّ من الغرائب؛ لعدم وجود القرينة، إذ كيف يمكن أن تكون رواية الغلاة عن شخصٍ سبباً للحكم بضعفه بنظر النجاشيّ وهو خرّيت هذه الصناعة[٢].

٢ـ أنّ هناك جملة من الرجال الذين وصفوا بأنّ الغلاة تروي عنهم، ولم يضعّف النجاشيّ حالهم، بل وثّقهم، كما في ترجمة عبد الله بن أيّوب الذي قال عنه ابن الغضائريّ: (ذكره الغلاة ورووا عنه)[٣]، بخلاف النجاشيّ حيث قال: (ثقة)[٤]، وما ذكره في ترجمة عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعميّ، قال عنه ابن الغضائريّ: (الغلاة تروي عنه كثيراً)[٥]، بخلاف النجاشيّ الذي قال: (كان ثقة ثقة، عيناً)[٦]، فلو كانت رواية الغلاة تعدُّ قدحاً عند النجاشيّ لما وثّق هؤلاء.

٣ـ ما ذكر خلاف ظاهر عبارة النجاشيّ، حيث قال: (ضعيف جدّاً، والغلاة تروي

---

(١) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٢٩٦.

(٢) يلاحظ: معجم رجال الحديث: ٧/ ١٢٧.

(٣) الرجال: ٩٣.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٥٧٨.

(٥) الرجال: ١٧٥.

(٦) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٤٥.

عنه)[١] ومثل هذا غير ظاهر في التعليل.

٤ـ ما قدّمناه من أنّه حتّى لو سلّم نقله لكلام ابن الغضائريّ فهذا يكفي للحكم بحسّيّة المنقول؛ لعدم فرض أنّ جميع هذه التضعيفات ناشئة عن حدس على نحو الشمول والاستغراق؛ لوضوح أنّ جملة من المحكوم بضعفهم معروف ومشهور وصفهم، ولا يحتاج الى إعمال حدس.

الأمر الثاني: أنّ كلام النجاشيّ محكوم بدعوى الكشّيّ نفي الطعن من أحد العصابة فيه، وإنكاره العثور على رواية، فدعوى النجاشيّ لا أصل صحيح لها.

ويجاب بأمور:

١ـ ما ذكره السيّد الخوئيّ ﵀ من أنّ لحاظ نفي الكشّيّ إنّما هو من جهة المذهب، حيث إنّه كان في معرض اتّهامه بالغلوّ، وقال: (لم أسمع أحداً من المشايخ يطعن فيه). وعلى هذا فإنّ دعوى النجاشيّ لا تعارض دعوى الكشّيّ لاختلاف جهة اللحاظ. وهذا متين.

٢ـ لو سلّم دلالة ما ذكره الكشّيّ فأقصى ما يدلّ عليه هو معارضته لكلام النجاشيّ، ولا مرجّح لتقديم قول الكشّيّ، إلّا إذا اطمأنّ بقوله ولم يطمأنّ بقول النجاشيّ فيما إذا بني على حجّيّة قول الرجاليّ من باب الاطمئنان، كما بنى عليه غير واحد منهم العلّامة المامقانيّ[٢]، ولكن هذا يتبع ما يحصل عليه من قرائن تؤيّد الطرف المختار في المقام، وعلى هذا فما ذكر لا يتمّ على جميع المباني المذكورة في حجّيّة قول الرجاليّ.

---

(١) المصدر السابق: ٤١٠.

(٢) يلاحظ: تنقيح المقال: ١/ ٨٢.

الأمر الثالث: استظهار تفرّد النجاشيّ بآرائه على خلاف مبنى المشهور.

ويجاب عنه: أنّ ما ادّعي غير صحيح، وقد تقدّم كونه من أصحاب منهج النقل عن المتقدّمين، والواسطة عن الجارحين والموثّقين، وما ذكر لا يعدّ مؤثّراً على ما قيل.

ولو سلّم فإنّه لا يعدو كونه مورداً واحداً لا يكون كاشفاً عن سريانه في سائر ترجماته وأحكامه، ويشهد لما قلناه ما يظهر من جملة كثيرة من التراجم التي قدّمنا بعضها سابقاً، ويضاف لها ما ذكر تحت رقم: (١٠٥٩، ٥٨، ٦٤، ٦٥، ٩٣، ١١٨، ١٤١، ٢٤٧) وغيرها كثير، فإنّه صريح في النقل عن الأصحاب.

الأمر الرابع: ويشهد لذلك ما حكاه الميرزا النوريّ في ترجمة (داود بن كثير الرقّيّ) عن الوحيد البهبهانيّ ﵀: (من أنّه قلّما يتّفق جليل لم يطعن عليه أحد من العصابة، كما نصّ عليه الأستاذ الأكبر، فمن سلم من قدحهم فقد فاز بالقدح المعلّى)، وهذا يشير إلى السبب الكامن وراء تفرّد النجاشيّ، وهو اعتماده على مبانٍ في الكلام قاصرة عن المعرفة في كثير من مقامات الأئمّة عليهم السلام[1].

ويجاب: بأنّ هذا مبنيٌّ على الافتراض مسبقاً لعلوّ مرتبة (داود بن كثير)، وهو أوّل الكلام.

وما ذكر من كلام الوحيد ظاهر في كون أصحابنا المتقدّمين حريصين كلّ الحرص على تراثهم، فهم يلحظون كلّ دقائق الأمور، فإذا سلم أحد من نقدهم ظهر أنّه من الأجلّاء، وليس في هذا دلالة على تفرّد النجاشيّ، وكونه قد اعتمد على ابن الغضائريّ. فضلاً عن كونه مورداً واحداً لا يؤسّس قاعدة أو منهجاً.

---

(١) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٢٩٨.

د ـ **وأمّا** ما استُشهد به على المدّعى بما حُكي[١] من توثيق المعلّى بن خنيس بما رواه الكلينيّ بسند صحيح لمّا بلغ الإمام خبر قتل المعلّى قال: (أفٍّ للدنيا، أفٍّ للدنيا، إنّما الدنيا دار بلاء يسلّط الله فيها عدوّه على وليّه)، ومع هذا فلا تصل النوبة إلى معارضة هذا بتضعيف النجاشيّ إيّاه حينما قال: (ضعيف جدّاً، لا يعتنى بروايته)، وذلك لما يلي:

أوّلاً: أنّ شهادة النجاشيّ ـ على فرض تماميّتها ـ إنّما يمكن أن تعارض شهادة الشيخ، ولا مجال لتوهّم تعارضها مع شهادة الإمام عليه السلام.

ثانياً: أنّ الظاهر من تضعيف النجاشيّ إيّاه كون الجرح لأجل ما روى من روايات المعارف والمناقب ممّا لا يحتمله النجاشيّ، لذا قال: (لا يعتنى برواياته) فتكون شهادته حدسيّة لا حسّيّة، فلا تشمله أدلة حجّيّة الخبر، ولا أقلّ من احتمال الحدس، ومعه أيضاً لا يمكن التمسّك بدليل حجّيّة الخبر؛ لأنّ مدرك حجّيّة خبر الثقة إنّما هو السيرة العقلائيّة الممضاة، وهذا دليل لبّيّ يؤخذ بالقدر المتيقن منه، وهو ما لا يحتمل فيه الحدس[٢].

ثالثاً: **ما يقال** في معارضة شهادة الشيخ مع النجاشيّ بتقديم قول النجاشيّ؛ لأنّه كان متمحّضاً في علم الرجال وكان تتبّعه فيه أكثر، بخلاف الشيخ الذي كان ذا فنون كثيرة. **مردود** لأنّ الأكثر خبرة إنّما يقدّم قوله فيما كان للخبرويّة دور في القضيّة كالاجتهاد والحدس، لا في مثل الشهادة التي يكفي فيها سلامة الحواس والحفظ[٣].

---

(١) يلاحظ: المصدر السابق: ٢/ ٣٠٠.

(٢) يلاحظ: المصدر السابق: ٢/ ٢٩٩.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٣٠٠.

فيناقش:

أمّا ما ذكر أوّلاً فيجاب عنه بأنّ معارضة قول النجاشيّ لكلام الإمام من البحوث التي تعّرض لها علماؤنا، وقد عقدنا لها بحثاً مستقلاً.

وما ادّعي من أنّ قول النجاشيّ لا يعارض كلام الإمام إنّما يتمّ بناءً على كون حجّية قول الرجاليّ على مسلك حجّية الظنّ أو الاطمئنان، لإمكان أن يدّعى حصول أحدهما في جانب الخبر الصحيح. وأمّا بناءً على مسلك حجّية الخبر الواحد في قول الرجاليّ فيتعارضان ويتساقطان لما ثبت من أنّ حجّية الروايات تبتني على افتراض حجّية خبر الواحد.

وأمّا ما ذكر ثانياً فيجاب عنه:

أوّلاً: بأنّ هذا الوجه يبتني على كون حجّية قول الرجاليّ من باب حجّية خبر الواحد، وهذا يتنافى مع ما ذكر في الوجه الأوّل لترجيح المروي على قول النجاشيّ، لابتنائه على مسلك الظنّ المعتبر أو الاطمئنان.

ثانياً: أنّ هذا إن تمّ فكذلك لا يعدو كونه من الموارد التي لا تؤسّس قاعدة وميزاناً في الجميع، بحيث تردّ دعواه بمجرّد معارضته للروايات بدعوى كونها ناشئة عن حدس، أو يحتمل ذلك فيها، والصحيح هو العكس؛ لغالبيّة فتاوى النجاشي عن حسّ دون حدس.

وأمّا ما ذكر ثالثاً فيجاب عنه :

أوّلاً: بأنّ ما ذكر في مناقشة تقديم قول النجاشيّ على قول الشيخ يبتني على مسلك حجّية الخبر الواحد في قول الرجاليّ دون غيره من المسالك.

ولكن نقول حتى لو بنينا على هذا فقد يقدّم قول النجاشيّ على قول الآخر

ـ كالشيخ ـ مع احتمال اشتباه الآخر، وقد ثبت ذلك عن الشيخ[١].

ثانياً: بأنّ من الثابت عندنا تقديم قول النجاشي فيما إذا عارض كلام الشيخ مطلقاً؛ وذلك لما يظهر من أنّ الشيخ يتبع في أحكامه الرجاليّة مدرسة الاجتهاد والحدس المتمثّلة بالقمّيّين، بينما قول النجاشيّ مبتنٍ على الحسّ كما ذكرنا، فالأصل في المقام هو تقديم قول النجاشيّ.

الدليل الثاني لمن زعم حدسية توصيفات النجاشيّ: موقف النجاشيّ من البتريّة:

من الملفت للنظر أنّه لم نرَ منه تصريحاً ولا تلويحاً بالحكم على البتريّة بأنّهم من العامّة مع أنّ مقتضى عدم تصريحه ـ مع ما ذكر في ديباجة كتابه من أنّه يختصّ بذكر كتب أصحابنا الإماميّة ـ أنّهم من الإماميّة، ومع ذلك فقد أثنى بإجلال على جملة من البتريّة، ولم يطعن عليهم بشيء، ولا بوصف أنّهم من العامّة، ولا بوصف أنّهم من البتريّة.

بتقريب: أنّ عدم وصفه لهم بأنّهم من العامة والثناء على بعضهم وتوثيقهم مع تحسّسه الشديد من رواة أسرار المعارف يظهر في تحكيم مبانيه الفكريّة على أحكامه الرجاليّة.

الجواب:

تقدّم منّا أنّ ديباجة الكتاب ظاهرة بكون غرض الكاتب هو استقصاء الكتب المنتمية إلى مذهبنا وإن صنّفها غيرنا، ولذا ذكر أسماء جملة من العامّة وفاسدي المذهب، مع أنّه لم ينصّ على مذهبهم، ولم يتعهّد هو بذلك، فلاحظ.

أمّا تعرّضه بالتوثيق لجملة من البتريّة، فأقول:

---

(١) الحدائق الناظرة: ٤/ ٢٠٩.

إنّ توثيق النجاشيّ لشخص بقول مطلق ظاهر في سلامة مذهبه، كما ذهب إليه جملة من العلماء[١]، وهو الظاهر.

وما ذكر في غياث بن إبراهيم، حيث ترجم له بقوله: (التميميّ، الأسديّ، بصريّ، سكن الكوفة، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام)[٢] وإن كان يستظهر منه حسن مذهبه وسلامة معتقده، مع أنّ الشيخ نصّ على كونه بتريّاً.

ولكن قد يقال: إنّ غياث الذي ذكره الشيخ يغاير الذي ذكره النجاشيّ؛ لأنّ الشيخ ذكره في أصحاب الباقر عليه السلام، والذي ذكره النجاشيّ من الرواة عن الصادق والكاظم عليهما السلام.

ويمكن أن يجاب: بأنّ المذكورين في أصحاب الأئمّة من رجال الشيخ أعمّ من أصحاب الرواية واللقاء، فلعلّه لاقى الإمام الباقر عليه السلام ولم يروِ عنه.

وقد مال إلى الاتّحاد جملة من العلماء منهم المحقّق الحلّيّ في المعتبر[٣]، والمقداد في التنقيح[٤]، والفاضل الآبيّ في كشف الرموز[٥].

واستظهر بعضٌ التعدّدَ لما ذكر من اختلاف الطبقة؛ لأنّ الرواة لكتابه مجموعة يصعب اتّصالها بأصحاب الباقر عليه السلام، مثل إسماعيل بن أبان الذي ذكر النجاشيّ أنّه روى كتاب غياث، والذي يروي كتاب إسماعيل هو أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، كما

---

(١) وسيأتي في الفصل السابع تفصيله.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٣٣.

(٣) يلاحظ: المعتبر: ٢/ ٤٢٢.

(٤) يلاحظ: ما حكاه الشيخ عبد النبيّ الجزائريّ في تكملة الرجال: ٢/ ٢٦٠.

(٥) يلاحظ: كشف الرموز: ٢/ ٢٤٠.

ذكر في ترجمته[١]، وقد توفّي أحمد عام ٢٨٠ للهجرة، ولا يمكن روايته عن أصحاب الباقر عليه السلام بواسطة واحدة، وهو إسماعيل بن أبان.

وذكر الشيخ أنّ الراوي لكتاب غياث هو محمّد بن يحيى الخزّاز، وهذا أيضاً روى عنه أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، فيأتي فيه نفس الكلام[٢].

بل يمكن القول بعدم صحّة ما قيل حتّى بناءً على الاتّحاد بين العنوانين؛ لإمكان ثبوت الخلاف بينهم في مذهبه، فالنجاشيّ يرى حسن مذهبه دون الشيخ، وهذا واقع بينهم، كما يظهر ذلك من ترجمة إسحاق بن عمّار الذي وثّقه صريحاً بقوله: (شيخ من أصحابنا، ثقة)[٣]، ولكنّ الشيخ خالفه بقوله: (كان فطحيّاً إلّا أنّه ثقة)[٤]، وعليه فلا يمكن الركون إلى ما قيل في أصل الدليل.

وأمّا ما ذكر في مسعدة بن صدقة، وسالم بن أبي حفصة، وعمرو بن أبي المقدام ـ الذين لم يذكر لهم النجاشيّ أيّ وصف ـ فلم يثبت أنّه وثّقهم من جهة الاعتقاد؛ لما أشرنا إليه من أنّ عدم ذكر الوصف لا يدلّ على حسن المذهب وسلامة الاعتقاد.

الدليل الثالث: تضعيفات العامّة منشأ لجملة من تضعيفات النجاشيّ:

نلاحظ أنّ هنالك جملة من التضعيفات لا نجد من وافقه عليها إلّا ابن الغضائريّ والعامّة بعبارات متقاربة، ومن ثمّ لا يبعد استظهار أنّ مراد النجاشيّ من إسناد التضعيف والغمز، شامل لأرباب الجرح والتعديل من العامّة، ويستشهد لذلك بموارد

(١) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: رقم ٧٠.

(٢) يلاحظ: معجم رجال الحديث: ١٣/ ٢٥٤.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٦٩.

(٤) الفهرست: ٥٢.

عدّة[١].

الجواب: لم نعرف وجهاً لهذا الاستظهار، وما قيل إنّما هو مجرّد احتمال ينافي الأسس التي ينتهجها النجاشيّ، ومن الغريب ادّعاء أمثال هذا بحق خرّيت الصناعة والرائد في هذا الميدان حتّى أنّه رجع إليه جميع علمائنا المتقدّمين، وما ذكر من شواهد لا يمكن أن تدلّ على المدّعى:

أمّا الشواهد التي ذكرت في المقام فهي أربعة:

١ـ ما ذكره النجاشيّ في ترجمة جابر بن يزيد قائلاً: (روى عنه جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومنخل بن جميل، ويوسف بن يعقوب، وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان رحمه الله ينشد أشعاراً كثيرةً في معناه تدلّ على الاختلاط)[٢]، والملاحظ أنّ جابر بن يزيد لم يضعّف حتّى من قبل الفضل بن شاذان، والكشّيّ، وإنّما ضعّفه العامّة.

ويجاب عنه: لا نعرف ما الرابط بين تضعيف وغمز القوم بمن رووا عن جابر والتضعيف المطلق له، بعد عدم ظهوره من النجاشيّ، أمّا الغمز في مَن رووا عن جابر فكيف علم أنّ منشأه من العامّة؟! وأمّا ما ذكر في حقّ جابر فلعلّ منشأه الشيخ المفيد قدس سره.

وما ذُكر من أنّه قد استقاه من العامّة لأنّهم ضعّفوه فبعيدٌ؛ لوجود جملة من الرجال وقع الاتّفاق بين الخاصّة والعامّة على وصفهم، فلعلّه منهم، وكيف لنا الحكم بتعيين المنشأ مع غياب جملة من كتب أصحابنا المتقدّمين في الرجال، التي كانت المصدر له في

(١) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٣١٦

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٣٢.

تلك الأحكام؟! فدعوى انحصار التضعيف بالعامّة لا أساس لها بعد عدم ثبوت توثيق صريح من أصحابنا.

٢ـ ما ذكر في ترجمة يحيى بن سعيد القطّان، قائلاً: (عاميّ، ثقة)[١]، وقد طعن يحيى هذا في عشرات من الرواة لأنّهم يتشيّعون أو لأنّ عندهم هوى التشيّع، ومن عسى أن يكون يحيى بن سعيد أصلاً وفصلاً وحسباً كي تعرف به النجوم الزاهرات[٢].

ويجاب عنه: بأنّه لا ينبغي الشكّ في عدم الاعتماد على تضعيفات مثل يحيى بن سعيد؛ لأنّها معروفة العلّة، وهذا ثابت ممّا لا خلاف فيه، إلّا أنّ هناك فرقاً بين هذا وبين الوثاقة بالمعنى الأخصّ التي لا يشترط فيها سوى الضبط وعدم الكذب، ولعلّ هذا منه، وكيف يمكن لنا أن نحكم بضعفه إذا كان معروفاً بعدم الكذب وضبطه للحديث؟ والنجاشيّ وإن وثّقه ولكن بيّن فساد معتقده، ولم يعتمد عليه في أيٍّ من طرقه المذكورة في كتابه، وإنّما ذكره لأنّه روى نسخة عن الإمام الصادق عليه السلام وهو في معرض الردّ على دعوى بعض المخالفين، وما ذكر من توثيق له لا يلزم الاعتماد على أحكامه في الرجال؛ لأنّها معروفة العلّة.

٣ـ ما ذكر في ترجمة أبي المفضّل الشيبانيّ: (كان أوّل أمره ثبتاً ثمّ خلّط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه)[٣]، والملاحظ أنّ وصف النجاشيّ في آخر عمره ـ بعد أن كان ثبتاً ـ متطابق مع ما قالته العامّة فيه، بأنّ سبب ضعفه قعوده في آخر عمره، وإملائه أحاديث في مثالب الصحابة، وهذا هو بيت القصيد في تضعيف العامّة[٤].

---

(١) المصدر السابق: ١١٩٦.

(٢) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٣١٦.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠٥٩.

(٤) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٢١٧.

ويجاب عنه: بأنّ وصفه بالتخليط يظهر أنّه كان مشهوراً بين الخاصّة فضلاً عن العامّة، ولم يكن ما قيل فيه من ابتداعه، بل نسبه إلى جلّ الأصحاب، وكذلك الشيخ الطوسيّ، وما ذكره العامّة فيه من التخليط يظهر أنّ منشأه أصحابنا لا العكس، فقد نقل ابن حجر عن أبي ذر: (أنّ سبب ذلك أنّه قعد للرافضة وأملى عليهم أحاديث ذكر فيها مثالب الصحابة وكانوا يتّهمونه بالقلب والوضع)[١].

٤ـ ما ذكر في ترجمة عمرو بن شمر قائلاً: (ضعيف جدّاً، زيد أحاديث في كتب جابر الجعفي ينسب بعضها إليه، والأمر مُلَبّس)[٢]، ولم ينسب أحد من علماء الشيعة إليه ذلك، وإنّما الذي نسبه إليه جملة من أعلام العامّة كالذهبيّ وابن حجر.

ويجاب عنه: بأنّ النفي عن علماء الشيعة غير واضح المستند بعد غياب جملة من كتب الأصحاب، وانحصار معرفتها بواسطة ما ذكره الكشّيّ والشيخ والنجاشيّ من كلمات، وما ذكره العامّة غير واضح التسرّب إليه، بالإضافة إلى هذا لم نجد من وثّق عمرو بن شمر أو أشار إلى مدحه في غالب الكلمات.

الدليل الرابع: تأثّر النجاشيّ بالعامّة:

تتلمذ النجاشيّ على جملة من مشايخ العامّة وتأثّر بأفكارهم، وجاراهم في جملة من آرائهم الرجاليّة، وقد روى عن جملة منهم[٣].

ويجاب عنه: بأن من المعروف أنّ الحضور والتلقّي والإسناد بين مختلفي المذهب

---

(١) لسان الميزان: ٥/ ٢٣٢.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧٦٥.

(٣) يلاحظ: بحوث في مباني علم الرجال: ٢/ ٣٢٠.

كان مشهوراً بين العلماء في فترة من الزمان لا سيّما الحواضر العلميّة المختلطة كبغداد التي كانت المركز العلميّ للشيعة، وتحتضن علماء من مذاهب أخرى كالشافعيّة والحنابلة.

وقد حكى الشيخ الصدوق عن بعض شيوخه ـ وهو أحمد بن الحسين بن عبيد الضبّيّ النيسابوريّ المروانيّ ـ أنّه كان ناصبيّاً حتى بلغ من نصبه أنّه كان يقول: (اللّٰهم صلِّ على محمّد فرداً) ويمتنع من الصلاة على آله الطاهرين[1].

ولم يدّع تأثّر أحدٍ من العامّة به فضلاً عن العلماء. فإن ادّعي ذلك في حقّ النجاشيّ، فلماذا لا يقال هذا بحق الشيخ الصدوق الذي صرّح بأنّ إحدى درجات الغلوّ نفي السهو عن النبيّ ﷺ.

ولا يصحّ ما ادّعي أيضاً من ثبوت التلازم بين إسناده عن بعض علماء العامّة وجعلهم في طرقه وكونه اعتمد عليهم بالتضعيف.

وبعبارة أخرى: هناك فرق بين كون شيخه عامّيّاً وروايته عنه وبين تلمذته عليه وتلقّيه منه وتأثّره به؛ فإنّ الجرح والتعديل له ملاكات تختلف باختلاف المدارس والمباني، والشيخ النجاشيّ من المتمهّرين والمختصّين في هذا المجال، لذا تجده حريصاً في نقد ومتابعة الأقوال كما يلاحظ من ترجمة علي بن شيرة القاشانيّ؛ إذ تابع ما قاله أصحابنا القمّيّون في حقّه، واعترض على مستندهم ، فكيف إذا جاءت الدعوى من عامّيّ؟

بل لم نجده على الإطلاق قد اعتمد أو أسند في كتابه دعوى تضعيفٍ إلى أحد من العامّة.

---

(١) يلاحظ: عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/٣١٢.

نعم، جعل جملة من رواة العامّة واسطة في بعض طرقه التي ذكرها في كتابه لعلّه من جهة إثبات الحجّة على المخالفين الذين كانوا السبب في هذا التصنيف.

هذا وقد شاع الاعتماد على هذا الكتاب بين العلماء؛ لما عُرف عن مؤلّفه من كونه في غاية الضبط، ونهاية المعرفة في متابعة أقوال المتقدّمين من علماء الرجال، فكانت أحكامه طريقاً حسّيّاً في نقل أحوال الرواة.

الفصل الرابع

أخطاء في كتاب النجاشيّ

بعدما وقع كتاب النجاشيّ مورد عناية العلماء على مرّ العصور، وعدّ المنبع الأوّل لاستخراج المعلومة في علم الرجال؛ لما حواه هذا التصنيف، وتميّز به هذا المصنّف، ولذا كتب بنسخ كثيرة إلّا أنّه زيد على بعضها وأنقص من أخرى حاله حال جميع المصنّفات. **أدّى** إلى ظهور بعض هذه الكلمات بصورة موهمة ما استدعى نظر العلماء بحثاً وتحقيقاً لتكييف هذه العبارات، ورفع ما أشكل من إشكالات، حتّى نقل عن بعضهم اتّهام النجاشيّ بكثرة الأخطاء، وقدّم كلام غيره عليه عند تعارض الكلمات.

لكنّ الباحث سوف يجد في أغلب هذه الإشكالات أنّها راجعة إلى رداءة النسخ.

وقد تصدّى بعض العلماء لإثبات نسخة عُرضت على جملة من المخطوطات، أزالت جملة كبيرة من التوهّمات، ومع ذلك بقيت هناك بعض هذه الاعتراضات، كانت مداراً للبحث والتدقيق، لكن هذا لا يستدعي ارتكاب ما ذُكر ـ من كثرة الأخطاء ـ لأنّه كما قال الوحيد رحمه الله: (جسارة لا ترتكب)[1] غير ادّعاء سلامة الكتاب من أيّ أخطاء حاله حال جميع المصنّفات، ولكن تبقى تلك الأخطاء نادرة قياساً بالجهد المبذول، وسوف نستعرض جملة من هذه الإشكالات، وأعرضنا عن بعضها، لعدم المقتضي للذكر، بعد اتّضاح خطأ النسخة المنقول عنها، أو وضوح توهّم المستشكل.

(١) منهج المقال: ٣/ ١٨ (ترجمة بريد بن معاوية).

وقد حكم بعض بثبوت أخطاء في كتاب النجاشيّ اعتماداً على ثبوت هذه الإشكالات، وقد استعرضنا ثمانية عشر اشكالاً منها، وهي:

الإشكال الأوّل: ما ذُكر في ترجمة (أبي رافع) بالإسناد عن (محمّد بن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبيه عن جدّه عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ثمّ ما روي بالإسناد عن (عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد بن أبي رافع عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ولا يخفى أنّ رواية والد عبد الرحمن في الإسناد الأوّل بواسطتين عن أمير المؤمنين عليه السلام لا تجتمع مع رواية عبد الرحمن في الإسناد الثاني عن أمير المؤمنين عليه السلام بلا واسطة[١].

ويجاب عن هذا :

أوّلاً: أنّ المنقول عنه في هذا الإسناد هو عليّ بن أبي رافع، وليس أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وعبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله ينقل عن جدّه هذا الكلام وذكر كتابه.

ثانياً: نصّ النجاشيّ في ترجمة أبي رافع أنّ له ولدين، وهم عليّ وعبيد الله، كاتباً أمير المؤمنين عليه السلام، وعبد الرحمن حفيد لعبيد الله، وعليّ جدّه أيضاً، فمن السهولة بمكان رواية عبد الرحمن عن جدّه عليّ ، لإمكان المعاصرة بينهما.

الإشكال الثاني: ما ذكر في ترجمة (إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن الربيع، يكنّى بأبي بكر بن أبي السمّال سمعان بن هبيرة بن مساحق بن بجير... ثقة هو وأخوه إسماعيل ابن أبي السمّال)[٢].

---

(١) يلاحظ: الرسائل الرجاليّة: ٢/ ٢٧٣.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٠.

وقد أشكل على هذه العبارة، بأنّ مقتضى صدر العبارة أنّ إبراهيم بن أبي بكر وجدّه الأعلى أبو السمّال، إذ قوله يكنّى أبو بكر لا بدَّ من رجوعه إلى الربيع فهو الجدّ القريب، وأبو السمّال هو الجدّ الأعلى، وما ذكر ينافي قوله: (وأخوه إسماعيل بن أبي السمّال)[1].

ويُجاب عن هذا:

بأن يقال في العبارة احتمالات:

الأوّل: بأن يكون (أبو بكر)كنية لـ(محمّد بن الربيع) وابن أبي السمّال كذلك وصف له.

ويرد على هذا: بأنّ الوصف يعود لصاحب الترجمة، وما ذكر خلاف الأصل، ولا بدَّ من إبراز شاهد على هذا المدّعى. مع أنّه خلاف الظاهر جدّاً.

الثاني: هو أن تكون جميع هذه الجملة (يكنّى بأبي بكر بن أبي السمّال) كنية له كما في قولك أبي (عبد الله بن أبي الحسن).

ويرد على هذا: بأنّ ما ذكر ينافي ما هو مذكور؛ لأنّ المذكور هو بيان كنية إبراهيم لا كنيته وكنية أبيه، بالإضافة إلى أنّ أبي السمّال ليس كنية لأبيه، كما سوف يظهر في الاحتمال الرابع.

الثالث: أنّ قوله (يكنّى بأبي بكر) لا بدّ أن يوضع بين شارحتين، وهو ذكر في سياق بيان تمام اسمه؛ لأنّ اسمه إبراهيم بن محمّد بن الربيع، ويكنّى بأبي بكر، ويعرف بـ(ابن أبي السمّال) ويشهد لذلك المذكور في ترجمة (داود بن فرقد) هو أنّه

(١) الرسائل الرجاليّة: ٢/ ٢٧٤.

مولى آل أبي السمّال[١]. فيكون أبو السمّال اسماً لأسرة ينتمي إليها إبراهيم، وهذا هو الذي ذكره في الفقيه عندما روى بعنوان (أبي بكر بن أبي السمّال)[٢]، ويتحصّل أنّ إسماعيل وإبراهيم (أبا بكر) يعرفان بـ(ابني أبي السمّال)، ويؤيّد بما ذكره الكشّيّ عنه، مثل قوله: (حدّثني حمدويه: قال حدّثني الحسن بن موسى، قال حدّثني أحمد بن محمّد السرّاد، قال: لقيني مرّة إبراهيم بن أبي السمّال، فقال لي: يا أبا حفص ما قولك...)[٣]، ومثل قوله: (حدّثني محمّد بن أحمد بن أسيد، قال لمّا كان من أمر أبي الحسن عليه السلام ما كان، قال إبراهيم وإسماعيل ابنا أبي السمّال: فنأتي أحمد ابنه...)[٤]، ويشهد لهذا ما ذكره النجاشيّ في ترجمة (داود بن فرقد) قائلاً: (قد روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا (ره) كثيرة، منهم أيضاً إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن عبد الله النجاشيّ المعروف بأبي السمّال)[٥].

الإشكال الثالث: ما ذكر في ترجمة (أحمد بن داود):

قال النجاشيّ: (أحمد بن داود بن عليّ القمّيّ، أخو شيخنا الفقيه، كان ثقة ثقة)[٦]، وقد أشكل على هذه العبارة بأنّ المفروض ذكر (أبو ـ بدلاً من ـ أخو)؛ لأنّ (محمّد ابن أحمد بن داود) هو الفقيه الذي ذكر، وهو ابنه، وترجم له النجاشيّ بأنّه شيخ هذه

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٤١٨.

(٢) يلاحظ: من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٦٠، المشيخة: ٦٤.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٤٧١.

(٤) المصدر السابق: ٤٧٢.

(٥) المصدر السابق: ٤١٨.

(٦) المصدر السابق: ٢٣٥

الطائفة وعالمها.

ويجاب عن هذا:

أنّ ما ذكر من أنّ (محمّد بن أحمد بن داود) هو ابن (لأحمد بن داود القمّيّ) صحيح، ولا إشكال فيه، إلّا أنّ محمّداً هذا ليس شيخاً للنجاشيّ، بل هو من طبقة مشايخ شيوخ النجاشيّ؛ إذ روى عنه بواسطة مشايخه، أمثال (محمّد بن محمّد وابن نوح السيرافيّ)، فلا يكون محمّد بن أحمد بن داود هذا هو الموصوف (بشيخنا الفقيه) في ترجمة أبيه (أحمد بن داود) والظاهر في (لفظة شيخنا) هو الرواية عنه، والأخذ منه كما يظهر ذلك للمتتبّع.

بالإضافة إلى أنّ محمّد هذا توفّي سنة (٣٦٨ ه)، أي قبل مولد النجاشيّ بأربع سنين، فكيف يصفه (بشيخنا). وعليه فالظاهر كون الموصوف بشيخنا الفقيه غير الابن(محمّد) بل الأخ، حيث إنّ المشايخ القمّيّين كثيرون.

وأيضاً ليس المراد به أحمد بن عليّ بن شاذان الفاميّ الذي وصفه النجاشيّ بالقميّ، وقال في ترجمته: شيخنا الفقيه[١].

لما يظهر أنّ الأخ هو من يشترك مع الموصوف بالنسب ولا أخوّة بين الفاميّ القمّيّ وابن داود القمّيّ.

الإشكال الرابع: يظهر منه في بعض التراجم ذكر كنيتين لشخص واحد، وهذا من الغلط كما في ترجمة أحمد بن عامر؛ حيث كنّاه بـ(أبي المفضّل)[٢]. وكنّاه في عنوان

(١) يلاحظ: قاموس الرجال: ١/ ٤٦٧.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٠.

عبد الله بن عامر ـ بناء على الاتّحاد ـ بـ(أبي القاسم)[١].

وكذلك ما ذكر في ترجمة (محمّد بن سليمان) بأنّه يكنّى بـ(أبي طاهر)[٢]، وفي ترجمة (محمّد بن سنان) كنّاه بـ(أبي طالب)[٣].

ويجاب عن هذا:

بأنّ تعدّد الكنية للرجل أمر وقع لكثير من الرجال، وقد ذكر له نظائر، كما في (عمّار بن أبي معاوية) فكنّاه في ترجمة (معاوية) ابنه بـ(أبي معاوية، وأبي القاسم، وأبي حكيم)[٤]، وكذلك في (عبّاس بن عيسى الغاضريّ) كنّي بـ(أبي محمّد ... وأبي جعفر)[٥]، وكلّ هذا لا بأس به.

وقد اتّفقت كلمة علمائنا على جواز تعدّد الكنية، وكذلك جاءت كلمات العامّة على هذا السياق، حيث كانت العرب تستعمل ذلك لدواعٍ وأغراض كثيرة تترتّب عليها جملة من الفوائد والآثار[٦].

منها: الإخبار عن نفس، كأبي طالب حيث كنّي بابنه طالب.

ومنها: للتفؤل، كأبي الفضل وأبي الخير.

ومنها: للإيماء للضدّ، كأبي يحيى لملك الموت.

---

(١) المصدر السابق: ٥٧٠.

(٢) المصدر السابق: ٣٩٧.

(٣) المصدر السابق: ٨٨٨.

(٤) يلاحظ: تهذيب المقال: ج٣ ص٣.

(٥) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧٤٦، ٣٧٧.

(٦) يلاحظ: الكواكب الدرّيّة للأهدل: ١/ ٥٢.

ومنها: لاشتهار الشخص بخصلة كأبي الوفاء، أو كنية بعض الحيوان، كأبي صابر للحمار؛ لشدّة تحمله للأذى.

ومنها: للتعظيم في المخاطبة؛ لأنّها تدلّ على الحنكة[١]، ومنه قول الشاعر:

أكنّيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقّبه والسوءة اللّقب

وقد عدّ من فوائد وأغراض الكنى التمييز بين الأشخاص المتّفقين في الأسماء[٢].

وبناءً على هذا فقد تذكر عدّة كنى لشخص، لاختلاف جهة النظر، فقد يكنّى بكنية لملاحظة الأبوّة، (كأبي الحسن)، ويكنّى بأخرى لملاحظة جهة أخرى (كأبي تراب).

أو يقال: إنّ كنى البشر على نحوين: منها ما يضاف إلى إنسان، كأبي الحسن، وأبي عبد الله، ومنها ما يضاف إلى غيره، من صنعة أو تجارة أو غير ذلك، والثاني قد يطلق عليه (اللّقب) لأنّ المراد به معنى الصاحب، كما في عليّ بن ميمون الصائغ حيث قال عنه النجاشيّ: (لقبه أبو الأكراد) ـ أي صاحب الأكراد ـ، وما ذكره ابن الغضائريّ في إسحاق بن عبد العزيز أنّه يكنّى بـ(أبي يعقوب ويلقّب بأبي السفاتج)[٣] ـ أي صاحب السفاتج. وعلى هذا فقد يراد بأحد المذكورين الكنية وفي الآخر اللقب.

الإشكال الخامس: الاشتباه في التواريخ، فقد ذكر في ترجمة (أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر) أنّه توفّي سنة إحدى وعشرين ومائتين بعد وفاة الحسن بن عليّ

(١) يلاحظ: المرجع لابن الأثير: ٤١، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٣٩.

(٢) يلاحظ: تأويل شكل القرآن: ٢٥٦.

(٣) قاموس الرجال: ج١ ص١٥.

ابن فضّال بثمانية أشهر[١].

ولكن في ترجمة الحسن بن عليّ بن فضّال قال: (مات الحسن سنة أربع وعشرين ومائتين)[٢] فيكون أحمد قد توفي قبل وفاة الحسن بثلاث سنين، فكيف يصحّ أن تكون وفاته بعد وفاة الحسن بثمانية أشهر؟

وقد قال المحقّق الاسترآبادي: (الظاهر أنّ هذه نسبة وفاة الحسن بن محبوب إلى وفاة ابن فضّال ذكرت هنا سهواً)[٣].وقد توفّي الحسن بن محبوب آخر سنة أربع وعشرين ومائتين[٤].

الإشكال السادس: الاشتباه بعدد الأحاديث والروايات فقد ذكر في ترجمة جعفر بن محمّد بن موسى بن قولويه: (روى عن أبيه وأخيه عن سعد، وقال: ما سمعت من سعد إلّا أربعة أحاديث)[٥].

وقال في ترجمة سعد: (قال الحسين بن عبيد الله ﵀ جئت بالمنتخبات إلى أبي القاسم بن قولويه ﵀ أقرأها عليه، فقلتُ: حدّثك سعد؟ فقال: لا، بل حدّثني أبي وأخي عنه وأنا لم أسمع من سعد إلّا حديثين)[٦].

ومن الظاهر منافاة ما نقله أوّلاً مرسلاً عن ابن قولويه لنقله عنه ثانياً بتوسّط

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٨٠.

(٢) المصدر السابق: ٧٢.

(٣) منهج المقال: ج٢ ص١٤٥.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ٥٨٤/ ١٠٩٤، خلاصة الأقوال: ٩٧

(٥) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣١٨.

(٦) المصدر السابق: ٤٦٧.

الحسين بن عبيد الله رحمه الله.

ويجاب عن هذا:

أنّ الغرض من النقل الثاني عدم سماع غير حديثين من المنتخبات، فلا ينافي عدم سماع الحديث مطلقاً، ولعلّ هذا هو الظاهر.

إن قلت: إنّ النفي مطلق في المقام، ولا يختصّ بكتاب المنتخبات.

أقول: إنّ الظاهر من سياق الكلام أنّ (الحسين) جاء بكتاب (سعد) وأراد قراءته على (ابن قولويه) ظنّاً منه أنّه سمعه منه، لاهتمام المتقدّمين بقرب الإسناد، فنفى ابن قولويه ذلك القرب، وقال إنّي أرويه بواسطة أبي وأخي إلّا حديثين منه.

الإشكال السابع: ما ذكره في ترجمة (سعد بن عبد الله) قائلاً: (روى عنه أحمد ابن محمّد بن عيسى)[1] والظاهر أنّ لفظ (عنه) سهو، والصحيح هو (عن)؛ لأنّه ذكر في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى رواية سعد عنه، حيث ينتهي طريق النجاشيّ إلى كتب أحمد بن محمّد بن عيسى إلى سعد، بل الطبقة تضايق عن رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن سعد؛ لرواية الكلينيّ عن سعد بلا واسطة، كما في باب مولد الإمام الصادق عليه السلام في سندين[2]. وباب مولد الإمام الجواد عليه السلام[3]، وعدم روايته عن أحمد ابن محمّد بن عيسى بلا واسطة، والغالب فيها محمّد بن يحيى.

ويجاب عن هذا:

أن يكون مرجع الضمير في (عنه) هو(عبد الله بن أبي خلف) لوقوع الكلام في

(١) المصدر السابق: ٤٦٧.

(٢) يلاحظ: الكافي: ١/ ٤٧٥.

(٣) يلاحظ: المصدر السابق: ج١ ص٤٩٧.

سياق وصف الأب (عبد الله)، حيث قال: (وكان أبوه عبد الله بن أبي خلف قليل الحديث)، ويؤيّده ذكره سعد في قوله: (وصنّف سعد كتباً كثيرة)، خوفاً من توهّم نسبة الكتب للأب فكرّر اسم سعد، ولو كان مرجع الضمير لسعد لما احتاج إلى تكرار اسمه، وهذا هو الظاهر من العبارة، بالإضافة إلى أنّ المعروف هو رواية أحمد ابن محمّد بن عيسى عن عبد الله بن أبي خلف، بإسناد الشيخ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبد الله بن أبي خلف، عن يحيى بن هاشم، عن أبي هارون العبديّ، عن أبي سعيد الخدريّ، قال: (كان النبيّ ﷺ إذا سافر فرسخاً قصّر الصلاة)[١].

الإشكال الثامن: سعيد بن جناح الأزديّ وقد ذكره النجاشيّ مرّتين قائلاً: (الأزديّ، مولاهم بغداديّ، روى عن الرضا عليه السلام له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد الزراريّ، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد بن خالد بن سعيد)[٢] ثمّ ذكره بنفس ما ذكر في العنوان الأوّل وزاد عليه، بأنّه (يقال مولى جهينه، وأخوه أبو عامر، وكانا ثقتين، وذكر أنّ له كتاب صفة الجنّة والنار، وكتاب قبض روح المؤمن والكافر، يروي هذين الكتابين عن عوف بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام)[٣]، وأشكل بأنّ هذا من باب التكرار، ويدلّ عليه اقتصار الفاضل الاسترآبادي في العنوان الثاني حاكياً عبارته الأولى، وحكم السيّد مصطفى التفرشيّ بالاتّحاد.

---

(١) يلاحظ: التهذيب: ٤/ ٢٢٤، ح ٦٥٨، الاستبصار: ١/ ٢٦٦، ح ٣٠٨، الوسائل: ٨/ ب٦ من أبواب صلاة المسافر ح٤، ص٤٧٢.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٤٨١.

(٣) المصدر السابق: ٥١٢.

ويجاب عن هذا:

أن يقال: وإن سلّم الاتّحاد في العنوان، إلّا أنّه لا يؤدّي إلى التكرار، بعد فرض التنبّه إلى الغرض المرسوم في مقدّمة الكتاب، وهو إثبات مجموعة الكتب المختصّة بمذهبنا، وما ذكر في العنوان الأوّل يختصّ سعيد به، من دون روايته عن الآخرين، وهو ما يسمّى أصلاً، وقد علّل العلّامة الطهرانيّ رحمه الله في الذريعة سبب هذه التسمية بقوله: (إنّ كتاب الحديث إن كان جميع أحاديثه سماعاً عمّن سمعه عن الإمام عليه السلام، فوجود تلك الأحاديث في عالم الكتابة من صنع مؤلّفها وجود أصليّ ارتجاليّ غير متفرّع عن وجود آخر)[1].

وأمّا العنوان الثاني فذكر ما كتبه سعيد برواية غيره، والذي يسمّى بالاصطلاح على بعض التسميات تصنيفاً. وعليه فيحتمل أن يكون التعدّد لهذا الملاك.

ويرد على هذا: أنّه من غير المعهود من علماء الرجال هذا التفريق، بل لا داعي له لإمكان ذكر جميع الأحوال والمصنّفات تحت عنوان واحد.

والصحيح أن يقال: بعد البناء على صحّة دعوى الاتّحاد يظهر أنّ العلّة في تكرار هذا العنوان هو الاشتهار بهما؛ لما عرفنا من طريقة المصنّف في ترتيب الكتاب بجمع المشتركين في العنوان، ثمّ يذكر المنفردين في الأسماء، وعليه فذكر الأوّل في المشتركين ظاهر في كون المراد به هو (سعيد) بفتح السين، والمراد بالثاني هو بضمّ السين فيه.

الإشكال التاسع: ما ذكره في ترجمة سلمة بن محمّد قائلاً: (روى عن أبي الحسن عليه السلام)[2]، ينافي ما ذكره في ترجمة أخيه منصور بن محمّد قائلاً: (إنّهما رويا عن

(١) الذريعة: ٢/ ١٢٥.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٤٩٩.

أبي عبد الله عليه السلام)[١]، حيث لا داعي لهذا التفريق في المنقول عنه، والأجدر أن توحّد هذه المعلومات تحت عنوان واحد، فيقال روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام.

ولكن يمكن أن يجاب عن ذلك:

بأنّ الظاهر من النجاشيّ أنّه ابتدأ بترجمة منصور قبل أخيه سلمة؛ لأنّه أشهر منه، بقرينة تعريف سلمة بأنّه أخو منصور، وعندما ذكر ترجمة منصور أشار في الضمن إلى أخيه، فاحتاج إلى أن يفرد ترجمة لسلمة؛ لبيان دوره في رواية الحديث، وذكر تصنيفه، وإلّا لو ذكر كتابه، وما اختصّ بروايته في ترجمة منصور لحصل تداخل في التراجم، وهذا مستهجن دون الإشارة إليه.

إن قلت: لو كان الأمر كذلك لكان من المناسب أن يقول: (هذا روى عن أبي عبد الله عليه السلام)؛ لاختصاص سلمة بالرواية عنهما عليهما السلام.

قلت: بأنّه وإن صحّ ذلك، وذكر الاختصاص في إشارته ضمن ترجمة منصور، إلّا أنّه ماذا يفعل لذكر كتابه وطريقه، فهل يذكره أيضاً في ترجمة منصور؟ ولا شكّ في استهجانه، والأولى ما صنع مع إفراد ترجمة له.

الإشكال العاشر: ما ذكر في ترجمة عبد الله بن مسكان قائلاً: (روى عن أبي الحسن عليه السلام، وقيل: إنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وليس بثبت ... مات أيّام أبي الحسن عليه السلام قبل الحادثة)[٢]، والظاهر أنّ المقصود بالحادثة هي وفاة موسى بن جعفر عليه السلام، فيكون صريح بأنّ وفاته في حياة الكاظم عليه السلام، وهذا ينافي ما رواه في

(١) المصدر السابق: ١٠٩٩.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٥٥٩.

الكافي في باب مولد الإمام أبي الحسن موسى عليه السلام، بالإسناد عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير، قال: (قبض موسى بن جعفر عليه السلام وهو ابن أربع وخمسين سنة في عام ثلاث وثمانين ومائة، وعاش بعد جعفر عليه السلام خمساً وثلاثين سنة)[١]، حيث إنّ مقتضى هذا تأخّر موته عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام؛ لأنّ نقل تاريخ وفاته كان بتوسط أبي بصير، وقد يقال إنّ الحادثة هي خروج أبي الحسن الرضا عليه السلام إلى خراسان.

ويجاب عن هذا:

بأنّا نقول: الذي يظهر من (أبي الحسن) المذكور في عبارة النجاشيّ هو الكاظم والحادثة إنّما هي استشهاده، إلّا أنّ هذا لا ينافي ما ذكر في كتاب الكافي، بعد ردّ هذه الرواية بضعفها السنديّ لوجود محمّد بن سنان، بالإضافة إلى أنّ أبا بصير مات سنة (١٥٠هـ)[٢]، على ما ذكر في ترجمة يحيى بن القاسم، فلا يمكن أن يروي زمان وفاة الكاظم عليه السلام[٣].

الإشكال الحادي عشر: ذكر في صدر كتابه بعضَ الأعلام المتقدّمين من السلف الصالح، وعنون جماعة، منهم: عبيد الله بن الحرّ الجعفيّ[٤]. وهذا هو الذي مرّ به الحسين عليه السلام، واستنفره ولم ينصره، فقد روى الشيخ الصدوق في الأمالي في مقتل الحسين عليه السلام، لمّا نزل القطقطانية حين مسيره إلى الكوفة، دعا عبيد الله بن الحرّ

(١) الكافي: ١/ ٤٨٦.

(٢) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١٨٧.

(٣) يلاحظ: معجم رجال الحديث: ٣/ ٣٤٢.

(٤) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦.

الجعفيّ إلى نصرته، فامتنع عبيد الله عن الإجابة، وقدّم للحسين عليه السلام فرسه، فقال الحسين عليه السلام: لا حاجة لنا فيك، ولا في فرسك وما كنت متّخذ المضلّين عضداً[١].

وكذلك فقد ذكر الشيخ المفيد، هذه القصة في الإرشاد باختلاف يسير، ومثل هذا كيف يكون من السلف الصالح؟.

ويمكن أن يجاب عن هذا:

بأنّ الكتاب لمّا كان موضوعاً لذكر المصنّفات المنتمية لمذهبنا عمد النجاشيّ إلى ذكر جملة من الرجال المتقدّمين في التصنيف عن مذهبنا، وهذا ما يحتمل من عبارته المذكورة في الديباجة: (**أنا أذكر المتقدّمين في التصنيف من سلفنا الصالح**) بكون الجار والمجرور ـ من سلفنا الصالح ـ غير متعلّق بقوله (المتقدّمين)، أي الذين تقدّموا زماناً في التصنيف عن أئمتنا الطاهرين وعلمائنا الصالحين. وعبيد الله بن الحرّ روى نسخة عن أمير المؤمنين عليه السلام.

ولا دلالة في ذلك على التوثيق والمدح حتّى يرد عليه بتخلّفه عن نصرة المعصوم عليه السلام، بل ذكر لمجرّد كونه من متقدّمي من روى نسخة عن المعصوم عليه السلام.

الإشكال الثاني عشر: ذكر في ترجمة (أبي قتادة عليّ بن محمّد بن حفص بن عبيد) أنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام[٢]، ولكن ذكر في ترجمة ابنه الحسن بن أبي قتادة أنّه ـ أبا قتادة ـ روى عن أبي عبد الله، وأبي الحسن عليه السلام، فالأولى هو جمع ذلك ـ أنّه روى عن الإمام الصادق والكاظم عليهما السلام ـ في ترجمته، وما صنعه مخالف لضوابط الفنّ.

---

(١) يلاحظ: الأمالي للصدوق: ٢١٩.

(٢) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧١٣.

الإشكال الثالث عشر: ما ذكر في ترجمة (العبّاس بن عامر) أنّ (سعداً) قد روى عنه بغير واسطة قائلاً: (حدّثني أبي عن سعد عن العبّاس بن عامر)[١]، وفيه نظر؛ لأنّ سعداً لا يروي عن العبّاس بن عامر، لاختلاف الطبقة، ويشهد لذلك ما ذكره الشيخ في الفهرست في ترجمة (العباس بن عامر): أنّ عبد الله بن جعفر الحميريّ يروي عن أيّوب بن نوح والحسن بن عليّ الكوفيّ عن العبّاس بن عامر[٢]، والحميريّ في طبقة سعد، بل ربّما في طبقة أعلى.

ويجاب عن ذلك:

يمكن أن يقال: إنّ ما ذكر غير صحيح، فإنّ سعداً روى عن العبّاس بن عامر، كما في الوسائل[٣].

ولكن أقول: بأنّ الظاهر إضافة ـ ابن عامر ـ من صاحب الوسائل، لعدم وجودها في المصدر، كما في التهذيب[٤]، بالإضافة إلى أنّ الشيخ حسن صاحب المنتقى ﵀ الذي صرّح كثيراً أنّه مالك لنسخة من التهذيب بخطّ الشيخ[٥]، نقل السند بدون ابن عامر[٦]، وعليه فما ذكر في الجواب غير تامّ.

والصحيح في الجواب أن يقال: إنّ ما ذكر مجرّد استبعاد لم يقم عليه دليل، بعد

---

(١) المصدر السابق: ٧٤.

(٢) يلاحظ: الفهرست: ٥٢٨.

(٣) يلاحظ: وسائل الشيعة: ٢/ ١٣ أبواب غسل الميت ح١.

(٤) يلاحظ: تهذيب الأحكام: ١/ ٣٢٩، ح٩٦٣.

(٥) يلاحظ: منتقى الجمان: ١/ ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٨، وفي ٢/ ٩، ١٠، ١٩، ٢٠.

(٦) يلاحظ: المصدر السابق: ١/ ٣٥٠.

إمكانه ثبوتاً. نعم، يحتاج إلى دليل في مقام الإثبات، بعد تصريح النجاشيّ به.

الإشكال الرابع عشر: ما ذكر في ترجمة محمّد بن عذافر قائلاً: (قال ابن نوح: هو محمّد بن عذافر بن عيسى بن أفلح الخزاعيّ الصيرفيّ، أبوه عذافر يكنّى أبا محمّد، مولى خزاعة وأخوه عمر بن عيسى، قال النجاشيّ: ذكرناه في باب عمر)[1]. والظاهر أنّ محمّد بن عذافر لو كان أخوه عمر، لكان الأخ عمر بن عذافر، ولا مجال لكون ابن عيسى أخاً لمحمّد بن عذافر، ومع هذا لم يتقدّم ذكر عمر بن عيسى.

لكن نقل عن السيّد ابن طاووس أنّ العبارة كانت هكذا (قال العيّاشيّ) فأصلحه ابن إدريس بـ(النجاشيّ)، ومقتضاه أنّ العيّاشيّ كان له كتاب في الرجال، وأحال الكلام هنا على ما ذكره في باب عمر، إلّا أنّ الحوالة من غير المصنّف خالٍ ذكرها عن الفائدة، وغير مأنوسة في الكلمات، وأمّا الحوالة من المصنّف، فلا تخلو من فائدة، فيكون الكلام (قال العيّاشيّ) بعيد. لكن تعبير النجاشيّ عن نفسه بقوله قال النجاشيّ غير معهود منه وخارج أسلوب عباراته.

ويجاب عن هذا:

أوّلاً: بأنّ ما ذكر من الإشكال مبنيّ على اتّحاد عمر بن عيسى مع ابن عذافر؛ لأنّه أخو محمّد بن عذافر، وهذا غير صحيح؛ لأنّ محمّد بن عيسى أخ لعذافر لا ابن له، لكون العبارة المنقولة من النجاشيّ هكذا: (يكنّى أبا محمّد، مولى خزاعة، وأخوه عمر بن عيسى) فهذه الأوصاف للأب لا الابن.

ثانياً: وأمّا ما ذكر من عبارة (قال النجاشيّ) فيقال: من المحتمل أنّ جميع ما ذكر

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٦٦.

هنا من عبارة لابن نوح، وهو الذي قال: (قال العيّاشيّ)، ويكون هو المخبر للنجاشيّ بذلك، ويشهد له تعبيره بـ(قال) الظاهر في النقل الشفاهيّ.

ثالثاً: أن يقال: في العبارة احتمالان:

أوّلهما: أنّ قوله: (قال النجاشيّ) منه (طاب ثراه)؛ لأنّه عبّر بذلك في مقدّمة الجزء الثاني قائلاً: (هذا ما جمعه الشيخ الجليل أبو الحسين أحمد بن عليّ بن العبّاس النجاشيّ).

ولكن يرد عليه: أنّ هذا أيضاً من إضافة الناسخ، وقد ورد في بعض النسخ المصحّحة مجرّداً عنها.

ثانيهما: أن يقال: ما ذكر من كلمات المصنّف التي وجدت في هامش الكتاب بصورة (ذكرنا في باب عمر)، فادخل في المتن، وللتمييز والتعريف عن المتن، أضاف الناسخ عبارة (قال النجاشيّ)، وهذا هو الصحيح.

الإشكال الخامس عشر: ما ذكر في ترجمة محمّد بن عطيّة (أخو الحسن وجعفر)[١]، وقال في ترجمة الحسن بن عطيّة: (وأخواه أيضاً محمّد وعلي، كلّهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام)[٢]. ومقتضى استقراء الروايات نجد أنّ الأخوّة منحصرة في الحسن بن عطيّة، ومالك بن عطيّة، ولا يوجد لجعفر بن عطيّة ذكر في الأخبار[٣]،

(١) المصدر السابق: ٩٥٢.

(٢) المصدر السابق: ٩٣.

(٣) يلاحظ: الكافي: ٣/ ٥٠١، ح١٤، (كتاب الزكاة، باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق)، و ٤/ ١١، ح١، (باب كفاية العيال والتوسّع عليهم).

ولا أدري لم أغفله النجاشيّ، وذكر جعفر بدل مالك، ولعلّ ذكر جعفر اشتباه من مالك، أو ناشئ من غلط النسّاخ.

ويمكن أن يجاب: أنّ عدم الذكر في الأخبار لا يدلّ على نفيه وعدم ثبوته، فلعلّه كان مشهوراً وإن لم يقع في طريق بعض الأخبار، وهذا ما يظهر من تعريف محمّد به وبأخية الحسن، وأمّا العلّة في عدم ذكره في ترجمة الحسن بن عطيّة فلأنّه لم يروِ عن أبي عبد الله عليه السلام.

وأمّا ما ذكره الكشّيّ من كون مالك بدل جعفر، واحتمال الخطأ في عبارة النجاشيّ اعتماداً على ما ورد في الأخبار من كثرة رواية مالك بن عطيّة، فيرد عليه باستظهار كونه مالك بن عطيّة الأحمسيّ الذي يروي عن أبي عبد الله عليه السلام[١].

الإشكال السادس عشر: ما ذكر في ترجمة (محمّد بن عيسى بن عبيد) قائلاً: (قال أبو عمرو الكشّيّ: نصر بن الصباح يقول: إنّ محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أصغر في السنّ أن يروي عن ابن محبوب)[٢] ولكنّ المذكور في رجال الكشّيّ (قال نصر بن الصباح: محمّد بن عيسى بن عبيد من صغار من روى عن ابن محبوب في السنّ)[٣] وشتّان بين ما نقله الكشّيّ عن نصر بن الصباح، وبين ما نقله النجاشيّ عن الكشّيّ، لظهور نقل النجاشيّ في عدم رواية ابن عيسى عن ابن محبوب، دون ما نقله الكشّيّ، والصحيح هو نقل الكشّيّ؛ لرواية العبيديّ عن حنان بن سدير، كما هو

(١) يلاحظ: معجم رجال الحديث: ١٦/ ٣٢١.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٩٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١٧، ١٠٢١ .

طريق المشيخة في حنان[١]، وقد روى الشيخ في الفهرست[٢] عن الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير، وهذا يدلّ على اشتراكهما في الطبقة وإمكان الرواية.

ويمكن أن يؤيَّد بما ثبت من رواية محمّد بن عيسى بن عبيد عن ابن محبوب في جملة من الروايات فلاحظ[٣]، وعلى هذا فالصحيح عبارة الكشّيّ.

نعم، تبقى عبارة النجاشيّ الظاهرة في عدم الرواية إلّا أنّ في العبارة شيء؛ لأنّه لو أراد هذا المعنى لكان التعبير هكذا (أصغر في السنّ من أن يروي عن ابن محبوب)، وعلى كلّ حال فما نقل من عبارة غير مطابق لما وصل إلينا من كتاب الكشيّ وما هو الصحيح.

الإشكال السابع عشر: ما ذكره في ترجمة محمّد بن سماعة قائلاً: (والد الحسن وإبراهيم وجعفر، وجدّ معلّى بن الحسن)[٤]، ومقتضاه أنّ محمّد بن سماعة جدّ معلّى، وهو ابن الحسن بن محمّد.

وقال في ترجمة معلّى بن موسى: (وهو جدّ الحسن بن محمّد بن سماعة وإبراهيم أخوه)[٥]، ومقتضاه بعد السهو في (معلّى بن الحسن أو معلّى بن موسى)، والظاهر أنّ السهو في الثاني، وإلّا لزم أن يكون موسى أخا الحسن، ومقتضى صريح كلامه أنّ

(١) يلاحظ: من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٢٨.

(٢) الفهرست: ١١٩.

(٣) يلاحظ: الكافي: ج١ كتاب التوحيد ٣، باب المعبود ٥ ح١، ج٤ كتاب الحج ٣ باب المحرم يصيب الصيد ١١٤ ح٦.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٩٠.

(٥) المصدر السابق: ١١١٦.

الأخوة ثلاثة (كون معلّى والد محمّد بن سماعة المذكور في الترجمة السابقة، بكونه جدّ معلّى).

ويجاب عن هذا:

بأنّ ما ذكر غير صحيح، فإنّ كلام النجاشيّ تامّ، إذ إنّ مقتضى الكلام الأوّل أنّ محمّد بن سماعة جدٌّ لمعلّى بن الحسن بن محمّد بن سماعة، وأمّا ما ذكر في ترجمة معلّى ابن موسى، وهو جدّ الحسن بن محمّد، فهو صحيح من جهة أنّ الحسن بن محمّد بن سماعة بن موسى يكون سماعة جدّه المباشر الأوّل، وهو أبٌ لوالده محمّد، إلّا أنّ معلّى هو أخٌ لسماعة بن موسى، وكلاهما ابنان لموسى، فيصحّ أن يكون من جهة أنّه جدّ؛ لأنّه أخٌ لجدِّه، وهذا ما هو متعارف عندنا اليوم. ولعلّ سبب ذكره لهذا الوصف شهرة الحسن بن سماعة، الذي هو من شيوخ الواقفة، وذو رأي نافذ عندهم[١].

الإشكال الثامن عشر: ما ذكره في ترجمة سندي بن الربيع قائلاً: (له كتاب يرويه صفوان بن يحيى وغيره ...)[٢]. فإنّ صفوان من الطبقة السادسة وسندي بن الربيع من السابعة، إلّا أن يكون سندي ولد في زمن أمكن أن يروي عنه صفوان، وعاش زمناً طويلاً، ولا مثبت له، ولا توجد رواية واحدة يمكن أن تثبت ذلك.

(١) يلاحظ: المصدر السابق: ٨٤.

(٤) يلاحظ: المصدر السابق: ٤٩٦.

الفصل الخامس

مشيخة النجاشيّ

وفيه عدّة مباحث:

المبحث الأوّل
النجاشيّ لا يروي إلّا عن ثقة

من القواعد العامّة في باب التوثيقات هو ما حكاه غير واحد من وجود جماعة لايروون ولايرسلون إلّا عن ثقة، وقد مال بعض لجعل النجاشيّ ضمن هؤلاء، قائلاً بوثاقة مشايخه وأنّه لا يروي إلّا عن ثقة، اعتماداً على بعض ما ورد من عبارات في طيّات جملة من التراجم، ومن خلال ذلك تمّ الاستناد في توثيق جملة كبيرة من الأصحاب، الذين لم يُذكروا في كتابه، يصل عددهم إلى أربعة وعشرين[١]، ولذا قال السيّد بحر العلوم: إنّه أصلٌ نافعٌ جدّاً يجب أن يحفظ ويلحظ.

والظاهر أنّ أوّل من نبّه لهذا هو الشيخ البهائيّ (ت١٠٣٠هـ.ق) في مشرق الشمسين[٢] وكذلك حكي عن نظام الدين القرشيّ (ت١٠٣٨هـ)[٣].

وقد استُدلّ على وثاقة مشايخه الذين روى عنهم بمجموعة من الكلمات:

١ ـ ما ذكر في ترجمة الحسن بن أحمد الشريف حيث قال: (رأيت بعض أصحابنا

---

(١) وقع كلام في عدد مشايخ النجاشيّ والثابت أنّه روى عن ثمانية وعشرين شيخاً، وهناك سبعة عشر آخرون وقعوا بين الإثبات والنفي، وقد وثّق أربعة منهم.

(٢) مشرق الشمسين ط حجرية المقدّمة ص٧، ولاحظ: المقباس: ١/ ٢٧١.

(٣) رياض العلماء: ٣/ ٣٥١.

يغمز عليه في بعض رواياته)[١]. حيث قيل: إنّه لم ينقل عنه ولا رواية في أيّ مورد، والظاهر من هذا أنّ عدم النقل من جهة الغمز من الأصحاب[٢].

ولكن في هذا نظر، حيث إنّ التأمّل في مجموع هذه العبارات لا يفيد سوى امتناعه الرواية عمّن اشتهر ضعفه، وهذا ممّا لا إشكال فيه، إلّا أنّه لا يؤدّي إلى انحصار روايته عن الثقة؛ حيث إنّ المذكور غير ظاهر الغمز في الرجل، وإنّما جاء في بعض رواياته، بل صريح النجاشيّ توثيقه، إذ قال: (إنّه سيّد في هذه الطائفة). ولعلّ سبب عدم النقل عنه أمور لا ترتبط بما ذكر من الغمز في بعض الروايات، فلا دلالة في ما ذكر من كلمات.

٢ ـ ما ذكر في ترجمة إسحاق بن الحسن بن بكران حيث قال: (كثير السماع، ضعيف في مذهبه، ورأيته بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكلينيّ عنه، وكان في هذا الوقت علواً، فلم أسمع منه شيئاً)[٣].

فيقال: إنّه ترك السماع منه، ولم يروِ عنه، لأنّه كان ضعيفاً مجروحاً في مذهبه، وهذا غاية التحرّز في الرواية عن المتّهم والضعيف، وفي هذا دلالة على عدم الرواية إلّا عمّن كان موثوقاً به.

ولكن هذا غير صحيح لأمرين:

الأوّل: أنّ ضعف المذهب لا يصحّ جعله أساساً في عدم الرواية والسماع، فنحن نجد الكثير من الذين عرفوا بضعف مذاهبهم قد نقل عنهم في كتب الحديث، وفي

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٥٢.

(٢) الرسائل الرجاليّة: ٢/ ٢٦٢.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٧٨.

الفقه، واعتمد عليهم، ومن هؤلاء الشيخ والنجاشيّ.

الثاني: أنّ التفريع في قوله: (فلم أسمع) لم يكن على ضعف المذهب، بل كان متفرّعاً على قوله (كان علواً في هذا الوقت)، وقد ذكر في بعض نسخ فهرست النجاشيّ هكذا: (كان في هذا الوقت غلواً).

وفسرت بتفسيرين:

أحدهما: هو الغلوّ، فيكون ترك الرواية عنه بسبب الغلوّ، وهذا هو الغاية في التحرّز.

ولكن هذا لو سلّم، إلّا أنّه خلاف طريقة النجاشيّ، فإنّه لا يترك الرواية عن فاسد المذهب، وإنّما هذا هو المعروف من مدرسة قمّ، الذين ربطوا بين الغلوّ والضعف، ولذلك بحثٌ تعرّضنا له.

التفسير الثاني ـ ما ذكر في كتب اللغة ـ: وهو بداية الشباب وعنفوانه[1]، قال في القاموس: وفي حديث عليّ عليه السلام: (شموخ أنفه وسموّ غلوائه، غلواء الشباب: أوّله وسرعته)، والمراد منه هنا شبابه وعدم كماله. وكان من طريقتهم تجنّب الرواية عنهم ـ وسوف يأتي الكلام في هذا ـ ومثله يدلّ على تحرّزه الرواية عمّن طعن فيه.

لكن يجاب: بأنّ هذا إن دلّ فإنّما يختصّ بالتحرّز في الرواية عمّن اشتهر الطعن في روايته بين العلماء؛ لما هو المعروف بينهم من عدم الرواية عن مثله فامتنع النجاشيّ عن السماع والرواية.

٣ ـ ما ذكر في ترجمة ابن عيّاش الجوهريّ، قائلاً: (كان سمع الحديث، وأكثر

(١) الصحاح: ٦/ ٢٤٤٩.

واضطرب في آخر عمره ... رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أروِ عنه شيئاً وتجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب)[١].

بتقريب أنّ هذا مع كونه معروفاً لديه بالمعاشرة والصحبة له ولأبيه إلّا أنّه تجنّب الرواية عنه، لأنّه رأى تضعيف الشيوخ له، وهذا آية التحرّز عن الضعيف والمتّهم.

وهذا غير ظاهر فيما قيل، حيث إنّ ظاهر قوله إنّه كان ثبتاً مستقيماً في بدايته، وكان أهلاً للاعتماد والنقل، فكان معروفاً مشهوراً، لأنّه تمتّع بخصائص أهّلته لأن يكون طريقاً في الرواية، ومحلّاً للاعتماد؛ لكونه من أسرة معروفة في بغداد، وكان عالماً أديباً، وشاعراً، وبعدما اضطرب أعرض عن روايته، إذ بطبيعة الحال أنّ من كان مشهوراً عادة تكون عثراته معروفة مشهورة، أعاذنا الله من مظلّات الفتن.

ولكن قد يقال: إنّ هذا لا يكون داعياً لترك الرواية عنه في جميع فترات حياته[٢]، ولعلّ ظاهر قول النجاشيّ ذلك؛ إذ قال: (سمعت منه شيئاً) ونفي الرواية عنه قد يراد منه بعد اضطرابه لا قبله، وممّا يشهد لذلك روايته عنه في موارد عدّة، لاحظ ما ورد في الأرقام التالية (٧٩، ١١٢، ٢٧٨، ٤٤٠، ٤٦٠، ٨٥٥، ١٠٢٥، ١١٥١، ١١٣٨) فيكون على هذا كلام النجاشيّ ظاهراً في ترك الرواية عنه بسبب الاضطراب

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٠٧.

(٢) ولعلّ هذا هو المتعارف عليه آنذاك. لاحظ ما قاله الشيخ في العدّة: (وأمّا ما ترويه الغلاة المتّهمون والمضعّفون وغير هؤلاء فما يختصّ الغلاة بروايته، فإن كان عرف لهم حال استقامة وحال غلوّ عمل بما رووه حال الاستقامة، وترك ما رووه حال خطأهم... وكذلك القول فيما يرويه المتّهمون والمضعّفون). العدّة: ١/ ١٥١.

والضعف، لا بسبب الغمز من الأصحاب.

لكن ما ذكر غير صحيح؛ لأنّ الظاهر هو عدم روايته عن ابن عيّاش في كتابه بسبب اشتهار ضعفه، وما ذكر في الموارد السابقة وردت جميعاً بما يظهر منه مجرّد النقل عنه حيث عبّر في جميعها بـ(قال) ولم يقل (حدّثنا) أو (أخبرنا).

٤ ـ ما ذكره في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك، قائلاً: (كان ضعيفاً في الحديث. قال أحمد بن الحسين : كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية. ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراريّ (رحمهما الله) وليس هذا موضع ذكره)[1].

بتقريب: أنّ دلالة التعجّب من شيخيه فيها ظهور بأنّه لا يروي عمّن حكم بضعفه، بقرينة التعجّب.

لكن هذا لا يظهر في شيء سوى أنّه لا يروي عن مشهور ضعيف، لاحتمال أنّ منشأ التعجّب من رواية أستاذيه، هو ما قاله ابن الغضائريّ: (من أنّه كذّاب يضع الحديث وضعاً) ومثل هذا لا يتناسب والرواية عنه من أمثال هؤلاء، وهذا المورد لا يختلف عمّا تقدّمه في تجنّب الرواية عن الذي اشتهر ضعفه.

٥ ـ ما ذكره في ترجمة أبي عليّ الأسكافيّ، قائلاً: (سمعت بعض شيوخنا يذكر أنّه كان عنده مال للصاحب عليه السلام وسيف أيضاً، وأنّه وصّى به إلى جاريته فهلك ذلك... وسمعت شيوخنا الثقات يقولون عنه: إنّه كان يقول بالقياس)[2].

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣١٣.

(٢) المصدر السابق: ١٠٤٧.

حيث يفهم من دلالة الجمع المضاف إلى الضمير (شيوخنا) والوصف بالوثاقة أنّ جميع مشايخه هم من الثقات.

وما ذكر من تقريب غير صحيح، لاحتمال أنّ هذا القيد للاحتراز لإثبات مقول القول (القياس) كما يقال: (شيوخنا الفقهاء أو علماؤنا المعاصرون) وغير ذلك.

٦ ـ ما ذكر في ترجمة محمّد بن عبد الله الشيبانيّ، قائلاً: (وكان في أوّل أمره ثبتاً ثمّ خلط، ورأيتُ جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه.... ورأيت هذا الشيخ، وسمعتُ منه كثيراً، ثمّ توقّفت عن الرواية عنه إلّا بواسطة بيني وبينه)[1].

بتقريب: أنّه امتنع عن الرواية عنه إلّا بواسطة، لأنّه غمز عليه وضعّف، وهذا غاية في التحرّز في الرواية.

ولكن قد يقال: إنّ الظاهر ترك الرواية عنه بعدما حصل له التخليط دون ما قبله، حيث قال: سمعت منه الشيء الكثير، ولعلّ هذا أمر متحقّق في كثير من الأصحاب فتجد له عدّة أحوال، ولا مانع من الرواية عنه عند الاستقامة دون الانحراف، وقد روى عنه في بعض الموارد، لاحظ ما ذكر في التراجم تحت رقم (١١٨٢، ١٠٣٧، ١٢٦٨).

ويجاب: أنّ هذا يشبه ما تقدّم من الكلام في ابن عيّاش، حيث لم يذكر النجاشيّ لفظاً يدلّ على الرواية عنه، بل جاء بما يدلّ على مجرّد النقل، وقد ترك الرواية عنه لأنّه مشهور الضعف.

٧ ـ ما ذكره في ترجمة هبة الله بن أحمد المعروف بأبي نصر بن برنيه، قائلاً: (سمع

(١) المصدر السابق: ١٠٥٩.

حديثاً كثيراً... عمل له كتاباً، وذكر أنّ الأئمّة ثلاثة عشر مع زيد بن عليّ بن الحسين... ورأيتُ أبا العباس بن نوح قد عوّل عليه في الحكاية في كتابه أخبار الوكلاء)[1]. حيث قيل: إنّه لم يذكره في أي طريق من طرقه، بل لم يذكر في طرق الأصحاب في الكتب والأصول، وليس هذا إلّا لأنّه ضعيف، ويشهد لذلك تعجّب النجاشيّ من اعتماد ابن نوح عليه.

وهذا أيضاً لا يختلف عمّا تقدم، فهو إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على تحرّزه في الرواية عمّن اشتهر ضعفه.

هذه مجموعة الكلمات التي ذكرت لإثبات وثاقة من روى عنه النجاشيّ، والذي تحصّل أنّ ما ذكر من كلمات، وقرّب من تقريبات إنّما تدلّ على تجنّبه الرواية عن مشهور الضعف.

قد يقال: إنّما ذكر من عبارات ظاهرة في أنّه عوّل على ما قاله الأصحاب، واعتباره طريقاً إلى ثبوت الضعف واقعاً، وعلى هذا فعدم الرواية عن شخص باعتبار ما ثبت من ضعفه، لا على أساس ما ذكر الأصحاب، ومن الواضح انعدام الواسطة بين الثقة والضعيف واقعاً[2].

ولكن يجاب: أنّ ظاهر ما تقدّم غايته عدم الرواية عن مشهور الضعف بين الأصحاب، كما ذكر في ترجمة ابن عيّاش الجوهريّ ومحمّد بن عبد الله الشيبانيّ وإن كان هو لا يعتقد بضعفهما، ولا يثبت أنّه يروي عن محرز الوثاقة وغير المشهور ضعفه.

---

(١) المصدر السابق: ١١٨٥.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/ ٤٥.

والصحيح هو وثاقة مشايخ النجاشيّ وعدم روايته عن مجهول الحال؛ لعدم احتماله في مشايخه الذين يروي عنهم من غير واسطة، وعدم روايته عن الضعيف بقرينة طعنه بمن يروي عن الضعفاء كما ورد في عدّة موارد، منها: (١٤٤، ١٨٢، ٢٠٢، ٦٨٨، ٩٣٨، ١١٤٨). فإنّه يدلّ التزاماً على تنزّهه عن الرواية عنهم.

إن قلت: إنّ المراد ظاهراً ممّا ذكر في هذه التراجم هو إكثار الرواية عن الضعفاء، ومثل هذا لا ينفي الرواية عن الضعيف مرّة أو مرات، ويشهد لذلك معروفيّة الرواية عن الضعيف من بعض الأجلّاء مع عدم القدح فيهم.

ويجاب:

١ ـ بأنّ الظاهر من الطعن هو معروفيّة روايته عن الضعفاء، وهذا يمكن أن يتحقّق حتّى لو كان الضعيف واحداً كما إذا روى عنه جملة كبيرة من الروايات فإنّه يمكن أن يقال: إنّه يروي عن الضعفاء كثيراً، فالإكثار وصف للرواية لا للراوي.

٢ـ الوارد في كتاب النجاشيّ من عبارات الجرح هو (يروي عن الضعفاء كثيراً) و(يروي عن الضعفاء)، والظاهر إمكان دعوى الفرق بينهما؛ لأنّه لو اقتصر على العبارة الأولى لأمكن دلالتها على عدم الطعن فيمن لا يكثر الرواية عن الضعيف، لكن بعد جرحه البعض بالرواية عن الضعفاء يظهر منه الطعن ولو لم تكن روايته كثيرة.

٣ـ دعوى عدم طعن النجاشيّ في بعض مَن روى عن الضعيف مرّة أو مرّات صحيحة في حقّ الرواة الذين رووا مجموعة من المصنّفات والروايات، ومثل هذا غير وارد في المقام لرواية النجاشيّ عن مشايخه كثيراً فلا يحتمل في أحدهما الضعف.

المبحث الثاني

مراسيل الشيخ النجاشيّ رحمه الله

ادّعى الشيخ عبد النبيّ الكاظميّ (طاب ثراه) في تكملة الرجال أنّ النجاشيّ لا يرسل إلّا عن ثقة في ترجمة ابن أبي عمير في تعداد الذين مراسيلهم كالمسانيد قائلاً: (ومن ذلك النجاشيّ المشهور فإنّه صرّح في كتاب الرجال أنّه لا يروي إلّا عن ثقة، وقد نقلنا كلامه في ترجمة أحمد بن الحسين الغضائريّ فيثبت باعترافه أنّ الراوي عنه ثقة عنده، وهل يقتضي ذلك أن يكون ثقة عندنا؟ احتمالات، الأظهر: نعم؛ لحصول الظنّ بقوله، وهو ثقة لا فرق إلّا من جهة التخصيص والتعميم، وهذا لايقتضي التفرقة في الحكم؛ إذ كلّ من الخصوص والعموم حجّة يجب العمل به)[1]. ومثل هذه الدعوى سوف تعالج جملة كثيرة من المراسيل التي وردت في الكتاب.

ويمكن تقسيم مراسيل النجاشيّ إلى قسمين:

الأوّل: الواسطة المجهولة التي بينه وبين من يرسل عنه واحدة كقوله عن بعض أصحابنا عن فلان.

الثاني: الواسطة المجهولة بينه وبين من يرسل عنه أكثر من واحد، أو لا يذكر الطريق أصلاً.

أمّا القسم الأوّل: وهو ما كانت الواسطة واحدة، فالظاهر وثاقتها لما تقدّم من

(١) تكملة الرجال: ٢/ ٣٣٣.

أنّ جميع مشايخ النجاشيّ في الرواية ثقات، فإذا أرسل عن أحدهم يكون داخلاً فيما ذكر.

أمّا القسم الثاني: الواسطة المجهولة إذا كانت أكثر من واحد أو لم يذكر الطريق أصلاً، فقد يقال: بصحّة الطريق أيضاً، من جهة أنّ قولهم (لا يروي إلّا عن ثقة) هو قول عامّ، يشمل ما إذا كانت الواسطة واحدة أو متعدّدة.

ولكن هذا القول كما ترى، إذ ظهر ممّا تقدّم أنّ تحرّز النجاشيّ في الرواية عن الضعفاء مختصّ بالمباشر، كما هو صريح بعض كلماته التي نقلناها سابقاً، فلا يبقى لما ذكر من هذا الوجه مجال.

والظاهر أنّ أحكام النجاشيّ المذكورة في كتابه يمكن الاعتماد عليها لا من جهة أنّه لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، بل من جهة ركونه إلى أقوال من سلف من علماء الرجال، حيث نجد كثيراً ما تعلّل تلك الأحكام بذلك، ويشهد لذلك قول الشيخ ﵀: (إنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار فوثّقت الثقات منهم وضعّفت الضعاف، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذمّوا المذموم، وقالوا: فلان متّهم في حديثه وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد)[1].فإنّ أقوال علماء الرجال المتقدّمين كانت كثيرة ومشهورة في عصر مشايخنا هؤلاء، فنقلوا لنا ما قيل فيهم من مدح وذمّ، وهذا ما صرّح به النجاشيّ في بداية الجزء الثاني من كتابه حيث قال: (الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، وما أدركنا من مصنفاتهم،

(١) عدّة الأصول: ج١ ص١٤١.

وذكر طرق من كناهم، وألقابهم ومنازلهم، وأنسابهم، وما قيل في كلّ رجل منهم من مدح أو ذمّ)[١].

المبحث الثالث

تعيين العدد والجماعات التي يروي عنها النجاشيّ رحمه الله

تكرّر في طرق النجاشيّ إلى مصنّفاتنا ذكر كلمة (العدّة) و(الجماعة) من غير تفسير وتعيين صريح لها.

وقد تصدّى السيّد بحر العلوم (طاب ثراه) لضبط عشرة منها من خلال تفسيرها بالمروي عنهم أو بما يظهر من النجاشيّ في جملة من التراجم، وترك العدد الأخرى لقلّتها أو لعدم الاعتماد عليها من قبله لضعف المروي عنه، حيث بنى (طاب ثراه) على وثاقة مشايخ النجاشيّ وقد تقدّم الكلام في هذا، فراجع[٢].

ونحن ذاكرون لهذه العدد العشرة، ثمّ نتعرض لما تركه منها.

العدّة الأولى: عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وهم: أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان، وأبي العباس أحمد بن علي بن نوح، وأبي عبد الله الحسين ابن عبيد الله، وأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن موسى بن هدية. بملاحظة روايته عن كلّ واحد منهم عن ابن قولويه في تراجم كثيرة، وروايته عن محمّد بن محمّد، والحسين بن عبيد الله، والحسين بن أحمد بن موسى في ترجمة سعد بن عبد الله الأشعريّ، وعليّ بن مهزيار، وروايته عن محمّد بن محمّد، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عليّ

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٢١١.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ١٠٠ ـ ١٠٤.

ابن نوح، عن ابن قولويه في ترجمة الكلينيّ[١].

العدّة الثانية: عن أبي غالب أحمد بن محمّد بن سليمان الزراريّ، وهم: محمّد بن محمّد، وأحمد بن عليّ بن نوح، والحسين [بن] عبيد الله، وغيرهم. بملاحظة تكرار رواية كلّ منهم في التراجم عن الزراريّ، لكنّه قال في ترجمة محمّد بن سنان: (أخبرنا جماعة من شيوخنا عن أبي غالب أحمد بن محمّد)[٢].

العدّة الثالثة: عن أبي محمّد الحسن بن حمزة بن عليّ بن عبد الله الشريف المرعشيّ، وهم: محمّد بن محمّد، وأحمد بن عليّ، والحسين بن عليّ، والحسين بن عبيد الله، وغيرهم. بملاحظة رواية كلّ من الثلاثة عن المرعشيّ، مع قوله في ترجمته بعد ذكر كتبه: (أخبرنا بها شيخنا أبو عبد الله وجميع شيوخنا)[٣].

العدّة الرابعة: عن أبي الحسن محمّد بن أحمد بن داود، قال في ترجمة أبي الحسن ابن داود: (حدّثنا جماعة أصحابنا ـ رحمهم الله ـ بكتبه، منهم أبو العبّاس بن نوح، ومحمّد بن محمّد، والحسين بن عبيد الله في آخرين عنه)[٤].

وقوله في ترجمة سلامة بن محمّد خال أبي الحسن بن داود: (أخبرنا محمّد بن محمّد، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عليّ، قالوا: حدّثنا أبو الحسن محمّد بن أحمد ابن داود عن سلامة بكتبه)[٥].

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠٢٦.

(٢) المصدر السابق: ٨٨٨.

(٣) المصدر السابق: ١٥٠.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠٤٥.

(٥) المصدر السابق: ٥١٤.

العدّة الخامسة: عن القاضي أبي بكر محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم المعروف بالجعابيّ الحافظ.

قال النجاشيّ في ترجمة القاضي أعني الجعابيّ: (له كتاب الشيعة من أصحاب الحديث وطبقاتهم، وهو كتاب كبير سمعناه من أبي الحسين محمّد بن عثمان ـ إلى أن قال بعد ذكر كتب أُخر له:ـ أخبرنا بسائر كتبه شيخنا أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان (رضي الله عنه)[١].

وكذلك ورد في ترجمة عبد الله بن محمّد التميميّ وعبد الله بن علي بن الحسين رواية أبي الحسين محمّد بن عثمان النصيبيّ عنه[٢].

العدّة السادسة: عن أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع الأنصاريّ، قال السيّد بحر العلوم: (منهم الحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عليّ، كما يظهر من ترجمة أحمد بن رزق ومقاتل بن مقاتل وغيرهما[٣]. وفي الفهرست رواية المفيد وغيره عنه)[٤].

العدّة السابعة: عن أحمد بن جعفر بن سفيان، قال السيّد بحر العلوم: ومنهم أبو العبّاس بن نوح، كما في ترجمة الفضل بن شاذان، وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله، كما في ترجمة إسماعيل بن مهران، وجعفر بن محمّد بن سماعة، وحميد بن شعيب.

العدّة الثامنة: عن أبي الحسن محمّد بن عليّ بن تمام الدهقان، قال السيّد بحر

---

(١) المصدر السابق: ١٠٥٥.

(٢) المصدر السابق: ٥٩٩، ٦٠٣.

(٣) المصدر السابق: ٢٤٣، ١١٣٩.

(٤) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ١٠٢.

العلوم[١]: وهم أحمد بن عليّ والحسين بن عبيد الله وغيرهما[٢]. بملاحظة قوله في ترجمة الحسن بن العرني: (أخبرنا أحمد بن عليّ والحسين بن عبيد الله، قالا: حدّثنا محمّد بن عليّ بن تمام أبو الحسين الدهقان)[٣]. وفي ترجمة سندي بن عيسى: (أخبرنا أحمد بن عليّ وغيره عن محمّد بن عليّ بن تمام)[٤]. ورواية الحسين بن عبيد الله عن أبي تمام كثيراً.

العدّة التاسعة: عن أبي عليّ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، وهم: أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح، وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله، وأبو عبد الله بن شاذان، بملاحظة قوله في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى: (أخبرنا بكتبه الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله وأبو عبد الله بن شاذان، قالا: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى) وقوله في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعريّ: (أخبرنا أحمد بن عليّ وابن شاذان وغيرهما عن أحمد بن محمّد عن أبيه)[٥].

ورواية هؤلاء المشايخ الثلاثة عنه متكرّرة في التراجم كثيراً جدّاً.

العدّة العاشرة: عن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة الحافظ، والمراد بها رجال (ابن عقدة) وهم: محمّد بن جعفر الأديب، وأحمد بن هارون، وأحمد بن الصلت، والقاضي أبو عبد الله الجعفيّ، واحتمال كونهم من رجال الزيديّة مع ما فيه لا يقدح

(١) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٢٦٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١١.

(٤) المصدر السابق: ٤٩٥.

(٥) المصدر السابق: ٩٣٩.

في روايتهم عن ابن عقدة لخروج الحديث به عن الصحّة، فلا يجدي صحّته إليه.

هذا تمام ما أحصاه وصحّحه وعيّنه السيّد بحر العلوم من العدد في فوائده، وهناك مجموعة أخرى من العدد ينبغي التعرّض إليها، وهي:

العدّة الحادية عشرة: عن الحسن بن حمزة العلويّ الطبريّ كما في كثير من التراجم[١]. وهم: الشيخ المفيد: وأبو العباس أحمد بن عليّ بن نوح، والحسين بن عبيد الله، هذا ما ورد في مجموعة من التراجم.

العدّة الثانية عشر: عن محمّد بن وهبان نقل عن العدّة عنه في ترجمة سليمان بن داود[٢]. وهم محمّد بن عليّ الكاتب، الحسين بن عبيد الله، أحمد بن عبد الواحد بن أحمد.

العدّة الثالثة عشرة: عليّ بن محمّد بن يوسف كما يلاحظ في ترجمته[٣].

العدّة الرابعة عشرة: محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه الصدوق كما في ترجمة يحيى بن عبد الحميد[٤]. وهم: عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشيّ والد المصنف وأبو العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح السيرافيّ.

العدّة الخامسة عشرة: سهل بن أحمد الديباجيّ كما يلاحظ في ترجمته[٥]. وهم أحمد بن عبد الواحد والحسين بن عبيد الله.

---

(١) المصدر السابق: ٣٨٥، ٣٩٢، ٤٧٩، ٥٢٠ وغيرها.

(٢) المصدر السابق:٤٨٨.

(٣) المصدر السابق: ٦٩٩.

(٤) المصدر السابق: ١٢٠٦.

(٥) المصدر السابق: ٤٩٣.

العدّة السادسة عشرة: محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم البرّاء بن سبرة المعروف بالجعابيّ كما في ترجمة ثابت بن صفيّة[١]. وهم الشيخ المفيد ومحمّد بن عثمان النصيبيّ.

المبحث الرابع

مشايخ النجاشيّ

اهتمّ علماء الرجال بمصادر الترجمات ومتابعة كلّ صغيرة وكبيرة من الكلمات، ولأجله بذلت الأموال، وصرفت الأعمار، فنسخوا الأصول وجمعوا المصنّفات وقرأوها على المشايخ.

وكان للمشيخة دور مهم في توثيق هذه المعلومات، باعتبارها المصدر الحسّيّ المعتمد في استقاء هذه الترجمات، لذا نجد أنّ العلماء والخبراء بذلوا غاية الجهد في التتلمذ على من كان ذا وفرة في هذا المجال، بل قد يذهب إلى أعمق من هذا بأن يختصّ التتلمذ والاختيار بمن كان ذا وثاقة وخبرة وبصيرة وحسن اعتقاد، كما تقدّم من الشيخ النجاشيّ، من كونه لا يروي إلّا عن ثقة، وقد أحصى العلماء عدد مشايخه هؤلاء، ولعلّ أوّل من عدّهم هو السيّد بحر العلوم ﵀ عندما قال: (لم أجد من تصدّى لجمعهم)[٢] حتّى وصل بهم إلى ثلاثين رجلاً، وقد زاد بعضهم واحداً في العدد، بل جاء غيرهم وأنهاهم إلى أربعين رجلاً، ويكمن هذا في تعدّد العناوين واتّحادها، أو بسبب اختلاف النسخ، وقد وقع الاتّفاق على ثبوت مشيخة بعضهم

(١) المصدر السابق: ٢٩٦.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٥٠.

ووقع الخلاف في البعض الآخر، أمّا من وقع فيهم الاتّفاق فهم على أقسام:

أحدها : المسمّى بمحمّد، وهم ستّة رجال:

الأوّل: أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان، أعني الشيخ المفيد رحمه الله ، وقال: (شيخنا وأستاذنا)، وهو أشهر الخمسة وهو المراد بقوله: (شيخنا أبو عبد الله)، وقوله: (محمّد بن محمّد)، و(محمّد بن النعمان)، و(محمّد) على الإطلاق.

الثاني: محمّد بن عليّ بن يعقوب بن إسحاق بن أبي قرّة القنانيّ، عقد له ترجمة، وذكر المجالسة معه في المجالس. وروى عنه في التراجم كثيراً، ففي ترجمة محمّد بن عليّ بن الحسين بن زيد بن عليّ: (أخبرنا أبو الفرج). وفي ترجمة داود بن كثير الرقّيّ: (أخبرني أبو الفرج محمّد بن عليّ بن أبي قرّة). وفي ترجمة محمّد بن عليّ بن عليّ الشلمغانيّ: (قال أبو الفرج محمّد بن عليّ بن الكاتب القنانيّ). وفي ترجمة عبد الله بن الفضل النبهانيّ: (أخبرني أبو الفرج الكاتب).

الثالث: أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن شاذان القزوينيّ، وهو من شيوخ إجازته، كما يرشد إليه قوله في ترجمة الحسين بن علوان: (أخبرنا إجازة محمّد بن عليّ القزوينيّ، قدم علينا سنة أربعمائة). وروى عنه كثيراً، ففي ترجمة حارث بن المغيرة: (أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن شاذان). وفي ترجمة ليث المراديّ: (أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن عليّ القزوينيّ). وفي ترجمة سهيل بن زياد الواسطيّ، وسلمة بن الخطّاب، وداود بن عليّ اليعقوبيّ، ومحمّد بن جبرئيل الأهوازيّ: (أخبرنا [به] محمّد ابن عليّ بن شاذان). وفي ترجمة سعيد بن جناح: (أخبرنا أبو عبد الله القزوينيّ ابن شاذان). وفي ترجمة محمّد بن مروان : (أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان القزوينيّ). وفي ترجمة العمركيّ قال: (أخبرنا أبو عبد الله القزوينيّ).

الرابع: أبو الحسن محمّد بن أحمد بن عليّ بن الحسن بن شاذان القمّيّ، ذكر لأبيه ـ أعني أحمد ـ ترجمة، وذكر له كتابين، فقال: (أخبرنا بهما ابنه أبو الحسن). قال السيّد بحر العلوم: (ولا تحضرني الآن رواية للنجاشيّ عن أبي الحسن بن أحمد بن شاذان إلّا في هذا الموضع، ولم يسمّه فيه)[1]. وحكي التصريح بالاسم والنسب عن القاضي أبي الفتح محمّد بن عليّ الكراجكيّ في كتاب كنز الفوائد في عدّة مواضع في قوله: (حدّثنا الشيخ الفقيه أبو الحسن محمّد بن أحمد بن عليّ بن الحسن بن شاذان).

الخامس: أبو الحسين القاضيّ محمّد بن عثمان بن الحسن النصيبيّ، ذكر له كتاباً في ترجمة فارس بن أبي شجاع الأرجانيّ، وذكر أنّه قرأه على القاضي المذكور. وقال في ترجمة محمّد بن أبي عمير: فأمّا نوادره فهي كثيرة؛ لأنّ الرواة لها كثيرة، فهي تختلف باختلافهم، فأمّا التي رواها عنه عبيد الله بن أحمد بن نهيك، فإنّي سمعتها من القاضي أبي الحسين محمّد بن عثمان بن الحسن يقرأ عليه حدّثكم الشريف الصالح أبو القاسم جعفر بن محمّد بن إبراهيم قراءة عليه، قال: حدّثنا معلّمنا عبيد الله بن أحمد ابن نهيك عن ابن أبي عمير بنوادره. وقال في ترجمة الحسين بن خالويه النحويّ: له كتب، منها كتاب الأوّل، ومقتضاه ذكر إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، حدّثنا بذلك القاضي أبو الحسين النصيبيّ قال: قرأته عليه بحلب. وقال في ترجمة الحسين بن مهران: (وله مسائل أخبرنا أبو الحسين بن محمّد بن عثمان وفي غيرها أيضاً كثير).

السادس: محمّد بن جعفر المؤدّب، روى عنه في ترجمة أبي رافع (تارة) بدون الوصف، وأخرى بوصف الأديب، (وثالثة) بوصف النحويّ. وروى عنه في ترجمة

---

(١) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٢٢٣.

الحسن بن محمّد بن سماعة ومحمّد بن ثابت بوصف المؤدّب.

ثانيها: المسمّى بأحمد وهم ستّة رجال:

الأوّل: أحمد بن عليّ بن العبّاس بن نوح السيرافيّ المشهور، وهذا أشهر هذه الطائفة المسمّاة بـ(أحمد)، وقد عنونه النجاشيّ وقال: (أستاذنا وشيخنا ومن استفدنا منه). وقال في ترجمة محمّد بن زكريّا بن دينار: (وقال لي أبو العباس بن نوح: إنني أروي عن عشرة رجال عنه). ثمّ قال: أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن يحيى بن جعفر السلميّ الحذّاء، وأبو عليّ أحمد بن الحسين ابن إسحاق بن شعبة الحافظ، وعبد الجبّار بن شيران الساكن بنهر جطى في آخرين، قالوا: حدّثنا محمّد بن دينار الغلابيّ بجميع كتبه. وفي ترجمة محمّد بن أبي عمير: (أخبرنا أبو العباس أحمد بن عليّ بن نوح مذاكرة)، ونقل النجاشيّ عنه في تراجم كثيرة.

الثاني: أحمد بن محمّد بن عمران بن موسى المعروف بابن الجنديّ، وقد عقد له عنواناً، وقال: (أستاذنا ألحقنا بالشيوخ في زمانه). وفي ترجمة عبد الصمد بن بشير: (أخبرني أحمد بن محمّد بن الجراح). وفي ترجمة محمّد بن همام: (أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى بن الجراح الجنديّ). قال السيّد بحر العلوم: (ويختلف التعبير عن هذا الشيخ، فيقال: أحمد بن محمّد بن عمران، وأحمد بن محمّد بن الجنديّ، وأبو الحسن بن الجنديّ، وابن الجنديّ)[1].

الثالث: أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز المعروف بابن عبدون، عنونه وقال: (شيخنا).

---

(١) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٦٢.

الرابع: أحمد بن محمّد بن عبيد الله الجعفيّ، روى عنه بهذا الاسم والنسبة في ترجمة محمّد بن سلمة بن أرتبيل. وروى عنه بهذا الاسم دون النسبة في ترجمة محمّد ابن عيسى الأشعريّ، وكذا القاسم بن الوليد إلّا أنّه بدّل في الأوّل المكبّر ـ أعني عبد الله ـ بالمصغّر، ـ أعني عبيد الله ـ، وزاد في الأخير الكنية، ـ أعني أبا عبد الله ـ مضافاً إلى التبديل. قال: (قال أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن عبيد الله). قال السيّد بحر العلوم: (وكأنّ عبيد الله هو عبد الله، يصغّر ويكبّر)[١]، وروى عنه في غير هذا كثير.

الخامس: أحمد بن محمّد بن هارون، روى عنه في ترجمة إسماعيل بن زيد الطحّان، وجعفر بن بشير، والحسن بن عليّ بن أبي حمزة البطائنيّ، وغيرهم. وهو يروي في الكلّ عن أحمد بن محمّد بن سعيد، وهو ابن عقدة، وروى في ترجمة الحسين بن حمّاد وغيره عن أحمد بن محمّد بن سعيد، وفي ترجمة محمّد بن أبي عمير عن أحمد بن هارون عن أحمد بن محمّد بن سعيد، والمقصود بأحمد بن محمّد وأحمد بن هارون هو أحمد بن محمّد بن هارون.

السادس: أحمد بن محمّد الأهوازيّ، وقد روى عنه في ترجمة محمّد بن إسحاق ابن عمّار، وهو المعروف بـ(ابن الصلت)، كما ذكره الشيخ في الفهرست، قال في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن يحيى: (أخبرنا أحمد بن محمّد بن موسى المعروف بأبي الصلت الأهوازيّ)[٢]. وقال النجاشيّ في ترجمة برية العباديّ: (أخبرنا ابن الصلت الأهوازيّ)[٣].

---

(١) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٦٥.

(٢) الفهرست: ٣٤.

(٣) المصدر السابق: ٢٩٢.

ثالثها: المسمّى بعليّ، وهم أربعة رجال:

الأوّل: والده عليّ بن أحمد بن العبّاس، روى عنه مع التصريح بالاسم في ترجمة محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، وعثمان بن عيسى العامريّ، ومحمّد بن عليّ ابن بابويه وبدون التصريح بالاسم في ترجمة عليّ بن عبد الله بن عليّ، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع.

الثاني: عليّ بن أحمد بن أبي جيد، روى عنه في ترجمة الحسين بن مختار، والظاهر أنّه المقصود بروايته عن أبي الحسين عليّ بن أحمد بن محمّد بن طاهر الأشعريّ كما في ترجمة إدريس بن عبد الله، وروايته عن عليّ بن أحمد بن محمّد بن طاهر الأشعريّ القمّيّ كما في ترجمة محمّد بن الحسن الصفار. وكذا روايته عن عليّ بن أحمد القمّيّ وعليّ بن أحمد وأبي الحسين بن أبي جيد وابن أبي جيد، كما في تراجم أخرى، وقد حكم السيّد بحر العلوم بالاتّحاد في جميع التراجم المذكورة التي سمعت ظهور الاتّحاد فيها.

الثالث: القاضي أبو الحسين عليّ بن شبل بن أسد، روى عنه في ترجمة إبراهيم ابن إسحاق الأحمريّ، وظفر بن حمدون، وعبد الله بن حمّاد الأنصاريّ.

الرابع: القاضي أبو الحسين عليّ بن محمّد بن يوسف، روى عنه في ترجمة محمّد ابن إبراهيم الإمام ابن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس بن عبد المطلب، قال: (له نسخة عن جعفر بن محمّد كبيرة، أخبرنا القاضي أبو الحسين عليّ بن محمّد بن يوسف بسر من رأى).

رابعها: المسمّى بحسن، وهم رجلان:

أحدهما: الحسن بن أحمد بن إبراهيم، روى عنه في ترجمة أحمد بن عامر بن

سليمان بن صالح، وترجمة محمّد بن تميم النهشليّ التميميّ البصريّ.

ثانيهما: أبو محمّد الحسن بن أحمد بن محمّد بن الهيثم العجليّ، روى عنه في ترجمة عبد الله بن داهر، وعقد له عنواناً، وقال بعد التوثيق: (جاور آخر عمره بالكوفة، ورأيته بها).

خامسها: المسمّى بالحسين، وهم بين رجال:

الأوّل: الحسين بن عبيد الله الغضائريّ، وقد عقد له عنواناً، وذكر أنّه شيخه وله كتب، وأجازه جميعها وجميع رواياته عن شيوخه. وروى عنه في ترجمة جعفر بن المثنى، وحكم بن حكيم، وحمّاد بن عيسى وغيرها.

الثاني: أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن محمّد المخزوميّ الخزّاز، المعروف بابن الخمريّ، وروى عنه على الوجه المذكور في ترجمة عبد الله بن إبراهيم بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وفي ترجمة خلف بن عيسى: (أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن الخمريّ). وروى عنه في ترجمة عليّ ابن بابويه عن أبي جعفر الصدوق أنّه قال: (ولدت بدعوة صاحب الأمر عليه السلام) ويفتخر بذلك، والدعوة إشارة إلى ما ذكره النجاشيّ من أنّ عليّ ابن بابويه قدم العراق واجتمع مع ابن روح وكاتبه على يد عليّ ابن جعفر الأسود يسأله أن يوصل له رقعة إلى الصاحب ويسأله فيها الولد، فكتب إليه: (قد دعونا الله لك بذلك، وسترزق ولدين ذكرين خيرين)[1].

وفي ترجمة الحسين بن أحمد بن المغيرة: (له كتاب عمل السلطان، أجازنا روايته أبو عبد الله الخمريّ الشيخ الصالح في مشهد مولانا أمير المؤمنين عليه السلام سنة أربعمائة

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٨٤.

عنه)[١]، وروى عنه في غيرها أيضاً.

الثالث: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن موسى بن هدية، روى عنه في ترجمة عليّ ابن مهزيار من غير تكنية بأبي عبد الله عليه السلام، قال: (أخبرنا محمّد بن محمّد والحسين بن عبيد الله والحسين بن أحمد بن موسى بن هدية)[٢]، لكنّه ذكر الكنية في ترجمة عبد العزيز بن يحيى بن عيسى الجلوديّ، قال: (أخبرنا أبو عبد الله بن هدية)[٣]. وفي ترجمة محمّد بن عبد المؤمن: (أخبرنا الحسين بن أحمد بن موسى)[٤]. وفي ترجمة سعد ابن عبد الله: (أخبرنا محمّد بن محمّد، والحسين بن عبيد الله، والحسين بن موسى)[٥] وكذلك في غيرها أيضاً.

سادسها: المختلفون في الاسم، وهم سبعة رجال:

الأوّل: القاضي أبو بكر إسحاق بن إبراهيم بن مخلّد بن جعفر، روى عنه في ترجمة دعبل الخزاعيّ المعروف. وفي ترجمة محمّد بن جرير الطبريّ: (أخبرنا القاضي أبو إسحاق إبراهيم بن مخلّد).

الثاني: أبو الحسن أسد بن إبراهيم بن كليب السلميّ الحرّانيّ، روى عنه في ترجمة الحسين بن محمّد بن عليّ الأزديّ.

الثالث: سلامة بن ذكاء أبو الخير الموصليّ، وفي الخلاصة موضع (ذكاء): (زكريّا)

---

(١) المصدر السابق: ١٦٥.

(٢) المصدر السابق: ٦٦٤.

(٣) المصدر السابق: ٦٤.

(٤) المصدر السابق: ١٠٢٨.

(٥) المصدر السابق: ٤٦٧.

وفي موضع (أبو الخير): (أبو الحسن) روى عنه في ترجمة عليّ بن محمّد العدويّ الشمشاطيّ.

الرابع: أبو الحسن العبّاس بن عمر بن العبّاس بن محمّد بن عبد الملك بن أبي مروان الكلوذانيّ، روى عنه في ترجمة عليّ بن الحسين ابن بابويه فقال، قال: (أخذت إجازة عليّ بن الحسين ابن بابويه لما قدم بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة بجميع كتبه)[١]. وفي ترجمة حصين بن المخارق: (له كتاب التفسير والقراءة كتاب كبير)، وفي ترجمة حصين بن المخارق: (له كتاب التفسير والقراءة كتاب كبير، قرأت على أبي الحسن العبّاس بن عمر بن العبّاس بن محمّد بن عبد الملك الفارسيّ الكاتب، وكتب ذلك لي بخطّه). وفي ترجمة روح بن عبد الرحيم: (أخبرنا العبّاس بن عمر المعروف بابن مروان الكلوذانيّ ﵀). وأيضاً في غيرها.

الخامس: أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمّد بن عبد الله البصريّ، روى عنه في ترجمة يعقوب بن السكّيت. وفي ترجمة محمّد بن جعفر بن محمّد بن عبد الله النحويّ أبي بكر المؤدب: (أخبرنا عبد السلام بن الحسين بن الأديب البصريّ)[٢]. وفي ترجمة عبد الله بن أحمد بن حرب: (أخبرنا أبو أحمد عبد السلام بن الحسين الأديب البصريّ)[٣]. وفي ترجمة أصبغ بن نباتة: (أخبرنا عبد السلام بن الحسين)[٤]. وفي غيرها أيضاً.

---

(١) المصدر السابق: ٦٨٤.

(٢) المصدر السابق: ٥٦٩.

(٣) المصدر السابق: ٥٦٩.

(٤) المصد السابق: ٥.

السادس: أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن عبد الله الحذّاء الدعلجيّ، رسم له ترجمة قال: (عبد الله بن محمّد بن عبد الله أبو محمّد الحذّاء الدعلجيّ، منسوب إلى موضع خلف باب الكوفة ببغداد يقال له: الدعالجة، كان فقيهاً عارفاً، وعليه تعلّمت المواريث)[١]. وفي ترجمة أحمد بن محمّد بن الحسين بن الحسن بن دول: (قال أبو محمّد عبد الله بن الدعلجيّ)[٢]. وعن بعض النسخ (قال أبو عبد الله بن محمّد الدعلجيّ)[٣]، وورد أيضاً في غيرها.

السابع: أبو محمّد هارون بن موسى التلعكبريّ، عقد له عنواناً، وقال: (له كتب منها كتاب الجوامع في علوم الدين، كنت أحضر داره مع ابنه أبي جعفر والناس يقرؤون عليه)[٤]، روى عنه في ترجمة أحمد بن محمّد بن الربيع، وفي ترجمة داود بن يحيى، وفي ترجمة محمّد بن أبي بكر همام بن سهيل الأسكافيّ.

وقد وقع كلام في بعض من المشايخ بين النفي والإثبات، وسنذكر خمسة منهم:

١ـ أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائريّ المكنّى بأبي الحسين:

ولم يترجم له في كتب الرجال الواصلة إلينا من قدماء العلماء، وخصّه بالذكر الشيخ في مقدّمة الفهرست، وترحّم عليه، وذكر أنّه عمل كتابين، أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه،

(١) المصدر السابق: ٦٠٩.

(٢) المصدر السابق: ٢٢٣.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٢٤٤.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١٨٤.

غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم ﷺ، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين، وغيرهما من الكتب، على ما حكى بعض عنه. وترحّم عليه النجاشيّ في عدّة موارد[١].

إلّا أنّه لم يصل لنا ما يدلّ على وثاقته أو ضعفه وهذا ما صرّح به جملة من المتأخّرين، (الشيخ محمّد صاحب الاستقصاء، والسيّد مصطفى التفرشيّ في نقد الرجال، والسيّد يوسف العامليّ في جامع المقال، والشيخ عبد النبيّ الجزائريّ في حاوي الأقوال).

واستقرب صاحب البحار تضعيفه، قائلاً: (ورجال ابن الغضائريّ وهو إن كان للحسين فهو من أجلّة الثقات، وإن كان لأحمد كما هو الظاهر، فلا اعتمد عليه كثيراً، وعلى أي حال فالاعتماد على هذا الكتاب يوجب ردّ أكثر أخبار الكتب المشهورة)[٢].

وقد وقع الكلام بين العلماء في تعيّن شيخوخته للنجاشيّ وعدمه، وفي هذا ثلاثة أقوال:

القول الأوّل: كونه من مشايخ النجاشيّ، ولا يخفى وضوح ثمرة هذا، حيث يدخل في كبرى وثاقة مشايخ النجاشيّ، وهو مختار جملة من العلماء، كالسيّد بحر العلوم[٣]، والمولى عناية الله القهبائيّ[٤]، والسيّد الخوئيّ[٥] ﷺ.

---

(١) المصدر السابق: ١٨٢، ٢٠٠ وغيرها.

(٢) بحار الانوار: ج١ ص٤١.

(٣) الفوائد الرجالية: ج٢ ص ٦٤.

(٤) رجال القهبائي: ج١ ص١٠٨.

(٥) معجم رجال الحديث: ٢/ ١١٨.

القول الثاني: كان مشاركاً له في التتلمذ، وهو مختار المحقّق الداماد في الرواشح السماويّة[١].

القول الثالث: بالجمع بين الشيخوخة والتتلمذ، وهو مختار المحدّث النوريّ[٢]، والمحقّق الخواجوئيّ[٣] والمحقّق الكلباسيّ[٤].

أدلّة القول الأوّل:

أوّلاً: ما ذكر في ترجمة عليّ بن شيران، قائلاً: (كنّا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين)[٥] حيث إنّ الظاهر من الاجتماع هو الأخذ والتتلمذ عنه.

وفيه: ما ذكر خلاف الظاهر، لاحتمال أن يراد منه الاجتماع عنده في داره الّتي كانت مركزاً للعلم والعلماء، وهي دار أبيه التي كانت معروفه عند العلماء، وقد حضر فيها الشيخ الطوسيّ عام (٤١٣ هـ).

ثانياً: ما ذكر في ترجمة محمّد بن عبد الله بن جعفر، قائلاً: (كاتب صاحب الأمر ﷺ، وسأل مسائل من أبواب الشريعة. قال لنا أحمد بن الحسين: وقعت هذه المسائل إليّ في أصلها والتوقيعات بين السطور ...)[٦].

وحكي تعليق الشيخ البهائي ﵀ على هذا الموضع من النجاشيّ (إنّ أحمد بن

(١) الرواشح السماويّة: الراشحة الخامسة والثلاثون، ص١١١.

(٢) خاتمة المستدرك: ٣/ ١٤٩.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٣٠٢.

(٤) الرسائل الرجاليّة: ٢/ ٣٩١.

(٥) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧٠٥.

(٦) المصدر السابق: ٩٤٩.

الحسين هو أستاذ المصنّف) فهذه شهادة على كون أحمد بن الحسين أستاذاً للنجاشيّ.

ولكن يقال:

ما حكي عن الشيخ البهائيّ يدلّ على تشخيص الرجل عن باقي المسمّين بأحمد؛ لأنّه لم يُذكر له في هذا الموضع ما يبرزه ويظهره، ولذا احتاج أن يعلّق على أنّه هو ابن الغضائريّ وهذا صحيح، أمّا أنّ هذا الموضع من عبارة النجاشيّ بالخصوص يدلّ على الشيخوخة، فليس بظاهر، وما ذكره الشيخ البهائيّ، وإن كان ظاهره الاعتماد على هذه العبارة، إلّا أنّك قد عرفت الكلام فيها.

ثالثاً: ما ذكر في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمر الصيقل، قائلاً: (وقال أحمد بن الحسين ﷺ له كتاب الإمام، أخبرنا به أبي عن العطّار عن أبيه عن أحمد بن أبي زاهر عن أحمد بن الحسين به)[1]، حيث إنّ ظاهر كلمة (أخبرنا) من أجزاء مقول القول لأحمد بن الحسين، وعليه فيكون أحمد بن الحسين الأخير غير الأوّل.

ولكن قد يقال: إنّ جملة (أخبرنا به) مستأنفة وليست من أجزاء مقول القول فيكون الأوّل مختلفاً عن الثاني، والمراد بالثاني هو أحمد بن الحسين الصيقل، بالإضافة إلى أنّ العطار هو أحمد بن محمّد بن يحيى العطار في طبقة مَن يروي عن عليّ بن أحمد ويؤيّده رواية النجاشيّ عنه بواسطة واحدة في عدّة تراجم[2].

ويجاب: أنّ الصحيح هو كون الجملة من أجزاء مقول القول بقرينة معهوديّة رواية الحسين بن عبيد الله الغضائريّ عن العطّار كما تكرّر في موارد عدّة[3]. وعدم

(١) المصدر السابق: ٢٠٠ .

(٢) المصدر السابق: ٢١٩، ٥٥٣، ٨٣٤.

(٣) التهذيب: ١/ ٢١٣، ب٨ أبواب التيمّم، ١/ ٢٤٩، ب١١ تطهير المياه من المتنجّسات، ١/

معروفيّة رواية عليّ بن أحمد بن العبّاس عن العطّار وإن كان في طبقة من يروي عنه.

ويضاف إلى هذا: أنّ العبارة لا تدلّ على الشيخوخة لما يظهر منها إرادة النقل عنه ما يشمل النقل من كتابه.

دليل القول الثاني:

المتتبّع في كلمات النجاشيّ لا يجد ما يدلّ على الشيخوخة مع كثرة النقل عنه، وبهذا يمكن الاطمئنان بالمشاركة لا التلمذة، ويشهد لذلك ما ذكره النجاشيّ في ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله بن خالد الطيالسيّ قائلاً: (ونسخة أخرى نوادر صغيرة رواه أبو الحسين النصيبيّ، أخبرناها بقراءة أحمد بن الحسين)[1] والنصيبيّ هذا من مشايخ النجاشيّ الذي نقل عنه كثيراً في كتابه، هو راوي هذا الكتاب، وأجازه للنجاشيّ وأحمد بن الحسين، حينما قرأ أحمد هذا الكتاب عليه بحضور النجاشيّ، والظاهر من هذا إجازته لابن الغضائريّ بالعرض والقراءة، وللنجاشيّ أيضاً، فهذا شاهد تأييد بالمشاركة وكذلك ما ذكره في ترجمة الصيقل، قائلاً: (له كتب لا يعرف منها إلّا النوادر ،قرأته أنا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه...)[2].

أمّا القول الثالث: ـ وهو القول بالجمع بين الشيخوخة والمشاركة في النقل ـ فلعلّه هو الصحيح لوجود جملة من الموارد التي تظهر الاشتراك في النقل، بالإضافة إلى وجود شواهد على شيخوخته، وهذا القول لا إشكال فيه، ولا دافع له بعد إمكانه ووقوعه، وهذا هو مختار المحقّقين كما تقدّم.

٢٥٦، ب١١ تطهير المياه من المتنجّسات، وغيرها كثير.

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٥٧٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٠.

٢ـ أبو إسحاق الطبريّ:

هو إبراهيم بن أحمد بن محمّد بن أحمد أبو إسحاق الطبريّ، كان أحد الشهود ببغداد، وكان يكتم مولده، ويقال: ولد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. وهو مالكيّ المذهب مات عام ثلاث وتسعين وثلاثمائة، وقد ترجم له الخطيب البغداديّ، ووثّقه ووصفه بشيخ الشهود ومتقدّمهم[١]، وقد ذكره النجاشيّ في ترجمة محمّد بن الحسن ابن أبي سارة[٢]، وجرى السيّد بحر العلوم ﵀ على اتّحاده مع إبراهيم بن مخلّد الباقرحيّ الذي روى عنه النجاشيّ في ترجمة دعبل الخزاعيّ[٣]، وفي ترجمة محمّد بن سماعة[٤]، إلّا أنّه لم يظهر لنا وجه الاتّحاد، بل قد يدّعى خلافه، وما ذكر في ترجمة محمّد بن الحسن بن أبي سارة غير ظاهر في الشيخوخة؛ لعدم النقل عنه بقوله (حدّثنا) أو (أخبرنا)، الظاهرين في الشيخوخة.

٣ـ أبو الحسن البغداديّ السورائيّ البزّاز البلويّ:

وهو من نقل عنه النجاشيّ في ترجمة فضالة بن أيّوب، قائلاً: (قال لي أبو الحسن السورائيّ البغداديّ)[٥]، وقد ادّعى المولى عناية الله القهبائيّ اتّحاده مع هارون بن يحيى البزّاز السورائيّ[٦] البغداديّ، الذي ذكره الشيخ في باب من لم يروِ عنهم ﵈.

---

(١) تاريخ بغداد: ٦/ ١٩.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٨٣.

(٣) المصدر السابق: ٤٢٨.

(٤) المصدر السابق: ٨٧٩.

(٥) المصدر السابق: ٨٥٠.

(٦) رجال القهبائيّ: ٣/ ٢٣.

وقال: روى عنه ابن نوح[١]، وعلى كلّ حال سواء ثبت الاتّحاد أم لم يثبت، لا يوجد ما يدلّ على الشيخوخة، بل ما ذكر لا يثبت إلّا مجرّد النقل الشفاهيّ.

٤ـ أبو الحسين بن محمّد بن أبي سعيد:

ذكره النجاشيّ في ترجمة وهيب بن خالد البصريّ، قائلاً: (أخبرنا أبو الحسين ابن محمّد بن أبي سعيد قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن عبيد الله بمصر قراءة عليه، قال: حدّثنا أبو حاتم محمّد بن إدريس الحنظلي الرازيّ، قال:حدّثنا أبو سلمة موسى ابن إسماعيل السودكيّ المقريّ، قال: حدّثنا وهيب بكتابه)[٢].

استظهر السيّد بحر العلوم رحمه الله اتّحاده مع غيره، قائلاً: (إنّ أبا الحسين المذكور هو أبو الحسين أحمد بن محمّد بن عليّ الكوفيّ الذي روى عنه السيّد المرتضى رحمه الله عن الكلينيّ، كما ذكره الشيخ في مَن لم يروِ عنهم عليهم السلام، وفي الفهرست قال: أخبرنا الأجلّ المرتضى عن أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفيّ عن محمّد بن يعقوب، وقد قال النجاشيّ: (كنت أتردّد إلى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤيّ وهو مسجد نفطويه البغويّ، أقرأ القرآن على صاحب المسجد، وجماعة من أصحابنا يقرأون كتاب الكافي على أبي الحسين بن أحمد الكوفيّ الكاتب ويقولون: حدّثكم محمّد بن يعقوب الكلينيّ، قال: ولعلّ علياً واحد من أجداد أحمد بن محمّد، ينسب إليه تارة، وإلى أبيه أخرى)[٣].

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: من لم يروِ عنهم عليهم السلام ٥١٦.

(٢) المصدر السابق: ١١٥٨.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٨٢.

وحاصل هذا القول: اتّحاد المذكور في العنوان، مع الذي يروي عنه المرتضى ﵀ كتاب الكافي، وهو أحمد بن محمّد بن عليّ الكوفيّ، وربّما ينسب إلى جدّه عليّ فيسمّى أحمد بن عليّ الكوفيّ، الذي ذكر بهذا العنوان في الفهرست، ومع أحمد بن محمّد الكوفيّ الذي ذكره النجاشيّ في ترجمة الكلينيّ.

وأُجيب: أنّ الظاهر عدم صحّة جميع ذلك، لظهور زيادة كلمة (ابن) الواردة في ترجمة وهيب بن خالد، وهذا ما صرّح به المولى عبد الله الأفنديّ بعدم وجود كلمة (ابن) في الترجمة، من الرجاليّ الكبير الأسترآباديّ[١].

والصحيح هكذا أبو الحسين محمّد بن أبي سعيد، وهو محمّد بن عثمان النصيبيّ، الذي روى عنه النجاشيّ كثيراً، وأبو سعيد هو كنية لعثمان لاتّحاد طريق من روى عنه أبو الحسين المذكور في ترجمة وهيب بن خالد مع طريق النصيبيّ، كما في ترجمة عبد الله بن أبي أويس حيث قال: (أخبرنا القاضي أبو الحسين محمّد بن عثمان، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن عبيد الله، قال: حدّثنا أبو حاتم محمّد بن إدريس الحنظليّ الكسائيّ الرازيّ، قال حدّثنا إسماعيل بن أويس...)[٢]، وكذلك في ترجمة محمّد بن جعفر بن عليّ بن الحسين ﷺ[٣]، وترجمة يحيى بن سعيد القطّان[٤]، وترجمة الضحّاك أبو مالك الحضرميّ[٥].

---

(١) رياض العلماء: ٥/ ٤٥٥.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٥٨٦.

(٣) المصدر السابق: ٩٩٣.

(٤) المصدر السابق: ١١٩٦.

(٥) المصدر السابق: ٥٤٦.

٥ـ أحمد بن محمّد بن عبد الله الجعفيّ:

ذكره النجاشيّ في ترجمة محمّد بن سلمة بن أرتبيل، قائلاً: (قال أحمد بن محمّد ابن عبد الله قال: حدّثنا أبي، قال: حدثنا الحسن بن داود النقّار، قال: حدّثنا غسّان، قال: حدّثنا إبراهيم بن عبد الله عنه[١] وقد ادّعي اتّحاده مع المذكور في ترجمة محمّد ابن عيسى الأشعريّ حيث قال: (قال أحمد بن محمّد بن عبيد الله، حدّثنا محمّد بن أحمد بن مصقلة...)[٢] والمذكور في ترجمة القاسم بن الوليد بقوله (قال أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن عبيد الله)[٣] باعتبار أنّ عبد الله يصغّر إلى عبيد الله.

وقد تكرّرت روايته عن القاضي أبي عبد الله الجعفيّ، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، وقد ذكر ذلك في ترجمة أبان بن محمّد العجليّ، وترجمة عبد الله بن طلحة النهديّ، وعبد الرحمن بن سالم الأشلّ، وعبد الله بن سعيد الأسديّ، وعبد الله بن فضل النوفليّ، وعبد الله بن يحيى الكاهليّ، وغيرهم، والظاهر أنّه هو أحمد بن محمّد ابن عبد الله الجعفيّ[٤]، وهذا ـ أيضاً ـ مختار المحدّث النوريّ في الخاتمة.

ولكن ما ذكره لا يطمأنّ له بعد تعدّد هذه العناوين الملازم لتعدّد المروي عنه في الكتاب؛ إذ يظهر للناظر في هذه الموارد أنّ المذكور بعنوان القاضي أبي عبد الله الجعفيّ، روى عن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة، دون من ذكر تحت عنوان ابن عبيد الله أو عبد الله من دون وصفه بالقاضيّ أو الجعفيّ، وكلُّ مَن كان مذكوراً بغير

(١) المصدر السابق: ٨٩٥.

(٢) المصدر السابق: ٩٠٥.

(٣) المصدر السابق: ٨٥٥.

(٤) الفوائد الرجاليّة: ٦٢، ٦٥.

القاضي الجعفيّ لم يروِ عن ابن عقدة، وعليه فلا يظهر منه الاتّحاد مع المذكور في العنوان؛ لأنّ من روى عن أبيه لعلّه هو ابنه أحمد.

الفصل السادس

مصادر النجاشيّ

اتّحد عمل الشيخ في الفهرست مع عمل النجاشيّ في كتابه من جهة جمع المصنّفات والكتب المنتمية لمذهب أهل البيت عليهم السلام، وقد أشار كلّ واحد منهم إلى ذلك، فقال النجاشيّ في المقدّمة: (وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته)، وكذلك قال الشيخ في المقدّمة: (فإنّي لمّا رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا، وما صنّفوه من التصانيف، ورووه من الأصول).

فالأساس لهم في تدوينهم الكتب المنتمية لنا، هو ما صنّفه علماؤنا المتقدّمون، وقد تجد أحداً منهم اختصّت خزانته ببعض هذه المصنّفات، أو وقع إليه كتاب لم يقع لغيره من باقي الأصحاب، فكانت حصيلة هذا الجهد هو النقل الحسيّ لما ذكره العلماء.

(تارة) بنحو السماع كما ورد في كثير من الترجمات حيث قال: (حدّثنا) أو (أخبرنا) أو (سمعت منه) أو (قال لنا).

(وأخرى) بنحو الإجازة كما ورد التصريح بها في ترجمة إسماعيل القصير حيث قال: (أخبرنا إجازة الحسين)[١]. وفي ترجمة الحسن بن زياد العطّار[٢]، وفي ترجمة الحسن بن السريّ[٣]وغيرها.

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦١.

(٢) المصدر السابق: ٩٦.

(٣) المصدر السابق:٩٧.

(وثالثة) بنحو المناولة كما ورد في ترجمة أحمد بن عبد الله بن أحمد حيث قال: (دفع إلي شيخ الأدب أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصريّ ﵀ كتاباً بخطّه وقد أجاز له فيه جميع رواياته)[١].

(ورابعة) بنحو العرض والقراءة كما ورد في ترجمة الحسن بن عليّ بن أبي عقيل، حيث قال: (وقرأت كتابه المسمّى كتاب الكرّ والفرّ على شيخنا أبي عبد الله ﵀)[٢].

(وخامسة) بنحو الوصيّة كما ورد في ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن الزبيريّ، حيث قال: (رأيت بخطّ أبي العبّاس فيما أوصى إليّ من كتبه)[٣].

(وسادسة) بنحو الوجادة كما ورد في ترجمة أحمد بن محمّد بن سيار[٤]، وترجمة أحمد بن عليّ بن محمّد العقيقيّ[٥].

(وسابعة) بنحو الكتابة والنسخ كما ورد في ترجمة عليّ بن عبد الله بن عمران القرشيّ، حيث قال: (وصنّف كتاب الحجّ وكتاب الردّ على أهل القياس، فأمّا كتاب الحجّ فسلّم إلي نسخته فنسختها)[٦].

وقد ذُكرت جملة من هذه المصادر في طيّات تلك الصفحات، فالبعض منها ينتسب إلى أصحابنا من المصنّفين دون الآخر وهو ما صنّف من غيرهم، وقد أشار

(١) المصدر السابق: ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق:١٠٠.

(٣) المصدر السابق: ٥٧٥.

(٤) المصدر السابق:١٩٢.

(٥) المصدر السابق:١٩٦وغيرها.

(٦) المصدر السابق: ٦٩٨.

كلّ واحد منهم إلى ذلك، وقد قسّمنا هذه الكتب على هذا الأساس إلى قسمين:

القسم الأوّل: كتب أصحابنا الإماميّة.

القسم الثاني: كتب غير الإماميّة.

القسم الأوّل: اعتمد النجاشيّ ﵀ على مصادر متنوّعة.

(منها) كتب الرجال.

(وأخرى) كتب الفهارس.

(وثالثة) كتب التواريخ وغيرها من كتب الإماميّة، وهي أربعة عشر كتاباً.

١ـ كتاب التاريخ لأبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائريّ:

ذكره الشيخ وترحّم عليه وكذلك نقل عنه النجاشيّ، وقد اعتمد العلّامة كثيراً على آرائه مضافاً إلى وقوعه في طريق جملة من المؤلّفات، وخصّه بالذكر المولى عناية الله القهبائيّ، قائلاً: (مع التتبّع تعرف نهاية اعتباره عندهم، حيث إنّه شيخ، وعالم، وعارف، جليل كبير في الطائفة، فدلّ على جلالة الرجل في أقواله، فالاعتبار بمدحه وذمّه صحيح، كما لا يخفى)[١].وقال أبو الهدى في سماء المقال: (لا يبعد أن يكون أعلم من النجاشيّ بأحوال الرجال وتصانيفهم الذي هو من رؤساء هذا الفنّ وكذا من العلّامة على الإطلاق)[٢].

وقد نقل النجاشيّ عن هذا الكتاب تاريخ وفاة أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ

(١) مجمع الرجال: ١/ ١٠٨.

(٢) سماء المقال: ١/ ٢٣، ٢٩.

حيث أرّخ وفاته سنة أربع وسبعين ومائتين، قائلاً: (وقال أحمد بن الحسين ﷺ في تاريخه، توفّي أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ في سنة أربع وسبعين ومائتين..)[١].

وقد استُفيد من هذه العبارة أنّ لابن الغضائريّ كتاباً اسمه التاريخ بناءً على رجوع الضمير إلى أحمد بن الحسين[٢]، وقد احتُمل في هذه العبارة رجوع الضمير إلى البرقيّ من باب حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مقامه، فالغرض بيان تاريخ الوفاة في كتاب الرجال فقوله (تاريخه) مبنيّ على الإضمار أي تاريخ وفاته[٣].

ولكن هذا غير ظاهر لما يذكر في كتب الرجال من أحوال الرجال عادة لا يعبّر عنه بـ(تاريخه)، بل العادة أن يقال في ترجمته.

تصانيف أخرى: لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائريّ:

نقل النجاشيّ جملة من الموارد عن أحمد بن الحسين، والشيخ الطوسيّ نقل في ديباجة الفهرست أنّ له كتابين ذكر أحدهما في الأصول والآخر في المصنّفات، إلّا أنّه لم ينسخهما أحد وعمد بعض الورثة إلى إهلاك الكتابين وغيرهما من الكتب على ما يحكى عن بعضهم، فلا بدّ من محاولة معرفة هذه المصادر التي نقلت منها هذه الكلمات. فذكر عناية الله القهبائيّ لابن الغضائريّ ثلاثة كتب، وهم: الكتابان المذكوران الموصوفان ـ أي في عبارة الشيخ الطوسيّ ـ والكتاب المقصور على الضعفاء[٤].

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٨٢.

(٢) الفوائد الرجاليّة للخواجوئيّ: ٢٨٤.

(٣) الرسائل الرجاليّة: ٢/ ٤٣٧.

(٤) مجمع الرجال: ١/ ١٠٨.

وهذا الكتاب الثالث لعلّ الأساس في نسبته هو السيّد ابن طاووس في تحريره حيث قال: (وقد عزمت على أن أجمع في كتابي أسماء الرجال المصنّفين، وغيرهم من كتب خمسة... وكتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائريّ في ذكر الضعفاء خاصّة[١].

هذا، وقد يدّعى أنّ عبارة السيّد غير صريحة في وجود كتاب لابن الغضائريّ يسمّى (الضعفاء) لاحتمال أن يكون مقصوده انتخاب الضعفاء خاصّة من كتابه الواسع، بقرينة أنّه ذكر أسماء التصانيف، ثمّ ذكر المؤلّفين وفي المقام ذكر اسم المؤلّف أوّلاً، قائلاً: (وكتاب أبي الحسين أحمد).

إلّا أنّ ما ادّعي خلاف الظاهر، فضلاً عن أنّ العلماء كالمحقّق الشيخ حسن، والتقيّ المجلسيّ ﵀ فهموا من هذه العبارة وجود كتاب يسمّى (الضعفاء). وقد ادّعى الفاضل الخواجوئي وجود كتاب غير الثلاثة السابقة خاصّ بالرجال الممدوحين[٢].

وعلى كلّ حال، فهناك تصنيف آخر في الرجال، نقل النجاشيّ عنه في جملة من الموارد ـ غير التصنيفين الذين وصفهما الشيخ الطوسيّ في الفهرست ـ فإن قبلنا بمقالة الشيخ الطوسيّ فالذي ينقل النجاشيّ عنه هو تصانيفه الأخرى.

وهذه الموارد على قسمين:

(منها) ما نقل فيها أسماء مصنّفات وكتب، كما في الحسين بن محمّد بن عليّ

(١) التحرير الطاووس: ٤.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٢٩٠.

الأزديّ (١٥٤)، وأحمد بن إسحاق (٢٢٥)، وجعفر بن عبد الله رأس المذريّ وغيرهم.

(ومنها) ما نقل عنهم تضعيفات، كما في جعفر بن محمّد بن مالك (٣١٣)، وفي خيبريّ بن عليّ الطحّان (٤٠٨)، وفي سهل بن زياد (٤٩٠).

٢ـ مجموعة مصنّفات ابن نوح السيرافيّ:

وهو أحمد بن عليّ بن العبّاس بن نوح السيرافيّ، شيخ النجاشيّ وأستاذه، ترجم له قائلاً: (نزيل البصرة، كان ثقة في حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً، بصيراً بالحديث والرواية، وهو أستاذنا ومن استفدنا منه)[١].

وقد نقل عنه النجاشي في موارد عدّة منها في ترجمة الحسين بن عنبسة الصوفيّ، قائلاً: (وجدت بخطّ ابن نوح فيما وصّى إليّ به من كتبه)[٢]، ومثله في ترجمة أيّوب بن نوح[٣]، وفي ترجمة ثعلبة بن ميمون[٤]، وفي ترجمة القاسم بن الربيع[٥]، وغيرها.

٣ـ كتاب تاريخ الرجال للعلويّ العقيقيّ:

وقد ترجم له النجاشيّ، قائلاً: (أحمد بن عليّ بن محمّد بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب العلويّ العقيقيّ، كان مقيماً بمكّة،

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٠٩.

(٢) المصدر السابق: ١٥٨.

(٣) المصدر السابق: ٢٥٤.

(٤) المصدر السابق: ٣٠٢.

(٥) المصدر السابق: ٨٦٧.

وسمع أصحابنا الكوفيين وأكثر منهم، وصنّف كتباً وقع إلينا منها: ... كتاب تاريخ الرجال[١]).

وترجم له الشيخ في الفهرست، وقد نقل عنه النجاشيّ في ترجمة زياد بن عيسى أبي عبيدة الحذّاء، قائلاً: (وقال العقيقيّ العلويّ)[٢]، وفي ترجمة زياد بن عيسى[٣] فالظاهر أنّه نقله منه.

٤ـ كتاب معجم رجال أبي المفضّل لمحمّد بن عليّ بن يعقوب القنائيّ:

وقد ترجم له النجاشيّ، قائلاً: (كان ثقة، وسمع كثيراً، وكتب كثيراً، وكان يورق لأصحابنا ومعنا في المجالس له كتب منها... كتاب معجم رجال أبي المفضّل.. أخبرني وأجازني جميع كتبه)[٤] وأبو المفضّل إن كانت كنية لمحمّد بن علي القنائيّ فيكون الكتاب والرجال له، وإن كانت كنية لمحمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبيد الله الشيبانيّ[٥]، فيكون القنائيّ جامع لهؤلاء الرجال المختصّين بأبي المفضّل الشيبانيّ، الذي نقل عنهم كثيراً في كتابه، إلّا أنّه عندما ترجم لأبي المفضّل الشيبانيّ لم يذكر هذا الكتاب في جملة تصانيفه وقد نقل عنه في ترجمة داود الرقيّ[٦]، وفي ترجمة

---

(١) المصدر السابق: ١٩٦.

(٢) المصدر السابق: ٤٤٩.

(٣) المصدر السابق: ٤٩٩.

(٤) المصدر السابق: ١٠٦٦.

(٥) المصدر السابق: ١٠٥٩.

(٦) المصدر السابق: ٤١٠.

محمّد بن عبد الله بن عمرو[١].

٥ـ كتاب رجال الكشّيّ لمحمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّيّ:

وقد ترجم له النجاشيّ، قائلاً: (كان ثقة، عيناً، وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العيّاشيّ، وأخذ عنه، وتخرّج عليه وفي داره التي كانت مرتعاً للشيعة، وأهل العلم، له كتاب الرجال، وفيه أغلاط كثيرة)[٢] وقد نقل عنه النجاشيّ في موارد كثيرة، منها ما ذكر في ترجمة محمّد بن عيسى بن عبيد[٣]، وما ذكر في ترجمة أيّوب بن نوح[٤]، وغيره.

٦ـ كتاب طبقات الشيعة لسعد بن عبد الله الأشعريّ القمّيّ:

ترجم له النجاشيّ: قائلاً: (شيخ هذه الطائفة، وفقيهها، ووجهها، كان سمع من حديث العامّة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث، لقي من وجوههم الحسن بن عرفة... وصنّف سعد كتباً كثيرة، وقع إلينا منها ...[٥]، إلّا أنّه لم يذكر هذا الكتاب، ولكن نقل عنه في ترجمة محمّد بن يحيى المعينيّ، قائلاً: (كوفيّ، ذكره سعد في طبقات الشيعة[٦]، وكذلك في ترجمة هيثم بن عبد الله، قائلاً: (له كتاب، ذكره سعد بن عبد

(١) المصدر السابق: ٩٩٠.

(٢) المصدر السابق: ١٠١٨.

(٣) المصدر السابق: ٨٩٦.

(٤) المصدر السابق: ٢٥٤.

(٥) المصدر السابق: ٤٦٧.

(٦) المصدر السابق: ١٠٧١.

الله في الطبقات)[١].

٧ـ كتاب الفهرست لابن بابويه القمّيّ:

وهو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمّد بن موسى بن بابويه القمّيّ وكان فقيهاً عالماً روى عن خاله عليّ بن الحسين ابن بابويه.

ولم يترجم له النجاشيّ في كتابه، إلّا أنّه ذكر كتابه في ترجمة ربعيّ بن عبد الله، قائلاً: (ذكر أبو عبد الله الحسين بن الحسن ابن بابويه كتاب الراهب والرهبة، رواية محمّد بن الحسن عن محمّد بن الحسن عن أحمد بن محمّد عن القاسم بن يحيى عن جدّه الحسن بن راشد في فهرسته)[٢].

٨ـ كتاب الفهرست لحميد بن زياد بن حمّاد:

وقد ترجم له النجاشيّ قائلاً: (كان ثقة، واقفاً، وجهاً فيهم، سمع الكتب، وصنّف كتاب الجامع في أنواع الشرائع... قال أبو الحسن عليّ بن حاتم: لقيته سنة ستّ وثلاثمائة، وسمعت منه كتابه الرجال، قراءة)[٣]، وله كتاب اسمه (الفهرست) نقل النجاشي عنه في ترجمة عليّ بن صالح حيث قال: (وقال حميد في فهرسته وقد سمعت منه كتباً عدّة...)[٤] وكذلك في ترجمة عبيد الله بن أحمد بن نهيك[٥].

---

(١) المصدر السابق: ١١٧٠.

(٢) المصدر السابق: ٤٤١.

(٣) المصدر السابق: ٣٣٩.

(٤) المصدر السابق: ٦٧٥.

(٥) المصدر السابق: ٦١٥.

٩ـ كتاب الفهرست لمحمّد بن جعفر بن أحمد بن بطّة المؤدِّب:

ترجم له النجاشيّ بقوله: (أبو جعفر القمّيّ، كان كبير المنزلة بقمّ، كثير الأدب والفضل والعلم، يتساهل في الحديث، ويعلّق الأسانيد بالإجازات، وفي فهرست ما رواه غلط كثير)[١]، وقد نقل عنه في ترجمة محمّد بن عبد الرحمن بن قِبة، قائلاً: (وأخذ عنه ابن بطّة، وذكره في فهرسته الذي يذكر فيه من سمع منه...)[٢]، ونقل عنه مجموعة من المصنّفات، كما في جهم بن حكيم، قائلاً: (له كتاب ذكره ابن بطّة، وخلط إسناده، تارة قال حدّثنا أحمد بن محمّد البرقيّ عنه، وتارة قال حدّثنا أحمد بن محمّد عن أبيه عنه)[٣] حيث إنّ هذا المورد ظاهر في كونه من الموارد التي أشار إلى غلطها في ترجمته، ونقل عنه في ترجمة شهاب بن عبد ربّه، قائلاً: (ذكر ابن بطّة أنّ له كتاباً حدّثه به الصفّار عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن أبي عمير عنه)[٤].

١٠ـ كتاب الفهرست لمحمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد:

ترجم له النجاشيّ، قائلاً: (شيخ القمّيّين، وفقيههم، ومتقدّمهم، ووجههم، ويقال، إنّه نزيل قمّ، ما كان أصله منها، ثقة، عين، مسكون إليه)[٥]، ونقل النجاشيّ عن هذا الكتاب في ترجمة إسماعيل بن جابر الجعفيّ، قائلاً: (له كتاب ذكره محمّد بن

---

(١) المصدر السابق: ١٠١٩.

(٢) المصدر السابق: ١٠٢٣.

(٣) المصدر السابق: ٣٣٣.

(٤) المصدر السابق: ٥٢٣.

(٥) المصدر السابق: ١٠٤٢.

الحسن بن الوليد في فهرسته)[١].

١١ـ كتاب الفهرست لمحمّد بن الحسن الطوسيّ:

وصف بشيخ الطائفة، وفقيهها، ومعتمدها، ومن يؤخذ منه الحلال والحرام، وكان من تلامذة الشيخ المفيد، ترجم له النجاشيّ، وذكر كتاب الفهرست في عداد مصنّفاته[٢].

وقد نقل السيّد بحر العلوم، في فوائده، عن النجاشيّ في ترجمة محمّد بن عليّ ابن بابويه الصدوق: (له كتب منها كتاب دعائم الإسلام في معرفة الحلال والحرام، وهو في فهرست الشيخ الطوسي)[٣]، وذكر هذه العبارة العلّامة الطهراني في الذريعة[٤] إلّا أنّها لم توجد في باقي النسخ من الكتاب فلا يطمأنّ بوجودها فيه، والظاهر هو زيادة من بعض المعلّقين على النسخة فادرجت في المتن.

وما يقال من اتّحاد عبارة النجاشيّ مع عبارة الشيخ في الفهرست في بعض الموارد يكون كاشفاً عن الأخذ.

يمكن أن يجاب: الاتّحاد في المصدر المنقول عنه في كلا الكتابين لعلّه يكون السبب في هذا الاتّحاد، لا سيّما توفّر جملة كبيرة من كتب الأصحاب المتقدّمين الذين نقل عنهم.

---

(١) المصدر السابق: ٧١.

(٢) المصدر السابق: ١٠٦٨.

(٣) الفوائد الرجاليّة للسيّد بحر العلوم: ٢/ ٧٢.

(٤) الذريعة: ٨/ ١٩٧.

نعم، ولكن الاتّحاد في هذه العبارات لا يمكن تفسيره إلّا بالأخذ، لشدّة التطابق.

١٢ـ كتاب مصابيح النور لمحمّد بن محمّد بن النعمان المفيد:

ترجم له النجاشيّ، قائلاً: (شيخنا، وأستاذنا (رضي الله عنه)، فضله أشهر من أن يوصف، في الفقه، والكلام، والرواية، والثقة، والعلم، له كتب... كتاب مصابيح النور)[١]، ونقل عنه النجاشيّ في ترجمة يونس بن عبد الرحمن، قائلاً: (وقال شيخنا أبو عبد الله محمّد ابن النعمان في كتاب مصابيح النور...)[٢].

١٣ـ كتاب يحيى بن زكريّا الكنجيّ (الكتنجيّ):

ذكره الشيخ الطوسيّ في الرجال في باب من لم يروِ عنهم عليهم السلام، وقال: (روى عنه التلعكبريّ، وسمع منه سنة ثماني عشر وثلاثمائة، وكان سنّه حين لقيه أكثر من مئة وعشرين سنة، وقد لقي العسكري عليه السلام، ولم يترجم له النجاشيّ، ونقل عنه في ترجمة الفضل بن شاذان (وذكر الكنجيّ أنّه صنّف مائة وثمانين كتاباً وقع إلينا منها) وقد استظهر العلّامة الطهرانيّ من هذا ليحيى كتاباً ذكر فيه تصانيف الأصحاب[٣].

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠٦٧.

(٢) المصدر السابق: ١٢٠٨.

(٣) مصفى المقال: ٤٩٧.

القسم الثاني: كتب غير الإماميّة

وهي مجموعة من كتب العامّة والزيديّة والمعتزلة، كانت الواسطة في جملة من الكلمات، ولعلّ استطراقها جاء لإلزام الخصم مع شهرة المنقول، أو لإمكان التعويل عليها كما سنوضّح، وهي أكثر من ثمانية كتب، مختلفة الفنون:

١ـ كتاب أحمد بن يحيى بن داود البلاذريّ:

له مجموعة من التصانيف مثل كتاب أنساب الأشراف، وفتوح البلدان، وقال ابن عساكر: (بلغني أنّه كان أديباً، راوية، وأنّه مدح المأمون، وجالس المتوكّل، وتوفّي أيّام المعتمد بل أحتمل أنّ يكون قد عاش إلى أيام المعتضد، لكن الأكثر قال بالأوّل، وقال النديم في فهرسته، بأنّه وسوس في آخر عمره فشدّ في المرستان ومات فيه، وكان سبب ذلك أنّه شرب البلاذر على غير معرفة، فلحقه ما لحقه، ولهذا قيل البلاذري توفّي عام ٢٧٩.

وكان نسّاباً متقناً ولكن مع ذلك فقد كان كثير الهجاء بذيء اللسان آخذاً لأعراض الناس)[١]، وقد نقل عنه النجاشيّ في ترجمة أبان بن تغلب، بأنّه روى عن عطيّة العوفي[٢].

٢ـ كتاب عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ (أبو زرعة الرازيّ):

مولى عيّاش بن مطرف القرشي، سمع من خلّاد بن يحيى، وقبيصة بن يحيى

(١) تاريخ دمشق: ٦/ ٧٤ ،لسان الميزان: ١/ ١٣٥.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧.

وغيره، وكان إماماً ربانيّاً، متقناً، حافظاً، مكثراً، صادقاً، جاء إلى بغداد غير مرّة مع ابن حنبل وذاكره، وحدّث في بغداد، وروى عنه البغداديون مثل إبراهيم بن إسحاق الحربيّ، ولد عام ٢٠٠ وتوفّي عام ٢٦٤[١].

نقل عنه النجاشي، قائلاً: (وذكره أبو زرعة الرازي في كتابه (ذكر من روى عن جعفر بن محمّد عليه السلام من التابعين ومن قاربهم) فقال: أبان بن تغلب وروى عن أنس ابن مالك)[٢].

ولأبي زرعة كتاب التاريخ الذي نقل عنه الخطيب في ترجمة محمّد بن عثمان النصيبيّ حيث قال: (حدّثني حمزة بن محمّد طاهر، قال: سمعت من القاضي النصيبيّ تاريخ أبي زرعة، وكان سماعه إيّاه صحيحاً من أبي ميمون البجليّ عن أبي زرعة)[٣]، وله كتاب آخر نسخه بخطّه سعيد بن عمرو البردعيّ، وهو (أسامي الضعفاء، ومن تكلّم فيهم من المحدّثين).

وقد نقل عنه جملة كبيرة من المدح والذمّ، لمجموعة من الرواة والظاهر هو نفس الكتاب آنف الذكر كما في ميزان الاعتدال[٤]. فإن تمّ ما ذكرناه فيكون ما نقله النجاشيّ موجوداً في هذا الكتاب.

٣ـ كتاب التاريخ وذكر من روى الحديث لابن عقدة:

وهو أحمد بن محمّد بن سعيد الهمدانيّ ترجم له النجاشيّ، وقال:(رجل جليل من

(١) تاريخ بغداد: ١٠/ ٣٢٦ .

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧.

(٣) لسان الميزان: ٢/ ٤٣٥.

(٤) ميزان الاعتدال: ١/ ٨٥، ٩١، ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٦٤، ١٩٣، ٢٠٥، ٢٢١ وغيره كثير.

أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ، والحكايات تختلف عنه في الحفظ وعظمه، وكان كوفيّاً، زيديّاً، جارودياً، على ذلك حتّى مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم، ومداخلته إيّاهم، وعظم محلّه وثقته، وأمانته، له كتب منها: كتاب التاريخ وذكر من روى الحديث)[١].

وقال الشيخ في الفهرست: (له كتب كثيرة، منها كتاب التاريخ، وهو في ذكر من روى الحديث من الناس كلّهم العامّة والشيعة وأخبارهم، خرج منه شي كثير ولم يتمّه)[٢].

ونقل عنه النجاشيّ في ترجمة محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قائلاً: (وقال أبو العباس بن سعيد في تاريخه...)[٣].

٤ـ كتاب الرجال لابن عقدة:

وقد ذكره النجاشيّ في ترجمته[٤]، وكذلك الشيخ في الفهرست[٥].

وقد نقل عنه النجاشيّ في ترجمة بسطام بن سابور، قائلاً: (ذكرهم أبو العبّاس وغيره في الرجال)[٦]، وكذلك مثله في ترجمة الحسين بن عثمان الأحمسيّ[٧]، وفي ترجمة

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٣٣.

(٢) الفهرست: ٨٦.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٩٣.

(٤) المصدر السابق: ٢٣٣.

(٥) الفهرست: ١٧٣.

(٦) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٨٠.

(٧) المصدر السابق: ١٢٢.

إبراهيم بن نعيم العبديّ[١]، وفي ترجمة حكم بن حكيم[٢]، وغيرهم.

٥ـ كتاب بغداد لأحمد بن أبي طاهر الكاتب المرورذيّ:

واسمه أبو طاهر طيفور، وهو مرورذيّ الأصل، كان أحد البلغاء الشعراء والرواة، ومن أهل الفهم المذكورين بالعلم، وذكر الخطيب في تاريخه أنّ له كتاب بغداد المصنّف في أخبار الخلفاء وأيّامهم، مات ليلة الأربعاء لأربع بقين من جمادي الأولى سنة ٢٨٠هـ، ودفن في مقابر باب الشام[٣].

وقد نقل عنه النجاشيّ في ترجمة عيسى بن روضة، قائلاً: (وله كتاب في الإمامة، وقد وصفه أحمد بن أبي طاهر في كتاب بغداد، وذكر أنّه رأى الكتاب)[٤].

٦ـ كتاب ذيل المذيل لأبي جعفر محمّد بن جرير بن رستم الطبريّ:

وهو صاحب التاريخ المشهور المسمّى بتاريخ الطبريّ، وهو يختلف عن محمّد ابن جرير الطبريّ الإماميّ، صاحب كتاب الرواة عن أهل البيت، باسم الجدّ، وقد توفّي عام ٣١٠هـ.

وقد نقل عنه النجاشيّ بشأن (قيس بن قهد) في ترجمة عبد المؤمن بن القاسم، قائلاً: (عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن قهد الأنصاريّ، روى عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليه السلام، ثقة هو وأخوه، وهو أخو أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، وقيس بن

(١) المصدر السابق: ٢٤.

(٢) المصدر السابق: ٣٥٣.

(٣) تاريخ بغداد: ٤/ ٢١١ رقم ١٩٠٠.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧٩٦.

قهد، صحابي ذكره في ذيل المذيل)[١].

٧ـ كتاب البيان والتبيين لعمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ الليثيّ الجاحظ:

وهو أحد شيوخ المعتزلة في البصرة، وذهب إلى بغداد، فأقام بها مدّة، وقيل: إنّه كنانيّ، صليب، وقيل: إنّه مولى، وكان تلميذ أبي إسحاق النظّام، وله تصانيف كثيرة، حتّى قيل لا يعلم أحداً من الرواة، وأهل العلم أكثر كتباً منه، إلّا أنّه ضُعّف[٢] على لسان مجموعة من أصحاب الجرح، فقد نقل ابن حجر[٣] عن ثعلب أنّه قال: إنّه ليس بثقة، ولا مأمون، وقال فيه: إنّه من أئمّة أهل البدع، وقال الخطابيّ: وهو مغموض في دينه، وقيل: إنّه يرمى بالزندقة، وقال ثعلب: كان كذّاباً على الله وعلى رسوله وعلى الناس، وقال المسعوديّ: إنّه توفّى عام ٢٥٥هـ، ولكن الصوليّ قال: إنّه مات عام ٢٥٦هـ. وقد ترجم له النديم، قائلاً: إنّ البيان والتبيين من تأليفه[٤]، وقد نقل عنه النجاشيّ في ترجمة محمّد بن أبي عمير، قائلاً: (وقال في البيان والتبيين: حدّثني إبراهيم ابن داحه، عن ابن أبي عمير، وكان وجهاً من وجوه الرافضة...)[٥].

٨ـ كتاب الحيوان لعمرو بن بحر الكنانيّ الجاحظ:

وقد ذكرنا له ترجمة فيما سبق، وقد نقل عنه النجاشيّ في ترجمة حبيب بن أوس،

---

(١) المصدر السابق: ٦٥٥.

(٢) لسان الميزان: ٢/ ٢٥٧.

(٣) لسان الميزان: ٢/ ٢٥٧.

(٤) فهرست ابن النديم: ٢١٠.

(٥) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٨٧.

قائلاً: (وقال الجاحظ في كتاب الحيوان، حدّثني أبو تمام الطائيّ، وكان من رؤساء الطائفة)[١].

٩ـ كتاب المفاخرة بين العدنانيّة والقحطانيّة لعمرو بن بحر الكنانيّ الجاحظ:

ذكره النديم في كتابه بعنوان (كتاب فخر القحطانيّة والعدنانيّة) وقد نقل عنه النجاشيّ في ترجمة ابن أبي عمير، قائلاً: (الجاحظ يحكي عنه في كتبه، وقد ذكره في المفاخرة بين العدنانيّة والقحطانيّة)[٢].

١٠ـ الفهرست لمحمّد بن إسحاق بن النديم:

أبو الفرج محمّد بن اسحاق النديم المعتزليّ المتوفّي لعشر بقين من شعبان سنة ٣٨٥ وله ثمانية وثمانون عاماً، وقد نقل عنه النجاشيّ في ترجمة بندار بن محمّد، قائلاً: (له كتب منها... ذكر ذلك أبو الفرج محمّد بن إسحاق أبي يعقوب النديم في كتاب الفهرست...)[٣].

اعتبار أحكام المخالفين في الرجال

ما تقدّم من مصادر في القسم الثاني يشترك مصنّفيها في الانتماء إلى مذهب مخالف وقد نقل النجاشيّ عنهم، واعتمد على قولهم، مع فساد ما إليه يذهبون، فهل يجوز الاعتماد على إخبار هؤلاء إذا لم يوجد ما يخالفهم، وكان الناقل منهم ثقة؟

---

(١) المصدر السابق: ٣٦٧.

(٢) المصدر السابق: ٨٨٧.

(٣) المصدر السابق: ٢٩٤.

هناك جملة من علماء الجرح والتعديل نصّ على فساد مذهبهم، من قبيل ابن عقدة، وابن فضال، وابن أبي حكيمة، الذي يروي عن ابن نمير، وابن عقدة يروي عنه.

وابن نمير هذا هو عبد الله بن نمير الهمدانيّ أبو هشام الكوفيّ، من كبار الطبقة التاسعة، صاحب أحاديث أهل السنّة، وقد وثّق في تقريب التهذيب.

ومن قبيل أبي الصباح، وغيرهم من باقي العلماء، بل جملة من ألفاظ المدح أو الذمّ ذكرت في كتب السير والتواريخ، وقد تناول هؤلاء في تلك المصنّفات جملة من رجال الخاصّة والعامّة.

وقد مال الشهيد الثاني ﵀ وتبعه جملة من العلماء، إلى عدم الاعتماد على هذه التوثيقات أو الإخبارات، كما في ترجمة إبراهيم بن عمر بقوله: إنّ ابن عقدة زيديّ المذهب لا يعتمد عليه(١).

ومن الواضح أنّ نشوء هذا الاتّجاه كان بسبب انحصار الحجّيّة بالعادل.

وفي المقابل فإنّ الشيخ البهائيّ ﵀ خالف هؤلاء كما يلاحظ من ترجمة حكم بن حكيم، قائلاً (إنّ ابن عقدة وإن كان زيدياً إلّا أنّه ثقة مأمون، وتعديل غير الإماميّ ـ إذا كان ثقة ـ لمن هو إماميّ حقيق بالاعتبار والاعتماد، فإنّ الفضل ما شهدت به الأعداء. نعم، جرح غير الإماميّ لا عبرة به، وإن كان الجارح ثقة)(٢).

---

(١) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة.

(٢) حاشية مشرق الشمسين: ٦٨، ولاحظ ما ذكره الشيخ في الفهرست: ٨٦ رقم ٧٣، ولاحظ كتاب الغيبة للنعمانيّ: ٣٢/١ حيث قال: (هذا الرجل ممّن لايطعن عليه في الثقة ولا في العلم بالحديث والرجال الناقلين له).

والظاهر أنّ المناط في الاختلاف بين القبول وعدمه نابع من الاختلاف في المباني التي ذكرت في حجّيّة قول الرجاليّ، فإن بني على كونها من باب حجّيّة خبر الواحد، فيمكن الاعتماد على توثيقهم إذا فرض كون الموثّق مأموناً ثقة تتوفّر فيه شرائط الحجّيّة، لا سيّما وإنّ كثيراً من هؤلاء من يظهر العداوة لنا، فإذا وثّق شخصاً منّا فهذا كاشف عن أنّ وثاقته لا يمكن إنكارها ورفضها.

نعم، يشكّ في تضعيفهم وجرحهم، لأنّه معلوم المنشأ، والأساس فيه هو الانتماء إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام لا لسبب آخر يتعلّق بسلوكهم أو ضبطهم إذ لو كان لبان وذكر، وعلى هذا يمكن توثيق جملة من المجهولين اعتماداً على تضعيفات بعض العامّة، لأنّهم عرفوا بإظهار العداوة لمن كان ينتمي إلى هذه الطائفة.

وإن بُني على أنّ المعتبر في حجّيّة قول الرجاليّ كونها من باب الشهادة، وأنّه يشترط فيها التعدّد فلا يمكن الاعتماد؛ لعدم توفّر جملة من شروط البيّنة أمثال كون الناقل شاهد عين، وهو غير متوفر في المخبر المذكور؛ لأنّه ناقل بواسطة أو بوسائط، وأمثال كونه عالماً لا ظانّاً، ولا يدّعى في المخبر أن يكون عالماً؛ لأنّ المشهور قال: بأنّ هذه التوثيقات كلّها نقلت عن ظنّ.

وأمّا إذا كان البناء على أنّ المعتبر في باب حجّيّة قول الرجاليّ هو الظنّ بسبب الانسداد، فالظاهر إمكان تحقّقه بتوثيقات هؤلاء وإخبارهم إذا لم يوجد ما يعارضه.

وكذلك بناء على القول بالاطمئنان، فإنّه يمكن الاعتماد على جملة من هذه التوثيقات، إذا أضفنا إليها ما ذكرنا، من أنّ الموثّق لو لم يكن مشهوراً ومعروفاً به لما ذكر له ذلك من هؤلاء، بالإضافة إلى الاعتماد عليه من علمائنا، كما في إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفيّ حيث قال العلّامة: (ونقل ابن عقدة عن الصادق عليه السلام أنّه ترحّم

عليه، وحكى ابن نمير أنّه قال: إنّه ثقة، وبالجملة فحديثه اعتمد عليه)[١] وكذلك في ترجمة حمّاد بن شعيب، قال العلّامة: (قال ابن عقدة: عن محمّد بن عبد الله بن أبي حكيمة عن ابن نمير أنّه صدوق، وهذه الرواية من المرجّحات أيضا)[٢] وكذلك في ترجمة حميد بن حماد بن حوار وغيره.

ولو وثّق غير الإماميّ من كان غير إماميّ أو ذمّه فالظاهر إمكان الاعتماد على خبره إذا كان ثقة، لأجل عدم تطرّق سوء المذهب كمعيار في الجرح لا سيّما إذا اتّحدا في المذهب، فالتضعيف لا بدّ أن يكون لأجل سبب آخر قادح فيه، سواء قلنا إنّ هذا مبتنٍ على حجّيّة خبر الثقة أو من باب الظنّ أو الاطمئنان.

نعم، إذا لم نقبل إلّا بخبر العادل، فلا يعتمد على مثله في المقام.

هذا كلّه في جانب المدح والذمّ، أمّا الجوانب الأخرى المتعلّقة بعلم الرجال، من نسبة كتاب أو لقب أو كنية فيمكن الاعتماد عليه فيما إذا كان الناقل ثقة.

النجاشيّ وطرقه إلى مصنّفات مترجَميه

ذكر النجاشيّ في مقدّمة الكتاب أنّ الغرض من عرضه لهذه التراجم هو إثبات جملة من الأصول والمصنّفات المنتمية إلى مذهب الإماميّة، بعد تعيير جمع من المخالفين بأنّه لا سلف لكم ولا مصنّف فجاءت المبادرة منه ﵀ للردّ على هذه الدعوات، وتفنيد هذه التوهّمات. ببيان جملة من المفردات وفي ضمنها ذكر تلك

(١) خلاصة الأقوال: ٣١.

(٢) المصدر السابق: ٣٢٨.

الكتب والمؤلّفات، حتى بلغ عددهم ما يقارب (١٣١٨) رجلاً، ومجموعة صعب علينا إحصاؤها من الأصول والمصنّفات. ثمّ ذكر في غالبها طريقاً أو أكثر مع تركه للباقي منها لظهور عدم حاجته في تصحيح نسبتها إلى أصحابها إلى الإكثار من طرقه؛ لأنّه ليس في مقام الشكّ والريب في ثبوتها، لأنّها معروفة مشهورة، لكنّه ذكر بعض طرقه إليها لإخراج نسبتها عن احتمال الوجادة وإثباتها بواسطة الإخبار.

وجاءت التعبيرات ضمن هذه الطرق على صور مختلفة من عبارات التحمّل والأداء، مثل (حدّثنا) أو (قال لنا) وكان في غالبها هو التعبير بـ(أخبرنا)، ، وقد يحتمل كون هذه الطرق هي لمرويّات الكتاب، وهذا ما ذهب إليه جملة من علمائنا، إلّا أنّه قد يحتمل كونها طريقاً لإثبات العناوين والأسماء، وفائدتها مجرّد إحراز نسخة من الكتاب لا رواية ما فيها من الأحاديث؛ لأنّ الطرق المذكورة من قبيل الإجازة الشرفيّة، وهكذا في غيره من كتب الفهارس الأخرى، بخلاف طرق المشيخة المذكورة في آخر كتب الحديث فإنّها طرق للرواية.

ويمكن أن يستدلّ على الاحتمال الأوّل بثلاثة أمور:

الأوّل: ما يظهر من مقدّمة مشيخة التهذيب الصريحة في الإحالة إلى طرق الفهارس لإثبات صحّة هذه الروايات، ممّا يدلّ على كونها طرق رواية لا طرقاً لإثبات الكتاب، حيث قال (طاب ثراه): (والآن فحيث وفّق الله تعالى للفراغ من هذا الكتاب نحن نذكر الطرق التي يتوصّل بها إلى رواية هذه الأصول والمصنّفات ونذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار لتخرج الأخبار بذلك عن حدّ المراسيل وتلحق بباب المسندات... قد أوردتُ جملاً من الطرق إلى هذه المصنّفات والأصول،

ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصنّفة في هذا الباب للشيوخ ﷺ من أراده أخذه من هناك إن شاء الله، وقد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة)[١].

ويمكن أن يجاب عن هذا: بأنّ الإحالة المذكورة صريحة في إمكان الاعتماد على بعض طرق الفهارس التي يثبت أنّها طرق لمرويّات الكتاب، وعبارة الشيخ ظاهرة في كون بعض طرقه التي ذكرها في الفهرست هي طرق لما حوته خزانته من مصنّفات روى عنها في كتابي الأخبار، ولذا أمكن الإحالة عليها، حيث قال: (أوردت جملاً من الطرق إلى هذه المصنّفات والأصول)، والأدلّة فيها على أنّ جميع طرق الفهرست هي لمرويات المصنّفات.

الثاني: يظهر من بعض الطرق التي ذكرها النجاشي دلالتها على كون سائر الطرق المذكورة في الكتاب طرقاً لتصحيح الرواية لا لمجرّد إثبات الكتاب.

ويشهد لذلك ما ورد في ترجمة ثابت بن شريح حيث قال: (وهذا الكتاب يرويه عنه جماعات من النّاس وإنّما اختصرنا الطرق إلى الرواة حتّى لا تكثر، فليس أذكر إلّا طريقاً واحداً فحسب)[٢] حيث يظهر كون الطريق المذكور غايته رواية الكتاب، وكون الطرق المذكورة تشترك في هذه الغاية.

وما ورد في ترجمة جميل بن درّاج، قائلاً: (له كتاب رواه جماعات من الناس وطرقه كثيرة، وأنا على ما ذكرته في هذا الكتاب لا أذكر إلّا طريقاً أو طريقين حتّى لا

(١) تهذيب الأحكام: ١٠/ ٥، ٨٨.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٩٧.

يكبر الكتاب)[١] وما ورد أيضاً في ترجمة ثعلبة بن ميمون[٢] وغيرهم.

الجواب: تقدّم في الجواب على الأمر الأوّل بكون بعض الطرق المذكورة في الفهارس ـ ومنها كتاب النجاشيّ ـ هي طرق لروايات الكتب، ولكن هذا لا يعني أنّ جميع ما ذكر فيها كذلك، وما يظهر ممّا استشهد به في بعض الترجمات بعد ذكر طريقه إلى مرويّات الكتاب ـ بأنّه لا يذكر إلّا طريقاً واحداً ـ ليس فيه دلالة على كون سائر الطرق الأُخرى هي طرق للمرويّات بل غايته مجرّد التذكير على أنّه لا يذكر إلّاطريقاً واحداً سواء كان طريقاً للمرويّات أو لمجرّد إثبات نسبة الكتاب.

الثالث: أنّ لفظ أخبرنا من الألفاظ المختصّة بسماع الرواية من الشيخ ويظهر في سماعه مع غيره، ولا يحتمل فيها التعظيم لما صرّح به في غير مورد بقوله أخبرني، كما في ترجمة عليّ بن أبي رافع[٣] وترجمة سليم بن قيس الهلاليّ[٤] وترجمة أبان بن محمّد البجليّ[٥].

ولكن حكي عن الشيخ حسين بن عبد الصمد والد الشيخ البهائيّ اختصاص هذا في الصدر الأوّل ثمّ شاع تخصيص أخبرنا بالقراءة على الشيخ[٦]، أمّا الإجازة فلا يجوز فيها هذا الاستعمال إلّا إذا قيّد.

---

(١) المصدر السابق: ٣٢٨.

(٢) المصدر السابق: ٣٠٢.

(٣) المصدر السابق: ٢.

(٤) المصدر السابق: ٤.

(٥) المصدر السابق: ١١ وغيرها.

(٦) نهاية الدراية في شرح الوجيزة: ٤٤٦.

نعم، حكي عن جماعة لعلّهم من العامّة الجواز من غير تقييد.

الجواب: بأنّه بعد التأمّل في الكثير من طرق النجاشيّ التي غلب فيها استعمال لفظ أخبرنا يظهر أنّها ليست طرقاً لمرويات الكتب المذكورة فيه، وإنّما هي طرق لإثبات نسبة الكتاب لمؤلّفه: إمّا بإخبار راوي الكتاب له، كما إذا قال: أخبرني الحسين بن عبيد الله، قال حدّثنا فلان، وإمّا بإخبار من أخبره راوي الكتاب، كما إذا قال: أخبرني فلان عن فلان، قال: حدّثني فلان.

ويمكن أن يستدلّ على هذا بوجهين:

الوجه الأوّل: ما يظهر من جملة من الترجمات، منها ما ذكره في ترجمة إسماعيل ابن جابر، قائلاً: (له كتاب ذكره محمّد بن الحسن بن الوليد في فهرسته، أخبرنا أبو الحسين عليّ بن أحمد... عنه)[١]، حيث يظهر من عدم ذكر اسم الكتاب، ومن قوله ذكره ابن الوليد، هو عدم روايته للكتاب أو وجادته حتّى، وإلّا لم يعوّل على ابن الوليد في إثبات النسبة.

ومنه يعرف أنّ الطريق المذكور ليس طريقاً إلى مروياّت الكتاب.

وما يظهر من ترجمة الحسن بن محمّد بن أحمد الصفّار، قائلاً: (له كتاب دلائل خروج القائم عليه السلام وملاحم، ما رأيت هذا الكتاب بل ذكره أصحابنا وليس بمشهور أيضاً)[٢]، حيث نسب ثبوت الكتاب إلى الأصحاب ولم يذكر له طريقاً، ممّا يدلّ على أنّه لا يكتفي في إثبات الكتاب بمجرّد ذكره في فهارس الأصحاب، بل يسعى إلى

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧١.

(٢) المصدر السابق: ١٠١.

تحصيل طريق إلى إثبات نسبته: إمّا عن طريق راوية مباشرة، أو بواسطة. وما ذكره في ترجمة الحسين بن عبيد الله السعديّ، قائلاً: (أخبرنا محمّد بن عليّ بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا الحسين بن عبيد الله بكتبه، وهي... وهذه أبواب الكتاب، نقلتها من خطّ أبي العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح)[1]، ويظهر منه عدم اطّلاعه على نسخة الكتاب، وإلّا لما احتاج إلى الرجوع لأستاذه للتعرّف على ما يحتويه الكتاب من أبواب.

الوجه الثاني: استبعاد احتواء خزانته على جميع تلك المصنّفات، وإلّا لذكرت في عداد ما ذكر من المكتبات، كما حصل لغيره أمثال مكتبة السيّد الرضي، أو خزانة الشيخ.

ويتحصّل من ذلك أنّ ما أخبر به النجاشيّ من كتب وأصول، منسوبة للرجال يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

الأوّل: ما أخبر به لإثبات نسبته إلى صاحبه من دون أن يطّلع عليه، وإنّما ثبت انتسابه لديه بإحدى الطرق المعتمدة لديه من شهرة نسبة، أو تكثّر في الإخبار، أو واحد من العدول الأخيار، وهو المعبّر عنه بـ(أخبرنا) من دون أن يقترن بها ذكر قراءة أو سماع أو شهرة بين الأصحاب، فيستظهر منها إثبات الانتساب، وهذا هو الغالب في كتابه.

الثاني: ما وقعت إليه نسخته من قراءة أو سماع وحوته خزانته وله طريق إليه، وهو كثير نذكر جملة من هذه الموارد التي صرّح فيها بذلك.

---

(١) المصدر السابق: ٨٦.

منها: ما ذكره في ترجمة أحمد بن سيّار، قائلاً: (وله كتب وقع إلينا منها كتاب ثواب القرآن، كتاب الطب، كتاب القرآن...)[١].

ومنها: ما ذكر في ترجمة أحمد بن عليّ بن جعفر العقيقيّ (صنّف كتباً وقع إلينا منها كتاب المعرفة، كتاب فضل المؤمن، كتاب تاريخ الرجال، كتاب مثالب الرجلين والمرأتين)[٢].

ومنها: ما ذكر في ترجمة إسماعيل بن عليّ بن إسحاق (صنّف كتباً كثيرة منها... كتاب التنبيه في الإمامة قرأته على شيخنا أبي عبد الله ﷺ)[٣].

ومنها: ما ذكر في ترجمة محمّد بن إبراهيم بن جعفر ابن زينب: (رأيت أبا الحسين محمّد بن عليّ الشجاعيّ الكاتب، يُقرأ عليه كتاب الغيبة، تصنيف محمّد بن إبراهيم النعمانيّ بمشهد العتيقة، لأنّه كان قرأه عليه، ووصّى لي ابنه أبو عبد الله الحسين بن محمّد الشجاعيّ بهذا الكتاب، وسائر كتبه، والنسخة المقروءة عندي)[٤].

الثالث: ما كان كتاباً مشهوراً يعرفه الناس، واقعاً في المتناول، ولعلّه هو الظاهر من تعبيره رواه جماعات من الناس أو من أصحابنا أو رواه جماعة، كما قيل ذلك في عبارة الشيخ الكلينيّ، عندما ذكر (روينا كتبه كلّها عن جماعة شيوخنا).

وقد اكتسبت جملة من المصنّفات هذه الصفة في زمان الأصحاب مع عدم توفّر المطابع آنذاك، كما هي عليه اليوم، فكان الاعتماد منحصراً على النسخ، وقد كثرت

---

(١) المصدر السابق: ١٩٢.

(٢) المصدر السابق: ١٩٦.

(٣) المصدر السابق: ٦٨.

(٤) المصدر السابق: ١٠٤٣.

قراءة وسماع المهمّ من الأصول والمصنّفات بين الأصحاب.

ويكتسب الأصل أو المصنّف أهمّيّه من أحد سببين:

الأوّل: جلالة الراوي لهذه الأحاديث والأخبار، كما ذكر في ترجمة عبد الله بن سنان، حيث قال النجاشيّ: (روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا لعظمه في الطائفة، وثقته، وجلالته)[١].

والآخر: أهمّيّة المروي بما يحتويه من تفاصيل، ووفرة في الأبواب التي تعالج مشاكل المكلّفين بحيث يعتمد عليه في مقام العمل كما في كتب الحسين بن سعيد الأهوازيّ، حيث قال النجاشيّ في ترجمته: (وكتب ابني سعيد كتبٌ حسنةٌ معمول عليها)[٢]، ومثل هذا القسم لا يحتاج إلى إثبات نسبة، ولا إلى طريق صحيح.

وقد أحصينا مصنّفات هذا القسم فوصل إلى ما يزيد على المائة والأربعين كتاباً، وإليك نماذج منها:

١ـ ما ذكر في ترجمة ثابت بن شريح، قائلاً: (وهذا كتاب أنواع الفقه، يرويه جماعات من الناس، وإنّما اختصرنا الطرق إلى الرواة حتّى لا تكثر، فليس أذكر إلّا طريقاً واحداً فحسب)[٣].

٢ـ ما ذكره في ترجمة جميل بن دارج، قائلاً: (له كتاب رواه جماعات من الناس وطرقه كثيرة، وأنا على ما ذكرته في هذا الكتاب لا أذكر إلّا طريقاً أو طريقين،

(١) المصدر السابق: ٥٥٨.

(٢) المصدر السابق: ١٣٦.

(٣) المصدر السابق: ٢٩٧.

حتّى لا يكبر الكتاب؛ إذ الغرض غير ذلك...)[١].

٣ـ ما ذكره في ترجمة معاوية بن عمّار، قائلاً: (له كتب منها، كتاب الحجّ، رواه عنه جماعة كثيرة من أصحابنا)[٢].

٤ـ ما ذكره في ترجمة داود بن فرقد، قائلاً: (قد روى هذا الكتاب جماعات من أصحابنا ﷺ كثيرة)[٣].

هذه هي أقسام الكتب المذكورة في كتابه، ولا شكّ في احتياج القسم الثاني منها إلى صحّة الطريق دون الثالث، بعد ثبوت كونه مشهوراً، وإنّما ذكر الطريق لأجل اتّصال السند.

وممّا يترتّب على الشهرة إمكان دعوى التواتر كما يظهر من قول الشيخ في التهذيب في باب علامة أوّل دخول شهر رمضان وآخره في تضعيف ما رواه ابن أبي عمير عن حذيفة بن منصور ﷺ: (إنّ كتاب حذيفة بن منصور ﷺ عرى منه، والكتاب معروف مشهور، ولو كان هذا الحديث صحيحاً عنه لضمّنه كتابه)[٤].

وقد جرى السيّد بحر العلوم ﷺ في بعض كلماته على عدم تواتر الكتب مطلقاً[٥]، نظراً إلى ما ذكر في ترجمة العلاء بن رزين: (له كتاب وهو أربع نسخ روى

(١) المصدر السابق: ٣٢٨.

(٢) المصدر السابق: ١٠٩٦.

(٣) المصدر السابق: ٤١٨.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/ ١٦٩ ح٤٨٢.

(٥) الفوائد الرجاليّة: ٤/ ١٤٧.

في كلّ نسخة منه بطريق غير طريق الأخرى)[١]، وما ذكر في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعريّ (إلّا ما كان فيها من غلوّ، أو تدليس، أو ينفرد به)[٢]. وما ذكر في ترجمة يونس بن عبد الرحمن (إلّا ما ينفرد به محمّد بن عيسى بن عبيد، ولم يروه غيره فإنّه لا يعتمد عليه ولا يُفتى به)[٣].

ولكنّه غير صحيح إن أراد منه نفي التواتر مطلقاً بعد ثبوت جملة من المتوترات، ولا يوجد من يدّعي تواترها مطلقاً، وإنّما ثبت في جملة من كتب الأصحاب، وشكّ في أخرى، وجزم بعدم تواتر بعضها، ولا يحكم بثبوته في الثاني فضلاً عن الثالث.

ثمرة ذلك:

تظهر الثمرة من صحّة طرق النجاشيّ إلى تلك الكتب والمصنّفات في تصحيح طرق الشيخ الطوسيّ إلى بعض الروايات الضعيف طريقها في المشيخة والفهرست بالرجوع إلى طريق النجاشيّ الصحيح إلى الكتاب الذي وقع إليه، كما إذا اتّحد الشيخ المروي عنه وكان في سلسلة سند الشيخ من كان ضعيفاً، أو وقع في طريق النجاشيّ شخص يروي عنه الشيخ الطوسيّ جميع مرويّاته بطريق معتبر، أو نصّ النجاشيّ على شهرة كتاب نقل عنه الشيخ بطريق ضعيف، فحينئذٍ يمكن تصحيح هذا بالاعتماد على شهرة الكتاب المنقولة بخبر النجاشيّ الثقة، ويكون الطريق المذكور لأجل التبرّك ولاتّصال السند.

---

(١) الفهرست: ٤٨٨.

(٢) المصدر السابق: ٦١٢.

(٣) المصدر السابق: ٧٨٩.

إن قلت: إنّ شهرة الكتاب لا يستلزم اتّحاد النسخة المنقول عنها في التهذيب أو الاستبصار، لإمكان اعتماد الشيخ على نسخة اختصّ بروايتها، ولا يوجد ما فيها في نسخة النجاشيّ، ومع هذا التعدّد في نسخ الكتاب لا يمكن الاعتماد.

أقول: الكتاب المتّصف بالشهرة، إمّا أن يكون مشهوراً في نسخته، أو مشهور المحتوى والمضمون مع ثبوت اختلاف فيما بين نسخه أو لا، فعلى الأوّل لا شكّ في إمكان الاعتماد ولو كان الطريق ضعيفاً، وأمّا الثاني فلا يمكن الاعتماد في حال تعدّد النسخ، ولكن إذا كان الكتاب مشهوراً ولم يُعلم تعدّد نسخه فالصحيح هو القول بالاعتماد؛ لأنّ كلّ ما كان مشهوراً في ظاهر عبارات النجاشيّ، ولم ينقل لنا تعدّد نسخه أمكن دعوى اتّحاد النسخة المشهورة؛ حيث إنّ من آدابه في النقل في كتابه التصريح عند تعدّد النسخ، كما يلاحظ قوله في ترجمة طلحة بن زيد: (له كتاب يرويه جماعة يختلف برواياتهم)، وكما في ترجمة ثعلبة بن ميمون، قائلاً: (له كتاب تختلف الرواية عنه، قد رواه جماعات من الناس) ففي أمثال هذا القسم يشكّ في اتّحاد نسخة الشيخ مع غيره، فلا يمكن الاعتماد.

إلّا أنْ يقال: إنّ الإشارة منه قد تكون في حال كون الاختلاف بين النسخ مؤدّياً إلى كونها نسخة في قبال الأخرى، كما في كتاب عليّ بن جعفر، وأمّا إذا كان الاختلاف بين مجموعة صغيرة من الروايات، كما في الاختلاف بين الزيادة والنقيصة المؤثّرة في المعنى فقد لا يشار إليها، وعلى هذا فلا يصحّ التعويض إلّا إذا أحرز عدم الاختلاف في الروايات.

الفصل السابع

آداب النجاشيّ في نقل الكلمات

المقدّمة:

تعرّض النجاشيّ في كتابه لجملة كبيرة من التراجم ذاكراً في طيّاتها بعض ما يتعلّق بالرواة من الجرح والتعديل، وبيان المذهب والاعتقاد، أو ما رواه من أخبار وغير ذلك ممّا يتعلّق بشؤون المحدّثين للأصول والمصنّفات، بل تعهّد بنقل الأوصاف، والمصنفات، والألقاب، والأنساب، في مقدّمة الجزء الثاني من الكتاب[١]، إلّا أنّا لم نجد التعرّض إلى كلّ الأحوال في جميع ما عنون من الرجال، (فتارة) يهمل ذكر الوصف، (وأخرى) يهمل المذهب، بل قد تجده يهمل ما صنّف مع كونه الغاية المرسومة من الكتاب، بالإضافة الى دراسة ظاهرة التكرار.

وسنذكر في هذا الفصل قسمين، (أحدهما) يختصّ بمباحث الإهمال، (والآخر) يسلّط الضوء على ظاهرة التكرار.

القسم الأوّل: الإهمال.

وفيه عدّة أبحاث:

الأوّل: إهمال بعض ما ذُكر في الرجال من أقوال.

---

(١) وقع كلام بين العلماء في نسبة المقدّمة لصاحب الكتاب حيث ادّعي أنّ المقدّمة لغير النجاشيّ؛ لأنّه ورد في بعض النسخ من الكتاب تتمّة لما ذكر في المقدّمة، وهي: (ممّا جمعه الشيخ الجليل أبو الحسين أحمد بن عليّ بن العبّاس النجاشيّ الأسديّ أطال الله بقاءه وأدام علوّ نعمائه)، وهذا الدعاء ظاهر بأنّه لغيره.

الثاني: إهمال توثيق وتضعيف بعض الرجال.

الثالث: إهمال المذهب والاعتقاد.

الرابع: إهمال طبقة الراوي.

الخامس: إهمال وصف بعض ما ذكره من طرق إلى كتب الأصحاب.

السادس: إهمال ذكر مصادر التراجم.

السابع: إهمال ذكر بعض المصنّفات.

الأوّل: إهمال بعض الأقوال.

صدَّر النجاشيّ الجزء الثاني من كتابه بمقدّمة تعهّد فيها بنقل كلام المتقدّمين المادحين أو الذامّين للرجال المذكورين في الكتاب، ومن هذا وغيره من العبارات استظهر أنّه بصدد استقصاء الكلمات واستعراضها في تلك الترجمات، وهذا ما التزم به المحقّق الداماد في رواشحه المباركات، قائلاً: (وكلّ من فيه مطعن وغميزة فإنّه يلتزم بإيراد ذلك البتّة، إمّا في ترجمته أو في ترجمة غيره)[1]، وما ذكر وإن كان مختصّاً بالجرح والغمز، إلّا أنّه يمكن أن يشمل التوثيق والمدح.

والكلام في التزام النجاشي فعلاً بنقل كلّ ما قيل من مدح أو ذمّ في الرجل، أو أنّه يكتفى بنقل ما يعتدّ به؟

والظاهر من التتبّع أنّه لم يكن من عادته ذلك، فقد تجد شخصاً حكم بوثاقته من غير أن يشير إلى وجود قول بالضعف في قباله مع وجوده، وقد تجد العكس، وعليه

(١) الرواشح السماويّة: الراشحة السابعة عشرة، ص٦٧.

فمن البعيد أن ندّعي ما يؤسّس لضابطة عامّة على غالب الموارد.

ومن هذه المفردات نذكر أحد عشر مورداً:

الأوّل: أحمد بن هلال العبرتائيّ

تعرّض له في موضعين من كتابه، أحدهما في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى حيث عدّه من الذين استثناهم ابن الوليد من رجال نوادر الحكمة، والآخر عندما ترجم بقوله: (صالح الرواية يعرف منها وينكر)، وذكر الشيخ في الفهرست[١] والتهذيب[٢] أنّه أتُّهم بدينه، وقيل: إنّه كان غالياً، ولكنّ النجاشيّ أغفل هذا وأهمله.

إلّا أن يقال: إنّه تعرّض لذلك بقوله: (رويت فيه ذموم عن سيّدنا العسكريّ عليه السلام) وقد يكون منشأ هذه الأقوال ما روي، فتأمَّل.

الثاني: سالم بن مكرم

ترجم له النجاشيّ بقوله: (أبو خديجة، ويقال له: أبو سلمة الكناسيّ صاحب الغنم، مولى بني أسد الجمّال، يقال: كنيته كانت أبا خديجة، وأبو عبد الله عليه السلام كنّاه أبو سلمة، ثقة، ثقة)[٣].

فلو لم نستفد من التكرار كونه في مقام الإنكار ـ كما سوف يأتي فيه الكلام ـ لكان إهماله لما ذكر فيه من تضعيف ـ كما هو صريح الشيخ من مواضع متعدّدة، ومنها ما

---

(١) الفهرست: ٨٣.

(٢) التهذيب: ٩/ ٢٠٤.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٥٠١.

ذكره في الفهرست حيث قال: (يكنّى أبا خديجة، ومكرم يكنّى أبا سلمة، ضعيف)[١]، وكذلك ضعّفه في الاستبصار[٢] ـ كاشفاً عن الإغفال، وتعمّد الإهمال.

الثالث: داود الرقّيّ

ذكر في عدّة مواطن على لسان العلماء، فقد ذكره الشيخ في رجاله ووثّقه قائلاً: (مولى بني أسد ثقة)[٣]، وعدّه الشيخ المفيد من أهل الورع والفقه[٤]، وروى الصدوق في مشيخة الفقيه عن الإمام الصادق عليه السلام حديثاً يدلّ على مدحه، قال عليه السلام: (أنزلوا داود الرقّيّ منّي بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)[٥].

وعلى خلاف ذلك نصّ النجاشيّ على ضعفه، قائلاً: (أبو كثير، يكنّى أبا خالد، وهو يكنّى أبا سليمان، ضعيف جدّاً، والغلاة تروي عنه، وقال أحمد بن عبد الواحد: قلّما رأيت له حديثاً سديداً)[٦].

ولا وجه لإغفال ما تقدّم من أقوال إذا كان التعهّد بكلّ ما قيل في الرجال.

الرابع: المعلّى بن خنيس

ترجم له النجاشيّ، قائلاً: (أبو عبد الله، مولى الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام،

---

(١) الفهرست: ٣٣٧.

(٢) الاستبصار: ٢/ ٣٦ ح١١٠.

(٣) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٥٠٠٣.

(٤) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٢٤٧، ٢٤٨.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٩٥.

(٦) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٤١٠.

ومن قبله كان مولى بني أسد، كوفيّ، بزّاز، ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه)[١].

ومن الواضح كون المورد أحاديّ الوصف، ولم ينقل ما يشير إلى رأي آخر مع وجوده، وهو ما صرّح به الشيخ في كتاب الغيبة، حيث عدّه من السفراء الممدوحين، بل ذكر فيه جملة من الروايات الدالّة على مدحه جميعها مصحّحة الإسناد[٢]، نعم وردت فيه روايات ذموم بعضها ضعيف في الإسناد، والآخر في الدلالة، إلّا أنّ النجاشيّ أعرض عن الجميع.

الخامس: محمّد بن أحمد النهديّ

ترجم له النجاشيّ، قائلاً: (النهديّ، أبو جعفر القلانسيّ، المعروف بحمدان، كوفي، مضطرب)[٣].

وهذا المورد أيضاً أحاديّ الوصف، والوصف بالاضطراب لفظ ذمّ، وإن وقع مورداً للاختلاف من جهة دلالته على القدح في ذات الشخص أو لا، والظّاهر هو الأوّل.

وعليه، فذكر ما يدلّ على القدح من دون الإشارة إلى قول آخر ـ وهو ما ذكر على لسان ابن مسعود العياشيّ، حيث قال: إنّه ثقة، خيّر ـ من الواضح فيه تعمّد الإهمال؛ لأنّ القول الآخر مذكور في كتاب الكشيّ الموجود بين يديه، وقد نقل منه ما ورد عن ابن مسعود.

---

(١) المصدر السابق: ١١١٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٨/ ٢٧٢.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩١٤.

إلّا أن يقال: إنّ هذا من الموارد الخاطئة التي أشار إليها النجاشيّ في كتاب الكشّيّ.

السادس: يونس بن عبد الرحمن

ترجم له النجاشيّ بقوله: (كان وجهاً في أصحابنا، متقدّماً، عظيم المنزلة)[١]، ثمّ ذكر رواية الشيخ المفيد حينما عرض كتابه على الإمام عليه السلام، وقال: أعطاه الله بكلّ حرف نوراً يوم القيامة.

وبعد هذا التصريح لا ينبغي الريب فيه، والشيخ في رجاله بنى على وثاقته؛ لأنّه نقل قولاً آخر للقمّيّين بقوله: (يونس بن عبد الرحمن من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام، مولى عليّ بن يقطين، ضعّفه القمّيّون، وهو عندي ثقة)[٢].

وعليه فالرجل لم يكن سالماً عن الغمز والطعن.

ومن الغريب أنّ النجاشيّ لم يشر إليه مع أنّه في كثير من الأحيان تجده مهتمّاً بأقوال القمّيّين في الرجال، لكنّه أعرض عن هذا أيضاً.

السابع: عبد الله بن خداش.

ترجم له النجاشيّ، قائلا: (أبو خداش، المهريّ، ضعيف جدّاً، في مذهبه ارتفاع...)[٣] ، من غير أن يشير إلى القول الآخر مع كونه في معرض اطّلاعه، وفي طيّات مصادره، فقد نقل الكشّيّ (عن محمّد بن مسعود العيّاشيّ عن أبي محمّد بن عبد

(١) المصدر السابق: ١٢٠٨.

(٢) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٥١٦٧.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٠٤.

الله بن خالد، قال: أبو خداش عبد الله بن خداش المهريّ، ومهرة محلّة بالبصرة، وهو ثقة).

ونقل كذلك عن يوسف بن السخت، قال: (سمعت أبا خداش يقول: ما صافحت ذمّيّاً قطّ، ولا دخلت بيت ذمّيّ قطّ، ولا شربت دواء قطّ، ولا افتصدت، ولا تركت غسل يوم الجمعة قطّ، ولا دخلت على والٍ قطّ، ولا دخلت على قاضٍ قطّ)[١].

وهذا أيضاً من الموارد التي ترك فيها الإشارة إلى القول الآخر الموجود في معرض الاطّلاع.

الثامن: جعفر بن محمّد بن مالك بن عيسى بن سابور.

ترجم له النجاشيّ في كتابه، وقال ـ في ضمن ما قال ـ : (كان ضعيفاً في الحديث، وقال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو عليّ بن همّام، وشيخنا الجليل أبو غالب الزراريّ)[٢].

ومن الملاحظ أنّه أشار إلى عدّة أوصاف تجمعها الدلالة على التضعيف، من دون أن يتعرّض إلى ما يخالفها مع وجوده، حيث نقل الشيخ قولاً بالتوثيق، قائلاً: (جعفر ابن محمّد بن مالك، كوفيّ، ثقة ويضعّفه قوم، روى في مولد القائم أعاجيب)[٣].

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٣١٢.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣١٣.

(٣) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٦٠٣٧.

التاسع: سهل بن زياد الآدميّ.

ترجم له النجاشيّ، وغمز فيه من جهة الحديث، قائلاً: (أبو سعيد الآدميّ الرازيّ، كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب، وأخرجه من قمّ إلى الريّ، وكان يسكنها)[١].

وقد استفيد من هذا النصّ الدلالة على التضعيف، من غير الإشارة إلى ما يخالفه ولو بأدنى توصيف، مع أنّك تجد الشيخ نقل له وصفين، أحدهما قال فيه: إنّه (ثقة)[٢]، وفي الآخر قال إنّه: (ضعيف)[٣].

العاشر: محمّد بن سنان.

ترجم له النجاشيّ بقوله: (أبو جعفر الزاهريّ... وقال أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد ـ ابن عقدة ـ إنّه روى عن الرضا عليه السلام، وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جدّاً، لايعوّل عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرّد به)[٤]، وضعّفه أيضاً في ترجمة ميّاح المدائنيّ، بقوله: (وطريقها أضعف منها، وهو محمّد بن سنان)[٥]، ولم يذكره بوصف آخر، مع أنّ هناك قائلاً به، فقد وثّقه الشيخ المفيد في إرشاده، حيث عدّه ممّن روى النصّ عن الرضا عن أبيه عليه السلام، وكان من خاصّته وثقاته[٦]، بل

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٤٩٠.

(٢) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٥٦٩٩.

(٣) الفهرست: ص١٤٢.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٨٨.

(٥) المصدر السابق: ١١٤٠.

(٦) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٢٤٧، ٢٤٨.

روايات كثيرة تعرّضت لمدحه، وهذا المورد من أكثر الموارد التي وقع الخلاف فيها بين المتأخّرين من العلماء، لما وقع من تعارض الأقوال، وتعدّد الأخبار.

الحادي عشر: المفضّل بن عمر.

ترجم له النجاشيّ بقوله: (الجعفيّ، كوفيّ، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لايعبأ به، وقيل: إنّه كان خطّابيّاً، وقد ذكرت له مصنّفات لايعوّل عليها، وإنّما ذكرناه للشرط الذي قدّمناه)[١].

وهذا القول ظاهر في القدح في الرجل، وقوله (لايعبأ به) ظاهر فيه، صريح في فساد مذهبه وروايته، وبعد هذا يصعب الاعتماد عليه.

ولكن هناك ما يخالف هذا، فقد ذكره الشيخ، وعدّه ضمن الوكلاء الممدوحين[٢]، وذكر فيه الكشّيّ روايات مادحة كثيرة، تصل إلى سبع عشرة، ذكر الشيخ ثلاثاً منها في الغيبة، ومنها:

ما رواه محمّد بن مسعود عن عبد الله بن محمّد بن خلف، قال: حدّثني عليّ بن حسّان الواسطيّ، قال: حدّثني موسى بن بكر، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول لمّا أتاه موت المفضّل بن عمر، قال: (رحمه الله، كان الوالد بعد الوالد، أما أنّه قد استراح)[٣].

وهو من الذين وثّقهم الشيخ المفيد في الإرشاد، قائلاً: (من خاصّة أبي عبد الله

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١١٢.

(٢) الغيبة: ٢١٠.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٢.

وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين ممّن روى النصّ بالإمامة منه على ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام)[١].

- **توثيقات الشيخ المفيد**

تعرّض الشيخ المفيد في كتاب الإرشاد وفي رسالته العدديّة إلى حال بعض الرواة ووصفهم بالعدالة، وقد اعتمد البعض على هذه الأوصاف وجعلها شهادة من المفيد بتوثيق هؤلاء، وقد مال آخرون إلى خلاف ذلك ولم يعتمدوا على ما ذكر في هذين الكتابين.

وقد يستدلّ على القول الثاني بأنّ:

١ ـ هذين الكتابين لم يصنّفا لبيان حال الأصحاب، وما ذكر فيهما من أوصاف على خلاف ما رسم له من أغراض.

٢ ـ ورود التوثيق فيهما لجماعة مجهولين، وجماعة اتّفق على ضعفهم بين علماء الرجال مع استبعاد عدم اطّلاع الشيخ المفيد على هذه الأقوال، أو الحكم بوثاقتهم وعدم تحقّق الجرح عنده.

وإليك ما نصّ عليه المحقّق الشيخ محمّد في استقصاء الاعتبار، قائلاً: (الأمر لا يخلو من ارتياب، فإنّ غاية ما يمكن الجمع بأنّه كان ثقة وتغيّر، كما يظهر من كتب الرجال، إلّا أنّ عدم وقوف المفيد على تغيّره والحكم بثقته في غاية البعد، بل مقطوع بنفيه، وكون الجرح عنده لم يتحقّق مثل ما ورد فيه لعدم ثبوته أقوى إشكالاً)[٢].

---

(١) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٢٤٧، ٢٤٨.

(٢) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ٢/ ٣٦٦.

وبناءً على هذا، لا يمكن الاعتماد على ما ذكر وجعله قولاً يعارض ما ذكره علماء الرجال، فلعلّ مراد الشيخ المفيد شيءٌ آخر.

واستدلّ للقول الأوّل بما يظهر من لسان العرف والفقهاء من إطلاق لفظة (ثقة) هو الدلالة على الاستقامة، وعدم الانحراف.

ومجرّد التصريح بخلافه في بعض كتب الأصحاب لا ينافي نقله لقول على خلاف ما ذكروه في هذه التراجم.

وما حكي عنه فيما تقدّم على خلاف ما ذكره في كتاب الاستقصاء عند الكلام عن محمّد بن سنان، فبعد أن نقل كلام المفيد في الإرشاد، تعرّض للضعف الذي ذكره الأصحاب، وظاهر هذا الكلام الاستفادة من الإرشاد توثيق ابن سنان، فلو كان لا يعتمد على توثيقات المفيد للرواة، فلماذا جعل قوله معارضاً لكلام الأصحاب؟ ثمّ محاولة جمع هذه الكلمات، ثمّ التوقّف في ترجيح أيّ من الأقوال؟.

ولكن قد ورد في عبارة الكتابين لفظ (الثقة) مضافاً إلى الإمام عليه السلام حيث قال: (من ثقاته وخاصّته)، وقد يتأمّل في دلالة ذلك على الوثاقة بالمعنى المصطلح، فتأمّل.

وقد أحصى السيّد بحر العلوم مَن وثّقهم الشيخ المفيد في الإرشاد في عدّة مواضع.

وهو: في الفصل الذي عقده في النصّ على موسى بن جعفر عن أبيه جعفر عليهما السلام: (فمن روى صريح النصّ بالإمامة عن أبي عبد الله عليه السلام على ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام من شيوخ أصحاب أبي عبد الله وخاصّته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين (رحمة الله عليهم): المفضّل بن عمر الجعفيّ، ومعاذ بن كثير، وعبد الرحمن

ابن الحجّاج، والفيض بن المختار، ويعقوب السرّاج، وسليمان بن خالد، وصفوان الجمّال، وغيرهم ممّن يطول بذكرهم الكتاب، وقد روى ذلك من إخوته إسحاق وعلي ابنا جعفر عليه السلام، وكانا من أهل الفضل والورع على ما لا يختلف فيه اثنان...)[1].

وقال ـ في الفصل الذي عقده في النصّ على الرضا عليه السلام ـ : (فممّن روى النصّ على الرضا علي بن موسى عليه السلام بالإمامة عن أبيه، والإشارة إليه منه بذلك من خاصّته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته: داود بن كثير الرقّيّ، ومحمّد بن إسحاق بن عمّار، وعلي بن يقطين، ونعيم القابوسيّ، والحسين بن المختار، وزياد بن مروان المخزوميّ، وداود بن سليمان، ونصر بن قابوس، وداود بن زربي، ويزيد بن سليط، ومحمّد بن سنان).

وذكر في الكتاب عدّة من أولاد الأئمّة عليهم السلام ومدحهم، فقال في زيد بن الحسن: (.. إنّه كان جليل القدر، كريم الطبع، طيّب النفس، كثير البرّ، ومدحه الشعراء، وقصده الناس من الآفاق لطلب فضله...)، وفي الحسن بن الحسن: (إنّه كان جليلاً رئيساً فاضلاً ورعاً...)، وفي الحسين بن الحسن المعروف بالأثرم: (كان له فضل...)، وفي طلحة بن الحسن: (إنّه كان جواداً)، وفي عمر والقاسم وعبد الله بني الحسن: (إنّهم استشهدوا بالطفّ مع الحسين عليه السلام) .

وقال في زيد بن عليّ بن الحسين إنّه: (كان عين إخوته بعد أبي جعفر عليه السلام وأفضلهم، وكان عابداً ورعاً فقيهاً سخيّاً شجاعاً، وظهر بالسيف يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويطلب بثارات الحسين عليه السلام... ويدعو إلى الرضا من آل محمّد،

(١) الفوائد الرجالية: ٤/ ٦٣.

فظنّوه يريد بذلك نفسه، ولم يكن يريدها له؛ لمعرفته باستحقاق أخيه الإمامة من قبله ووصيّته عند وفاته إلى ابنه).

وقال في الحسين بن عليّ بن الحسين عليه السلام: (إنّه... كان فاضلاً ورعاً، وروى حديثاً كثيراً عن أبيه وعمّته فاطمة بنت الحسين، وأخيه أبي جعفر عليه السلام).

وقال في عبد الله بن محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام: إنّه (كان يشار إليه بالفضل والصلاح).

وقال في إسحاق بن جعفر: (إنّه كان من أهل الفضل والصلاح والورع والاجتهاد، وروى عنه الناس الحديث والآثار، وكان ابن كاسب إذا حدّث عنه يقول: حدثني الثقة الرضا إسحاق بن جعفر...).

وفي عليّ بن جعفر عليه السلام: إنّه (كان راوية للحديث، سديد الطريق، شديد الورع، كثير الفضل، ولزم أخاه، وروى عنه شيئاً كثيراً) ـ ثمّ قال فيه: ـ (وكان عليّ بن جعفر شديد التمسّك بأخيه موسى عليه السلام والانقطاع إليه، والتوفّر على أخذ معالم الدين منه، وله مسائل مشهورة عنه).

وقال في أحمد بن موسى: إنّه (كان كريماً جليلاً ورعاً، وكان أبو الحسن موسى عليه السلام يحبّه، ويقدّمه).

وفي محمّد بن موسى عليه السلام: (إنّه كان من أهل الفضل والصلاح).

وفي إبراهيم بن موسى: إنه (كان سخيّاً، كريماً..).

قال: (ولكلّ واحد من ولد موسى بن جعفر عليه السلام فضل ومنقبة مشهورة).

وقال في باب ذكر إمامة أبي عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام: (إنّ أصحاب الحديث قد

جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل من أصحابه).

والحاصل: يظهر من متابعة آداب النجاشيّ في الكتاب عدم الالتزام في نقل كلّ ما ذكر في الرجال على نحو الدوام، إلّا أنّ الواضح منه الاهتمام بنقل آراء جملة من النقّاد كأحمد بن الحسين الغضائريّ، و أحمد بن محمّد بن عيسى، و ابن الوليد، ومحمّد ابن مسعود العياشيّ، وغيرهم، على نحو التصريح أو التلميح، وفي بعض الأحوال ينسب الأقوال إلى مجهول، كما في قوله: (قال أصحاب الرجال)، أو (أصحابنا)، أو (عن بعض). فلا يمكن الاستفادة من عنوان أحادي الوصف عدم وجود وصف آخر، وأقوال أخرى تقابله لعدم استقصاء المصنّف لكلّ ما قيل في المترجم.

الثاني: إهمال توثيق وتضعيف بعض الرجال.

بالرغم من تعهّد النجاشيّ في مقدّمة الجزء الثاني بإيراد ما قيل في الرجال من مدح وذمّ، تجده في الكثير ممّن ترجم لهم غابت عنهم الأوصاف، ممّا أدّى إلى اختلاف التعامل مع هذه المفردات.

فعدم ذكر الوصف قد يتعامل معه معاملة الضعيف، وقد لا.

فقد ذهب بعضهم إلى الأوّل وتعامل معه معاملة الضعيف، ولكن البعض الآخر أنكر هذا وتبنّى القول بأنّ من لم يذكر له ذمّ في سائر الترجمات عدّ ممدوحاً أو موثّقاً، بل عدّه البعض من الصحيح، كما يظهر من المحقّق الداماد، حيث قال في رواشحه:

(فمهما لم يورد ذلك، واقتصر على مجرّد ترجمة الرجل، وذكره من دون إرداف

ذلك بمدح وذمّ أصلاً، كان ذلك أنّ الرجل سالم من كلّ مغمز ومطعن، فالشيخ تقيّ الدين بن داود حيث إنّه يعلم هذا الاصطلاح، فكلّما رأى ترجمة رجل في كتاب النجاشيّ خالية من نسبته إليهم عليهم السلام بالرواية عن أحد منهم في كتابه، وقال (لم جش)، وكلّما رأى ذكر رجل في كتاب النجاشيّ مجرّداً عن إيراد غمز فيه، أورده في قسم الممدوحين من كتابه، مقتصراً على ذكره، قائلاً: (ممدوح).

والقاصرون عن التعرّف على الأساليب والاصطلاحات اعترضوا عليه: أنّ النجاشيّ لم يقل ولم يأتِ بمدح أو ذمّ، بل ذكر الرجل وسكت عن الزائد عن أصل ذكره.

إذن قد استبان لك أنّ من يذكره النجاشيّ من غير ذمّ ومدح يكون سليماً عنده من الطعن في مذهبه، وعن القدح في روايته، فيكون بحسب ذلك طريق الحديث من جهته قويّاً، لا حسناً، ولا موثّقاً)[1].

ويمكن أن يستظهر من صدر كلامه: أنّ من لم يذكر بوصف مدح أو ذمّ يعتبر سالماً من كلّ مغمز ومطعن، وهذا صحيح إذا أريد منه عدم اتّصافه بالعيوب، ولكن هذا شيء والوثاقة شيء آخر كما هو واضح، إلّا أنّ الظاهر من مجموع كلامه غير ذلك، وإرادة لازمه، وهو اتّصافه بالمدح، والتوثيق، بقرينة ذيل كلامه.

وهذا ما استظهره الوحيد رحمه الله من الشهيد في الذكرى، عندما تعرّض إلى الحكم ابن مسكين في مبحث صلاة الجمعة، قائلاً: (إنّ وروده في الرواية غير قادح ولا موجب للضعف؛ لأنّ الكشّيّ ذكره ولم يطعن عليه بقوله)[2].

---

(١) الرواشح السماويّة: الراشحة السابعة عشرة، ص٦٧.

(٢) ذكرى الشيعة: ٤/ ١٠٨.

وقد يراد من هذا أحد أمرين:

١ ـ أنّ الكشّيّ ذكره في سند رواية استند إليها ولم يذكره بطعن، وهذا يكشف عن التوثيق.

٢ ـ أنّه ذكره في مقام يقتضي الطعن عليه بالجهالة لو كان كذلك.

وكلا الأمرين فيهما دلالة على التوثيق[١].

وهذا الكلام وإن اختصّ في عبارات الكشّيّ، إلّا أنّه يمكن دعوى التعميم للمتقدّمين من علماء الرجال.

ولكن ما ذكر وإن كان محتملاً في الثبوت، إلّا أنّه لا يوجد ما يؤيّد ذلك في الإثبات، ولا بُدّ من وجود التوثيق الصريح؛ لأنّ الرواة في علم الرجال على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يثبت في حقّه غمز، فذلك هو الضعيف.

الثاني: ما يثبت في حقّه مدح أو توثيق، فذلك الحسن والموثّق.

الثالث: ما يتجرّد عن الجميع، فذلك يسمّى المجهول.

وأمّا ما احتمل من كلام الشهيد فهو خلاف الظاهر المنصور؛ لأنّ الظاهر من كلامه أنّ الرواية وإن ذكر فيها الحكم بن مسكين الذي لم يثبت فيه التضعيف، لكن يمكن الاستناد إليها لانجبارها برواية المشهور، وهذا نصّ كلامه:

(قلت: الحكم ذكره الكشّيّ ولم يتعرّض له بذمّ، والرواية مشهورة جدّاً بين الأصحاب، ولا يطعن فيها كون الراوي مجهولاً عند بعض الناس)[١].

---

(١) منهج المقال: ٤/ ٣٥٣.

وهذا ما تبنّاه جملة من الأصحاب كالعلّامة الحلّيّ قدس سره في ترجمة تليد بن سليمان، قائلاً: (لم يقف أحد من علمائنا على جرحه ولا تعديله)[٢] ، وما ذكره في ترجمة زيد النرسيّ[٣]، والشهيد الثاني على ما هو المحكي عنه[٤].

فما ذكره المحقّق الداماد خالٍ عن الإثبات في جميع الترجمات.

ويمكن القول: بأنّ من ترجم له النجاشيّ من غير بيان الأوصاف، إمّا أن يكون فيه مدح أو توثيق على لسان البعض، أو يكون خالياً البتّة عن الأوصاف، وهذا ما لا يمكن استفادة المدح والتوثيق منه.

أمّا القسم الأوّل: وهو ما يمكن استفادة المدح فيه على لسان الأصحاب، أو غيرهم، وهم:

(أ) ما يمكن الحصول على مدح له في كلمات الأصحاب:

١ ـ أبان بن عثمان الأحمر، وهو أحد الجماعة التي حكى الكشيّ الإجماع على تصحيح ما يصحّ عنهم، بقوله في تعداد الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه، من دون أولئك الستّة الذين عددناهم وسمّيناهم، ستّة نفر... وأبان بن عثمان الأحمر)[٥].

---

(١) ذكرى الشيعة: ٤/ ١٠٨.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٢٩٩.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٣٧٧.

(٤) حكاه الوحيد عن جدّه المجلسيّ، لاحظ: منهج المقال: ٤/ ٣٥٣.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ٧٠٥.

٢ ـ إبراهيم بن عبد الحميد الأسديّ، وقد وثّقه الشيخ في الفهرست صريحاً[١].

٣ ـ إسماعيل بن أبي زياد، وقد عمل الشيخ بما يرويه وقال: (عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث بن كلوب ونوح بن درّاج والسكونيّ وغيرهم)[٢].

٤ ـ الحسن بن عليّ بن يقطين، وهو ممّن وثّقه الشيخ في الرجال[٣] وقد وثّقه المحقّق في المعتبر[٤] صريحاً وحكي ذلك عنه في موضع آخر بقوله: (قال شيخنا أبو جعفر في موضع من كتبه: إنّ الإماميّة مجمعة على العمل بما يرويه السكونيّ وعمّار ومن ماثلهما من الثقات)[٥].

٥ ـ الحسين بن المختار، فقد وثّقه ابن عقدة، وروى عنه جملة من الأجلّاء، كابن الوليد وابن الصفّار، وسعد، ويروي عنه ابن أبي عمير، كما في الكافي[٦]، وكذلك روى عنه البزنطيّ، وصاحب تفسير القمّيّ.

٦ ـ إبراهيم بن مهزيار، وهذا ممّن وردت فيه مدائح كثيرة ـ وكان من الوكلاء أو السفراء ـ وإن لم يعتبر بعضها[٧].

٧ ـ إسماعيل بن شعيب العريشيّ، وهو ممّن وثّقه الشيخ في الرجال.

---

(١) الفهرست: ١٢.

(٢) عدّة الأصول: ١/ ١٤٩.

(٣) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٥٢٤٦.

(٤) المعتبر: ج١ ص٢٥٢.

(٥) تعليقة الشيخ محمّد على منهج المقال: ٢/ ٣٠٥

(٦) الكافي: ٢/ ٥٠٢ ح١.

(٧) معجم رجال الحديث: ١/ ٢٩٣.

(ب) ما يمكن استفادة مدحه من كلمات العامّة:

١ ـ إبراهيم بن الحكم، وصفه ابن حجر بقوله: (شيعيّ جلد، قال أبو حاتم: كذّاب، روى مثالب معاوية، فمزّقنا ما كتبنا عنه)[١].

٢ ـ الحسن بن الحسين العرنيّ، وصفه ابن حجر بأنّه من رؤساء الشيعة[٢].

٣ ـ إسماعيل بن أبان، وصف في التقريب: (كوفيّ، ثقة، تكلّم فيه للتشيّع)[٣].

وأمّا القسم الثاني: ومنهم مجموعة كبيرة لم نجد له وصفاً في مجموع موارد الاطّلاع، منهم: إبراهيم بن رجاء الشيبانيّ، وإبراهيم بن بشر، وإبراهيم بن المبارك، وإبراهيم بن حمّاد، وإسماعيل بن عمر، والحسن بن أبي قتادة، والحسين بن بسطام، والحسين بن زيد، وغيرهم.

والحاصل: أنّ كلّ من لم يعثر له على وصف يمكن القول بأنّه لم يضعّف، ولم يغمز فيه، لا ما ذكر من أنّه علامة الحسن والصحّة، وهو ما يناسب صدر كلام المحقّق الداماد ﵀.

الثالث: إهمال المذهب هل يدلّ على حسن الاعتقاد؟

اهتمّت كتب الفهارس والرجال بذكر جملة من الأحوال التي لها دخل في شؤون الحديث والتحديث، ومن بين تلك الأمور بيان المذهب والاعتقاد، وعلى أساسه سمّي الحديث موثّقاً إذا كان راويه ثقة فاسد الاعتقاد، وقد عمل به بعض، و توقّف

(١) لسان الميزان: ١/ ٢١.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٨٥.

(٣) تقريب التهذيب: ١/ ٧٦، ٤٧٠.

آخر في أمثال هذه الأخبار ولم يهتمّ بها، ولم يرتّب الآثار.

ومن أهمّ الطرق التي يعرف من خلالها معرفة مذاهب الرواة، الرجوع إلى ما ذكره المتقدّمون من ترجمات، كما في ترجمة (حبيب بن أوس) الذي وصفه النجاشيّ بأنّه كان إماميّاً، أو ما ذكره في ترجمة (عليّ بن إبراهيم) بأنّه صحيح المذهب.

ولكن وردت الكثير من هذه الترجمات خالية عن التصريح بمذهب الرواة، مع أنّهم وصفوا ببعض الأوصاف، كـ(حسن الحديث)، و(الفاضل).

وقد يعدّ هذا الإهمال والإغفال عن الاعتقاد كاشفاً عن الحسن، وموافقة الحقّ، كما يرشد إليه قول المحقّق الشيخ محمّد ابن صاحب المعالم: (إنّ النجاشيّ إذا قال: ثقة، ولم يتعرّض إلى فساد المذهب، فظاهره أنّه عدل إماميّ؛ لأنّ ديدنه التعرّض إلى الفساد، فعدمه ظاهر في عدم ظفره، وهو ظاهر في عدمه؛ لبعد وجوده مع عدم ظفره؛ لشدّة بذل جهده وزيادة معرفته، وأنّ عليه جماعة من المحقّقين)[١].

بل قد يقال بدلالة سكوت علماء الرجال عن ذكر مذهب الرواة على حسن الاعتقاد وإن كان المورد خالياً من مطلق الأوصاف، وهو ما يستفاد من إطلاق كلام المحقّق الجزائريّ حيث قال: (إنّ إطلاق الأصحاب لذكر رجل يقتضي كونه إماميّاً، فلا يحتاج إلى التقييد بكونه من أصحابنا وشبهه، ولو صرّح به كان تصريحاً بما علم من العادة)[٢]. وتبعه المحقّق الداماد[٣]، وغيره.

---

(١) الفائدة الثانية، لاحظ: منهج المقال: ١/ ٩٦.

(٢) حاوي الأقوال: ١/ ١٠٧.

(٣) الرواشح السماويّة: الراشحة السابعة عشرة، ص٦٧.

فالأصل في مَن ذُكر من الرواة في أصول المتقدّمين من علمائنا الثقات، ولم يُشر إلى مذهبه هو حسن الاعتقاد.

نعم، من الظهور بمكان أنّ لفظ (ثقة) الخالي عن ذكر المذهب فيه دلالة على حسن الاعتقاد، ويشهد له جملة من الموارد التي ذكرت في علم الرجال، فإذا أريد من قولهم بسكوت العلماء عن مذهب المذكور بالوصف المزبور أنّه كاشف عن حسن الاعتقاد، فهذا الكلام غير بعيد عن الصواب، ومن الظاهر لحوق الحكم لغيره من الأوصاف، وظاهر قولهم الشمول والإطلاق لكلّ من ذكر من الرواة، فغير تامّ وقد استدلّ لذلك بعدّة وجوه:

الوجه الأوّل: أنّ كتب علمائنا المتقدّمين في الرجال، إنّما كان موضوعها هو ذكر تراجم أصحابنا الإماميّين، وممّا يدلّ على ذلك مقدّمة الفهرست، ومقدّمة النجاشيّ حيث قال: (أمّا بعد، فإنّي لمّا وقفت على ما ذكره السيّد الشريف (أطال الله بقاءه وأدام توفيقه) من تعيير قوم من مخالفينا أنّه لا سلف لكم، ولا مصنّف، وهذا قول من لا علم له بالناس، ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم، وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه... وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب)[1] والظاهر من هذا أنّ الكتاب مختصّ بذكر الأصحاب، وذلك للغرض المرسوم من الكتاب.

ويجاب على هذا: أنّ ما ذكر على خلاف ما تقدّم من عبارة النجاشيّ؛ لأنّ الظاهر من الغرض المرسوم للكتاب إنّما هو ذكر المصنّفات المنتمية إلى مذهبنا وروايتها عن

(١) الرسائل الرجاليّة: ١/ ٥٩.

أئمّتنا؛ لأنّ التأليف لم يكن كما هو المشهود اليوم من المصنّفات، بل الظاهر منها الاقتصار على جمع الروايات، مع الإضافة في بعض هذه المدوّنات غالباً، وعندما يذكر كتباً لأشخاص رووا عن الأئمّة عليهم السلام تعدّ من مصنّفات الإماميّة، وعليها يعود قوله (من ذلك)، وحينما تجد جملة من العلماء من أصحاب المذاهب الفاسدة رووا عن أئمّتنا عليهم السلام قد ترجم لهم في هذا الكتاب، فهذا للشرط الذي قدّمه، وهو ذكر مصنّفات المذهب وما ينتمي إليه.

بل ذكر النجاشيّ رحمه الله ما يوافق هذا في موارد من كلامه، كما في ترجمة المفضّل بن عمر حيث قال فيه: (إنّه كوفيّ، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل: إنّه كان خطّابيّاً، وقد ذكرت له مصنّفات لا يعوّل عليها، وإنّما ذكرنا [ه] للشرط الذي قدّمناه)[1].

وقد اعتذر عن ذكر هذا المورد ـ كونه بهذا الوصف ـ بسبب الشرط والعهد الذي تعهّده في ديباجة الكتاب، بأنّه ملتزم ببيان المصنّفات المنتمية لمذهبنا وإنْ كان مصنّفها فاسد المذهب، وظاهر كلامه تعلّق السبب المذكور بالمصنّفات.

وكما في ترجمة محمّد بن عبد الملك بن محمّد التبّان: (كان معتزليّاً ثمّ أظهر الانتقال، ولم يكن ساكناً، وقد ضمنّا أن نذكر كلّ مصنّف ينتمي إلى هذه الطائفة)[2]. وظاهر هذا أنّه ملتزم بذكر المصنّفات المنتمية لهذه الطائفة وإن كان مصنّفها غير إماميّ، بل قد يقال: حتى لو كان المراد بقوله (المصنِّف) ـ بالكسر ـ فكذلك يدلّ على أنّه ملتزم

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١١٢.

(٢) المصدر السابق: ١٠٦٩.

بذكر المصنّفات؛ لأنّ المصنّف إذا كان إماميّاً لا يقال ينتمي إلى الطائفة بل يقال: (من أصحابنا) أو يقال: (كلّ مصنّف منّا).

وعليه فالظاهر من العبارة هو المصنّفات وإن كان مصنّفها غير موافق للحقّ. ومن هذا نعرف أنّه يشترط في كتابه أن يذكر المصنّفات وإن كان مصنّفوها من المخالفين.

الوجه الثاني: أنّ طريقة أهل الرجال في كتبهم ومصنّفاتهم ـ سواء كانوا من أصحابنا، أو من مخالفينا ـ هي عدم السكوت عن مذهب الراوي واعتقاده إلّا فيما ثبت عندهم موافقة مذهبه لمذهبهم واعتقادهم، فإذا لم يذكروا مذهبه فظاهرهم أنّهم يعتقدون كونه موافقاً لهم.

وبالجملة: بناؤهم على ذكر المخالفة وعدم العلم بالموافقة، لا على ذكر الموافقة، إلّا لداعٍ كدفع توهّم متوهّم، ويدلّ على ذلك الاستقراء والتتبّع في كلمات العلماء من أهل العامّة والخاصّة، وإنّا نراهم ساكتين عن ذكر المذهب فيمن يقطع بموافقة مذهبه لمذهبهم، وذاكرين مخالفة من كان مشهوراً بالمخالفة، أو غير مشهور بها، وكذا يذكرون عدم معلوميّة المذهب فيمن كان غير معلوم لهم[1].

ويجاب على هذا: أنّ كتب الرجال تعدّدت بتعدّد أغراضها التي من أجلها قد دوّنت وأعدّت، أمثال كتب الطبقات، وكتب الفهارس، وكتب التراجم، وكلامنا ما دام يختصّ بكتاب النجاشيّ ـ الذي يعدّ من كتب الفهارس الذاكرة للمصنّفات المنتمية لمذهبنا ـ فهو وإن تعرّض لأحوال بعض أصحابها قد تجده يذكر شخصاً من

(١) الرسائل الرجاليّة: ١/ ٦٠.

غير أن يبيّن ما قيل فيه من مدح أو ذمّ مع أنّه قد يذكر مذهبه، وقد يذكره بمجرّد أن يقول: له كتاب، وفي بعض الأحيان تجده يذكر أوصافاً دقيقة بحيث يصل إلى ذكر أحوال خاصّة به كأن يذكر اسم أمّه أو خاله أو عمّه، وما يتعلّق بشؤونه، وهكذا إلى أدقّ التفاصيل، فلا تجده ملتزماً إلّا بأن يذكر صاحب الترجمة وكتابه أمّا غيرها فقد تختلف.

لا سيّما وقد بيّنا في جواب الوجه الأوّل التزامه بذكر أصحاب المصنّفات المنتمية لنا، وعليه فيكون كتابه شاملاً لأصحاب المذاهب الصحيحة والفاسدة، حاله حال الشيخ الطوسيّ ﵀ في كتابه الفهرست، عندما ذكر في الخطبة أنّه ذاكر لأحوال المصنّفين، لأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة.

ولو كان بناؤهم على ما قيل فلماذا نجد مَن كان مشهوراً بانحرافه عن المذهب الصحيح، قد أُعرض عن ذكر انحرافه وفساده، كما في أحمد بن هلال حيث نجده غير ذاكر لمذهبه ومعتقده، بينما المشهور قال: إنّه مغالٍ، كما في قول الشيخ في التهذيب: (إنّه مشهور بالغلوّ واللعنة)[1]، ولو فرض أنّ من ذكر مذهبهم صحيحاً أو إماميّاً أريد به دفع توهّم، فلماذا لم يدفع في غيره، كما في (عبد الله بن بكير) الذي عدّه محمّد بن مسعود من فقهائنا وأصحابنا الفطحيّة، وكذلك الشيخ الطوسيّ في الفهرست[2]؟

وما قيل من تتبّع ديدن العلماء من الخاصّة والعامّة حيث وجدهم أنّهم لا يهملون مذهبهم المذكور في تراجمهم، **مدفوع**: لأنّا نجد عند التتبّع في كلمات النجاشيّ

(١) تهذيب الأحكام: ٩ باب الوصية لأهل الضلال: ح ٨١٢

(٢) الفهرست: ٤٦٣.

وجود جملة من الذين لم يذكر مذهبهم قد قُدح فيهم من هذا الباب، وغمزوا من جانب الاعتقاد، منهم: إبراهيم بن عبد الحميد الأسديّ[١] الذي وصفه الشيخ في كتاب الرجال بالوقف، والحسين بن المختار الذي ذكره الشيخ، وقال: واقفيّ[٢].

نعم، لعلّ كلمات العامّة ظاهرها ما قيل، حيث تجد عند المتابعة والمراجعة لبعض تراجم أصحابنا يذكرون: (أنّه من الشيعة). رفع الله كلمتها وردّ كيد أعدائها.

الوجه الثالث: ما ذكر في خطبة كتاب النجاشيّ يدلّ على أنّه موضوع لبيان المصنّفين من أصحابنا، لأنّ التعيير من قبل بعض المخالفين إنّما يرتفع بذكر أصحابنا، لا بذكر غيرهم ومن خالفهم من سائر الفرق الباطلة، كالناووسيّة، والزيديّة، والفطحيّة، وغيرهم[٣].

ويجاب عن هذا: بأنّ تعيير المخالفين لنا إنّما يرتفع بذكر المصنّفات المنتمية لهذه الطائفة، وإن كان بعض رواتها من غيرهم لا بخصوص ذكر الأصحاب من طائفتنا، لغرض اشتراك المصنّفين في الاعتقاد بأصل الإمامة ونسبة هذه المصنّفات إلى أئمّة الهدى وأهل بيت التقى (عليهم صلوات الله وسلامه).

الوجه الرابع: أنّ النجاشيّ لو سكت عن مذهب شخص، فيظهر منه أنّه من أصحابنا الإماميّة، فلو كان غير إماميّ لعدّ تدليساً[٤].

---

(١) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٤٩٤٧.

(٢) المصدر السابق: ٤٩٧٢.

(٣) تكملة الرجال: ١/ ١٠١.

(٤) المصدر السابق: ١/ ١٠١.

ويجاب عن هذا: بأنّ ما ذكر مصادرة، لأنه يبتني على فرض أنّ الكتاب أُعدّ لأصحابنا الإماميّة، فإذا ترك بيان المذهب عُدّ على القاعدة، وهذا يلزم منه التدليس، ولكن هذا أوّل الكلام، حيث ذكرنا فيما سبق بأنّ هذا غير ظاهر من طريقة النجاشيّ.

والحاصل: لا يمكن عدّ سكوت النجاشيّ عن بيان مذهب شخص عند ذكره مجرّداً عن أيّ وصف كونه إماميّاً.

الرابع: إهمال ذكر روايته عن الإمام عليه السلام.

أهمّ ما يميّز الرجل هو طبقته في الإسناد، ومعرفة الراوي والمرويّ عنه، وقد اهتمّ العلماء بهذا المجال لما في هذا من أهمّيّة بالغة في رفع الإرسال في الروايات، أو معرفة الاشتباهات الطارئة على سلسلة الإسناد، أو تمييز الأسماء المشتركة، وغيرها من الفوائد المهمّة التي لها الأثر الكبير في التأثير في الأحاديث والأخبار؛ لذا عدّ من هذه الأدوات التي من خلاله نعرف جملة من الطبقات هو عدم ذكر النجاشيّ رواية الرجل عن الإمام في ترجمته، أو في باقي الترجمات، فيكون هذا كاشفاً عن كونه ممّن لم يروِ عن الإمام، ولا وقع في طبقة الراوين عنهم، ولم يتشرّف بالسماع منهم، وإنّما يروي عن غيرهم.

وقد أشار إلى هذا المحقّق الداماد رحمه الله في إحدى الرواشح المباركات قائلاً: (إنّه إذا كان لمن يذكره من الرجال رواية عن أحدهم عليهم السلام فإنّه يورد ذلك في ترجمته، أو في ترجمة رجل آخر غيره، أمّا من طريق الحكم به، أو على سبيل النقل عن قائل، فمهما أهمل القول فيه فذلك آية أنّ الرجل عنده من طبقة من لم يروِ عنهم عليهم السلام)[1].

(١) الرواشح السماوية: الراشحة السابعة عشرة.

وعلى أساس هذا يمكن أن يصنّف مَن ذُكروا في كتاب النجاشيّ من غير أن تُذكر لهم رواية عن الإمام ممّن لم يروِ عنهم عليهم السلام، ولعلّ ما ذكر يستند إلى شواهد في جملة من التراجم، فإنّه حينما يذكر الرجل وأوصافه وما قيل فيه يذكر أنّه يروي عن أحد الأئمّة عليهم السلام، أو عن أكثر من إمام، وعلى هذا فإذا لم يذكر في حقّ أحدهم روايته عن الإمام فهذا كاشف عن اعتقاده بعدم الرواية والسماع.

نعم، ما ذكر من وجود جملة كبيرة من هذه الشواهد صحيح، ولكن ادّعاء أنّ من لم يُذكر له فهو كالإخبار بأنّه لا يروي عن الإمام عليه السلام فهو غير صحيح، لأنّه لم يتعهّد بنقل هذا الجانب في أحوال الرجال.

نعم، هو تعهّد بنقل ما قيل فيه من مدح أو ذمّ، وإذا ذكر في بعض هذه التراجم فلا يعني أنّه يلتزم بنقله في الجميع، ويشهد لذلك جملة مفردات:

منها: ما ذكر في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد، فإنّه لم يذكر فيه أنّه روى عن الإمام عليه السلام بينما نجد روايته عن صادق أهل البيت عليهم السلام بكثرة[١].

ومنها: إسماعيل بن سهل الدهقان، فإنّه لم يذكر له رواية عن الإمام عليه السلام بينما هو من أصحاب الجواد عليه السلام وقد كاتبه[٢].

ومنها: إسماعيل بن يسار، فقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام[٣].

ومنها: الحسين خرزاذ، فقد روى عن الصادق عليه السلام[٤].

---

(١) لاحظ: أمالي الطوسيّ: ١/ ٤٩٨ ح٩٧٥، الخصال: ح٥٠ ص٢٥، ح٦٥، ح٧، ح١، ح٩٧.

(٢) الكافي: ٥/ ٤٥٠ ح٩٤٣١، ثواب الأعمال: ٨٩١ ح٤.

(٣) المحاسن: ٢٥٣، وفي ثواب الأعمال: ٣٦.

(٤) تفسير العياشيّ: ١/ ٢١.

ومنها: الحسن بن صالح الأحول، بناءً على اتّحاده مع الحسن بن صالح بن حي ـ كما قال به السيّد الخوئيّ ﵀ ـ فهو من أصحاب الباقر ﵇، وقد روى عنه في مورد واحد، وكذلك روى عن الصادق ﵇[١].

ومنها: الحسن بن ظريف، فقد عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الهادي ﵇، وقد كاتبه مكاتبة أوردها الكليني ﵀ في الكافي[٢]، وقد أوردها الشيخ المفيد في الإرشاد، وغيرها كثير يحتاج إحصاؤها إلى وقت كثير، وعلى هذا كيف لنا الاطمئنان بما ذكر في صدر هذا المقال، والبناء على جعل جملة من الرجال في دائرة من لم يروِ عن الإمام ﵇ مع وجودها في كتب الأخبار؟! فما ذكر لا يعدّ طريقاً لخروجه عن ذلك، بل لا بدّ من الاستعانة بكتب الأخبار.

الخامس: إهمال النجاشيّ لوصف بعض الطرق.

من الثابت في عصر المتقدّمين من العلماء اشتهار الكتب والأصول المنتسبة للأصحاب ممّا أتاح هذا الشياع النقل عنها والاستفادة منها، والمتتبّع يجد ما ذكرناه ظاهراً من كلمات علماء الرجال حيث تجدهم يعبّرون عن بعض هذه المصنّفات برواية جماعات من الناس أو جماعة من الأصحاب أو غير هذه التعبيرات الظاهرة في اشتهار بعض الأصول والمصنّفات، وقد صرّح الشيخ الصدوق في ديباجة (من لا يحضره الفقيه) بما يدلّ على هذا المعنى، قائلاً: (وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعوّل وإليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستانيّ،

(١) تهذيب الأحكام: ج١٠ ب القصاص ح ١٠٨٥.

(٢) الكافي: ١/ ٥٠٩ باب مولد أبي محمّد الحسن بن عليّ ﵇ ح١٣.

وكتاب عبد الله بن عليّ الحلبيّ...).

ومن الظاهر وصول جملة منها إلى عصر المحقّق الحلّيّ ﵀ حيث تجده ناقلاً لمجموعة من الإخبار من كتب المتقدّمين من الأصحاب، بل تجد الشهيد الأوّل ﵀ نقل جملة من الأخبار عن هذه المصنّفات اعتماداً على صدقها وذياع نسبتها، وجعلوا الشهرة طريقاً للاعتماد بل قدّموها على السماع، كما قدّم ذلك الشيخ الطوسيّ ﵀ رواية السامع على رواية المستجيز، إلّا فيما إذا روى المستجيز بإجازته أصلاً معروفاً، أو مصنّفاً مشهوراً، فيسقط الترجيح[1].

والظاهر أنّ الكتب في عهد علمائنا المتقدّمين كانت موجودة بأعيان أصولها، وقد أهتم بنفس نسخ مؤلّفيها، كما حكي عن وجودها في مكتبة السيّد الرضيّ ﵀ ومكتبة سابور في الكرخ ببغداد[2].

وعلى الرغم من ثبوت هذا الشياع اجتهد العلماء في تحصيل الطرق إلى هذه المصنّفات وما تحتويه من روايات، وما ذاك إلّا لمجرد اتّصال السند وتصحيح الحكاية عند نقل الحديث بلفظ (حدّثنا) أو (أخبرنا) إلى أن ينتهي إلى المعصوم عليه السلام ولعلّ هذا ما يظهر من مشيخة التهذيب.

نعم، هناك جملة من كتب الأصحاب لم تشتهر عند الأتباع، فذكر الطريق في كتب الفهارس ينحصر دوره بإثبات نسبة الكتاب، لذا تجد المصنّف قد تعهّد في مقدّمة الكتاب بذكر طريق واحد للوصول إلى هذه الكتب على الرغم من كثرتها

(١) عدّة الأصول: ١/ ١٥٣.

(٢) الذريعة: ٢/ ١٢٦.

لأجل عدم الإطالة، فهو شاهد على ثبوت نسبة هذا الكتاب، ولكن قد تجد في بعض هذه الترجمات من لا يذكر له طريقاً إلى كتابه كما في حجّاج بن دينار[١] وغيره.

غير أنّ هذا لا ينافي ما ذكر من غرضه في ما قدّمه للكتاب إذا كان الكتاب معلوم الانتساب، كما في جملة من كتب الأصحاب ككتاب سليم بن قيس الهلاليّ الذي عرض على الإمام عليه السلام، وكتاب حريز، وكتب بني فضال، والحسين بن سعيد وغيرها.

وقد تجد من شكّك في انتساب كتاب له أو أثبته كما في ترجمة يوسف بن عقيل البجليّ قال: (كوفيّ، ثقة، قليل الحديث، يقول القمّيّون: أنّ له كتاباً، وعندي أنّ الكتاب لمحمّد بن قيس)[٢] وهذه دعوى في مقابل دعوى ادّعاها النجاشيّ، وكذلك ما ذكر في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى حيث قال: (أبو إسحاق، مولى أسلم، مدنيّ، روى عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليهما السلام، وكان خصيصاً، والعامّة لهذه العلّة تضعّفه، وحكى بعض أصحابنا عن بعض المخالفين أنّ كتب الواقديّ سائرها إنّما هي كتب إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى، نقلها الواقديّ وادّعاها)[٣]. ففي هذا المورد شكّك اعتماداً على هذا البعض في ثبوت كتب الواقديّ له.

ومن هذا يعرف أنّ تعرّض النجاشيّ لبيان طريق لكتاب من غير تشكيك، يمكن القول: بثبوت شهادته بنسبة هذا الكتاب لمؤلّفه، اعتماداً على شهرتها أو على غير ذلك.

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٧٤.

(٢) المصدر السابق: ١٢٢١.

(٣) المصدر السابق: ١٢.

وسبب اختياره لطريق دون غيره من باقي الطرق التي أشار إلى تعدّدها في المقدّمة، لا لأنّه أصحّها سنداً كما قد يدّعى، وإنّما اعتماداً على أنّه ذكر طرقاً أخرى في حال ذكره طريقاً ضعيفاً لبعضٍ، كما في نصر بن مزاحم حيث ذكر طرقاً لكتبه، وقال: (وأمّا طريقنا من جهة القمّيّين، فإنّه أخبرنا عليّ بن أحمد قال: حدّثنا محمّد بن الحسن، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي عليّ البرقيّ، قال: حدّثنا أبو سمينة)[١]، فإنّ أبا سمينة ضعيف.

ولعلّ ذكره لباقي الطرق، لأنّ هذا الطريق فيه مَن هو ضعيف، أو اعتماداً على ما يقال من أنّ النجاشيّ حكم على طائفة من الطرق بالضعف أو الجهالة، كما في ترجمة محمّد بن الحسن بن شمّون حكم بأنّ الطريق مظلم[٢]، وفي ترجمة عيسى بن المستفاد[٣] باضطراب الطريق، وفي ترجمة سعيد بن جناح بجهالة الطريق[٤].

وعليه فمقتضى ما ذكرناه هو صحّة الطريق المسكوت عنه لا سيّما إكثار النقل، ولو صحّ ما ادّعي من أنّ طرق النجاشيّ صحيحة أمكن أن ينفتح لنا باب كبير لتوثيق جملة من الرواة الذين عدّوا من المجاهيل؛ لأنّه لو صحّ هذا لكان سكوته عن التعليق توثيقاً ضمنيّاً لكلّ من وقع في أحد هذه الطرق الكثيرة.

ولكن يجاب: بأنّ ما ذكر غير صحيح؛ لأنّ تعدّد الطرق لا يكون كاشفاً عن ضعف بعضها لعدم الداعي إلى ذكرها إذا كان هناك طريق يصحّ الاعتماد عليه، بل

(١) المصدر السابق: ١١٤٨.

(٢) المصدر السابق: ٨٩٩.

(٣) المصدر السابق: ٥١٢.

(٤) الرسائل الرجاليّة: ١/ ٢١١، ٢/ ٢٩٩.

هو منافٍ لما ذكره في المقدّمة من أنّه لا يذكر مزيداً من هذه الطرق خوفاً من الإطالة.

ويشهد لذلك وجود جملة من هذه الطرق التي ذكرها، أمّا في ضمن عدّة طرق، أو ذكرها من دون أن يذكر معها طرقاً أخرى وقع فيها مَنْ حكم هو بضعفه وهي كثيرة، كما في طريقه إلى رواية أبان بن تغلب، قال: (سلامة بن محمّد الأرزنيّ، حدّثنا أحمد بن عليّ بن أبان، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الصالح بن سنديّ، عن أميّة ابن عليّ، عن سليم بن أبي حيّة...)

وهذا الطريق فيه مَنْ هو مجهول، ومَنْ هو ضعيف وهو (أميّة بن عليّ) حيث ضعفه في ترجمته[١]، وطريقه إلى كتب إبراهيم بن محمّد بن سعيد[٢] قائلاً: (محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بن عليّ بن إبراهيم، عن العبّاس بن السريّ، عن إبراهيم بكتبه).

وهذا الطريق ضعيف، لوجود جعفر بن محمّد بن مالك، حيث قال في ترجمته: (كان ضعيفاً في الحديث، قال أحمد بن الحسين بأنّه كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: فاسد المذهب، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا...)[٣].

وكذلك طريقه إلى إبراهيم بن أبي الكرام الجعفريّ حيث قال: (أخبرنا محمّد بن عليّ قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن حسّان، عن أبي

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٦٤.

(٢) المصدر السابق: ١٩.

(٣) المصدر السابق: ٣١٣.

عمران موسى بن رنجويه الأرمنيّ عنه)[١]، وهذا الطريق ضعيف من جهة محمّد بن حسّان حيث قال فيه النجاشيّ: (حديثه يعرف وينكر ويروي عن الضعفاء كثيراً)[٢]، وكذلك بموسى بن رنجويه فهو ضعيف كما قال في ترجمته[٣].

وقد ذكر محمّد بن حسّان في عدّة طرق، منها في ترجمة عبد الله بن الحكم الأرمنيّ[٤] في طريقه لمحمّد بن زيد الرزاميّ[٥]، وفي طريقه لموسى بن رنجويه[٦].

وقد روى عن سهل بن زياد الآدميّ كما في ترجمة محمّد بن الحسن بن شمّون[٧].

وروى عن بكر بن صالح الرازيّ الذي وصفه بالضعف[٨]، في ترجمة عبد الله ابن إبراهيم[٩]، وفي ترجمة المفضّل بن عمر[١٠]، وروى عن بكر بن محمّد بن إبراهيم، قال: (ضعيف)[١١]، وفي ترجمة ثوير بن فاخته[١٢]، وروى عن أبي سمينة قال عنه

(١) المصدر السابق: ٢٩.
(٢) المصدر السابق: ٩٠٣.
(٣) المصدر السابق: ١٠٨٨.
(٤) المصدر السابق: ٥٩١.
(٥) المصدر السابق: ١٠٠٠.
(٦) المصدر السابق: ١٠٨٨.
(٧) المصدر السابق: ٨٩٩.
(٨) المصدر السابق: ٢٧٦.
(٩) المصدر السابق: ٥٦٢.
(١٠) المصدر السابق: ١١١٢.
(١١) المصدر السابق: ٢٧٨.
(١٢) المصدر السابق: ٩٠٩.

ضعيف جدّاً[١]، وروى عنه في ترجمة إسماعيل بن مهران[٢]، وفي ترجمة إسماعيل بن يزيد[٣]، وفي ترجمة جابر بن يزيد[٤]، وفي ترجمة حفص بن عاصم السلميّ المدنيّ[٥]، وفي ترجمة ربيع بن زكريّا الورّاق[٦]، وفي ترجمة سلام بن عبد الله الهاشميّ[٧].

وهذه الطرق على الرغم من ثبوت ضعف بعض رجالها عنده لم يشكّك فيها.

السادس: التعرّض إلى مصدر الترجمة والإهمال في الأخرى

تجد في مجموعة من التراجم الإشارة إلى مصدر الترجمة ومحلّ الاستقاء، كما في تليد ابن سليمان، قائلاً: (ذكره أبو العبّاس، له كتاب يرويه عنه جماعة)[٨]، وغيره من العبارات كما في: (ذكره أبو العبّاس)، أو: (ذكره أبو العبّاس في الرجال)، أو: (ذكره جماعة).

وهذا خلاف عادته في غالب الأحوال من عدم التعرّض إلى مصادر الأقوال، والظاهر أنّ الداعي في هذه الترجمات هو الإعراض عنها في ما نظر إليها من الفهارس والترجمات، وقد تتبّعنا جملة كبيرة ممّن قال فيهم (ذكره أبو العبّاس) قد

(١) المصدر السابق: ٨٩٤.

(٢) المصدر السابق: ٤٩.

(٣) المصدر السابق: ١٧٢.

(٤) المصدر السابق: ٣٣٢.

(٥) المصدر السابق: ٣٤٩.

(٦) المصدر السابق: ٤٣٤.

(٧) المصدر السابق: ٥٠٣.

(٨) المصدر السابق: ٢٩٥.

أعرض عن ذكرهم الشيخ في الفهرست، فأراد التنبيه إلى هذا الإهمال، أو الإغفال.

ومنه يعرف أنّه إذا لم يشر لمصدر الترجمة فقد يؤشّر ذلك إلى معروفيّته في كتب الفهارس، وثمرة ذلك أنّ بعض التراجم التي ذكرت فيها أمثال هذه الألفاظ قد تدلّ على مجرّد الانتساب ممّا ينبئ عن عدم تبنّي ما نسب إلى غيره من الأقوال.

ولكن بعد ما تقدّم يظهر أنّه أراد التنبيه إلى هذا الإهمال.

السابع: إهمال بعض المصنّفات.

تبيّن ممّا تقدّم أنّ موضوع الكتاب هو ذكر المصنّفات المنتمية إلى مذهبنا، وإن ذكرها غيرنا، من خلال ذكر أسماء المصنّفين، وقد حاول النجاشيّ أن يستقصي في جملة من هذه المفردات ـ جميع أو أكثر المصنّفات ـ ممّا امتاز على غيره في احتوائه على جملة كبيرة منها بخلاف غيره ـ كالشيخ الطوسيّ في الفهرست الذي لم يذكر قسماً كبيراً منها ـ كما تجد في بعض الموارد استقصاء النجاشيّ لمجموعة كبيرة من الكتب بخلاف الشيخ، إذا تعرّض له فيذكر قسماً منها مع ملاحظة تغيّر العناوين في بعضها.

نعم، في بعض هذه الترجمات يقول (له كتب، منها: كتاب كذا، وكتاب كذا)، ويذكر الشيخ الطوسيّ له كتباً أخرى، ومثل هذا لا يدلّ على عدم اطّلاعه على هذه المصنّفات، بل لأنّه كان قاصداً لعدم الاستيعاب، لا سيّما إذا كان المترجم كثير التصنيف كالشيخ المفيد.

ولكن على الرغم من ملاحظتنا كثرة الاستقصاء لكتب الأصحاب لا يمكن الجزم بأنّ النجاشيّ ذاكر لجميع مصنّفات من عنون لهم في الأسماء.

بل قد تجد في بعض المفردات قد ذكر كتاباً وأهمل آخر ذكره غيره كالشيخ

الطوسيّ، ولا يوجد ما يدلّ على أنّه ذاكر له على نحو المثال كما في ترجمة إسماعيل السكونيّ، وإبراهيم بن عبد الحميد.

وعلى هذا فالحاصل: أنّ إهماله لذكر بعض المصنّفات لا يدلّ على نفيها إلّا في حالتين:

الأولى: ما إذا دلّ الدليل عليه، كما ذكر في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن معروف قائلاً: (له كتاب المزار)[١] ولم يذكر له كتاب آخر، بينما الشيخ الطوسيّ قال في ترجمته: (له كتاب مناسك الحجّ... وحكي لنا أنّ من الناس من ينسب هذا الكتاب إلى أبي محمّد الدعلجيّ، ولا نسبة له به والعمل به)[٢]، والنجاشيّ عندما ترجم للدعلجيّ أثبت الكتاب له، لاحظ ترجمة عبد الله بن محمّد بن عبد الله الدعلجيّ حيث قال: (أبو محمّد الحذاء... عليه تعلّمت المواريث، له كتاب الحجّ)[٣].

الثانية: ما إذا كان المترجم له أحد مشايخه المباشرين؛ لأنّ عدم الاستيعاب أو الغفلة بعيد في مثله.

القسم الثاني: التكرار

من الملاحظ في صفحات الكتاب تكرّر الوصف أو العنوان الذي قد يتوهّم منه الغفلة والنسيان، وبعد إمكان استظهار بعض الأسباب سنوقع البحث في أمرين:

---

(١) المصدر السابق: ٢٣.

(٢) الفهرست: ١١.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٠٩.

الأوّل: تكرّر الأوصاف.

الثاني: تكرّر العنوان.

الأمر الأوّل: على الرغم من تعهّد النجاشيّ في مستهلّ الجزء الثاني بإيراد أوصاف المذكورين في عناوين الكتاب من مدح أو ذمّ إلّا أنّا لم نجده قد أوفى ذلك في جميع الترجمات بالأصالة أو بالتبع.

نعم، تجد هناك جملة من الأوصاف ذكرت في تراجم الغير لبعض المناسبات، يتعرّض لها في طيّات الكلام، من قبيل كونه أباً للمترجم، أو أخاً، أو غير ذلك من المناسبات.

ولعلّ عدم ذكره لبعض هؤلاء بالأصالة في عناوين الأسماء، لكونه خارجاً عمّا رسمه المصنّف من غرض الكتاب في استقصاء المصنّفات، إلّا أنّ بعض من وصف في تراجم الغير أفردت له ترجمة في عناوين الكتاب، (تارة) من غير وصف، وهم سبعة رجال:

١ ـ أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان الزراريّ، وثّقه في ترجمة جعفر بن محمّد ابن مالك (الرقم: ٣١٣).

٢ ـ سلمة بن محمّد بن عبد الله الخزاعيّ، وثّقه في ترجمة أخيه منصور بن محمّد (الرقم: ١٠٩٩).

٣ ـ شهاب بن عبد ربّه الأسديّ، وثّقه في ترجمة ابن أخيه إسماعيل بن عبد الخالق (الرقم: ٥٠).

٤ ـ صالح بن خالد المحامليّ الكناسيّ، وثّقه في باب الكنى في ترجمة أبي شعيب المحامليّ (الرقم: ١٢٤٠).

٥ ـ عمرو بن منهال بن مقلاص القيسيّ، وثّقه في ترجمة ابنه حسن بن عمرو بن منهال (الرقم: ١٣٣).

٦ ـ محمّد بن عطيّة الحنّاط، وثّقه في ترجمة أخيه الحسن بن عطيّة الحنّاط (الرقم ٩٣).

٧ ـ محمّد بن همام بن سهيل الأسكافيّ، وثّقه في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك الفزاريّ (الرقم: ٣١٣).

(وأخرى) مع الأوصاف، ممّا استدعى النظر في هذا المجال، لأنّ توصيف من وصف في عناوين الأسماء يلزم منه تكرّر الأوصاف، دون ما إذا قلنا بأنّ ما يذكر من أوصاف إنّما تختصّ بمَنْ ذكر في أصل العنوان، ولا يرجع إلى مَنْ ذكر في غير هذا العنوان، وعليه فيلزم منه إذا تردّد الوصف المذكور بالتبع أن يكون راجعاً إلى من ذكر في أصل العنوان، أو إلى مَنْ وصف في عنوان آخر أن يقدّم الأوّل بناءً على القول بعدم تكرّر الأوصاف.

وقد مال إلى هذا المحقّق القهبائيّ؛ نظراً إلى أنّ النجاشيّ لا يذكر التوثيق لرجل مرّتين ـ سواء ذكره فيه بالأصالة أو بالتبع ـ لأنّ التأسيس أولى من التأكيد فإنّه في نهاية الوجازة والبلاغة[1].

وهذا الكلام تامّ بالنظر إلى ما ذكر من أنّ المقصود بالذكر يقتضي عود التوثيق إليه، لأنّ الكلام مسوق لترجمة صاحب العنوان، فالظاهر عود الوصف إليه ما لم تقم قرينة خاصّة على الخلاف.

---

(١) مجمع الرجال: ٥/ ٢٦٢.

وما ذكر من أولويّة التأسيس من التأكيد فضعيف؛ لأنّه على تقدير تماميّته إنّما يتمّ في المتّصل من الكلام دون المنفصل منه، لوضوح كون كلّ واحد من التراجم منفصلاً عن غيره في سياق الكلام، فذكر الوصف في ترجمة غيره يكون من المنفصل.

كما أنّ ما ذكر من عدم تعرّض النجاشيّ لتوثيق رجل مرّتين فغير وارد أيضاً فقد ورد عن النجاشيّ تكرار الأوصاف لمن ذكرهم بالأصالة، وهم:

١ ـ حفص بن سالم: ترجم له في باب الحاء قائلاً: (أبو ولّاد الحنّاط، وقال ابن فضّال: حفص بن يونس مخزوميّ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة، لا بأس به..)[١]، ثمّ ذكر له توثيقاً آخر بالتبع في ترجمة أخيه عمر بن سالم صاحب السابريّ قائلاً: (كوفيّ، وأخوه حفص، ثقتان، رويا عن أبي عبد الله عليه السلام)[٢].

٢ ـ أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبيّ: ترجم له النجاشيّ في باب الألف، قائلاً: (ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وعن أبيه من قبل)[٣].

ثمّ ذكر توثيقاً عامّاً لآل أبي شعبة في ترجمة عبيد الله بن عليّ بن أبي شعبة، قائلاً: (وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا، روى جدّهم أبو شعبة عن الحسن والحسين عليهما السلام وكانوا جميعاً ثقات، مرجوع إلى ما يقولون...)[٤].

٣ ـ عبيد الله بن عليّ بن أبي شعبة: ترجم له النجاشيّ في باب العين قائلاً: (وآل

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٤٧.

(٢) المصدر السابق: ٧٥٨.

(٣) المصدر السابق: ٢٤٥.

(٤) المصدر السابق: ٦١٢.

أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا، روى جدّهم أبو شعبة عن الحسن والحسين عليهما السلام وكانوا جميعاً ثقات، مرجوع إلى ما يقولون، وكان عبيد الله كبيرهم، ووجههم...)[١].

وذكر له توثيقاً في ترجمة ابن عمّه أحمد بن عمر بن أبي شعبة، قائلاً: (ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وعن أبيه من قبل، وهو ابن عمّ عبيد الله، وعبد الأعلى، وعمران، ومحمّد الحلبيّين، روى أبوهم عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقاتاً)[٢].

٤- محمّد بن عليّ بن شعبة: ترجم له النجاشيّ في الأسماء، قائلاً: (الحلبيّ، أبو جعفر، وجه أصحابنا وفقيههم، والثقة الذي لايطعن عليه، هو وإخوته عبيد الله، وعمران، وعبد الأعلى)[٣]، وقد عرفت ممّا تقدّم توثيقه في ترجمة عبيد الله.

٥- عليّ بن عبد الله بن عمران الميمونيّ: وهو ممّن ترجم له النجاشيّ مستقلًّا في الأسماء، قائلاً: (كان فاسد المذهب والرواية، وكان عارفاً بالفقه)[٤].

ثمّ تعرّض إلى ذكره مستقلًّا أيضاً في الكنى، قائلاً: (مضطرب جدّاً)[٥].

ومن الثاني: ممّن لم يوثّقوا إلّا بالتبع: حيث إنّ النجاشيّ لم يفرد لهم ترجمة مستقلّة

(١) المصدر السابق: ٦١٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٥.

(٣) المصدر السابق: ٨٨٥.

(٤) المصدر السابق: ٦٩٨.

(٥) المصدر السابق: ١٢٦٢.

في الأسماء وإنّما ذكر توثيقهم في ضمن الترجمات، كعمران بن عليّ بن أبي شعبة[١]، وعبد الأعلى بن عليّ بن أبي شعبة[٢].

وهناك مفردات قيل فيها بتعدّد الوصف إلّا أنّها مبنيّة على فرض وحدة العنوان سيأتي التعرّض لها في ما يأتي في باب تكرار العنوان.

وعلى هذا فلا ينبغي الشكّ في تكرّر الأوصاف لأسباب متعدّدة قد تدخل تحت عنوان التسهيل.

الأمر الثاني: تكرّر العنوان

تعرّض النجاشيّ لمجموعة كبيرة من الأسماء يشتركون في كونهم من أصحاب التصنيف؛ لأنّه الغرض المرسوم من التأليف، إلّا أنّ الملاحظ في هذا الكتاب أن يذكر بعض الرجال في أكثر من عنوان مستقل في باب الأسماء أو في باب من اشتهر بالكنى، وقد تعرّضنا للداعي من تكرّر الذكر في الكنى في بحث ترتيب الكتاب، إلّا أنّ الذي يستدعي الدراسة والتنقيب هو معرفة الداعي من تكرّر العنوان في باب الأسماء، ومن خلال تتبّع هذه العناوين يظهر أنّ هناك جملة من الأسباب.

منها: اشتهار الرجل بعدّة أسماء، كما إذا عرف الرجل باسمين، من قبيل محمّد وعليّ، فاحتاج إلى أن يذكره في بابي الكتاب، ليتيسّر للطالب الوصول إلى المراد.

ومنها: ما إذا تعدّدت قراءة الاسم، وعرف اسم الرجل بجميع هذه القراءات، كما في تصغير بعض الأسماء مثل عبد الله وعبيد الله.

---

(١) المصدر السابق: ٢٤٥، ٨٨٥.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٥، ٨٨٥.

ومنها: ما إذا تعدّد اللقب مع وحدة الرجل.

ومن خلال ما تقدّم و غيره من الأسباب يمكن معرفة حقيقة مراد المصنّف من هذا التكرار، مع كونه قد عرف بأنّه في غاية الوجازة والاختصار.

ومن العناوين المكرّرة في هذا الكتاب:

١ ـ **أبان بن محمّد العجليّ**: وقد ترجم له في باب الألف تحت هذا العنوان قائلاً: (وهو المعروف بسندي البزّاز)[١]، ثمّ ترجم له باب السين تحت عنوان سندي بن محمّد قائلاً: (واسمه أبان، يكنّى أبا بشر...)[٢].

ومثل هذا التكرار من المحتمل أن يكون ناشئاً من الاشتهار بكلا العنوانين، ولو ترجمه تحت عنوان واحد لأمكن أن يصعب على القارئ التفطّن إلى اتّحاد المعنون، ولا يسمع إلى ما قيل من غفلة المصنّف عن اتّحاد المعنونين لما يلاحظ من تعرّضه لبيان التفاصيل في أحد العنوانين، وإلّا لتكرّر منه بيان هذه التفاصيل.

٢ ـ **إبراهيم بن صالح الأنماطيّ**: وقد ترجم له النجاشيّ في باب الألف تحت هذا العنوان، قائلاً: (يكنّى أبا إسحاق، كوفيّ، ثقة، لا بأس به)[٣].

ثمّ ترجم لمن يسمّى بإبراهيم بن صالح الأنماطيّ الأسديّ، قائلاً: (ثقة، روى عن أبي الحسن عليه السلام، ووقف...)[٤].

---

(١) المصدر السابق: ١١.

(٢) المصدر السابق: ٤٩٧.

(٣) المصدر السابق: ١٣.

(٤) المصدر السابق: ٣٧.

ومن الظاهر في المقام تعدّد المعنون بالإضافة إلى تعدّد العنوان، على الرغم من كون الاتّحاد في الأسماء، وقد استظهر العلّامة هذا الاتّحاد حيث قال: (إبراهيم بن صالح الأنماطيّ يكنّى أبا إسحاق قال الشيخ أبو جعفر الطوسيّ ﵀ أنّه ثقة، وكذا قال النجاشيّ، إلّا أنّ النجاشيّ قال: ثقة لا بأس به، وقال في باب إبراهيم أيضاً إبراهيم بن صالح الأنماطيّ الأسديّ: ثقة، روى عن أبي الحسن، ووقف، والظاهر أنّهما واحد مع احتمال تعدّدهما، وعندي توقّف في ما يرويه)[1].

إلّا أنّه يمكن أن يستظهر التعدّد في المقام باعتبار اختلاف المذهب في العنوانين، لأنّ الأوّل وصفه بالثقة من دون الإشارة إلى ما يشين، وذكر لفظ الثقة بالإطلاق ظاهر في حسن المذهب والاعتقاد ـ كما أشرنا له في بعض اصطلاحات الكتاب ـ أمّا في الثاني فقد صرّح بفساد مذهبه بقوله (وقف).

٣ ـ **أحمد بن أبي بشر السرّاج**: ترجم له النجاشيّ في باب الألف تحت هذا العنوان، قائلاً: (كوفيّ، مولى، يكنّى أبا جعفر، ثقة في الحديث، واقف، روى عن موسى بن جعفر عليه السلام)[2]، ثُمَّ عنون له بعنوان (أحمد بن محمّد أبو بشر السرّاج)، واقتصر على ذكر طريق له[3]، ومن المحتمل دخوله في ما ذكرناه في (أبان بن محمّد العجليّ) من غرض التسهيل، فلعلّ القارئ لأحد العنوانين في سند حديث أو كتاب رجال ـ وهو لا يعرف بالاتّحاد ـ يصعب عليه الوصول إلى المراد.

---

(١) خلاصة الأقوال: ١٩٨.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٨١.

(٣) المصدر السابق: ٢١٩.

ومن البعيد احتمال الغفلة كذلك في هذا العنوان، وإلّا لكرّر ما ذكر هناك من أوصاف، فلاحظ.

هذا كلّه بناء على القول بالاتّحاد.

٤ ـ **سعيد بن جناح**: ترجم له النجاشيّ بهذا العنوان في باب السين من الأسماء مع المشتركين باسم سعيد، قائلاً: (الأزديّ، مولاهم، بغداديّ، روى عن الرضا عليه السلام)[١]. ثمّ ترجم له في نفس الباب مع المختلفين في الأسماء، قائلاً: (أصله كوفيّ نشأ ببغداد ومات بها، مولى الأزد، ويقال مولى جهينة، وأخوه أبو عامر، روى عن أبي الحسن والرضا عليهما السلام، وكانا ثقتين)[٢].

ومن الظاهر الاتّحاد إلّا أنّه يبقى السؤال عن سبب التكرار؟

فيمكن أن يقال في الجواب: من التأمّل في ما ذكرناه من ترتيب الكتاب على حروف الهجاء وذكر المشتركين في الأسماء مجتمعين ثمّ المختلفين ـ وهو ما أسماه باب الواحد من الأسماء ـ نجد أنّ ذكر الأوّل في المشتركين ظاهر في كونه بفتح السين، أمّا الثاني فقد ذكر في باب الواحد من الأسماء ممّا يدل على أن يلفظ بضمّ السين، وإلّا لما احتاج أن يذكر في هذا الباب.

٥ ـ **عمر أبو حفص**: فقد ترجم له النجاشي في باب العين من الأسماء ووصفه بالرمّاني قائلاً: (كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام..)[٣]، ثمّ ترجم له تحت

(١) المصدر السابق: ٤١٨.

(٢) المصدر السابق: ٥١٢.

(٣) المصدر السابق: ٧٥٧.

عنوان (عمر أبو حفص الزباليّ) بعد عنوانين، قائلاً: (روى عن أبي عبد الله ..)[١]. ومن البعيد غفلة الرجل إلى هذا الحدّ، مع نفيها بعدم ذكر الأوصاف.

ومن المحتمل أنّ المسوّغ لهذا التكرار هو ذكره بهذه الألقاب في كتب الحديث أو الرجال لاسيّما بعد تقارب اللفظين في رسم الخط.

٦-**محمّد بن سالم بن أبي سلمة الكنديّ السجستانيّ**: ذكره بهذا العنوان في مستهلّ باب السين من الأسماء ثمّ ذكر طريقه له[٢]، ثمّ ذكر نفس العنوان ولم يضف إلّا قوله: ((له كتاب وهو كتاب أبيه))[٣] .

٧ ـ **محمّد بن يحيى بن سليمان (سليمان):** ترجم له في باب الميم من الأسماء، قائلاً: (الخثعميّ، أخو مغلِس، كوفيّ، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام) [٤]. ثمّ ذكر بعده آخر بعنوان محمّد بن يحيى الخزّاز، قائلاً: (كوفيّ، روى عن أصحاب أبي عبد الله، ثقة، عين)[٥]. وقد حكي عن السيّد البروجرديّ استظهار الاتّحاد، وأنّ ما ذكره النجاشيّ ليس من الصواب.

إلّا أنّ الظاهر هو التعدّد في المقام لما يظهر من اختلاف طبقة المذكورين، فإنّ الأوّل من الرواة عن الصادق عليه السلام دون الثاني الراوي عنه بواسطة أصحابه، ويؤيّده فَهْم العلّامة حيث ذكر العنوانين في القسم الأوّل من الكتاب، ويستبعد غفلة

(١) المصدر السابق: ٧٦٠.

(٢) المصدر السابق: ٨٧٧.

(٣) المصدر السابق: ٩٧٤.

(٤) المصدر السابق: ٩٦٣.

(٥) المصدر السابق: ٩٦٤.

النجاشيّ.

٨ ـ **يحيى المكنّى أبا محمّد العلويّ:** ترجم له في باب الأسماء تحت هذا العنوان، قائلاً: (من بني زبارة، علويّ سيّد، متكلّم، فقيه، من أهل نيشابور)[١]. ثمّ ترجم لآخر بعد شخصين بعنوان يحيى بن محمّد بن أحمد (بن محمّد بن عبد الله بن الحسن ابن عليّ بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، أبو محمّد، كان فقيهاً، عالماً، متكلّماً، سكن نيشابور)[٢]، والظاهر التعدّد وإن اتّحدت بعض الأوصاف، لما يظهر من الأوّل كونه من أهل مدينة نيشابور دون الثاني، وكون الثاني ينتسب لعليّ بن أبي طالب بواسطة عليّ بن الحسين دون الأوّل.

ومن خلال ما تقدّم يظهر أن تكرّر العنوان كان مقصوداً للمصنّف، لما قدّمنا من أغراض وليس ناشئاً من غفلة، لتمهّره في هذا المجال.

---

(١) المصدر السابق: ١١٩١.

(٢) المصدر السابق: ١١٩٤.

الفصل الثامن

التعارض

يجري في أبحاث الفقه التعرّض إلى أحوال جملة من الرواة بمقتضى إثبات الصدور، وأهمّ الطرق في هذا المجال هو البحث والتنقيب في أصول علم الرجال، إلّا أنّ العديد ممّن تعرّض لذكرهم في الأحاديث والأخبار وقع فيه الخلاف بين كلمات علماء الرجال، أو بينها وبين الأخبار، ممّا استدعى فرز البحث لمعالجة هذه الحال، وإثبات الأصحّ من تلك الأقوال.

ويشتمل هذا الفصل على مباحث أربعة، تناول الأوّل منها تعارض كلام النجاشيّ مع كلام الشيخ في الفهرست والرجال وسائر المصنّفات، والثاني تعارض كلامه مع ما نقل عن الكشيّ في كتاب الاختيار، والثالث تعارض كلامه مع ما نقل عن الأعلام المتقدّمين، والرابع تعارض كلامه مع بعض الأخبار.

المبحث الأوّل

تعارض كلام النجاشيّ مع كلام الشيخ الطوسيّ

ورد في جملة من كتب علم الرجال أوصاف مختلفة بين كلمات النجاشيّ وكلمات الشيخ في كتب الحديث، والفقه، والرجال، وقد اختلفت المواقف في ترجيح أيٍّ منهما إلى ثلاثة أقوال.

الأوّل: ما ذهب إليه المشهور من تقديم قول النجاشيّ في مطلق الأحوال، وهو الظاهر من المحقق الحلّيّ والفاضل الآبيّ رحمهما الله وغيرهم.

الثاني: ما ذهب إليه بعضٌ من تقديم قول الشيخ على قول النجاشيّ، وهو المحكيّ عن المحدّث الجزائريّ في غاية المرام عند الكلام عن حال سالم بن مكرم

الذي تعارض فيه قول العلمين ـ كما سوف يأتي ـ، حيث قال: (إنّه لا ريب في أنّ الشيخ أثبت وأدرى).

الثالث: هو قول العلّامة الحلّيّ ﵀، وهو التوقّف عند تعارض الكلمات، وعدم ترجيح التجريح على التوثيقات.

والصحيح منها هو الأوّل من تقديم قول النجاشيّ على قول الشيخ عند التدافع والتمانع.

وقد استدل السيّد بحر العلوم ﵀ بستّة أدلّة في هذا المقام، أوجهها الأخير[1]، وهي:

الأوّل: أنّ النجاشيّ ألّف كتابه متأخّراً عن كتب الشيخ حتّى عدّه بعضُ العلماء كالذيل لكتاب الفهرست، وكان ناظراً إليه، ومقتضاه اطّلاع النجاشيّ على جميع أقوال الشيخ، فيكون أقرب إلى الصواب كما هو الحال في جميع الفنون مع الاطّلاع على كلام من سبقهم من العلماء.

ولكن هذا بعيد كما هو واضح بأدنى التفات؛ لأنّ مقاربة الصواب تدور مدار الدقة، وسعة الاطلاع، فربّ متأخّر لم يتح له سعة الاستقصاء، أو لم يجارِ من سبقه في دقّة الأفكار من العلماء.

الثاني: تصدّى الشيخ للتأليف في مجموعة من الفنون والعلوم ـ كالفقه والعقيدة والتفسير والحديث الرجال ـ حتى عدّت تصانيفه إلى ما يقرب من الأربعين، بخلاف النجاشيّ الذي لم يتشعّب في جملة من العلوم والفنون، بل اقتصر جهده على التاريخ

(١) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٤٨.

والرجال، ومن الواضح أنّ تعدّد الفنون وتشعّب الاطّلاع يمنع من الدقّة، ولذا قيل: ذو فنّ يغلب على ذي فنون.

ويجاب عن هذا: بأنّه لو صحّ فإنّما يختصّ في مجال الحدس والاجتهاد، ولا يعدّ مرجّحاً عند التعارض في هذا المقام بالإضافة إلى ما يمنع هذا من وجود بعض العلماء الذين كانوا على سعة اطّلاع وانتشار في جملة من العلوم، ولم يستطع المتأخّرون أن يتقدّموا عليهم فيما ذكروه، كالعلّامة الحلّيّ قدس سره الذي صنّف في شتّى العلوم والفنون وتوسّع في أغلب الفنون ولم يرغب عنه ويتقدّم عليه في ما صنّف وكتب وألّف أكثر ممّا صنّفه الشيخ الطوسيّ قدس سره بكثير.

الثالث: نشأ النجاشيّ في بيت من بيوت الكوفة المعروفة، التي كان لها الأثر الكبير في نشر المعارف، وهذا أهّله إلى معرفة أحوال الرجال، وسعة الاطّلاع على ما ذكر فيهم من أقوال، باعتبار أنّ أكثر الرواة كانوا من الكوفة أو المقيمين فيها، دون الشيخ الذي وفد من طوس واستوطن في بغداد.

ويجاب:

١ ـ بأنّ من البعيد أن يكون هذا سبباً لترجيح أحد القولين عند التعارض والاختلاف، لعدم كونه موجباً للظنّ فضلاً عن الاطمئنان، لا سيّما وأنّ الكلام ليس منعقداً في أحوال المعاصرين حتّى يكون المكان مؤثّراً في قوّة الاحتمال.

٢ ـ ما ذكر أخصّ من المدّعى، لأنّ علم الرجال ليس مختصّاً في رجال الكوفة من الرواة، فما ذكر لا يكون مرجّحاً لقول النجاشيّ في جميع الأحوال.

الرابع: علم الرجال ينتسب بشكل وآخر إلى التاريخ، والاطّلاع عليه ركيزة أساسيّة في معرفة أحوال الرجال، والنجاشيّ من الخبراء في هذا المجال كما هو معلوم

لمن تابع الأحوال وتتبّع الأقوال، وقد شكّل هذا عاملاً مساهماً في بناء ما ذكره في علم الرجال، وعليه فهذا المائز يعدّ مرجّحاً لقوله على قول الشيخ عند التعارض والاختلاف.

ويجاب: بأنّ ما ذكر من التلازم بين التاريخ وعلم الرجال، وكون الأوّل يسهم في بناء المعرفة بتراجم الرجال يمكن القبول به، إلّا أنّ دعوى كون الأضبطيّة في جانب أحد الأطراف ممّا يحتاج إلى خبرة في معرفة وثاقة الرجال في ضبط الأحاديث والأخبار، والظاهر أنّ هذا بعيد عن التاريخ فلا يعدّ مرجّحاً عند الاختلاف.

الخامس: اتّفق للنجاشيّ صحبة الشيخ الجليل العارف بهذا الفنّ الخبير بهذا الشأن، أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائريّ ﵀؛ فإنّه كان خصيصاً به، صحبه، وشاركه، وقرأ عليه، وأخذ منه، ونقل عنه ما سمعه، أو وجده بخطّه، ولم يتّفق ذلك للشيخ ﵀، فإنّه ذكر في أول الفهرست: أنّه رأى شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم يجد من استوفى ذلك أو ذكر أكثره، إلّا ما كان قد قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائريّ؛ فإنّه عمل كتابين ذكر في أحدهما المصنّفات، وفي الآخر الأصول، وحكى عن بعضهم أنّ هذه المصنّفات لم ينسخها أحد من أصحابنا، واخترم هو وعمد بعض ورثته الى إهلاك الكتابين وغيرها من الكتب.

ومن هذا يعلم أنّ الشيخ ﵀ لم يقف على هذين الكتابين، وظنّ هلاكهما، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى النجاشيّ لما يظهر منه اطّلاعه عليهما والإخبار عنهما، بل إنّ ظاهر العلّامة ﵀ النقل عنهما كما ذكر ذلك في ترجمة محمّد بن مصادف قائلاً: (اختلف قول ابن الغضائريّ فيه، ففي أحد الكتابين أنّه ضعيف، وفي الآخر أنّه

ثقة)[١]، وكذلك في ترجمة عمر بن ثابت، حيث قال: (ضعيف جدّاً، قاله ابن الغضائريّ، وقال في كتابه الآخر: عمر بن أبي ثابت العجليّ، مولاهم، كوفيّ، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا، وهو ثقة)[٢].

ويجاب على هذا بعدّة أمور:

١ ـ لا شكّ أنّ ابن الغضائريّ من علماء هذا الفنّ، وكان له القدم الراسخ فيه حتّى قصده العلماء، وعدّ بيته منتدى للماهرين في هذا الميدان، والخبراء في ذلك الزمان، إلّا أنّ كثرة المصاحبة ليست بالضرورة تستوجب ذلك نعم، مهارة ابن الغضائريّ في هذا الميدان تقتضي الركون إلى قوله إنْ نقله الأصحاب كالنجاشيّ إذا حكى عنه بيان بعض أحوال الرجال، إلّا أنّ المشكلة تبقى فيما لو لم ينقل عنه مقالاً، فلا يعوّل على تلك المصاحبة لترجيح ما ذكره عند تعارض الأقوال.

٢ ـ لا يوجد ما يدلّ على نفي صحبة الشيخ لأحمد بن الحسين ﵀، فإنّ الشيخ وإن لم ينقل في كتبه عن ابن الغضائريّ شيئاً كما فعل النجاشيّ، إلّا أنّ هذا لا يعدّ كاشفاً عن عدم الاستفادة منه، أو التلقّي عنه، لا سيّما وأنّ طريقة الشيخ في الفهرست والرجال عدم التعرّض إلى تعدّد الأقوال، فلاحظ.

بل لعلّ هناك ما يدلّ على صحبته والاستفادة منه، لأنّ الظاهر أنّ ابن الغضائريّ كانت تعقد في بيته المجالس، ويحضر في درسه الفضلاء والعلماء، ويرشد لهذا ما ذكره النجاشيّ في ترجمة عليّ بن محمّد بن شيران قائلاً: (كنّا نجتمع معه عند أحمد بن

---

(١) خلاصة الأقوال: ١٦٣٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ذكره في القسم الأول: ٦٩٦، وفي القسم الثاني: ١٥١٠.

الحسين)[١]، والظاهر أنّ الشيخ كان من روّاد هذه المجالس، حيث ذكر في أماليه ما يظهر منه ذلك، حيث قال: (أخبرنا عبد الله بن حمويه بن عليّ بن حمويه البصريّ قراءة عليه ببغداد في دار الغضائريّ يوم السبت النصف من ذي القعدة سنة ثلاثة عشر وأربع مائة)[٢].

٣ ـ أمّا دعوى أنّ النجاشيّ اطّلع على مضمون هذين الكتابين الذين ذكر الشيخ هلاكهما فلا يوجد ما يؤيّد ذلك، لأنّه قد يكون نقل عنهما بالمشافهة والسماع، من قبيل ما ذكره في ترجمة محمّد بن عبد الله بن جعفر قائلاً: (قال لنا أحمد بن الحسين وقّعت هذه المسائل)[٣]، وما يظهر من ترجمة الحسن بن أبي قتادة، حيث قال: (قال أحمد بن الحسين أنّه وقع إليه أشعار عمر بن معدي كرب، وأخباره)[٤]، فالجميع لعلّه بهذا المعنى.

٤ ـ أمّا قوله: (إنّ الكتابين بقيا إلى زمن العلّامة ونقل عنهما) فليس بصحيح؛ لأنّ الظاهر أنّهما غير الكتابين اللذين ذكرهما الشيخ في مقدّمة الفهرست، فالذي ذكرهما الشيخ هما كتابان لذكر أصحاب الأصول، وأصحاب المصنّفات من أصحابنا، ولم يثبت أنّ ابن الغضائريّ ذكر فيهما أوصاف الرجال، ولعلّ طريقة كتب الفهارس على ذلك. وما ذكره الشيخ من أوصاف للرجال في مقدّمة الفهرست

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧٠٥.

(٢) أمالي الشيخ: ٣٩٩.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٤٩.

(٤) المصدر السابق: ٧٤.

ذلك، عند قوله: (فإذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين، وأصحاب الأصول فلا بدّ أن أشير إلى ما قيل فيه، من التعديل والتجريح)، فالظاهر أنّه قدّس سرّه تبرّع في هذا البيان على خلاف من تقدّمه ممّن ألّف في الفهارس، وأدخل منهج ذكر الأوصاف، وتبعه على ذلك غيره.

السادس: اختصّ النجاشيّ بمجموعة من المشايخ، يصل عددهم إلى أربعة وعشرين، واشترك مع الشيخ بثلاثة عشر منهم، واختصّ الشيخ بالرواية عن سبعة من المشايخ المتقدّمين، ولا ريب أنّ كثرة المشايخ العارفين بالحديث والرجال تزيد الخبرة في هذا المجال، فإنّه علم منوط بالسماع، ولمراجعة الشيوخ الكثيرين مدخل عظيم في زيادة الاطّلاع، والذي يظهر من طريقة النجاشيّ تقليل الوسائط، ورعاية علوّ الإسناد، كما هو دأب المحدّثين، وخصوصاً المتقدّمين، وهذا هو السبب في عدم روايته عمّن هو في طبقته من العلماء، كالسيّد المرتضى، وأبي يعلى سلّار بن عبد العزيز الديلميّ، وغيرهما، والظاهر أنّ هذا هو السبب في عدم روايته عن أكثر رجال الشيخ الذين اختص بهم اكتفاءً بالرواية عن مشايخهم، أو من هو أعلى سنداً منهم[1].

وهذا وجيه يمكن الاعتماد عليه، وجعله سبباً في الترجيح، بالإضافة إلى أنّ ترجيح قول الشيخ الطوسيّ يمكن أن يرد عليه:

أوّلاً: ما ذكره الفاضل الخواجوئيّ رحمه الله ـ وهو: أنّ كلام الشيخ كثيراً ما يرد فيه الاضطراب في حالات مختلفة فلا يمكن الاعتماد عليه ـ بقوله: (إنّ أخبار الشيخ لا

(١) الفوائد الرجاليّة: ٢/ ٨٨.

تفيد ظنّاً ولا شكّاً في حال من الأحوال)[١]، ويشهد لذلك عدّة أمور:

الأوّل: تارة يقول في رجل: (إنّه ثقة)، وأخرى يقول: (إنّه ضعيف)، كما في سالم ابن مكرم، وسهل بن زياد، فذكر الشخص بوصفين متنافيين يعتبر اضطراباً وتهافتاً في الكلام، ومَنْ هذا حاله لا يعتمد على إخباره ومقاله، لاسيّما إذا عارض قول رجالي آخر منضبطاً في دائم الحال.

ويمكن المناقشة في هذا: بأنّ الشيخ وصف سالم بن مكرم في الفهرست قائلاً: (إنّه ضعيف)[٢]، وكذلك في الاستبصار: (ضعيف عند أصحاب الحديث، لما لا احتياج إلى ذكره)[٣]، وأمّا في كتاب الرجال فلم يذكر له وصفاً أصلاً. نعم، ذكر العلّامة في الخلاصة: أنّ الشيخ وثّقه في موضع ما[٤]، ولكن لم يوجد في النسخ المتداولة من كتاب الرجال، فلا يطمأن بأنّه ذُكر له وصفان.

أمّا ما ذكره في سهل بن زياد الآدميّ فصحيح أنّه ذكر له وصفين في كتاب الرجال إلّا أنّ هذا لا يعدّ تناقضاً واختلافاً في إخباره ـ رفع مقامه ـ حيث إنّ المحقّق من كتاب الرجال لم يكن موضوعاً في أصله لأجل بيان ما يصل إليه من نتائج، ويميل إليه من أقوال في أحوال الرجال عادة ـ كما سوف يأتي تحقيق ذلك ـ بل لمجرّد نقل الأقوال وإن تعدّدت فلا يعدّ ما ذكر شاهداً على الاضطراب.

الثاني: ما ذكره الشيخ في وصف عبد الله بن بكير، فإنّه قال في العدّة: إنّه ممّا

---

(١) المصدر السابق: ٢٠٣.

(٢) الفهرست: ٣٣٧.

(٣) الاستبصار: ٢/ ٣٦، ح١١٠.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٤٠٤.

عملت الطائفة بأخباره[١]، دون ما ذكره في الاستبصار في آخر الباب الأوّل من أبواب الطلاق، فإنّه صرّح بما يدلّ على فسقه وكذبه وأنّه يقول برأيه، ، قال: (وليس عبد الله ابن بكير معصوماً ولا يجوز عليه هذا بل وقع منه العدول عن مذهب الحقّ إلى اعتقاد مذهب الفطحيّة ما هو معروف من مذهبه، والغلط في ذلك أعظم من الغلط في إسناد فتيا يعتقد صحّته لشبهة دخلت عليه إلى بعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام)[٢]، وهذا واضح، وصريح في تنافي كلماته.

ولكن يمكن التأمّل في هذا الشاهد من جهة ما ذكر في الاستبصار؛ فإنّه وإن كان فيه دلالة على مخالفته للآراء، لكنّه لا يعارض ما ذكر في (العدّة)؛ لأنّ الأصل فيما يذكره في الاستبصار إنّما هو لدفع التعارض بين الأخبار، بل يمكن أن يقال إنّما صرّح فيه بما يعتقده في الرجل من صفة وحال، وما ذكره في العدّة نَسَبه إلى غيره من الطائفة.

ويشهد لذلك ما ذكر في الاستبصار في ذكر عبد الله بن بكير قائلاً: (ومن هذه صورته يجوز أن يكون أسند ذلك لمذهبه الذي أفتى به، وأنّه لمّا رأى أنّ أصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه أسنده إلى من رواه...)[٣] فإنّه احتمل فيه الكذب من جهة أنّه يريد أن ينتصر لما يذهب ويعتقد، فينسب إلى من يكون مقبولاً عند الجميع، ولعلّه لأجل هذا الاحتمال بني على عدم الوثاقة وحسن الحال.

---

(١) عدّة الأصول: ١/ ١٣٤، ١٥٠.

(٢) الاستبصار: ٣/ ٢٧٦.

(٣) المصدر السابق: ٣ / ٢٧٦.

ويشهد أيضاً ما ذكره في الفهرست قائلاً: (فطحيّ المذهب ثقة)[١] حيث إنّ المظنون هو ذكره في الفهرست لما يعتقد من الأوصاف، وما يميل إليه من الأحوال دائماً، أو يقال: إنّ للرجل حال أستقامة وانحراف، ولا تقبل روايته حال انحرافه، وقرينتها مخالفتها لباقي الروايات.

الثالث: ما ذكره في حال عمّار بن موسى الساباطيّ، فقد وقع في حقّه الاضطراب في كلمات الشيخ، فقال في الاستبصار: (الوجه في هذين الخبرين أن لا يعارض بهما الأخبار الدالة على أنّ الأصل فيهما واحد، وهو عمّار بن موسى الساباطيّ، وهو ضعيف فاسد المذهب لا يعمل على ما يختصّ بروايته، وقد أجمعت الطائفة على ترك العمل بهذا الخبر)[٢].

وقد ذكر خلافه في العدّة، وقال: (إنّ الطائفة لم تزل تعمل بما يرويه).

و لم أجد في العدّة ما حكي، إلّا أن يراد به دخوله تحت عموم قوله: (ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار عبد الله بن بكير وغيره)[٣].

بل حتّى لو فرضنا وجوده فلا تنافي بينه وبين ما ذكر في الاستبصار؛ لأنّ المحكيّ عن العدّة ظاهر في حال عدم المعارض دون ما ذكر في الاستبصار، فإنّه مختصّ بحال ما ينفرد به أو يعارض بعض الأخبار.

ومن الواضح أنّ فساد مذهب عمّار بن موسى معروف بين الأصحاب بشهادة

---

(١) الفهرست: ١٧٣.

(٢) الاستبصار: ١/ ١٤١٣.

(٣) عدّة الأصول: ١/ ١٣٤.

ظاهر عبارة النجاشيّ، حيث قال: (أبو الفضل، مولى، وأخواه قيس وصباح رووا عن أبي عبد الله، وأبي الحسن عليهما السلام، وكانوا ثقاتاً في الرواية)[١]. وتقييد الوثاقة بجهة الرواية ظاهرة في الغمز من جهة أخرى، كما ينبئ ذلك من تتبّع عباراته في مجموع كتابه، وسوف يأتي تحقيقه.

وما ذكره السيّد بحر العلوم قدس سره في كون العبارة هذه ظاهرة في استقامة مذهبه[٢] بعيدٌ، ويؤيّده ما رواه ثقة الإسلام الكلينيّ عن هشام بن سالم: (ثمّ لقينا الناس أفواجاً، فكلّ من دخل عليه قطع إلّا طائفة عمّار وأصحابه، وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلّا قليل من الناس...)[٣].

أمّا وثاقته من جهة الرواية فهو المعروف بينهم المعمول لديهم، بشهادة قول الشيخ في التهذيب: (إنّه ثقة في النقل لا يطعن عليه)[٤]، وقوله في الفهرست: (عمّار ابن موسى الساباطيّ، له كتاب جيّد معتمد)[٥]، وهذا هو الذي يظهر من المحقّق الحلّيّ قدس سره حيث قال: (إنّ الأصحاب عملوا بروايته)[٦].

والحاصل: أنّه لا اضطراب في كلمات الشيخ بخصوص عمّار بن موسى الساباطيّ، والمدح والذمّ إنّما نشأ من اختلاف الجهة المنظور إليها.

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧٧٩.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٤/ ١٢٥.

(٣) أصول الكافي: ١/ ٣٥١، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، ح٧.

(٤) تهذيب الأحكام: ٧/ ١٠١.

(٥) الفهرست: ٥٢٧.

(٦) المعتبر: ١٤ مسألة نزح البئر بالتراوح.

الرابع: يظهر من بعض كلمات الشيخ في الأصول أنّه (تارة) يشترط العدالة في قبول الرواية، وهذا يقتضي أن لا يعمل بالأخبار الموثّقة والحسنة، و(أخرى) يكتفي بظاهر الإسلام الذي يجوّز له العمل بسائر الأخبار المعتبرة.

ويمكن أن يجاب على هذا بأمرين:

١ ـ أنّ ما ذكر يبتني على تفسير العدالة بالإيمان بالإضافة إلى فعل الواجب وترك الحرام، أمّا لو فسّرت بمجرّد الاستقامة وعدم الانحراف ـ كما هي في اللغة ـ فيمكن الاكتفاء بظاهر الإسلام، ولا يوجب هذا الشرط ترك العمل بالأخبار الموثّقة والحسنة، والظاهر من عبارات الشيخ في النهاية أنّ المراد منها هو الاكتفاء بظاهر الإسلام وعدم الفسق ظاهراً[1].

٢ ـ ما ذكر من اشتراط العدالة والإيمان إنّما هو في الرواية، وما ذكر من الإيراد عليه من أنّه يكتفي بظاهر الإسلام إنّما في غير هذا المقام من قبيل الشهادة، فلا تنافي ولا اضطراب.

الخامس: أنّ الشيخ (تارة) يعمل بالخبر الضعيف، ويخصّص به عموم الأخبار الصحيحة، (وأخرى) يصرّح بردّها لضعفها.

ويجاب:

أنّه بعيد؛ لإمكان الاعتماد على الضعيف من الأخبار بلحاظ بعض القرائن والشواهد الموجبة لزوال الضعف في سلسلة الإسناد، وظاهر الشيخ هو العمل بالأخبار من دون النظر إلى الأسانيد كما هو ظاهر غيره من الأصحاب، وهو ما

---

(١) نهاية الأحكام: ٥١٠.

جرى عليه المحقّق الشيخ محمّد السبط في تعليقته على منهج المقال حيث قال: (فإنّ عمله بالأحاديث لا ينظر فيه إلى الأسانيد، بل من غيره كما يعلمه من اطّلع على ذلك)[١].

ثانياً: كثيراً ما يرد في كتاب الرجال عناوين متعدّدة لمعنون واحد، وعليه لا وثوق بتعدّد العنوان في كتاب الرجال، وهذا ما صرّح به الفاضل الاسترآباديّ في ترجمة حسّان بن مهران بقوله: (إنّ عادة الشيخ في الكتاب نقل جميع ما ذكره الأصحاب إن احتمل الاتّحاد، وظاهر النجاشيّ تحقيق الحال وذكر ما هو المآل...)[٢]، وهو ما جرى عليه السيّد التفرشيّ بقوله: (إنّ ذكر المتّحد متعدّداً في كلام الشيخ كثير)[٣].

ويمكن أن يجاب بـ: أنّ ظاهر هذا الاعتراض يبتني على فرض كون الشيخ عندما أراد أن يصنّف كتاب الرجال استجمع المصادر التي يذكر فيها أصحاب الأئمّة عليهم السلام، وكَتب ما ذُكر في هذه المصنّفات من غير تدقيق في وحدة العنوان، بل جلّ ما ذكره هو استجماع ما ذكره الأصحاب.

وعليه فإن كان المقصود بالمصادر المستجمعة عند الشيخ هي مصادر علم الرجال والطبقات فمن اختلاف علماء الرجال في العنوان بحيث يذكر بعضٌ عنواناً لشخص، ويذكر آخر عنوانا آخر له، لأنّ الغاية من كتب الرجال هي معرفة الرواة

(١) منهج المقال: ٦/ ٤٥٣.

(٢) منهج المقال: ٣/ ٣٥٣.

(٣) نقد الرجال: ٣/ ٣٥.

وأصحاب الحديث، ومن الواضح أنّ هذا لا يتمّ بلا توحيد العنوان.

وإن كان مقصوده جمع أسماء الأصحاب الذين ذكروا في كتب الحديث، وصنّفوا في الرجال طبقاً لأصحاب الأئمّة الأطهار عليهم السلام، **فإنّ هذا** بخصوصه لا يشكّل وهناً في خبرة الشيخ في علم الرجال لأنّ غايته ذكر الأصحاب.

ولعلّ الفرض الأوّل هو ظاهر الفاضل الاسترآبادي، ولكنّه بعيد؛ لعدم إمكان الاطّلاع على مصادر الشيخ في علم الرجال كما أمكن لنا ذلك مع غيره، مع عدم قيام ما يثبت تلك الدعوى من دليل أو برهان.

أما الفرض الثاني فهو وإن أمكن إثباته في بعض الأحيان، ولكن إثباته في سائر مفردات الكتاب واعتباره منهجاً للمؤلّف بعيد، ويشهد لذلك ما ذكره هو قدس سره في (محمّد بن الفرج) من أصحاب الجواد عليه السلام ولقّبه بالرخجيّ، وعند قراءة كتب الحديث لم نجد من لقّبه بهذا، وكذلك (سليمان بن صالح) حيث ذكرت له عدّة عناوين كـ(الأحمريّ)، و(الجصّاص)، ولا يوجد في الروايات إلّا (سليمان بن صالح).

والصحيح ما حكي عن السيّد البروجرديّ رحمه الله من أنّ كتاب الرجال إنّما هو مجموعة مذكّرات كتبها الشيخ ولم تكتمل، وبهذا يفسّر تكرّر العنوان أو الوصف كسهل بن زياد، أو يذكر وصفاً ويستظهر غيره، كما في يونس بن عبد الرحمن، حيث قال: (ضعّفه القمّيّون وهو عندي ثقة)، وأمثال هذا ممّا ينبئ عن عدم اكتمال الأفكار وتحقيق الأحوال فلا يكون هذا كاشفاً عن مستواه في علم الرجال.

ثالثاً: عند متابعة كتاب الرجال نجد الشيخ كثيراً ما يذكر شخصاً في أصحاب الأئمّة عليهم السلام، ثمّ يذكره في من لم يروِ عنهم عليهم السلام، كما في القاسم بن محمّد الجوهريّ،

ومحمّد بن أشكيب، والريّان بن الصلت، ومعاوية بن حكيم، وإبراهيم بن إسحاق، وقد ذهب لهذا المحقّق الشيخ محمّد والسيّد التفرشيّ[١].

ويمكن أن يقال: إنّ منشأ اختلاف كلام الشيخ هو اختلاف كلام العلماء في أمثال هؤلاء الذين ذكروا في الموضعين، أو من اختلاف نظر الشيخ وتردّده.

ويجاب عنه: بعد تكثّر هذه المفردات في كتاب الرجال، فمن البعيد أن يكون ذلك ناشئاً من الاختلاف في النظر، لأنّ المسألة ليست محلًّا للحدس والاجتهاد، بل رهينة الاستقصاء والاستقراء في أحاديث الأئمّة وأخبار الأصحاب.

والصحيح في الجواب أن يقال: إنّ أصل الإشكال يبتني على كون ما ذكر في الأبواب هم أصحاب الرواية، لا الأعمّ منه ومن أصحاب اللقاء، ففي بعض الأحيان يذكر شخصاً في أصحاب الأئمّة ويراد منه صاحب لقاء فيذكره ثانياً في باب من لم يروِ عنهم عليهم السلام، ولعلّ الظاهر من كلام الشيخ بأنّ المراد من الأصحاب هو الأعمّ من أصحاب الرواية واللقاء.

والمتحصّل من جميع ما تقدّم أنّ الصحيح هو القول الأوّل الذي اختاره المشهور من تقديم قول الشيخ النجاشيّ؛ لما يظهر عند تقييم منهج العَلَمين، والتعرّف على ركائز ما ينقلون، يعرف المناط في تقديم أيّ من القولين.

فعند المتابعة لكلمات النجاشيّ اتّضح لنا أنّه يمثّل منهجاً خاصّاً في قراءة أحوال الرجال يختلف عن غيره من باقي العلماء سيّما علماءنا القمّيّين، لذا تجده معلّقاً على بعض الآراء التي قالوها، و يمثّل هذا نموذجاً لمنهج سار عليه جملة من العلماء كما

(١) نقد الرجال: ٤/ ٤٦.

يظهر من أستاذه ابن نوح السيرافيّ الذي اختلف معهم في محمّد بن عيسى بن عبيد[١]، وما ذكر في ترجمة عليّ بن شيرة[٢]، وما ذكر في ترجمة الحسن بن الحسين اللؤلؤي[٣]، والظاهر من هذا أنّ النجاشيّ وابن نوح كانا يعتمدان في توثيق الرجال على وثاقة الراوي وضبطه للحديث دون المذهب والمعتقد الذي كان الأساس في معرفة أوصاف الرواة بعد ما يقرأ ما ينقل من أخبار لدى العلماء في قم آنذاك، فإن كان ما ينقل يوافق ما يعتقدون وثّقوه واعتمدوه، وإلّا اتُّهِم بالضعف، وبالجرح وَسَموه؛ لقلّة معرفتهم بمقام الأئمة عليهم السلام، لبعد المسافة وتعذّر الاختلاط، ولذا قال العلّامة المجلسيّ الثاني: (ولكن أفرط بعض المتكلّمين والمحدّثين في الغلوّ، لقصورهم عن معرفة الأئمّة عليهم السلام، وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم، وعجائب شؤونهم، فقدحوا في كثير من الرواة الثقات لبعض غرائب المعجزات، حتّى قال بعضهم من الغلوّ نفي السهو عنهم، أو القول بأنّهم يعلمون ما كان وما يكون)[٤].

وقال الوحيد في التعليقة: (اعلم إنّ الظاهر أنّ كثيراً من القدماء سيّما القمّيّين منهم والغضائريّ، كانوا يعتقدون للأئمّة عليهم السلام منزلة خاصّة من الرفعة والجلالة ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي ارتفاعاً وغلوّاً حسب معتقدهم، حتى إنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوّاً، بل ربّما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٩٦.

(٢) المصدر السابق: ٦٦٩.

(٣) المصدر السابق: ٨٣.

(٤) بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٤٧.

التفويض الذي اختلف فيه ـ كما سنذكر ـ، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الانحراف في شأنهم وإجلالهم، وتنزيههم من كثير من النقائص، وإظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض وجعلوا كلّ ذلك ارتفاعاً، أو مورثاً للتهمة به سيّما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلّسين.

وبالجملة: الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضاً، فربّما كان الشيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلوّاً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً أو غير ذلك، وعند آخر ممّا يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك، وربّما كان منشأ جرحهم بالأمور المذكورة وجدان الرواية الظاهرة فيها منهم ـ كما أشرنا آنفاً ـ أو ادّعاء أرباب المذاهب كونه منهم أو روايتهم عنه، وربّما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه إلى غير ذلك، فعلى هذا ربّما يحصل التأمّل في جرحهم بأمثال الأمور المذكورة ـ إلى أن قال ـ ثمّ اعلم أنّه ـ أحمد بن محمّد بن عيسى وابن الغضائريّ ـ ربّما ينسبان الراوي إلى الكذب ووضع الحديث أيضاً بعد ما نسباه إلى الغلوّ وكأنّ لروايته ما يدلّ عليه، ولا يخفى ما فيه، وربّما كان غيرهما أيضاً كذلك فتأمّل)[1].

والحاصل: أنّ القدح اعتماداً على جملة من الأمور المستنبطة من الأحاديث المرويّة كان السبب في ترك مجموعة من الروايات المرويّة بواسطة هؤلاء، ومثل هذا المنهج في دراسة أحوال الرواة يؤدّي إلى اندثار جملة من الآثار، والجرح اعتماداً على ما ذكر من أسباب انصرافٌ عن الموضوعيّة وابتعادٌ عن التجرّد في دراسة الرجال.

---

(١) منهج المقال: ١/ ١٢٩.

أمّا الشيخ الطوسيّ ﵀ فيُظنّ ـ من المتابعة ـ أنّه كان يمثّل في آرائه في علم الرجال مدرسة قمّ، ويعتمد فيما يذهب من أقوال على المشهور فيها، كأحمد بن محمّد ابن عيسى، ومحمّد بن الحسن بن الوليد، ويتّضح هذا من مواطن الاختلاف، ولم نجد له مخالفة لعلمائنا القمّيّين إلّا في موطنين:

الأوّل: منه صريح في المخالفة، وهو ما ذكره في يونس بن عبد الرحمن قائلاً: (ضعّفه القمّيّون، إلّا أنّه ثقة عندي)[١].

الثاني: وهو ما ذكره ﵁ في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك الذي ضعّفه ابن الوليد صريحاً عندما استثناه من كتاب نوادر الحكمة[٢]، فقد وثّقه الشيخ صريحاً قائلاً: (كوفيّ، ثقة، يضعّفه قوم، روى في مولد القائم أعاجيب)[٣].

إلّا أنّه يمكن أن يقال: إنّ هذا لا يكشف اعتماده على التوثيق؛ من جهة أنّ الأصل في كتاب الرجال هو نقل ما ذكره المتقدّمون من أوصاف كما تقدّم، فتأمّل.

وعلى كلّ حال فالمحتمل متابعة الشيخ لعلمائنا القمّيّين في علم الرجال، ويظهر ذلك من عدّة موارد وقع فيها الافتراق بين المتقدّمين من العلماء دون موارد الاتّفاق؛ لعدم بيان العلّة في التوثيقات عادة، وهي:

الأوّل: محمّد بن عيسى بن عبيد

حيث وصفه في الاستبصار ـ بعد ذكر خبر وقع في إسناده محمّد بن عيسى ـ قائلاً:

---

(١) رجال الطوسيّ: ٣٤٦/ ٥١٦٧.

(٢) فهرست مصنّفي أسماء الشيعة: ٩٣٩.

(٣) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٦٠٣٧.

(وهو ضعيف استثناه أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة)[١] وحكم بضعفه أيضاً في الفهرست حيث قال: (ضعيف، استثناه أبو جعفر محمّد بن عليّ ابن بابويه عن رجال نوادر الحكمة)[٢] إذ لم يذكر فيه الخلاف، وتبنّى هذا المقال وجعله هو المعتمد في سائر الأحوال ولم يشر إلى أيّ من الأقوال، بخلاف النجاشيّ الذي صرّح بذلك الخلاف، ونقل عن أستاذه ابن نوح توثيقه[٣]، وتقدّم منّا استظهار آراء الشيخ من كتاب الفهرست دون غيره.

وقد تعرّض لهذا المورد العلامة المجلسيّ الأوّل ﵀، وحكم فيه بتبعيّة الشيخ لابن بابويه في هذا الكلام[٤]، وحكم بذلك المحقّق الشيخ محمّد في الاستقصاء، قائلاً: (وأظنّ أنّ منشأ توهّم الشيخ ضعف محمّد بن عيسى هو قول ابن بابويه عن ابن الوليد: أنّ كلّ ما تفرّد به محمّد بن عيسى عن يونس من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه)[٥].

أمّا ما تعرّض له في كتاب الرجال من ذكر قول القمّيّين ـ كما فعل في الاستبصار ـ حيث قال: (ضعيف على قول القمّيّين)[٦] فلمّا تقدّم منّا من الأصل في هذا الكتاب

(١) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: ٣/ ١٥٦.

(٢) الفهرست: ٦١١.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٣٩.

(٤) روضة المتقين: ٢٠/ ٦٨.

(٥) استقصاء الاعتبار: ١/ ٧٧.

(٦) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٥٧٥٨.

هو أنّه أعدّ ليكون مجموعة من المذكّرات والمسودات التي توثّق الأقوال عن المتقدّمين من علماء الرجال، ولا يعدّ كاشفاً عن ما يذهب ويعتقد في ما ينقل للرجال من أحوال.

الثاني: محمّد بن أورمة

ذكره الشيخ في الرجال قائلاً (إنّه ضعيف)[١]، ولكن عندما ذكره في الفهرست قال: (له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وفي رواياته تخليط...، وقال أبو جعفر ابن بابويه: محمّد بن أرومة طعن عليه بالغلوّ، فكلّ ما كان في كتبه ممّا يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فإنّه معتمد عليه ويفتي به، وكلّ ما تفرّد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد)[٢]، ويظهر من هذا الميل إلى الجرح دون التعديل، وإلّا لأشار إليه.

أمّا النجاشيّ فيظهر منه غير هذا حيث حكى عن القمّيّين ما ذكر سابقاً بقوله: (ذكره القمّيّون وغمزوا عليه ورموه بالغلوّ حتى دسّ عليه من يفتك به)[٣]، ثمّ حكى ما يخالفه والميل إلى ما ذكره ابن الغضائريّ الذي قال: (إنّه رأى توقيعاً عن أبي الحسن الثالث عليه السلام إلى أهل قمّ في محمّد بن أورمة، وبراءته ممّا قذف به)[٤] وقال: (كتبه صحاح).

---

(١) المصدر السابق: ٦٣٦٢.

(٢) الفهرست: ٦٢٠.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٩١.

(٤) الرجال لابن الغضائريّ: ٩٣.

الثالث: أحمد بن هلال العبرتائيّ

ما وصل إلينا من أقوال منقولة عن القمّيّين هو التضعيف وعدم التوثيق، منها ما ذكره النجاشيّ من استثناء محمّد بن الحسن بن الوليد له من نوادر الحكمة ومتابعة الشيخ الصدوق[١]، ومنها ما حكاه الشيخ الصدوق عن جملة من المشايخ بقوله: (وكانوا يقولون إنّ ما تفرّد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله، وهو مجروح عند مشياخنا رضي الله عنهم)[٢]، والظاهر أنّ اتّهامه بالغلوّ يعدّ سبباً كافياً للجرح على مبنى القمّيّين.

أمّا الشيخ فيحتمل منه المتابعة، فقد ذكره في عدّة مواطن، منها ما ذكره في كتاب الرجال، حيث عنون له مرّتين، وقال: (بغداديّ غالي)[٣]، وذكره في الفهرست قائلاً: (كان غالياً متّهماً في دينه، وقد روى أكثر أصول أصحابنا)[٤]، وكذلك في التهذيبين، حيث قال في الأوّل: (مشهور بالغلوّ واللعنة، وما يختصّ بروايته لا نعمل به)[٥]، وأمّا الثاني فقال فيه: (ضعيف فاسد المذهب لا يلتفت إلى حديثه فيما يختصّ بنقله)[٦]، فالموقف واحد، ومن الظاهر أنّ سبب الجرح هو الاعتقاد.

ولكن النجاشيّ له موقف يغاير ما تقدّم؛ لأنّه لا يجرح شخصاً بسبب سوء

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٣٩.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ٧٦.

(٣) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٥٦٤٧، ٥٨٢٩.

(٤) الفهرست: ١٠٧.

(٥) تهذيب الأحكام: ٩ باب الوصية لأهل الضلال ح٨١٢.

(٦) الاستبصار: ٣ باب ما يجوز فيه شهادة النساء ح٩٠.

الاعتقاد، فقال: (صالح الرواية يعرف منها وينكر)[١]، وكلامه ظاهر في صحّة طريقه في الرواية والإسناد، وإنّما الطعن في بعض حديثه، ومثل هذا لا يمنع من الاعتماد مطلقاً، وسكت عن بيان مذهبه مع أنّ كلمات القوم في معرض اطّلاعه.

إلّا أن يقال: إنّ مراده ما قبل الانحراف، حيث كان له حالتان من الاستقامة والانحراف كما ذكر ذلك الشيخ في العدّة.

لكنّه خلاف ظاهر الإطلاق، وعلى هذا فالظاهر أنّ منشأ الجرح انحراف مذهبه وفساد معتقده.

ويؤيّده ظاهر اعتماد الأصحاب عليه حال الاستقامة، فقال الشيخ في العدّة: (ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطّاب، محمّد بن أبي زينب في حال استقامته، وتركوا ما رواه في حال تخليطه، وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرتائي)[٢].

الرابع: يوسف بن عقيل

قال الشيخ في الفهرست: (له كتاب، أخبرنا به جماعة)[٣]، ولكن النجاشيّ نسب هذا القول إلى القمّيّين ولم يرتضه، ونصّ على أنّ الكتاب لمحمّد بن قيس، فقال: (كوفيّ قليل الحديث، يقول القمّيّون: إنّ له كتاباً، وعندي أنّ الكتاب لمحمّد بن قيس)[٤].

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٩٩.

(٢) عدّة الأصول: ١/ ١٥٥.

(٣) الفهرست: ٨١١.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٢٢١.

ومن هذا يظهر أنّ الشيخ كان متابعاً للقمّيّين فيما ذكر، دون النجاشيّ الذي يظهر منه التثبّت من الحال.

الخامس: سماعة بن مهران

اتُّهم سماعة بالوقف في عدّة من الكلمات، منها ما ذكره الشيخ في الرجال، والظاهر منه الميل إليه، فقال: (إنّه واقفيّ)[١]. وكذلك ذكره في الغيبة، ونصّ على وقفه في موردين، بقوله: (ولأجل ما قلناه عملت الطائفة... وأخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران)[٢].

والظاهر أنّه قدس سره تابع للشيخ الصدوق الذي نصّ أيضاً على وقفه في موضعين من كتاب الصوم[٣].

ولكن عندما ننظر إلى كلام النجاشيّ نجده على خلاف ما تقدّم، حيث وصفه بالثقة مكرّراً[٤] وهذا يكشف عن نفيه لدعوى فساد المذهب، وسوء الاعتقاد، كما هو الظاهر من التكرار في وصف الثقة في جملة من الرجال، كما سيأتي تفصيل ذلك .

نعم، هناك جملة من المتأخّرين ذهبوا إلى وصفه بالفساد مع القول بالتوثيق؛ باعتبار أنّه لا منافات بين التوثيق وبين كونه واقفيّاً[٥].

---

(١) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٥٠٢١.

(٢) الغيبة: ١٣٤، ١٥٠.

(٣) يلاحظ: من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٥٧، ٨٨.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٥١٧.

(٥) يلاحظ: خلاصة الأقوال: ٢٢٨، رجال ابن داود: ٢٤٢، مدارك الأحكام: ٢/ ١٧٤.

ولكن هذا على خلاف ظاهر كلام النجاشيّ في التكرار ـ كما تقدّم ـ، ومن الواضح التنافي بين ما ذكر من أحوال، فلا بُدّ من تقديم أضبط الأقوال.

فإن قلت: حتّى لو بنينا على أضبطيّة النجاشيّ من غيره في علم الرجال إلّا أنّه في المقام يترجّح كلام الشيخ عليه، على خلاف سائر الأحوال؛ وذلك لما حكم به الصدوق من اتّهامه بالانحراف وميله للوقف.

أقول: يجاب عن هذا بجوابين:

الأوّل: أنّه حتّى لو قبلنا بترجيح قول الشيخ لما ذكر من قرائن في المقام إلّا أنّه لا ينفي دعوى تبعيّة الشيخ للصدوق (رحمهما الله) في هذا التوصيف.

الثاني: هو عدم استبعاد وجود قول يعارض ما ذكره الصدوق ﵀ مكرّراً إنّ الأساس للنجاشيّ في الاعتماد [١].

السادس: الحسن بن الحسين اللؤلؤيّ

ذكره الشيخ في الرجال، قائلاً: (ضعّفه ابن بابويه)[٢]، وقد استثناه ابن الوليد من رجال نوادر الحكمة، وتبعه على ذلك ابن بابويه الصدوق وابن نوح، كما يظهر من كلامه، ولكن النجاشيّ ترجم له وذهب إلى توثيقه قائلاً: (ثقة كثير الرواية)[٣]. وما دام الشيخ أعرض عن ذكر القول الآخر فالظاهر منه اعتماده، بخلاف النجاشيّ الذي نقل القول بالتوثيق، وبنى عليه.

---

(١) يلاحظ: استقصاء الاعتبار: ١/ ١١٢.

(٢) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٦١١٠.

(٣) فهرست اسماء مصنّفي الشيعة: ٨٣.

ومنه يظهر متابعة الشيخ للعلمين.

ولكن ما ذكر مبنيّ على استظهار كون الشيخ قائل بضعفه، وهو غير واضح، لا سيّما أنّ المنقول في كتاب الرجال لا يظهر منه آراءه في الغالب، بالإضافة إلى أنّ الذي يظهر من توثيق النجاشيّ الحدسيّة في هذا المورد.

وقد يستظهر أنّ توثيق النجاشيّ لا معارض له؛ لأنّ الاستثناء في عبارة ابن الوليد إنّما يختصّ بالرواية، وما فهمه الشيخ من التضعيف غير صحيح، وأمّا قول ابن نوح: (وقد أصاب شيخنا أبو جعفر في ذلك كلّه، وتبعه ابن بابويه إلّا في محمّد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رابه فيه، لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة)، فربّما ظنّ منه كما ظنّ الشيخ، فيقدّم كلام النجاشيّ؛ لأنّه أضبط وأثبت[١].

ولكن يمكن أن يقال بأنّ هذا غير ظاهر من محكي كلام الصدوق؛ لأنّ ترك ما ينفرد به ظاهر في الغمز من جهة الراوي.

نعم، هو يختلف عن التضعيف المطلق، فإذا روى ما لا ينفرد به أمكن أن يعتمد عليه، لا من جهة وثقاته في ما يروي بل من جهة الوثوق، كما هو مسلك القدماء.

السابع: عليّ بن شيرة القاشانيّ

ضعّفه الشيخ في رجاله[٢]، وقال النجاشيّ: إنّ أحمد بن محمّد بن عيسى هو الذي ضعّفه، ولم يرتضِ هذا تضعيفه، قال: (فاضلاً، فقيهاً، مكثراً من الحديث)[٣]، وقال

(١) يلاحظ: استقصاء الاعتبار: ٢/ ١٠٩.

(٢) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٥٧١١.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٦٩.

إنّ تضعيف ابن الوليد سببه أنّه سمع منه مذاهب منكرة، ومنه يظهر متابعة الشيخ له.

ولكن ما ذكر مبنيّ على فرض أنّ كتاب الرجال كاشف عن آراء الشيخ، وقد ذكرنا خلافه، فلاحظ.

وعلى هذا فيكون المقدّم قول النجاشيّ في مطلق الأحوال؛ لما يمتاز به من الموضوعيّة والتثبّت في دراسة أحوال الرجال.

المبحث الثاني

تعارض كلام النجاشيّ مع كلام الكشّيّ في اختيار الرجال

وقع التنافي بين كلاميّ الشيخين الجليلين الشيخ الأقدم محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّيّ والشيخ النجاشيّ في بعض مفردات علم الرجال، وكلٌّ من الشيخين لهما أصل في علم الرجال ممّا يستدعي بسط الكلام في شرح هذا الحال، وبيان الصحيح من تقديم كلام الأوّل أو الثاني، أو يصار إلى التوقّف في المقام.

وقد تعرّضنا فيما تقدّم إلى الحديث عن النجاشيّ حتّى قارب كلامنا النصاب، لكونه محور دراستنا في هذا الكتاب، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى حال الكشّيّ؛ لمناسبة المقام، فهو ﵀ من أعلام عصر الغيبة الصغرى، توفّي منتصف القرن الرابع الهجري، ترجم له الشيخ قائلاً: (بصير بالأخبار والرجال، حسن الاعتقاد، له كتاب الرجال)[١]، ووثّقه النجاشيّ بقوله: (ثقة، عين)[٢].

ويمتاز أصله في علم الرجال بذكر الأخبار المادحة والقادحة المرويّة عن أئمّتنا

(١) الفهرست: ص١٧١.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٨٢.

الأطهار (عليهم آلاف التحيّة والسلام)، بالإضافة إلى تصدّيه لنقل كلمات الأصحاب كالشيخ محمّد بن مسعود العيّاشيّ في بيان أحوال الرجال، فضلاً عن وصفه لبعض الرجال من دون نسبة الأقوال الظاهر منها إخباره، وكلامنا في هذا المبحث يختصّ بالقسم الأخير، وهو ما إذا تعارض ما ذكره من دون نسبة مع ما ذكره النجاشيّ، وفي المسألة قولان:

الأول: ما ذكره الفاضل الخواجوئيّ من تقديم قول الكشيّ حال التعارض؛ لأنّه أقدم زماناً، وأبصر بأحوال الرجال وحقيقة الحال[١].

الثاني: اختاره غير واحد من الأعلام[٢]، كالمحقّق الأردبيليّ ﵀ من تقديم قول النجاشيّ على كلام الكشّيّ.

والظاهر: أنّ الاختلاف بين القولين ناشئ من دعوى الأضبطيّة لكلٍّ من الطرفين، لأنّها إحدى المرجّحات عند التعارض بين الجرح والتعديل.

الأضبطيّة:

قال الفراهيديّ في العين بأنّ الضبط هو لزوم الشيء، لا يفارقه في كلّ شيء[٣].

وفي المجمع: إنّ الضبط من باب ضرب، حفظه حفظاً بليغاً، والضبط الحزم، والمقصود بالحزم هو الإتقان في الأمور[٤].

---

(١) يلاحظ: الفوائد الرجاليّة للخواجوئيّ: ص٤٩.

(٢) مجمع الفائدة والبرهان: ٣/ ٣٢٨.

(٣) يلاحظ: كتاب العين: ٧/ ٢٣.

(٤) يلاحظ: مجمع البحرين: ٣/ ٤.

ومثله في القاموس[١]، والصحاح[٢]، وظاهر الأخير إمّا من باب الاشتراك، أو المجاز، وهو الموافق للمعنى عرفاً.

وللضبط إطلاقان في الاصطلاح:

الأوّل: هو الذي اشترط في حجّيّة خبر الواحد، و فُسّر بأن لا يكون الراوي غافلاً، وهو يتناسب مع المعنى الأوّل في اللغة، وقد جعل المعيار في تشخيصه أنّ الأصل في كون الناس على التذكّر وعدم السهو.

الثاني: هو الذي عدّ من المرجّحات في باب التعارض في نقل الحديث، مثل ما إذا تعارض نقل الشيخ الكلينيّ مع نقل الشيخ الطوسيّ، حيث قدّم نقل الأوّل لأنّه أضبط. وكما في باب تعارض الجرح والتعديل، مثل ما إذا تعارض كلام النجاشيّ مع الشيخ فقدّم كلام الأوّل لأنهّ أضبط، وهذا يتناسب مع المعنى الثاني في اللغة.

وقد عدّ مرجّحاً لأنّه يوجب أقوائيّة الظنّ في أحد الجانبين، وفقده يعدّ مؤثّراً في ضعفه.

وتعرف الأضبطيّة إمّا بالإخبار أو الاختبار.

ويفترق الأوّل عن الثاني بأنّ المعنى الأوّل شرط في النقل الحسّيّ كما في أخبار الآحاد الذي ينقل فيها الرواة ما سمعوه أو رأوه، بخلاف الثاني الذي يكون المدار فيه التتبع والاجتهاد فلا مجال لاشتراط الذكر وعدم السهو فيه، وعليه فالشرط أبعديّة الاشتباه المتحقّق بالإتقان.

---

(١) يلاحظ: القاموس المحيط: ٢/ ٣٧٠.

(٢) يلاحظ: مختار الصحاح: ٧٨.

ومن هنا فرّق السيّد الخوئيّ ﵀ بين مقام الحكاية ومقام الشهادة كما في ترجمة عبد الله بن أبي زيد الأنصاريّ، حيث قال: (إنّ الأضبطيّة إنّما تفيد في مقام الحكاية، لا في مقام الشهادة)، والظاهر من الأوّل هو نقل الحدسيّات والحكاية عن نفس الأمر ظنّاً، فقد يسمّى حكاية بالعرض، ولذلك جعل الأضبطيّة مرجّحاً في سائر أنواع التعارض في الحدسيّات، مثل الاختلاف في وحدة العنوان وتعدّده، كما ذكر في ترجمة الحسن بن عطيّة الحنّاط[١]، وما ذكره في ترجمة سعد بن سعد[٢].

وأمّا الثاني ـ وهو مقام الشهادة ـ كما في مقام الجرح والتعديل الذي تشمله أدلّة حجّيّة خبر الواحد، حيث قال ﵀: (أن ينصّ على ذلك أحد الأعلام ـ إلى أن قال ـ وهذا أيضاً لا إشكال فيه، وذلك من جهة الشهادة وحجّيّة خبر الثقة)[٣] ولذلك لم يرجّح بها في ترجمة عبد الله بن أبي زيد فلا يكون للأضبطيّة مجال، لأنّ كليهما من أخبار الآحاد الموجب للظنّ، فبناءً على ثبوت الحجّيّة التعبّديّة لقول الرجاليّ وكون خبر الواحد حجّة في الموضوعات، فلا ترجيح بالأضبطيّة أو بغيرها من المرجّحات التي توجب زيادة الظنّ، لثبوت الحجّيّة التعبّديّة للخبر وإن لم يفد الظنّ الفعليّ.

نعم، يتمّ الترجيح بها أو بغيرها بناءً على ثبوت الحجّيّة له بسبب إفادته للظنّ أو الاطمئنان، ومن الواضح أنّ السيرة تقتضي تقديم الراجح على المرجوح.

هذا كلّه في الكبرى، أمّا الصغرى فهي على القولين المتقدّمين.

---

(١) يلاحظ: معجم رجال الحديث: ٤/ ٣٩٢.

(٢) يلاحظ: المصدر السابق: ٨/ ٦٢.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٣٦.

أمّا القول الأوّل: فقد حُكي عن العلّامة البهائيّ في كتابه الأربعين ـ عند الكلام عن الحديث البيانيّ الذي رواه حمّاد بن عيسى ـ أنّه جزم بأنّ عمر حمّاد نيّف وسبعون لا نيّف وتسعون، وهو الموافق لما ذكره الكشيّ، ويُبعد عدم اطّلاعه ﷺ على قول النجاشيّ في كتابه من أنّه نيّف وتسعون[1].

وكذلك يقال بأنّ هذا هو ظاهر العلّامة وابن داود والسيّد التفرشيّ والعلّامة الحائريّ حيث قدّموه في فاتحة الكتاب عند بيان الرموز وباقي عبارات الكتاب.

ولكن هذا الكلام بعيد، والدليل على خلافه، وقد اختاره جمع من العلماء كالعلّامة المجلسيّ الأوّل الذي قال: (إنّه أثبت من الجميع كما يظهر من التتبّع التامّ)، ولذا من المستبعد أن يقدّم قول غيره ـ وإن كان سابقاً عليه ـ لأنّ المدار على أضبطيّة الناقل لا قدمه.

وما يستظهر من التقديم من قول العلّامة البهائيّ فهو بعيد، من جهة أنّه لم يذكر كلام النجاشيّ مع كونه في معرض الاطّلاع، والغالب في هذا الفنّ التعرّض إلى موارد الاختلاف، بالإضافة إلى وجود النسخ المختلفة من كتاب الكشيّ بين التسعين والسبعين الكاشف عن تطرّق التصحيف.

وأمّا تقديم الكشيّ عند ابن داود والسيّد التفرشيّ والعلّامة الحائريّ ﷺ فيمكن أن يكون لأجل تقدّم الزمان.

نعم، قد يقدّم قول الكشيّ إذا وجدت خصوصيّة في المقام.

والصحيح هو القول الثاني، لما تقدّم في المبحث الأوّل من تصريح الأصحاب

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٨٢.

من أضبطيّة النجاشيّ من غيره في علم الرجال، وهو الظاهر من التتبّع في موارد الخلاف، بالإضافة إلى كثرة وقوع الأخطاء في هذا الكتاب، وقد أشار النجاشيّ إلى هذه الأخطاء عند التعرّض إلى حال الكشيّ، قائلاً: (له كتاب الرجال، كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة)[١]، وهذا ما اختاره المحقّق الأردبيليّ في شرح الإرشاد والعلّامة السبزواريّ في ذخيرة المعاد ولأجل اتّضاح الصواب لا بدّ من التعرّض إلى موارد الخلاف.

المورد الأوّل: معاوية بن حكيم

ترجم له النجاشيّ قائلاً: (معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار الدهنيّ، ثقة، جليل من أصحاب الرضا)[٢]، ولكن الكشيّ ذكره في جماعة كلّهم من الفطحيّة قائلاً: (محمّد بن الوليد الخزّاز، ومعاوية بن حكيم، ومصدّق بن صدقة، ومحمّد بن سالم بن عبد الحميد، كلّهم فطحيّة، من أجلّة العلماء الفقهاء العدول، وبعضهم أدرك الرضا عليه السلام، كلّهم كوفيّون).

ومن الواضح تعارض هذين القولين لما هو الظاهر من إرادة صحّة المذهب عند الإطلاق لقوله: (ثقة).

وما قيل: من عدم المنافاة؛ لأنّ الحكم بكونه ثقة جليلاً يروي عن الرضا عليه السلام لا ينافي كونه فطحيّاً، لأنّ الفطحيّة يزيدون إمامة عبد الله بن جعفر، ويجعلون الإمامة بعده لأخيه موسى الكاظم ثمّ الرضا عليه السلام، وهذا لا ينافي روايته عنه.

---

(١) المصدر السابق: ١٠١٨.

(٢) المصدر السابق: ١٠٩٨.

وأمّا كونه ثقة جليلاً فالظاهر اجتماعه مع الوصف بكونه فطحيّاً؛ لأنّ كثيراً منهم بهذا الوصف سيّما بني فضّال، فعلى هذا فما انفرد به الكشّيّ من الحكم بانحرافه عن المذهب الصحيح ليس معارضاً حتّى يطلب الترجيح[١].

فيجاب عنه: بأنّه لا يتمّ بعد التتبّع التامّ في كلمات النجاشيّ عند استعمال هذا الاصطلاح من غير قيد؛ لأنّا وجدناه يطلقه حين يراد منه كون المصنّف عدل إماميّ.

ومن الظاهر عند العلماء هو تقديم قول النجاشيّ في مثل هذه الأحوال، فقد حكى عنهم المحقّق الشيخ محمّد قائلاً: (معاوية بن حكيم، وقد قدّمنا نقل كونه فطحيّاً عن الكشيّ، وظاهر المتأخّرين من مصنّفي الرجال عدم الالتفات إلى ذلك، بل النجاشيّ وثّقه ساكتاً على التوثيق)[٢]، وظاهره عدم العناية بما حكم به من انحراف، إمّا لاضبطيّة النجاشي في مثل المقام، بل على نحو الدوام، وإمّا لأنّهم أدركوا اشتباه الكشّي في خصوص المقام.

ويظهر من الشيخ في التهذيب كونه من الإماميّة بقوله: (الذي ذكرناه مذهب معاوية بن حكيم من متقدّمي فقهاء أصحابنا)[٣] لأنّ الظاهر من تعبيره بـ(أصحابنا) اتّحاد المذهب، والبداهة قاضية بأنّ مذهب الفطحيّة وغيرها من المذاهب الفاسدة ليسوا من أصحابنا، لا سيّما وأنّ القائل إماميّ[٤].

---

(١) يلاحظ: مسالك الأفهام: ٧/ ٥٤.

(٢) استقصاء الاعتبار: ٣/ ١٨٧، ١٨٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ٨/ ١٣٨.

(٤) يلاحظ: تكملة الرجال: ٢/ ٥١٤، مقباس الهداية: ١/ ٤٦٥.

ولكن هذا الاحتمال غير صحيح؛ لأنّ الظاهر من استعمالهم عند إطلاق لفظ (الأصحاب) شموله للشيعة من أصحاب المذاهب الفاسدة، كما يتّضح من مقدّمة الفهرست بقوله: (لأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة)، كذا كلام النجاشيّ في ترجمة عليّ بن الحسن بن فضّال حيث قال: (كان فقيه أصحابنا بالكوفة ووجههم وثقتهم، وكان فطحيّاً).

فلا شاهد على هذا الاحتمال، ولم يظهر من كلام الشيخ سلامة مذهبه ونقاء معتقده، والظاهر هو أوّل الاحتمالين؛ لاستبعاد غفلة أو إغفال النجاشيّ مذهبه، وهو ما يظهر من المحقّق الأردبيليّ في شرح الإرشاد مكرّراً، حيث يصف الروايات الوارد فيها معاوية بن حكيم بالصحيحة[1].

المورد الثاني: عليّ بن أسباط

ترجم له النجاشيّ ووصفه بأوصاف كبيرة قائلاً: (إنّه أوثق الناس، وأصدقهم لهجة، ولكن ذكر أنّه كان فطحيّاً، وجرى بينه وبين عليّ بن مهزيار رسائل في ذلك، رجعوا فيها إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام فرجع عليّ بن أسباط عن ذلك القول وتركه)[2]، ولكن الكشّيّ ذكر ما يعارض هذا، حيث ادّعى أنّه مات على مذهبه بقوله: (كان فطحيّاً، ولعليّ بن مهزيار إليه رسالة في النقض عليه مقدار جزء صغير، قالوا: فلم

(١) يلاحظ: مجمع الفائدة: ١١/ ٢٣

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٦٣.

ينجح ذلك ومات على مذهبه)[١].

ومع هذا فقد اختير الترجيح لقول النجاشيّ[٢].

والذي يظهر من هذا عدم التنافي والتعارض حتّى نصل إلى الترجيح؛ فإنّه حكى الكشّيّ القول فقط، وهو لا يدلّ على تبنّيه، إلّا أنّه لم يجزم به.

المورد الثالث: محمّد بن الوليد الخزّاز

اعتبره النجاشيّ من أصحابنا الثقات قائلاً: (البجليّ، الخزّاز، أبو جعفر الكوفيّ، ثقة، عين، نقيّ الحديث، ذكره الجماعة بهذا)[٣]، على خلاف ذلك ذكره الكشّيّ ضمن جماعة عبد الله الأفطح[٤].

ومن الواضح تنافي القولين. لما ذكرنا سابقاً من تضمّن لفظة (ثقة) لصحّة المذهب، ونقاء الاعتقاد.

وقد رجّح المحقّق الاردبيليّ ﵀ في شرح الإرشاد قول النجاشيّ، وجعله محلًّا للاعتماد بوصفه رواية عبد الرحمن بن عبد الله بالصحّة، حيث قال: (ولا يضرّ أبان، ولا ما نقل من الكشّيّ أنّ محمّد بن الوليد الواقع في الطريق فطحيّ؛ لقول النجاشيّ ثقة عين نقيّ الحديث ذكره الجماعة بهذا)[٥].

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٣٥.

(٢) يلاحظ: ذخيرة المعاد: ج١ق٣ ص٣٤٣، ٣٨٤.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٣١.

(٤) تقدّم نصّه في المورد الأول.

(٥) مجمع الفائدة: ٣/ ٣٥٩.

وكذلك وصف السيّد الخوئيّ ﵀ روايته بالصحّة قائلاً: (وممّا يدلّ على حرمة القران ومبغوضيّته صحيحة عمر بن يزيد...)[١].

هذا ما عثرت عليه من موارد التنافي بين كلام الكشيّ وكلام النجاشيّ، وقد ذكرت لك كلام العلماء فيه.

وممّا يؤيّد أضبطيّة النجاشيّ من الكشّيّ هو كثرة وقوع الأخطاء في كتابه، ما أدّى إلى تقديم كلام غيره عليه، وهناك موارد عدّة تسجّل على أنّها من الأخطاء:

منها: ما ذكره في الحسن والحسين ابنا سعيد، حيث قال: (الحسن والحسين ابنا سعيد بن حمّاد بن سعيد موالى عليّ بن الحسين صلوات الله عليهما)[٢].

والصواب أنّ حمّاد هو ابن مهران، وليس ابن سعيد، كما في كلام الشيخ والعلّامة[٣].

ومنها: ما ذكره في أواخر ترجمة هشام بن الحكم عن (محمّد بن مسعود بن مزيد)[٤].

ولكن المحقّق الداماد اعترض عليه في حاشيته، وقال: (إنّ الصحيح محمّد بن سعيد، مكان محمّد بن مسعود أو محمّد بن مسعود عن محمّد بن سعيد بن مزيد)[٥].

ومنها: ما نقله الشيخ، عنه في الفهرست، وفي الرجال في أصحاب أمير المؤمنين ﵇

---

(١) شرح المناسك: ٢٩/ ٣٥٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٢٧.

(٣) يلاحظ: الفهرست: ١٩٦، خلاصة الأقوال: ٢٢٤.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٥١.

(٥) المصدر السابق: ٢/ ٥٥١.

حيث عدّ لوط بن يحيى (أبا مخنف) من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام[١].

ولكن الشيخ ردّه في الفهرست والرجال بقوله: (إن الصحيح أنّ أباه كان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وهو لم يلقه، وما ذكر سابقاً غلط)[٢].

ومنها: ذكره في ترجمة معاوية بن عمّار أنّه عاش مائة وخمساً وسبعين عاماً[٣]، ولكن ما ذكر بعيد، لأنّ معاوية روى عن أبي عبد الله، وأبي الحسن عليهما السلام وتوفّي عام ثمانية وأربعين ومائة على ما صرّح به الكلينيّ (طاب ثراه)، أو عام خمس وسبعين ومائة كما صرّح به النجاشيّ (طاب ثراه)، ولو عاش تلك الفترة الطويلة كما ذُكر لأدرك النبي صلى الله عليه وآله، مع أنّه لم يعدّه أحدٌ من الصحابة.

ومنها: ما رواه عن عليّ بن محمّد بن قاسم الحذّاء الكوفيّ: (خرجت من المدينة، فلمّا جزت حيطانها، مقبلاً نحو العراق إذ أنا برجلٍ على بغلٍ أشهب يعترض الطريق، فقلت لبعض من كان معي: من هذا؟ فقالوا: هذا ابن الرضا عليه السلام. قال: فقصدت قصده، فلمّا رآني أريده وقف لي، فانتهيت إليه لأسلّم عليه، فمدّ يده إليّ، فسلّمت عليه، وقبّلتها، فقال: مَن أنت؟ فقلت: بعض مواليك جعلت فداك، أنا محمّد بن عليّ ابن القاسم الحذّاء ـ ثمّ قال الكشيّ ـ واسم عمّه القاسم الحذّاء، وأبو بصير هذا يحيى ابن القاسم يكنّى أبا محمّد)[٤].

---

(١) الفهرست: ٢٠٤، رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٧٩٦.

(٢) الفهرست:٥٨٣، رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٧٩٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٩٦.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٧٧٢.

ولكن هذا ظاهر في الاشتباه، لأنّ قوله: (أنا محمّد بن عليّ بن القاسم) لا يناسب روايته عن عليّ بن محمّد بن القاسم، ولا بُدّ من كون أحدهما غلطاً، إذ القاسم هو الجدّ لا العمّ، مع أنّه لو كان القاسم عمّاً فلا ارتباط للخبر بالعنوان المذكور في كلامه، أي قوله في يحيى بن القاسم أبي بصير والصواب: واسم عمه يحيى بن القاسم[1].

ومن هذا يظهر أنّ قول النجاشيّ هو الأولى بالاتّباع؛ لأنّه الأدقّ الأضبط، المعروف عنه ندرة السهو عند التعارض والاختلاف.

المبحث الثالث

تعارض كلام النجاشيّ مع كلام بعض القدماء

حكيت مجموعة من الأوصاف لرواة الأحاديث والأخبار في بعض المصادر، عن غير واحد من العلماء المتقدّمين، كابن فضّال، ومحمّد بن مسعود، ونصر بن الصباح، وغيرهم، ولعلّك تجد الأكثر منها في كتاب الاختيار، إلّا أنّ بعضها يختلف عمّا هو مذكور في أصول الرجال، فلا بدّ من البحث عن ترجيح أيّ من هذه الأقوال.

وفي أول الكلام قد يقال: إذا كان المنقول عنه الوصف ثقة صدوقاً، وكان من علمائنا القدماء، فهذا نقل عن حسّ، ولا يعارض بأمثال ما ينقله النجاشيّ، لاحتمال الحدس والاجتهاد.

ولكن يجاب: أنّ من الثابت بالتتبّع والمراجعة في ما نقله النجاشيّ من أحكام إنّما

(١) يلاحظ: الرسائل الرجاليّة: ٢/ ٣٠٥.

هي عن حسّ لا عن اجتهاد وحدس عادة، فهو ينقل كلام الأصحاب في ذكر أحوال الرجال إلّا في البعض النادر منها ـ كما تقدّم ـ، وحينئذٍ فإذا كان مخالفاً لما نُقل عن المتقدّمين من الأصحاب فلا مبرّر لتقديم قولهم بسبب ما قيل من دعوى اختصاصهم بنقل الحسّ، سيّما إذا أعرض المتأخّرون عن نقل تلك الأقوال؛ لإمكان أن يكون هذا الإهمال بسبب الندرة وعدم الشهرة على لسان القدماء دون ما ذكره المتأخّرون، وعليه فالأولى ترجيح قولهم؛ لكونه المشهور على لسان الأصحاب.

أمّا إذا قلنا: إنّ سبب هذا الإعراض هو عدم تعهّدهم بنقل سائر الأقوال، وما نُقل عن المتقدّمين يكون واحداً في قبال تلك الأقوال، فلا مرجّح لأحد الأطراف بناءً على أنّ قول الرجاليّ حجّة على أساس الحكاية والإخبار، وأنّه مشمول بأدلّة حجّيّة خبر الواحد، فيتساقط الخبران عند التعارض.

أمّا إذا بنينا على الحجّيّة من باب الظنّ أو الاطمئنان، فيبحث عن الأضبط في المقام أو عن قرائن ترجّح أحد طرفي الاحتمال، ومثال هذا ما ذكر من التنافي في عليّ ابن أسباط، فقد علّق السيّد الخوئيّ ﵀ على هذا المقام قائلاً: (وكيف كان، فلم يظهر لنا وجه لتقديم قول النجاشيّ على قول محمّد بن مسعود الذي كان قريب العهد إلى زمان الجواد ﵇، بل يظهر من الكشيّ أنّ المعروف بينهم أنّ عليّ بن أسباط لم يرجع حتّى مات، وعلى ذلك فإن لم يتقدّم قول محمّد بن مسعود على كلام النجاشيّ فلا أقلّ من تساقطهما، فلم يثبت رجوعه إلى الحقّ. نعم، قد يؤيّد رجوعه إلى الحقّ بترحّم الإمام الجواد ﵇ عليه في صحيحة عليّ بن مهزيار)[1].

(١) معجم رجال الحديث: ١١/ ٢٧٩.

ومن الواضح أنّه قدّس سرّه حاول إثبات توهّم النجاشيّ، أو نقله ما ليس بحسّ في هذا المقام، ولازمه ترجيح كلام ابن مسعود؛ لبعده عن الأمرين، بقرينة قربه بالعهد، أو الرجوع الى أصل التساقط بعد البناء على حجّيّة كلا النقلين؛ لأنّه يبني على حجّيّة قول الرجاليّ من باب الحكاية والإخبار.

ولكن هذا على خلاف الأصل من أنّ النجاشيّ أثبت الجميع، ويتعهّد بالنقل الحسّي لأشهر الأقوال، ويؤيّده صحيح ابن مهزيار، وربّما لهذا قال ابن داود: إنّ الأشهر ما قال النجاشيّ[1]، لأنّ ذلك شاع بين أصحابنا وذاع، فلا يجوز بعد ذلك الحكم بأنّه مات على المذهب الأوّل.

المبحث الرابع

تعارض كلام النجاشيّ مع بعض أحاديث المعصومين عليهم السلام

لا يخفى وجود جملة من الأخبار عن الأئمّة عليهم السلام دالّة على مدح أو ذمّ بعض الرجال من نَقَلَة الحديث، ومنها ما هو تامّ الإسناد يصحّ التعويل عليه للحكم على مفردات سند الأخبار، ولكنها قد تبتلى بمعارضةٍ مع كلام بعض علماء الرجال من أمثال النجاشيّ، فوقع الكلام في تقديم أيٍّ من الطرفين، أو يتوقّف في المقام؟

ويعتمد الجواب على البناء على أحد الأقوال في حجّيّة قول علماء الرجال.

فإن قلنا بالحجّيّة من باب حجّيّة خبر الواحد في الموضوعات ـ كما ذهب إليه السيّد الخوئي رحمه الله ـ فيقع التعارض بينهما، لأنّ كلا الطرفين خبر ثقة، فيسقط دليل

(١) رجال ابن داود: ٢٦٠.

الحجّيّة بالمعارضة، ولذلك أجاب السيّد الخوئيّ ـ عند البحث عن داود الرقّيّ على سؤال تبرّع بطرحه، حاصله: قد يقال: إنّ الرواية بما أنّها صحيحة على الأظهر فلا بُدَّ من الاعتماد عليها في الحكم بوثاقة داود ـ بما نصّه ﷺ: (إنّه على تقدير الثبوت فالحكم بصدور هذا الكلام من الإمام عليه السلام يتوقّف على دليل الحجّيّة لهذه الرواية، ولا يمكن ذلك لمعارضته بشموله لشهادة النجاشيّ وشيخيه بضعف الرجل، فيسقط دليل الحجّيّة بالمعارضة)[1].

لا يقال: تقديم نقل الراوي لكلام الإمام؛ لأنّه ينقل ما يقطع به عن حسّ، بخلاف كلام النجاشيّ الذي يحكي ظنّاً وإن كان كلاهما خبر واحد، كما إذا تعارض الشاهدان وكان أحدهما يحكي عن حسّ والآخر يحكي عن ظنّ فيقدّم الأوّل ولا يعوّل على شهادة الآخر فللقطع مدخليّة في مقام الاعتماد.

فإنّه يجاب:

أوّلاً: بإنّ هذا لو صحّ فإنّما يتمّ في خصوص الرواية التي يرويها الثقة بلا واسطة دون ما كانت فيها وسائط متعدّدة كما هو الواقع في المقام، فلا فرق بين الرواية المحكيّة عن الإمام وقول الرجاليّ.

ثانياً: أنّ هذا مبنيّ على فرض كون الرجاليّ ينقل ظنّاً، وهو أوّل الكلام؛ لما تقدّم من معروفيّة غالب توصيفات الرواة، وأحوالهم بين علماء الرجال.

ولكن أشكل عليه: بأنّ التعارض فرع التكاذب ولا تكاذب في المقام؛ لأنّ شهادة النجاشيّ أو شيخه تكشف عن أعتقادهما بعدم وثاقة الرجل، وهو لا ينافي

(١) معجم رجال الحديث: ٧/ ١٢٨.

اعتقاد الإمام بوثاقته، وإنّما يسقط هذا الاعتقاد من الحجّيّة؛ لأنّه على خلاف اعتقاد المعصوم، لا من باب التعارض مع حجّيّة أعتقاد المعصوم، فلا نصل إلى تعارض دليل الحجّيّة.

نعم، **لو كانت** حجّيّة شهادة النجاشيّ وشيخيه، ومطابقتها للواقع مستلزماً لكذب الراوي الناقل لكلام المعصوم عليه السلام ـ أعني عدم مطابقة نقله للواقع ـ **لوقع** التكاذب والتعارض بين نقل الراوي وشهادة النجاشيّ وشيخيه في الحجّيّة لأنّهما متكافئان ومحتاجان معاً إلى دليل الحجّيّة.

إلّا أنّه من الواضح أنّ مثل هذه الملازمة غير ثابتة، وأنّه حتى إذا كانت شهادة النجاشيّ مطابقة للواقع يمكن أن تصدر من الإمام عليه السلام الرواية، فلا تكاذب بين شهادة النجاشيّ مع شهادة الراوي بصدور الحديث عن المعصوم عليه السلام، فتكون كما سمعنا الحديث منه وجداناً، من حيث سقوط شهادة غير المعصوم عليه السلام عن الحجّيّة؛ لكونها تنفي شهادة غير المعصوم، وليس ذلك من باب العلم الوجدانيّ، لبطلان الشهادة لكي يقال بأنّه فرع الوجدان ولا يتمّ في فرض النقل بخبر الثقة، بل من باب عدم التكاذب بين ما هو شهادة من غير المعصوم مع ما هو شهادة من المعصوم، وهذا من قبيل ما إذا كان شاهد النفي للنجاسة ـ مثلاً ـ غير ناظر ولا مطّلع على منشأ النجاسة، ويشهد به شاهد الإثبات بحيث لا ينفيه، فإنه لا يقع حينئذ تعارض بينهما بل يكون شاهد الإثبات حجّة[1].

ولكن ما ذكر من الإشكال يفترض كون توصيفات متقدّمي علم الرجال مبنيّة

(١) يلاحظ: بحوث في الفقه كتاب الحج: ١/ ٥١.

على نقل اعتقاداتهم في الرواة، وهذا خلاف ما هو المشهور من كونها مبنيّة على معروفيّة أحوالهم ـ كما تقدّم منّا الكلام في إثبات ذلك ـ فيكون إخبارهم شاهد حسّ عن أحوالهم وصفاتهم، ومثل هذا ينافي كلام الراوي الناقل لكلام المعصوم عليه السلام فيقع التعارض بينهما.

نعم، إذا وجدت قرائن يمكن من خلالها إثبات فساد أحد الطرفين، كما إذا ثبت لنا أنّ بعض التوصيفات الواردة في كتب متقدّمي علماء الرجال مبنيّة على غير ما ذكرنا من المعروفيّة، فيبقى الطرف الآخر بلا معارض، ويشمله دليل الحجّيّة.

ومن ذلك ما ذكره السيّد الخوئيّ قدس سره في ترجمة المعلّى بن خنيس ـ بعد ذكر الروايات المادحة وتصحيحها ـ، قال: (ولا يعتنى بتضعيف النجاشيّ وإن كان هو خرّيت هذه ا لصناعة، ولعلّ منشأ تضعيفه قدس سره هو ما اشتهر من نسبة الغلوّ إليه، وقد نسب ذلك الغلاة وعلماء العامّة الذين يريدون الازدراء بأصحاب أبي عبد الله عليه السلام)[1]، ومن خلال استبعاد هذا الاحتمال فلا يكون مشمولاً لدليل حجّيّة الأخبار.

لكن ما ذكر خلاف ما عُرف عن النجاشيّ من تضعيفات؛ حيث لم يُعرف من منهجه جعل الاعتقاد سبباً في جرح الرجال.

لا يقال: إنّ الروايات المادحة كانت في معرض اطّلاعه، ولكنّه تعمّد إهمالها، ومثل هذا يوجب وهنها، وعدم اعتمادها.

فإنّه يقال: إنّه حتّى لو صحّ هذا الفرض إلّا أنّ الروايات ما دامت تتّصف بصحّة الإسناد لا يمكن إهمالها اعتماداً على الوثوق بالنجاشيّ إلى تلك الحدود؛

(١) معجم رجال الحديث: ١٨/ ٢٨٣.

لاحتمال أن يكون سبب إهماله اعتماده على قرائن لو اطّلعنا عليها لم نحكم بسقمها.

نعم، لوكانت واردة على نحو القضيّة الخارجيّة كأن يكون نظر الإمام عليه السلام إلى حالة ما حكم على أساسها لصحّ ما ذكر. ولكن من البعيد جدّاً حمل جميع الأخبار على ذلك.

هذا كلّه بناءً على كون الحجّيّة من باب الإخبار.

وأمّا بناءً على القول بكفاية الواحد في علم الرجال لأجل حصول الظنّ الاجتهاديّ فهي من باب العمل بقول أهل الخبرة، غاية الأمر اتّصافه بكونه نبأ تبعاً وبالعرض، من جهة الإخبار عن موافقة ما يقوله لنفس الأمر بظنّه وبحسب معتقده، وهذا لا يجدي في حجّيّتها من حيث إنّها نبأ، فإنّ المناط في الحجّيّة هنا أيضاً الظنّ، وهذا إخبار عمّا يوجبه[1]، وإمّا كونه من باب الرجوع لأهل الخبرة كما يظهر من سيرة العقلاء الممضاة من الشارع المقدّس.

وعلى هذا فيكون الجرح أو التعديل دراية لا رواية[2]، فإذا عارضه خبر يروى عن المعصوم فلا بدّ من تقديمه؛ لما ذكر من الأصل تقدّم الدراية على الرواية.

وقد يجاب:

أوّلاً: أنّ ما ذكر من أصل يجري عندما تكون الدراية عن علم، وإلّا فلو كانت عن ظنّ ـ كما في المقام ـ فلا مرجّح للدراية على الرواية، بل يلزم التعارض والرجوع إلى المرجّحات؛ لاستحالة الظنّ بطرفي النقيض.

---

(١) يلاحظ: القوانين المحكمة: ٣/ ٢٧٥.

(٢) عرّفت الدراية في المجمع: هي العلم بالشيء وفي الاصطلاح ما أخذ بالنظر والاستدلال، والاستدلال هو ردّ الفرع إلى الأصل.

بل قد يقال: بتقديم الرواية على الدراية فيما إذا كان المروي صادراً عن المعصوم عليه السلام؛ لأنّ الرواية عن حسّ والدراية عن حدس، والاشتباه في الحدس أقرب من الاشتباه في الحسّ.

إن قلت: إن ملاك تقديم الرواية هو الإخبار عن حسّ، وهذا ما قد يشترك مع قول أهل الخبرة، إذ قد يدّعى شمول أدلّة حجّيّته فيما إذا أخبر عن حسّ لتوفّر ملاك التخصّص[1]، فلا يصحّ هذا الجواب لأنّ كليهما ينقل عن حسّ.

أقول: إنّ ما ذكر في أصل الفكرة غير واضح؛ لاندراج قول أهل الخبرة فيما إذا أخبر عن الحسّيّات في حجّيّة خبر الواحد، ويكون دليله دليلها، فيتعارض الخبران ويتساقطان.

ويضاف إليه أنّ قول أهل الخبرة لا يفيد إلّا الظنّ بالواقع بالنسبة للخبير، بخلاف خبر الواحد فإنّ المخبر ينبيء عن علم، فإذا فرضنا أنّ قول أهل الخبرة يمكن أن يكون عن حسّ فيكون إخباراً عن علم، ولا يكون داخلاً في قول أهل الخبرة، أمّا إذا كان الوثوق بالدراية أكبر من الوثوق بالرواية كما إذا أفادت الظنّ القويّ فتقدّم الدراية، والعكس بالعكس.

ثانياً: ما تبنّاه الفاضل الكلباسيّ رحمه الله: (من أنّ المقام ليس من باب تعارض الدراية مع الرواية، بل من باب تعارض الرواية بلا واسطة مع الرواية مع الواسطة، لأنّ ما يذكره الرجاليّ من باب النقل بالإضافة إلينا. نعم، هو من هو من باب الدراية بالإضافة إلى نفسه، ولكن لا جدوى بالنسبة إلينا)[2].

---

(١) يلاحظ: مباحث الأصول: ج٢ ق٢ ص٢٦١.

(٢) الرسائل الرجاليّة: ٣/ ٦٢٢.

ويجاب على هذا بثلاثة أمور:

١ ـ ما ذكر مبنيّ على ما ذهب إليه من صدق الخبر على ما كان مضمونه أمراً حدسيّاً، حيث قال: (لكن حرّرنا في محلّه ضعف القول باختصاص صدق الخبر بما كان مستنداً إلى الحسّ)[١] وهو خلاف المعظم، ومن الغريب هذا التباين بينه وبين ما تقدّم من قول السيّد الشهيد ﵀.

٢ ـ إنّ من شروط الخبر علم المخبر بالنسبة بين الموضوع والمحمول، لاحظ ما ذكره الشهيد الأوّل ﵀[٢] وما يذكره الرجاليّ بناءً على كونه من باب الظنّ الاجتهاديّ، أو كونه قولاً لأهل الخبرة لا يتوفّر فيه الجزم.

٣ ـ ما ذكره من أنّ قول الرجاليّ رواية بلا واسطة غير صحيح، لأنّ المعتبر في حقيقة الرواية هو التحمّل عن الغير، بل هو أساس وضعها؛ لأنّ الأصل فيها هو تسمية البعير بالراوية باعتبار نقله الماء إلى الغير.

نعم، يمكن أن يكون المفتي مشابهاً للمخبر باعتبار إسناد الحكم الى الله، دون الرجاليّ الذي ينقل ما يحدسه اعتماداً على أمارات أو قرائن أوصلته إلى الحكم، فلا يكون داخلاً تحت مفهوم الرواية والخبر.

وكذلك لا يمكن أن يكون قول الرجاليّ مفيداً للاطمئنان بعد معارضته لرواية صحيحة السند واضحة البيان.

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٢٨٤.

(٢) يلاحظ: القواعد والفوائد: ١/ ٢٤٦.

الفصل التاسع

الرواة الذين لم يفرِد لهم عنواناً

ظهر من ديباجة المصنّف كون الحاجة التي دعته إلى تأليف كتابه هي ذكر أسماء المصنّفين ومصنّفاتهم، مع بيان طريقه لإثبات نسبتها وإن لم يكن الطريق المذكور صحيحاً مع كثرة الطرق لما يظهر من ثبوت النسبة ومشهوريّتها غالباً، لكنّه تعرّض في ضمن هذه الترجمات إلى بعض لمناسبات، منها: كون الموصوف له قرابة مع المترجم بالأصل، أو كونه مشتركاً معه بتمام الاسم، وغيرها من الأسباب التي ستمرّ عليك خلال تتبّع هذه الأسماء، مع بيان أوصاف بعضهم من دون أن يفرد لهم عنواناً، مع أنّ البعض منهم له كتاب.

وهم على قسمين:

القسم الأوّل: الرواة الذين ذكر لهم وصف تعديلٍ أو جرحٍ.

القسم الثاني: الرجال الذين نصّ على روايتهم للحديث.

القسم الأوّل: وصف المصنّف مجموعة كبيرة من الرجال، يصل عددهم إلى ثمان وسبعين رجلاً بأوصاف تعديل وجرح، وقد رتّبناها وفقاً لترتيب حروف الهجاء تبعاً للمصنّف رحمه الله، وهم:

١ - أحمد بن محمّد بن الهيثم العجليّ، ذكره النجاشيّ ضمن ترجمة ابنه الحسن بن أحمد بن محمّد بن الهيثم قائلاً: (وأبوه وجدّه ثقتان، وهم من أهل الريّ)[١].

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٥١.

٢- أسد بن أعفر المصريّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه داود بن أسد قائلاً: (وأبوه أسد بن أعفر من شيوخ أصحاب الحديث الثقات)[١].

٣- إسماعيل بن أبي بكر محمّد بن الربيع بن أبي السمّال، ذكره ضمن ترجمة أخيه إبراهيم بن محمّد قائلاً: (ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي السمّال)[٢].

٤- إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفيّ، ذكره في ترجمة ابن أخيه بسطام قائلاً: (كان وجهاً في أصحابنا وأبوه وعمومته، وكان أوجههم إسماعيل، وهم بيت بالكوفة من جعفيّ)[٣].

٥- أبو عامر بن جناح الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه سُعَيد بن جناح قائلاً: (وأخوه أبو عامر روى عن أبي الحسن والرضا عليهما السلام وكانا ثقتين)[٤].

٦- بشر بن إسماعيل بن عمّار بن حيّان التغلبيّ، ذكره في ترجمة عمّه إسحاق بن عمّار بن حيّان التغلبيّ قائلاً: (وابنا أخيه عليّ بن إسماعيل وبشر بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث)[٥].

٧- جعفر بن إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن جعفر الطيّار، ذكره ضمن ترجمة ابنه سليمان بن جعفر قائلاً: (وروى أبوه عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام

---

(١) المصدر السابق: ٤١٤.

(٢) المصدر السابق: رقم ٣٠.

(٣) المصدر السابق: ٢٨١.

(٤) المصدر السابق: ٥١٢.

(٥) المصدر السابق: ١٦٩.

وكانا ثقتين)[١].

٨- جعفر بن عون الأسديّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه محمّد بن جعفر، قائلاً: (وكان أبوه وجهاً روى عنه محمّد بن عيسى)[٢].

٩- حسن بن أبي سارة، ذكره في ترجمة ابنه محمّد، قائلاً: (سكن هو وأبوه قبله النيل، روى هو وأبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. وابن عمّ محمّد بن الحسن معاذ بن مسلم بن أبي سارة، وهم أهل بيت فضل وأدب، وعلى معاذ ومحمّد فقه الكسائيّ علم العرب، والكسائيّ والفرّاء يحكون في كتبهم كثيراً قال أبو جعفر الرواسيّ ومحمّد بن الحسن، وهم ثقات لا يطعن عليهم بشيء)[٣].

١٠- الحسن بن شجرة بن ميمون بن أبي أراكة، ذكره ضمن ترجمة أخيه عليّ بن شجرة قائلاً: (وأخوه الحسن بن شجرة روى، وكلّهم ثقات وجوه جلّة)[٤].

١١- الحسن بن علوان الكلبيّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه الحسين بن علوان قائلاً: (وأخوه الحسن يكنّى أبا محمّد ثقة رويا عن أبي عبد الله عليه السلام وليس للحسن كتاب، والحسن أخصّ بنا وأولى)[٥].

وقد وقع الكلام في عود التوثيق إلى الحسن كما أختاره جملة من العلماء كالوحيد

---

(١) المصدر السابق: ٤٨٣.

(٢) المصدر السابق: ١٠٢٠.

(٣) المصدر السابق: ٨٨٣.

(٤) المصدر السابق: ٧٢٠.

(٥) المصدر السابق: ١١٦.

في تعليقته[١]، ومنهم من أرجعه إلى الحسين صاحب الترجمة لأنّه المقصود بالوصف كالسيّد الخوئيّ ﵀[٢].

والظاهر عود التوثيق للحسن بقرينة تقدّم التوثيق على قوله (رويا عن أبي عبد الله) إذ لو كان التوثيق راجع للحسين لقال بعد قوله (رويا عن أبي عبد الله ﵇): (وليس للحسن كتاب، والحسن أخصّ بنا وكان ثقة) كما فعل في بعض التراجم التي فصل الوصف فيها بجملة.

١٢-الحسن بن أبي عبد الله محمّد بن خالد بن عمر الطيالسيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عبد الله بن محمّد بن خالد قائلاً: (رجل من أصحابنا ثقة سليم الجنبة، وكذلك أخوه أبو محمّد الحسن)[٣].

١٣-الحُصين بن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفيّ الكوفيّ ذكره في ترجمة أبنه بسطام قائلاً: (كان وجهاً في أصحابنا وأبوه وعمومته، وكان أوجههم إسماعيل، وهم بيت بالكوفة من جعفي)[٤].

١٤-حفص بن سابور الزيّات، ذكره ضمن ترجمة أخيه بسطام بن سابور قائلاً: (وإخوته زكريّا وزياد وحفص ثقات، كلّهم رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن ﵈، ذكرهم أبو العباس وغيره في الرجال)[٥].

---

(١) يلاحظ: تعليقة على منهج المقال: ٤/ ٢٥٢.

(٢) يلاحظ: معجم رجال الحديث: ٤/ ٣٩٤.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٥٧٢.

(٤) المصدر السابق: ٢٨١.

(٥) المصدر السابق: ٢٨٠.

١٥- حفص بن سالم صاحب السابريّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عمر بن سالم قائلاً: (كوفيّ وأخوه حفص ثقتان)[١].

١٦- حيّان بن عليّ العنزيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه مندل بن عليّ قائلاً: (وأخوه حيّان ثقتان)[٢].

١٧- خثيمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفيّ، ذكره في ترجمة ابن أخيه بسطام قائلاً: (ابن أخي خيثمة وإسماعيل، كان وجهاً في أصحابنا وأبوه وعمومته، وكان أوجههم إسماعيل، وهم بيت بالكوفة من جعفيّ)[٣].

١٨- رقيم بن إلياس بن عمرو بن إلياس البجليّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عمرو بن إلياس قائلاً: (وهو ثقة، هو وأخواه يعقوب ورقيم)[٤]، وقال في ترجمة إلياس: (إنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام)[٥].

١٩- زكريّا بن إدريس بن عبد الله الأشعريّ، ذكره في ترجمة أبيه إدريس بن عبد الله قائلاً: (وأبو جرير القمّيّ هو زكريّا بن إدريس هذا، وكان وجهاً)[٦].

وقد استظهر أنّ الوصف في هذا يرجع إلى الأب لا للابن (زكريّا)، ولعلّه يبتني على دعوى عدم دلالة لفظ الوجه على التوثيق والحسن، كما يمكن أن يؤيّد بما ذكره

(١) المصدر السابق: ٧٥٨.

(٢) المصدر السابق: ١١٣١.

(٣) المصدر السابق: ٢٨١.

(٤) المصدر السابق: ٧٧٣.

(٥) المصدر السابق: ٢٧٢.

(٦) المصدر السابق: ٢٥٩.

النجاشيّ في ترجمة جعفر بن محمّد بن جعفر، قائلاً: (كان وجهاً في الطالبيّين متقدّماً، وكان ثقة في أصحابنا)[١].

٢٠-زكريّا بن سابور الزيّات الواسطيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه بسطام بن سابور قائلاً: (وإخوته زكريّا وزياد وحفص ثقات، كلّهم رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام، ذكرهم أبو العبّاس وغيره في الرجال)[٢].

٢١-زياد بن سابور الزّيات، ذكره ضمن ترجمة أخيه بسطام بن سابور قائلاً: (وإخوته زكريّا وزياد وحفص ثقات، كلّهم رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام، ذكرهم أبو العبّاس وغيره في الرجال)[٣].

٢٢-زياد بن سوقة العمريّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه حفص بن سوقة قائلاً: (إخوانه زياد ومحمّد ابنا سوقة أكثر منه رواية عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ثقات، روى محمّد بن سوقة عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن عليّ عليه السلام حديث تفرقة هذه الأمة، وروى زياد عن أبي جعفر [عليه السلام]: (لا تصلّوا خلف الناصب)[٤].

٢٣-زياد بن منذر، حكى في ترجمة زياد بن عيسى عن سعد بن عبد الله توثيقه له قائلاً: (وقال سعد بن عبد الله الأشعريّ: ومن أصحاب أبي جعفر أبو عبيدة وهو زياد بن أبي رجاء، كوفيّ، ثقة، صحيح، واسم أبي رجاء منذر، وقيل: زياد بن أخزم،

---

(١) المصدر السابق: ٣١٤ وغيره.

(٢) المصدر السابق: ١٢٨.

(٣) المصدر السابق: ١٢٨.

(٤) المصدر السابق: ٣٤٨.

و لم يصحّ)[١].

٢٤-سلمة بن محمّد بن عبد الله الخزاعيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه منصور بن محمّد قائلاً: (وهو الذي يقال لأخيه سلمة بن محمّد أخو منصور، ثقتان رويا عن أبي عبد الله عليه السلام)[٢].

٢٥-شجرة بن ميمون بن أبي أراكة، ذكره ضمن ترجمة ابنه عليّ شجرة قائلاً: (روى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وأخوه الحسن بن شجرة روى، وكلّهم ثقات وجوه جلّة)[٣].

٢٦-شهاب بن عبد ربه بن أبي ميمونة، ذكره ضمن ترجمة ابن أخيه إسماعيل ضمن جماعة من الثقات قائلاً: (عمومته شهاب... كلّهم ثقات رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام)[٤]، مع أنّه ترجم له مستقلًّا تحت عنوان (شهاب بن عبد ربّه) من دون أن يذكر له وصفاً[٥].

٢٧-صباح بن موسى الساباطيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عمّار بن موسى الساباطيّ قائلاً: (أبو الفضل مولى، وأخواه قيس وصباح، رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وكانوا ثقات في الرواية)[٦].

---

(١) المصدر السابق: ٤٤٩.

(٢) المصدر السابق: ١٠٩٩.

(٣) المصدر السابق: ٧٢٠.

(٤) المصدر السابق: ٥٠.

(٥) المصدر السابق: ٥٢٣.

(٦) المصدر السابق: ٧٧٩.

٢٨-عامر بن عبد الملك بن مسمع، ذكره في ترجمة أخيه قائلاً: (وكان أوجه من أخيه عامر بن عبد الملك وأبيه)[١].

٢٩-عبد الأعلى بن عليّ بن أبي شعبة الحلبيّ، ذكره ضمن ترجمة ابن عمّه أحمد ابن عمر بن أبي شعبة، قائلاً: (وهو ابن عمّ عبيد الله وعبد الأعلى وعمران ومحمّد الحلبيّين، روى أبوهم عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقات)[٢].

٣٠-عبد الحميد بن أبي العلاء الخفّاف الكوفيّ، حكى في ترجمة أخيه الحسين بن أبي العلاء عن أحمد بن الحسين الغضائريّ وصفه قائلاً: (وقال أحمد بن الحسين رحمه الله: هو مولى بني عامر وأخواه عليّ وعبد الحميد روى الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام وكان الحسين أوجههم)[٣].

٣١-عبد الخالق بن عبد ربّه بن أبي ميمونة بن يسار، مولى بني أسد، ذكره ضمن ترجمة ابنه إسماعيل ضمن جماعة من الثقات، قائلاً: (وأبوه عبد الخالق كلّهم ثقات رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام)[٤].

٣٢-عبد الرحمن بن ميمون البصريّ، ذكره ضمن ترجمة حفيده أبو همام إسماعيل بن همام بن عبد الرحمن البصريّ قائلاً: (ثقة هو وأبوه وجدّه)[٥].

٣٣-عبد الرحيم بن عبد ربه بن أبي ميمونة، ذكره ضمن ترجمة ابن أخيه إسماعيل

---

(١) المصدر السابق: ١١٢٤.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٥.

(٣) المصدر السابق: ١١٧.

(٤) المصدر السابق: ٥٠.

(٥) المصدر السابق: ٦٢.

ضمن جماعة من الثقات قائلاً: (عمومته شهاب وعبد الرحيم ووهب وأبوه عبد الخالق كلّهم ثقات رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام)[١].

٣٤-عبد الغفّار بن القاسم بن قيس بن قيس بن قهد الأنصاريّ أبو مريم، ذكره ضمن ترجمة أخيه عبد المؤمن بن القاسم قائلاً: (ثقة، هو وأخوه، وهو أخو أبي مريم عبد الغفّار بن القاسم)[٢].

٣٥-عبد الله بن رباط البجليّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه محمّد بن عبد الله قائلاً: (وكان هو وأبوه ثقتين)[٣]، وكذلك ذكره في ترجمة أخيه الحسن بن رباط[٤].

٣٦-عبد الله بن شريك الوحيديّ الكلابيّ، ذكره ضمن ترجمة حفيد حفيده عبيد بن كثير قائلاً: (وعبد الله بن شريك الذي هو جدّ جدّ عبيد، روى عن عليّ بن الحسين وأبي جعفر عليهما السلام وكان يكنّى أبا المحجل وكان عندهما وجيهاً مقدّماً)[٥].

٣٧-عبد الله بن عثمان بن عمرو بن خالد الفزاريّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه حمّاد بن عثمان قائلاً: (أخوه عبد الله ثقتان، رويا عن أبي عبد الله عليه السلام)[٦].

٣٨-عبد الله بن غالب الأسديّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه إسحاق بن غالب

---

(١) المصدر السابق: ٥٠.

(٢) المصدر السابق: ٦٥٥.

(٣) المصدر السابق: ٩٥٥.

(٤) المصدر السابق: ٩٤.

(٥) المصدر السابق: ٦٢٠.

(٦) المصدر السابق: ٣٧١.

قائلاً: (ثقة، وأخوه عبد الله كذلك، وكانا شاعرين، رويا عن أبي عبد الله عليه السلام)[١].

٣٩-عبد الله بن محمّد البلويّ، ذكره في ترجمة شيخه محمّد بن الحسن بن عبد الله الجعفريّ قائلاً: (روى عنه البلويّ، والبلويّ رجل ضعيف مطعون عليه)[٢].

٤٠-عبد الله بن محمّد الجعفيّ، ذكره ضمن ترجمة جابر بن يزيد قائلاً: (وهذا عبد الله بن محمّد يقال له الجعفيّ، ضعيف)[٣].

٤١-عبد الملك بن سعيد بن حيّان بن أبجر الكنانيّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عبد الله بن سعيد بن حيّان الكنانيّ قائلاً: (وأخوه عبد الملك بن سعيد ثقة)[٤].

٤٢-عبد الملك بن عُتبة النخعيّ، ذكره ضمن ترجمة من شاركه في الاسم عبد الملك بن عتبة الهاشميّ قائلاً: (والكتاب الذي ينسب إلى عبد الملك بن عتبة هو لعبد الملك بن عتبة النخعيّ، صيرفيّ، كوفيّ، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام)[٥].

٤٣-عبد الملك بن مسمع، ذكره في ترجمة ابنه قائلاً: (وكان أوجه من أخيه عامر بن عبد الملك وأبيه)[٦].

٤٤-عبيد الله بن عليّ بن أبي شعبة الحلبيّ، ذكره ضمن ترجمة ابن عمّه أحمد بن عمر بن أبي شعبة قائلاً: (وهو ابن عمّ عبيد الله وعبد الأعلى وعمران ومحمّد

---

(١) المصدر السابق: ١٧٢.

(٢) المصدر السابق: ٨٨٤.

(٣) المصدر السابق: ٣٣٢.

(٤) المصدر السابق: ٥٦٥.

(٥) المصدر السابق: ٦٣٥.

(٦) المصدر السابق: ١١٢٤.

الحلبيّين، روى أبوهم عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقاتاً)[١].

٤٥- عليّ بن أبي العلاء الخفّاف، حكاه في ترجمة أخيه الحسين بن أبي العلاء عن أحمد بن الحسين الغضائريّ وصفه قائلاً: (وقال أحمد بن الحسين رحمه الله: هو مولى بني عامر وأخواه عليّ وعبد الحميد روى الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام وكان الحسين أوجههم)[٢].

٤٦- عليّ بن أبي المغيرة الزبيديّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه الحسن بن عليّ ابن أبي المغيرة، ونصّ على أنّه من أصحاب الكتب لكنّه لم يفرد له عنواناً مستقلاً، حيث قال: (ثقة هو وأبوه، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وهو يروي كتاب أبيه)[٣].

٤٧- عليّ بن إسماعيل بن عمّار بن حيّان التغلبيّ الكوفيّ، ذكره في ترجمة عمّه إسحاق بن عمّار بن حيّان التغلبيّ قائلاً: (وابنا أخيه عليّ بن إسماعيل وبشر بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث)[٤].

٤٨- عليّ بن بشير الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه محمّد بن بشير قائلاً: (وأخوه عليّ ثقتان رواة للحديث)[٥].

٤٩- عليّ بن عطية الحنّاط، ذكره ضمن ترجمة أخيه الحسن بن عطيّة قائلاً: (ثقة

---

(١) المصدر السابق: ٢٤٥.

(٢) المصدر السابق: ١١٧.

(٣) المصدر السابق: ١٠٦.

(٤) المصدر السابق: ٦٩١.

(٥) المصدر السابق: ٩٢٧.

وأخواه أيضاً محمّد وعليّ، كلّهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام)[١].

٥٠-عليّ بن محمّد البرذعيّ صاحب الزنج، ذكره في ترجمة محمّد بن الحسن بن عبد الله الجعفريّ لرواية عليّ عنه قائلاً: (وذكر بعض أصحابنا أنّه رأى له رواية رواها عنه عليّ بن محمّد البرذعيّ صاحب الزنج. وهذا أيضاً ممّا يضعف)[٢].

٥١-عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، ذكره ضمن ترجمة أخيه أحمد بن محمّد بن عليّ قائلاً: (وهم ثلاثة إخوة، أبو الحسن هذا وهو الأكبر، وأبو الحسين محمّد وهو الأوسط ولم يكن من العلم في شيء، وأبو القاسم عليّ وهو الأصغر وهو أكثرهم حديثاً. وجدّهم عمر بن رباح القلّاء، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف، وكلّ ولده واقفة)[٣].

٥٢-عمّار بن خباب بن عبد الله الدهنيّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه معاوية قائلاً: (وكان أبوه عمّار ثقة في العامّة وجهاً، يكنّى أبا معاوية وأبا القاسم وأبا حكيم)[٤].

٥٣-عمرو بن منهال بن مقلاص الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه الحسن بن عمرو بن منهال قائلاً: (ثقة هو وأبوه أيضاً)[٥].

٥٤-عمرو بن مروان اليشكريّ الخزّاز، ذكره ضمن ترجمة أخيه عمّار بن مروان

---

(١) المصدر السابق: ٩٣.

(٢) المصدر السابق: ٨٨٤.

(٣) المصدر السابق: ٢٢٩.

(٤) المصدر السابق: ١٠٩٦.

(٥) المصدر السابق: ١٣٣.

قائلاً: (وأخوه عمر، ثقتان)[١].

٥٥-عمر بن أبي شعبة الحلبيّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه أحمد بن عمر بن أبي شعبة قائلاً: (وهو ابن عمّ عبيد الله وعبد الأعلى وعمران ومحمّد الحلبيّين، روى أبوهم عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقاتاً)[٢].

٥٦-عمر بن رباح القلاء، ذكره ضمن ترجمة حفيده أحمد بن محمّد بن عليّ بن عمر قائلاً: (وجدّهم عمر بن رباح القلّاء، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف، وكلّ ولده واقفة، وآخر من بقي منهم أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، كان شديد العناد في المذهب)[٣].

٥٧-عمر بن شمر الجعفيّ، ذكره ضمن ترجمة جابر بن يزيد قائلاً: (روى عنه جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومنخل بن جميل، ويوسف بن يعقوب)[٤].

٥٨-عمران بن عليّ بن أبي شعبة الحلبيّ، ذكره ضمن ترجمة ابن عمّه أحمد بن عمر بن أبي شعبة قائلاً: (وهو ابن عمّ عبيد الله وعبد الأعلى وعمران ومحمّد الحلبيّين، روى أبوهم عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقاتاً)[٥].

---

(١) المصدر السابق: ٧٨٠.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٥.

(٣) المصدر السابق: ٢٢٩.

(٤) المصدر السابق: ٣٣٢.

(٥) المصدر السابق: ٢٤٥.

٥٩-عوف بن عبد الله، ذكره في طريقه إلى كتابي سعيد بن جناح قائلاً: (وعوف ابن عبد الله مجهول)[١].

٦٠-القاسم بن محمّد بن أيوب بن شمّون الكاتب، ذكره ضمن ترجمة ابنه الحسين بن القاسم بن محمّد قائلاً: (وكان أبوه من جلّة أصحابنا)[٢].

٦١-قيس بن موسى الساباطيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عمّار بن موسى الساباطيّ قائلاً: (أبو الفضل مولى، وأخواه قيس وصباح، رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وكانوا ثقاتاً في الرواية)[٣].

٦٢-محمّد بن سوقة العمريّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه حفص بن سوقة قائلاً: (إخوانه زياد ومحمّد ابنا سوقة أكثر منه رواية عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ثقات، روى محمّد بن سوقة عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن عليّ عليه السلام حديث تفرقة هذه الأمّة، وروى زياد عن أبي جعفر [عليه السلام]: (لا تصلّوا خلف الناصب)[٤].

٦٣-محمّد بن عطيّة الحنّاط الدغشيّ المحاربيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه الحسن ابن عطيّة قائلاً: (ثقة وأخواه أيضاً محمّد وعليّ، كلّهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام)[٥].

٦٤-محمّد بن عليّ بن أبي شعبة الحلبيّ، ذكره ضمن ترجمة أحمد بن عمر بن أبي شعبة قائلاً: (وهو ابن عمّ عبيد الله وعبد الأعلى وعمران ومحمّد الحلبيّين، روى

---

(١) المصدر السابق: ٥١٢.

(٢) المصدر السابق: ١٥٧.

(٣) المصدر السابق: ٧٧٩.

(٤) المصدر السابق: ٣٤٨.

(٥) المصدر السابق: ٩٣.

أبوهم عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقاتاً)[١].

٦٥-أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، ذكره في ترجمة عمّه أحمد بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح قائلاً: (وجدّهم عمر بن رباح القلّاء، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف، وكلّ ولده واقفة، وآخر من بقي منهم أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، كان شديد العناد في المذهب)[٢].

٦٦-أبو عبد الله محمّد بن قيس الأسدي، ذكره ضمن ترجمة المشترك معه في الاسم واللقب محمّد بن قيس أبو نصر قائلاً: (ولنا محمّد بن قيس الأسديّ أبو عبد الله مولى لبني نصر أيضاً وكان خصيصاً ممدوحاً)[٣].

٦٧-محمّد بن قيس الأسديّ، ذكره في ترجمة محمّد بن قيس الأسديّ، أبو نصر لأنّه مشترك معه في الاسم واللقب حيث قال: (ولنا محمّد بن قيس الأسديّ أبو أحمد ضعيف، روى عن أبي جعفر عليه السلام)[٤].

٦٨-محمّد بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح القلاء، ذكره ضمن ترجمة أخيه أحمد بن محمّد بن عليّ قائلاً: (وهم ثلاثة إخوة، أبو الحسن هذا وهو الأكبر، وأبو الحسين محمّد وهو الأوسط ولم يكن من العلم في شيء، وأبو القاسم عليّ وهو

(١) المصدر السابق: ٢٤٥.

(٢) المصدر السابق: ٢٢٩.

(٣) المصدر السابق: ٨٨٠.

(٤) المصدر السابق: ٨٨٠.

الأصغر وهو أكثرهم حديثاً. وجدّهم عمر بن رباح القلاء، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف، وكلّ ولده واقفة، وآخر من بقي منهم أبو عبد الله محمّد ابن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، كان شديد العناد في المذهب)[١] .

٦٩- محمّد بن مهاجر بن عبيد الأزديّ الكوفيّ، يكنّى بأبي خالد ذكره النجاشيّ ضمن ترجمة ابنه إسماعيل قائلاً: (روى أبوه عن أبي جعفر وروى هو عن أبي عبد الله عليهما السلام وهما ثقتان)[٢].

٧٠- محمّد بن الهيثم العجليّ، ذكره ضمن ترجمة حفيده الحسن بن أحمد بن محمّد ابن الهيثم قائلاً: (وأبوه وجدّه ثقتان وهم من أهل الريّ)[٣].

٧١- مراد بن خارجة الكوفيّ ذكره ضمن ترجمة أخيه هارون بن خارجة قائلاً: (كوفيّ ثقة، وأخوه مراد، روى عن أبي عبد الله عليه السلام)[٤].

وقد استظهر المحقّق التستريّ كون (مراد) يشترك مع أخيه في الوثاقة لما تكرّر من ذلك قائلاً: (الظاهر دلالة قول النجاشيّ على توثيقه، حيث إنّه يجوز العطف على المرفوع المتّصل بدون فصل، فوقع في كلامه كراراً)[٥].

ولكن الصحيح كون الوصف مختصّاً بـ(هارون)، وما وقع فعلاً في كلام النجاشيّ عند إرادة وصف المشتركين هو أن يعبّر إمّا بقوله: (هو وأخوه) أو (وأخوه

(١) المصدر السابق: ٢٢٩.

(٢) المصدر السابق: رقم ٤٦.

(٣) المصدر السابق: ١٥١.

(٤) المصدر السابق: ١١٧٦.

(٥) قاموس الرجال: ١٠/ ٢٤.

أيضاً) كما مرّ ذلك فيما تقدّم.

٧٢- معاذ بن مسلم، ذكره ضمن ترجمة ابن عمّه محمّد بن الحسن بن أبي سارة قائلاً: (وابن عمّ محمّد بن الحسن معاذ بن مسلم بن أبي سارة، وهم أهل بيت فضل وأدب، وعلى معاذ و محمّد فقه الكسائيّ علم العرب، والكسائيّ والفرّاء يحكون في كتبهم كثيراً قال أبو جعفر الرواسيّ ومحمّد بن الحسن، وهم ثقات لا يطعن عليهم بشيء)[١].

٧٣- معمر بن خيثم الهلاليّ، ذكره في ترجمة أخيه سعيد بن خيثم قائلاً: (ضعيف هو وأخوه معمر رويا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وكانا من دعاة زيد)[٢].

٧٤- مفضّل بن صالح، ذكره ضمن ترجمة جابر بن يزيد قائلاً: (روى عنه جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومنخل بن جميل، ويوسف بن يعقوب)[٣].

٧٥- منخل بن جميل الأسدي ذكره ضمن ترجمة جابر بن يزيد قائلاً: (روى عنه جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومنخل بن جميل، ويوسف بن يعقوب)[٤].

٧٦- همّام بن عبد الرحمن بن ميمون البصريّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه أبي همّام

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٨٨٣.

(٢) المصدر السابق: ٤٧٤.

(٣) المصدر السابق: ٣٣٢.

(٤) المصدر السابق: ٣٣٢.

إسماعيل بن همّام بن عبد الرحمن البصريّ قائلاً: (ثقة هو وأبوه وجدّه)[١].

٧٧- يحيى بن العلاء الرازيّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه جعفر بن يحيى بن العلاء، وقد نصّ على أنّه من أصحاب الكتب لكنّه لم يفرد له عنواناً مستقلًّا قال: (ثقة، وأبوه أيضاً، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو أخلط بنا من أبيه وأدخل فينا، وكان أبوه يحيى بن العلاء قاضياً بالري، وكتابه يختلط بكتاب أبيه، لأنّه يروي كتاب أبيه عنه، فربّما نسب إلى أبيه وربّما نسب إليه)[٢].

٧٨- يعقوب بن إلياس بن عمرو بن إلياس البجليّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عمرو بن إلياس قائلاً: (وهو ثقة، هو وأخواه يعقوب ورقيم)[٣].

٧٩- يوسف بن يعقوب الجعفيّ ذكره ضمن ترجمة جابر بن يزيد قائلاً: (روى عنه جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومنخل ابن جميل، ويوسف بن يعقوب)[٤].

القسم الثاني: ذكر المصنّف مجموعة كبيرة من الرجال ضمن ترجمته لأصحاب الكتب من غير أن يذكر لهم وصف تعديل أو جرح، لمناسبات مختلفة أحدها القرابة في النسب، كتعرّضه لذكر إخوة إسحاق بن عمّار وهم يوسف ويونس وقيس وإسماعيل، ولا ثمرة منظورة في بذل الجهد في تعدادهم إلّا في بعض ممّن وصفه برواية الحديث، فكان لزاماً ذكر هؤلاء ونقل ما قاله فيهم لما يترتب على معرفتهم

(١) المصدر السابق: ٦٢.

(٢) المصدر السابق: ٣٢٧.

(٣) المصدر السابق: ٧٧٣.

(٤) المصدر السابق: ٣٣٢.

الأثر الكبير في علم الرجال، وهم مجموعة كبيرة:

١- إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ذكره ضمن ترجمة ابنه عبد الله بن إبراهيم، قائلاً: (روى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام)[١].

٢- أحمد بن عليّ بن النعمان الأعلم النخعيّ ذكره ضمن ترجمة أبيه عليّ بن النعمان قائلاً: (وابنه الحسن بن عليّ وابنه أحمد رويا الحديث)[٢].

٣- إسحق بن يحيى الكاهليّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عبد الله بن يحيى قائلاً: (أخو إسحاق رويا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام)[٣].

٤- إسماعيل بن عبد الله، ذكره ضمن ترجمة ابنه أحمد بن إسماعيل بن عبد الله البجليّ قائلاً: (وكان إسماعيل بن عبد الله من غلمان أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، وممّن تأدّب عليه وممّن كتّبه)[٤].

٥- جعفر بن إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ذكره ضمن ترجمة أخيه عبد الله بن إبراهيم قائلاً: (وروى أخوه جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام ولم تشتهر روايته)[٥].

٦- الحسن بن حذيفة بن منصور بن كثير بن سلمة بن عبد الرحمن الخزاعيّ، ذكره ضمن ترجمة أبيه حذيفة بن منصور بن كثير قائلاً: (روى عن أبي جعفر وأبي

---

(١) المصدر السابق: ٥٦٢.

(٢) المصدر السابق: ٧١٩.

(٣) المصدر السابق: ٥٨٠.

(٤) المصدر السابق: ٢٤٢.

(٥) المصدر السابق: ٥٦٢.

عبد الله عليه السلام وابناه الحسن ومحمّد رويا الحديث)[١].

٧- الحسن بن المُختار، ذكره ضمن ترجمة أخيه الحسين بن المختار قائلاً: (وأخوه الحسن يكنّى أبا محمّد ذكراً فيمن روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام)[٢].

٨- الحسين بن عبد الحميد بن بُكير بن أعين بن سنسن الشيبانيّ، ذكره ضمن ترجمة عمّه عبد الله بن بكير قائلاً: (روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام وولد عبد الحميد محمّد والحسين وعليّ رووا الحديث)[٣].

٩- الحسين بن عثمان بن شريك بن عدي الكلابيّ الوحيديّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه جعفر بن عثمان قائلاً: (وأخوه الحسين بن عثمان رويا عن أبي عبد الله عليه السلام ذكر ذلك أصحاب الرجال)[٤].

١٠- الحسين بن المنذر بن أبي طريفة البجليّ، ذكره ضمن ترجمة ابن عمه محمّد ابن عليّ بن النعمان قائلاً: (ابن عمّه الحسين بن المنذر (منذر) بن أبي طريفة روى أيضاً عن عليّ بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله عليهم السلام)[٥].

١١- حمّادة بنت رجاء، ذكرها ضمن ترجمة أخيها زياد بن عيسى الحذّاء قائلاً: (وأخته حمّادة بنت رجاء، وقيل: بنت الحسن روت عن أبي عبد الله عليه السلام)[٦].

---

(١) المصدر السابق: ٣٨٣

(٢) المصدر السابق: ١٢٣.

(٣) المصدر السابق: ٥٨١.

(٤) المصدر السابق: ٣٢٠.

(٥) المصدر السابق: ٨٨٦.

(٦) المصدر السابق: ٤٤٩.

١٢-الربيع بن القاسم البجليّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عيص بن القاسم قائلاً: (روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام، هو وأخوه الربيع ابنا أخت سليمان ابن خالد الأقطع)[١].

وقد أستظهر المحقّق الداماد كون (الربيع) قد روى أيضاً عن الصادق والكاظم عليهما السلام حيث قال (العيص بن القاسم وأخوه الربيع بن القاسم ابنا أخت سليمان ابن خالد الأقطع، رويا عن أبي عبد الله عليه السلام، وأبي الحسن موسى عليه السلام قاله النجاشيّ)[٢].

ولكن الذي يظهر من عبارة النجاشيّ رواية العيص عنهما عليهما السلام دون الربيع، واشتراكهما في كونهما ابنا أخت سليمان بن خالد، ويؤيّده ذكر الربيع في أصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ[٣]، وعدم ذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام.

١٣-سعد بن مسعود الثقفيّ، ذكره ضمن ترجمة حفيده إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفيّ قائلاً: (وسعد بن مسعود أخو أبي عبيد بن مسعود عمّ المختار وولّاه أمير المؤمنين عليه السلام المدائن، وهو الذي لجأ إليه الحسن عليه السلام يوم ساباط)[٤].

١٤-عبد الحميد بن بكير بن أعين بن سنسن الشيبانيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عبد الله بن بكير قائلاً: (روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام)[٥].

١٥-عبد الله بن محرز الجعفيّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه عقبة بن محرز

---

(١) المصدر السابق: ٨٢٤.

(٢) أختيار معرفة الرجال: ٦٥٢.

(٣) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٢٦٠٣.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٩.

(٥) المصدر السابق: ٥٨١.

قائلاً: (وأخوه عبد الله رويا عن أبي عبد الله عليه السلام وروى عبد الله عن أبي جعفر عليه السلام)[١].

١٦-عليّ بن جعفر بن الزبير النخعيّ، ذكره ضمن ترجمة ابن عمّه عليّ بن الحكم قائلاً: (له أبن عمّ يعرف بعليّ بن جعفر بن الزبير روى عنه)[٢].

١٧-عليّ بن السَرِيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه الحسن بن السَرِيّ قائلاً: (وأخوه عليّ رويا عن أبي عبد الله عليه السلام)[٣].

١٨-عليّ بن سيف بن عُميرة النخعيّ، ذكره ضمن أخيه الحسين بن سيف قائلاً: (له كتابان، كتاب يرويه عن أخيه عليّ بن سيف، وآخر يرويه عن الرجال)[٤].

١٩-عليّ بن عبد الحميد بن بكير بن أعين بن سنسن الشيبانيّ، ذكره ضمن ترجمة عمّه عبد الله بن بكير قائلاً: (روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام وولد عبد الحميد محمّد والحسين وعليّ رووا الحديث)[٥].

٢٠-عليّ بن عبد المنعم بن هارون الخديجيّ الأكبر، ذكره ضمن ترجمة عليّ بن عبد الله بن محمّد قائلاً: (ولنا الخديجي الأكبر عليّ بن عبد المنعم بن هارون، روى عنه)[٦].

٢١-عليّ بن عُثمان الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة ابنه الحسن بن أبي عثمان قائلاً:

---

(١) المصدر السابق: ٨١٥.

(٢) المصدر السابق: ٧١٨.

(٣) المصدر السابق: ٩٧.

(٤) المصدر السابق: ١٣٠.

(٥) المصدر السابق: ٥٨١.

(٦) المصدر السابق: ٦٩٢.

(ذكر أنّ أباه عليّ بن عثمان روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام)[١].

٢٢-عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح القلاء، ذكره ضمن ترجمة أخيه أحمد ابن محمّد بن عليّ قائلاً: (وهم ثلاثة إخوة، أبو الحسن هذا وهو الأكبر، وأبو الحسين محمّد وهو الأوسط ولم يكن من العلم في شيء، وأبو القاسم عليّ وهو الأصغر وهو أكثرهم حديثاً. وجدّهم عمر بن رباح القلاء، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف، وكلّ ولده واقفة)[٢].

٢٣-عليّ بن نُعيم الصحّاف الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه الحسين بن نُعيم الصحّاف قائلاً: (وأخواه عليّ ومحمّد، رووا عن أبي عبد الله عليه السلام)[٣].

٢٤-عقبة بن حُمران بن أعين بن سنسن الشيبانيّ، ذكره في ترجمة أخيه حمزة بن حمران قائلاً: (روى عن أبي عبد الله عليه السلام وأخوه أيضاً عقبة بن حمران روى عنه)[٤].

٢٥-عمر بن أبان الكلبيّ، ذكره ضمن ترجمة أبنه إسماعيل بن عمر بن أبان قائلاً: (روى أبوه عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وروى هو عن أبيه)[٥].

٢٦-غنيمة بنت عبد الرحمن بن نُعيم الأزديّ، ذكرها ضمن ترجمة ابن أخيها بكر بن محمّد بن عبد الرحمن بن نُعيم قائلاً: (وجه في هذه الطائفة من بيت جليل بالكوفة من آل نعيم الغامديين، عمومته شديد وعبد السلام، وابن عمّه موسى بن

(١) المصدر السابق: ١٤١.

(٢) المصدر السابق: ٢٢٩.

(٣) المصدر السابق: ١٢٠.

(٤) المصدر السابق: ٣٦٥.

(٥) المصدر السابق: ٥٥.

عبد السلام، وهم كثيرون، وعمّته غنيمة روت أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام ، وأبي الحسن عليه السلام ، ذكر ذلك أصحاب الرجال)[١].

٢٧-الفضل بن محمّد الأشعريّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه إبراهيم بن محمّد الأشعريّ قائلاً: (وأخوه الفضل، وكتابهما شركة رواه الحسن بن عليّ بن فضّال عنهما أخبرنا عليّ بن أحمد عن محمّد بن الحسن عن محمّد بن الحسن عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، قال: حدّثنا الحسن بن عليّ بن فضّال، قال: حدّثنا الفضل وإبراهيم به)[٢].

٢٨-محمّد بن حذيفة بن منصور بن كثير بن سلمة بن عبد الرحمن الخزاعيّ، ذكره ضمن ترجمة أبيه حذيفة بن منصور بن كثير قائلاً: (روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وابناه الحسن ومحمّد رويا الحديث)[٣].

٢٩-محمّد بن عبد الحميد بن بكير بن أعين بن سنسن الشيبانيّ ذكره ضمن ترجمة عمّه عبد الله بن بكير قائلاً: (روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام وولد عبد الحميد محمّد والحسين وعليّ رووا الحديث)[٤].

٣٠-محمّد بن عمرو بن عثمان الثقفيّ، ذكره ضمن ترجمة أبيه عمرو بن عثمان قائلاً: (وله ابنه اسمه محمّد روى عنه ابن عقدة)[٥].

---

(١) المصدر السابق: ٢٧٣.

(٢) المصدر السابق: ٤٢.

(٣) المصدر السابق: ٣٨٣.

(٤) المصدر السابق: ٥٨١.

(٥) المصدر السابق: ٧٦٦.

٣١-محمّد بن قيس البجليّ، ذكره ضمن ترجمة محمّد بن قيس الأسديّ قائلاً: (ولنا محمّد بن قيس البجليّ وله كتاب يساوي كتاب محمّد بن قيس الأسديّ)[١].

٣٢-محمّد بن كليب بن معاوية بن جبلة الصيداويّ الأسديّ، ذكره ضمن أبيه كليب بن معاوية قائلاً: (وابنه محمّد بن كليب روى عن أبي عبد الله عليه السلام)[٢].

٣٣-محمّد بن نُعيم الصحّاف، ذكره ضمن ترجمة أخيه الحسين بن نُعيم الصحّاف قائلاً: (وأخواه عليّ ومحمّد، رووا عن أبي عبد الله عليه السلام)[٣].

٣٤-المنذر بن أبي طُريفة البجلي، ذكره ضمن ترجمة محمّد بن عليّ بن النعمان قائلاً: (وعم أبيه المنذر بن أبي طريفة روى عن علي بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام)[٤].

٣٥-يعقوب بن إلياس بن عمرو البجليّ الكوفيّ، ذكره ضمن ترجمة أخيه رقيم ابن إلياس قائلاً: (روى هو وأبوه وأخواه يعقوب وعمرو عن أبي عبد الله عليه السلام)

(١) المصدر السابق: ٨٨٠.

(٢) المصدر السابق: ٨٧١.

(٣) المصدر السابق: ١٢١.

(٤) المصدر السابق: ٨٨٦.

الفصل العاشر

اصطلاحات

يجد المتصفّح لكتاب النجاشيّ جملة من الألفاظ استعملت في ترجمات الرجال، لمعرفة دلالتها الأثر الكبير في محطّ الاستدلال، ومن الملاحظ تميّز المؤلّف في اختيار العبارات بأبلغ بيان وأخصر ألفاظ، وقد وجدنا من الضروري الإشارة إليها، والتنبيه عليها.

الأوّل: أربعة أوصاف لكتب الأصحاب.

ازدهرت حركة التدوين في عصر بعض المعصومين عليهم السلام في جوانب عدّة، منها تدوين علوم الشريعة والأحكام، وقد اصطلح على هذه الأعمال بمجموعة من المصطلحات التي كثر استعمالها في أصول علم الرجال، وهي: (الكتاب) و(الأصل) و(النوادر) و(المصنّف)، ولكن وقع الكلام بينهم في المراد من هذه الألفاظ، ففسرّت بعدّة تفسيرات، ونحاول في هذا الاستعراض أن نعرف معنى هذه العبارات بدراسة الاستعمالات، مع التطرّق إلى بعض الفوائد.

١ـ الكتاب:

استعمل لفظ (الكتاب) في كلمات علماء الرجال بمعناه المتعارف، وهو شامل لكلّ من الأصل، والنوادر، بل التصنيف كما سوف يتّضح، ويطلق على كلٍّ منهم لفظ (الكتاب)، ولذا تجد إضافة الكتاب إلى واحد من هذه العبارات لما بينهم من

نسبة العموم والخصوص، كما في ترجمة الحسن بن أيّوب بـ(أنّ له كتاب أصل)، وما ذكر في ترجمة إبراهيم بن إسحاق بـ(أنّ له كتب منها.. كتاب النوادر)، وقد صنّف الأصحاب كتباً كثيرة جدّاً ظفر صاحب الوسائل على ما يزيد على ثمانين منها، عندما ذكر الكتب التي روى عنها كتابه، كالجوامع الأربعة، وغيرها من كتب الصدوقين، والشيخين، والحميريّ، والعياشيّ، والمحاسن، والبصائر، والنوادر، فضلاً عن كتب المتقدّمين الذين صرّح بأسماء تسعين ونيّف منهم، كأبان بن تغلب، ومعاوية بن عمّار، وموسى بن بكر، وهشام بن سالم، والحلبي، والعلاء بن رزين، ويونس، والبزنطيّ، والحسين بن سعيد، وابن محبوب، وابن عيسى، وغيرهم.

وضبط صاحب الوسائل عدد الكتب التي ذكرت في كلمات الرجال، وزاد العدد على ستّة آلاف وستمائة كتاباً.

٢ـ الأصل.

الأصل: اصطلاح أطلقه العلماء على المدوّنات في عصر المعصوم عليه السلام، لأنّ وجودها أصليّ غير ارتجاليّ ولا متفرّع عن وجود آخر.

وقد عرّفه السيّد بحر العلوم رحمه الله: هو الكتاب المعتمد الذي لم ينتزع من كتاب آخر، أي ما كان الحديث فيه مأخوذاً من المعصوم أو من الراوي[1].

وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، حيث اصطلحه على ما كان مسموعاً عن المعصوم بالمباشرة، أو بالواسطة، بل يشمل حتّى ما كان منتزعاً من أصل آخر سواء أكان معتمداً عليه أو لا.

(١) يلاحظ: الفوائد الرجاليّة: ٢/٣٧٦

والفارق بين القولين واضح، حيث إنّ الأوّل يشترط السماع فيه عن المعصوم دون الثاني، بالإضافة إلى شرط الاعتماد فإنّه يختصّ بالأوّل دون الثاني، وهو المنسوب للأمين الأسترآبادي[١].

وقد حكى الوحيد البهبهانيّ ﵀ عن بعض: بأنّ الأصل ما كان مجمع أخبار وآثار عن المعصوم ﷺ من غير تبويب ولا ترتيب[٢].

ولعلّ مقدّمة الفهرست تناسب أن يكون الأصل مسموعاً مرويّاً عن المعصوم ﷺ، لظهور المقابلة بينه وبين المصنّفات دون ما كان منتزعاً من آخر، حيث قال: (فإنّي لمّا رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث... وماصنّفوه من التصانيف ورووه من الأصول)[٣]، وماحكاه عن ابن الغضائريّ من تصنيف، كتابين أحدهما في الأصول والآخر في المصنّفات.

ولعلّ الاستقراء في كلمات النجاشيّ أيضاً شاهد على ما ادّعي، فإنّه ذكر في كلّ الموارد التي نصّ على أنّها من الأصول بأنّها مرويّة، كما في ترجمة آدم بن المتوكّل حيث قال: (له أصل رواه عنه جماعة)[٤]، وما ذكره في ترجمة آدم بن الحسين النخّاس: (كوفيّ ثقة له أصل يرويه عنه إسماعيل بن مهران)[٥]، وما ذكره في ترجمة عبد الله بن

(١) يلاحظ: معراج أهل الكمال: ١١٧.

(٢) يلاحظ: منهج المقال: ١/ ١٢٠ الفائدة الثانية.

(٣) الفهرست: ٣٢.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٦٠.

(٥) المصدر السابق: ٢١٦.

سليمان: (له أصل رواه عنه أحمد بن عبدون)[١].

أمّا اشتراط أن يكون معتمداً، فلعلّ التسمية بالأصل ظاهرة في ذلك؛ لأنّه المرجع التي يؤخذ ما سواه منه، وعلى هذا فما ذكره السيّد بحر العلوم هو الأقرب في النظر.

عدد الأصول

ذكرت كتب الرجال مجموعة كبيرة من الأصول دوّنت في عصر المعصومين عليهم السلام، إلّا أنّ الملاحظ في كلمات العلماء هو الاختلاف في عدد هذه المدوّنات وزمانها، ولعلّ المشتهر هو أنّ العدد وصل إلى أربعمائة مصنّف، دوّنت في القرنين الأوّل والثاني الهجريّين، فقد حكا ذلك العلّامة ابن شهر آشوب في معالم العلماء عن الشيخ المفيد رحمه الله، قائلاً: (وقال الشيخ المفيد أبو عبد الله محمّد بن النعمان البغداديّ رضي الله عنهم: صنّف الإماميّة من عهد أمير المؤمنين عليّ عليه السلام إلى عهد أبي محمّد الحسن العسكريّ (صلوات الله عليهم) أربعمائة كتاب، تسمّى الأصول، وهذا معنى قولهم أصل)[٢]، ومن هنا ذهب المحقّق الداماد رحمه الله إلى أنّه المشهور[٣].

ولكن صاحب إعلام الورى ذهب إلى خلاف ذلك، وأنّ الأصول هي جوابات للإمام الصادق عليه السلام قائلاً: (إنّه روى عن الصادق عليه السلام في أبوابه من مشهور أهل العلم أربعة آلاف إنسان، وصنّف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب معروفة،

(١) المصدر السابق: ٥٩٢.

(٢) معالم العلماء، المقدمة.

(٣) يلاحظ: الرواشح السماويّة: الراشحة التاسعة والعشرون، ص٩٨.

تسمّى الأصول، رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسى عليه السلام)[١]، وعلى هذا يتّضح الخلاف في اختصاص الأصول ببعض الأئمّة، أو يشملهم جميعاً، والمحكي عن الشيخ المفيد هو الثاني.

وقال المحقّق الحلّيّ رحمه الله في المعتبر: (وكذا الحال في جعفر بن محمد عليه السلام، فإنّه انتشر عنه من العلوم الجمّة ما يبهر به العقول، حتّى غلا فيه جماعة وأخرجوه إلى حدّ الإلهيّة، وروى عنه من الرجال ما يقارب أربعة آلاف رجل، وبرز بتعليمه للفقهاء الأفاضل جمّ غفير، كزرارة بن أعين وأخويه بكير وحمران، وجميل بن درّاج، ومحمّد ابن مسلم، وبريد بن معاوية، والهشامين، وأبي بصير، وعبيد الله ومحمّد وعمران الحلبيّين، وعبد الله بن سنان، وأبي الصباح الكنانيّ، وغيرهم من أعيان الفضلاء، كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنّف سمّوها أصولاً)[٢].

وظاهره أنّ الأصول الأربعمائة هي بإملاء أبي عبد الله عليه السلام دون باقي الأئمّة عليهم السلام، ولم ينفِ وجود أصول أخرى لهم.

ولكنّ هناك من صرّح بوجود مصنّفات في عهدهم كالشهيد في الذكرى، حيث قال: (كتب من أجوبة مسائل أبي عبد الله الصادق عليه السلام أربعمائة مصنّف، لأربعمائة مصنّف، ودوّن من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق، والحجاز، وخراسان، والشام ... وكذلك مولانا الباقر عليه السلام، ورجال باقي الأئمّة معروفون مشهورون، أولو مصنّفات مشتهرة، ومباحث متكثّرة، قد ذكر كثيراً منهم العامّة في

(١) إعلام الورى في أعلام الهدى: ٢/ ٢٠٠.

(٢) المعتبر: ١/ ٢٥.

رجالهم)[١].

وصريح هذا عدم الانحصار في الكمّ والزمن المدّعى اشتهاره، ولا داعي لهذا الانحصار في الكمّ، وإن كان مشهوراً، إذ ربّ مشهور لا أصل له، ولا يوجد ما يشهد على هذا سوى ما عرفت من المحكي عن الشيخ المفيد قدس سره، بل يوجد ما يشهد على خلافه وهو ظاهر ما ذكره الشيخ في مقدّمة الفهرست، إذ قال: (فإنّ تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تنضبط، لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض)[٢] فلو كانت أربعمائة مشهورة معروفة لسهل عليه ضبطها وحصرها، لا سيّما مع قرب العهد، وقلّة المسافة، واشتهار الآثار في ذلك الزمان.

فلعلّ الأوفق هو ما ذكر من عدم الانحصار، مع القبول بوجود أربعمائة منها دوّنت بأيدي أصحاب الصادق عليه السلام، ولذا قد تجد الخلاف ظاهراً بين الفهرست وكتاب النجاشيّ في جملة من المفردات، حيث عدّها البعض أصولاً دون الآخر أو تجد أن بعضهم عدّها نوادر والآخر عدّها أصولاً، ومثل هذا يكشف عن عدم الاتّفاق على انحصار الأصول في هذا الكمّ فضلاً عن دعوى الاشتهار.

وما ذكره العلّامة المجلسيّ قدس سره في شرح الأربعين قائلاً: (إنّ الأصول الأربعمائة عندهم أظهر من الشمس في رابعة النهار)[٣] وإن كان ظاهراً في ما تقدّم من دعوى الاشتهار، إلّا أنّه قد يراد منه اشتهار الأربعمائة فحسب.

---

(١) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: ١/ ٥٩.

(٢) الفهرست: ٣٢.

(٣) شرح الأربعين: الحديث الخامس والثلاثين.

ولكن يرد على كلا الاحتمالين ما تقدّم، بل يشهد عليه وجود جملة من المفردات التي وقعت محلًّا للخلاف، وهي على قسمين:

القسم الأوّل: الأصول الحديثيّة بين النفي والإثبات

هناك جملة من الرواة حاز على شرف التصنيف والتأليف، ومنهم من تشرّف بتقييد إملاءات المعصومين عليهم السلام وقد لقّبوا بأصحاب الأصول، ولكن لا تجد هذا التعبير قد استعمل كثيراً في كتاب النجاشيّ، إلّا أنّه يشير إلى هذه الكتب بأنّها مروية، بخلاف الشيخ فإنّه كثيراً ما استعمل هذا الاصطلاح.

ولكن في بعض هذه المفردات تجد الشيخ رحمه الله ينصّ على أنّه له أصل، ولا ترى ما يشير لذلك في كتاب النجاشيّ، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ أسباط بن سالم: ذكره الشيخ في الفهرست وقال: (له أصل)[١]، ولكن النجاشيّ ذكره في كتابه، قائلاً: (له كتاب أخبرنا عدّة من أصحابنا... عن أسباط بن سالم بيّاع الزطيّ بكتابه)[٢].

وظاهره نفي وجود أصل له، بقرينة أنّه لم يعبّر بـ(قد روي)، كما هو الغالب في كلامه عند ترجمة أصحاب الأصول، لأنّ الأصل من المسموعات، فلا بدّ أن يكون مرويّاً، ولهذا لا تجد في الكثير ممّن ترجم لهم ولم يكن في طبقتهم عليهم السلام قد عبّر عن كتابه بالمرويّ.

ولعلّ هذا ما يظهر من ترجمة جميل بن درّاج، حيث نصّ الشيخ على كونه من

(١) الفهرست: ١٢٣.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٦٨.

أصحاب الأصول، ولكن ما ذكر في كتاب النجاشيّ هو: (له كتاب، رواه جماعات من الناس)[١] والظاهر من هذا هو الأصل الذي أشار إليه الشيخ بقرينة قوله: (رواه).

٢ ـ **الحسن بن زياد العطّار**: ذكره الشيخ في الفهرست، قائلاً: (له أصل)[٢]، ولكنّ النجاشيّ عندما ترجم له قال: (له كتاب أخبرنا إجازة الحسين بن سعيد ... عن الحسن بن زياد العطّار بكتابه)[٣].

وهذا المورد كالسابق، فلم يعبّر عن كتابه بالمرويّ، بل قال أخبرنا إجازة. وجعل معمول الأخبار هو كتابه المنتسب إليه تصنيفاً ظاهراً، وإن لم يعبّر هكذا في بعض ما نصّ على أنّه من الأصول، إلّا أنّ الغالب فيه هو هذا.

٣ ـ **الحسن بن أبي غندر**: ذكره الشيخ في الفهرست وقال: (له أصل)[٤]، أمّا النجاشيّ فقال: (له كتاب أخبرنا محمّد بن محمّد...)[٥].

٤ ـ **حميد بن المثنى**: حيث ذكره الشيخ، قائلاً: (له أصل)[٦]، أمّا النجاشيّ فقال: (كتابه أخبرناه أبو عبد الله بن شاذان... عن أبي المغرا بكتابه)[٧].

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٢٩.

(٢) الفهرست: ١٧٣.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٦.

(٤) الفهرست: ٢٣٥.

(٥) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٢٦.

(٦) الفهرست: ٢٣٦.

(٧) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٤٠.

٥ ـ **داود بن زربيّ**: ذكره الشيخ في الفهرست قائلاً: (له أصل)[١]، أمّا النجاشيّ فقال: (له كتاب أخبرنا أحمد بن عبد الواحد ... بكتابه)[٢].

القسم الثاني: التردّد بين الأصل والنوادر

ومن الظواهر التي تجدها واضحة جليّة في أصول أصحابنا الرجاليّة هي الاختلاف في بعض الكتب التي وقع الكلام فيها بين علمائنا المتقدّمين، حيث عدّها البعض (أصولاً)، والآخر عدّها (نوادر)، مثل ما ذكره الشيخ في ترجمة أحمد بن الحسين، قال: (له كتاب النوادر ومن أصحابنا من عدّه من جملة الأصول)[١]، وما ذكره النجاشيّ في ترجمة مروك بن عبيد قائلاً: (قال أصحابنا القمّيّون: نوادره أصل)[٢]، ومثل هذا الاختلاف يعتبر عاملاً مؤثّراً في اختلاف عدد الأصول، ومن أمثلة هذا الاختلاف:

١ ـ **إبراهيم بن عيسى أو بن عثمان**: وهو أبو أيّوب الخزّاز، قال الشيخ في الفهرست: (له أصل)[٣]. ولم يذكر أنّ له كتاباً سواه، أمّا النجاشيّ فترجم له قائلاً: (له كتاب نوادر كثير الرواة عنه)[٤]، ولم يذكر أنّ له كتاباً غيره، والظاهر وحدة الكتاب المخبر عنه، ومن البعيد أن يكون له أصل معروف يرجع إليه في معرفة حقائق التشريع، ولم يطّلع عليه النجاشيّ وهو خرّيت هذا الفنّ في ذلك الزمان، والماهر في هذا الميدان، أو له أصل وقد أهمله، لأنّه يتنافى مع غرض التأليف الذي عيّنه في ديباجة التصنيف.

---

(١) الفهرست: ٢٨٠.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٤٢٤.

٢ ـ إسحاق بن عمّار، ذكره الشيخ في الفهرست قائلاً: (له أصل وكان فطحيّاً إلّا أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه)[٥].

وترجم له النجاشيّ، ولم يذكر له سوى نوادر قائلاً: (له كتاب نوادر[١] يرويه عنه عدّة من أصحابنا)[٦].

والظاهر من هذا أيضاً وحدة الكتاب المخبر عنه، لأنّه من البعيد أن يكون النوادر من الكتب المشهورة ولم يذكره الشيخ، أو هناك أصل يكون مرجعاً للأصحاب ولم يذكره النجاشيّ لما سبق من الأسباب.

٣ ـ إبراهيم بن عبد الحميد: ذكره الشيخ في الفهرست بقوله: (له أصل أخبرناه أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان، عن الحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمّد ابن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن أبي يزيد ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب وإبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عن إبراهيم بن عبد الحميد، وله كتاب النوادر رواه حميد عن عوان بن الحسين

١() الفهرست: ٨٠.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١١٤٢.

(٣) الفهرست: ١٣.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٥.

(٥) الفهرست: ٥٢.

(٦) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٦٩.

(٧) الفهرست: ١٢.

(٨) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٧.

البزاز عن إبراهيم)[٧].

أمّا النجاشيّ فلم يذكر له كتاباً سوى النوادر، قال: (له كتاب النوادر، يرويه عنه جماعة أخبرنا محمّد بن جعفر عن أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمّديّ، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عمير عن إبراهيم به)[٨].

ومن الواضح إسقاط النجاشيّ للأصل الذي ذكره الشيخ، ولعلّ هذا ناشئ من عدّة احتمالات:

منها: تعمّد الإهمال، ولكن هذا الاحتمال بعيد؛ لأنّه لا يتناسب والغرض المرسوم في بداية التصنيف.

ومنها: اتّحاد النوادر مع الأصل، وعدم الوجود واقعاً إلّا لكتاب واحد، ويشهد لهذه الدعوى أمران:

الأوّل: أنّ حميد بن زياد مختصّ برواية الأصول دون النوادر، وقد وصفه الشيخ بأنّه روى أكثر الأصول[١]، فوجوده في طريق النوادر غير صحيح.

الثاني: اتّحاد الراوي المباشر للكتاب في طريق الشيخ والنجاشيّ، وهو ابن أبي عمير.

ولكن ما ذكر من احتمال يصعب الركون إليه؛ لعدم وجود شاهد على اختصاص حميد بن زياد برواية الأصول دون غيرها من باقي الكتب، ويشهد لذلك روايته لبعض النوادر كما في ترجمة الحسن بن عنبسة[٢]، وأحمد بن بشر السرّاج[١]،

---

(١) الفهرست: ٣٣٨.

(٢) يلاحظ: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٤٢.

وغيرهما، وروايته لبعض التصانيف كما في ترجمة أحمد بن الحسن القزّاز[٢]، وغيره. ووجود ابن أبي عمير في كلا الطريقين لا يكو ن شاهداً على اتّحاد الكتابين.

ومنها: غيابه عنه، وعدم وجوده لديه.

والظاهر أنّه أيضاً بعيد، لأنّه لو كان أصلاً مرويّاً لكان بطبيعته معروفاً لديه، مع عدم الفاصل الزمنيّ.

مضافاً إلى أنّ هذا الاحتمال مبنيّ على اشتهار تلك الأصول كالشمس قبل الأفول، كما ادّعاه العلّامة المجلسيّ ﵀، وقد تقدّم الحديث عنه فيما سبق[٣].

٣ـ النوادر:

والمراد من النوادر (لغة) على ما عرّفه الخليل في العين بقوله: (ندر الشيء إذا سقط، وإنّما يقال ذلك لشيء من بين أشياء، أو من جوف شيء)[٤]، وأضاف ابن فارس في المقاييس بأنّه: (ما دلّ على سقوط شيء، أو إسقاطه)[٥]، وهناك معنى آخر ذكر في الصحاح، وهو أن المراد منه: (الشاذّ)[٦].

أمّا (اصطلاحاً) فقد ذكرت عدّة تعريفات، **منها**: ما عرّفه الشيخ المفيد ـ في رسالته في الردّ على الشيخ الصدوق في أنّ شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور ـ:

---

(١) يلاحظ: المصدر السابق: ١٨١.

(٢) يلاحظ: المصدر السابق: ١٨٦.

(٣) المصدر السابق: ٣٣٥.

(٤) كتاب العين: ٨/ ٢١.

(٥) معجم مقايس اللغة: ٥/ ٤٠٨.

(٦) الصحاح: ٢/ ٨٢٥.

(إنّ النوادر هي التي لا عمل عليها، مشيراً إلى رواية حذيفة المرويّة في التهذيب)[١]، وهذا ما يتناسب مع ما ذكر في الصحاح من معنى.

ولكن في قبال هذا ذكرت معان أخر، **منها:** ما ذكره صاحب الوافي، حيث عرّفها قائلاً: (من أنّها الأحاديث المتفرّقة التي لا يكاد يجمعها معنى واحد، وتدخل معاً تحت عنوان)[٢].

ومن الواضح الاختلاف بين هذين التعريفين، حيث إنّ الأوّل لاحظ جهة عمل الأصحاب، فالنادر عنده هو الشاذّ بالاصطلاح دون الثاني الذي لم يشترط عمل الأصحاب في عدّه من النوادر، بل مجرّد عدم تناسبه مع أي عنوان، وقد يناسب أن يسمّى بـ(المتفرّقات) أو (الزوائد) التي تلحق في آخر الأبواب، لعدم دخولها تحت أيّ عنوان، ووافقه التقيّ المجلسيّ قائلاً: (منها أخبار متفرّقة، لا يجمعها باب، ولا يمكن لكلّ منها ذكر باب فتجمع)[٣].

وتبعهما الوحيد في تعليقته مع إضافة بيان قائلاً: (الظاهر أنّ ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضبط في باب لقلّته، بأن يكون واحداً أو متعدّداً، لكن يكون قليلاً جدّاً، ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة: نوادر الصلاة، ونوادر الزكاة ـ إلى أن قال ـ ونقل عن بعضهم: أنّ النادر ما قلّت روايته وندر العمل به، وادّعى أنّه الظاهر من كلام الأصحاب)[٤]، ولعلّ هذا يتناسب مع ما ذكره الخليل وابن فارس وغيرهما من

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ١٦٨.

(٢) الوافي: ١/ ٤٢.

(٣) روضة المتّقين: ط ج/ ج١ ص١١٥.

(٤) منهج المقال: ١/ ١٢١.

معنى الإسقاط.

وقد أشكل السيّد الأعرجيّ في العدّة قائلاً: (إنّ هذا إنّما يتمّ في ملحقات الأبواب ـ كما مثّلنا ـ دون ما ألّف على الاستقلال، كنوادر محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ المسمّاة بـ(دبّة شبيب) حسب ما يريد، فإنّا نتكلّم في الكتب المستقلّة دون الأبواب الملحقة، إلّا أن يلتزم ذلك في المستقلّ أيضاً بناء على أنّه إنّما يذكر فيها من كل باب نادرة لكن مثل هذا يبعد في مثل نوادر محمّد بن أحمد الجامعة لكلّ ما يراد حتى سمّوها بدبّة شبيب)[1].

أقول: وما ذكر يمكن أن يجاب بأنّ جهة التشبيه قد يراد منها حجم الكتاب واحتوائه على كمّ كبير من الأخبار التي لا يجمعها عنوان، ولذا لم تذكر في كتب الأصول، وما ذكر من وصف له بأنّه جامع لكلّ ما يراد قد يراد به تضمّنه لجملة من الأحكام التي سقطت عن كتب الأصول، وعليه فكثرة أبواب الكتاب التي عدّها ابن شهر آشوب إلى اثنين وعشرين كتاباً كانت السبب في هذا الوصف، وما ذكره الوحيد ﵀ وغيره من تعريف لا ينافي شموله لما ألّف على الاستقلال، حيث إنّ جهة التعريف ناضرة إلى عدم الانضباط في باب، لا إلى دعوى وجود لكلّ سؤال جواب.

والظاهر أنّ المراد بـ(النوادر) هي الكتب التي ألّفت تحت هذا العنوان، لا الزيادات المذكورة في نهاية أبواب كتب الأخبار التي دوّنت في القرون الثلاثة الأولى تشابه الأصل من جهة كونها كتب أخبار، وتختلف عنه بأنّها لا تنضبط تحت عنوان،

(١) عدّة الرجال: ١/ ٩٧.

وإنّما هي أحاديث تناثرت وأُسقِطت عن بعض أصول الأخبار[١].

٤ ـ المصنَّف.

ذكر النجاشيّ في ديباجة كتابه بأنّه ذاكر للكتب المصنّفة، قائلاً: (فإنّي وقفت على ما ذكره السيّد الشريف (أطال الله بقاءه وأدام توفيقه) من تعيير قوم من مخالفينا: إنّه لا سلف لكم ولا مصنّف... وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته لعدم أكثر الكتب). وقد فهم المحقّق القهبائيّ ﵀ من هذا بأنّ المصنّف لا يتناول الأصل حيث إنّ المقصود بالذكر أصالة في هذا الكتاب أصحاب الكتب المصنّفة، وأمّا أصحاب الأصول فقد يذكرهم لكن نادراً، ويشهد له عدم ذكره لإسحاق بن موسى الساباطيّ الفطحيّ.

ولكن اعترض[٢] على هذا بأنّ المصنّف أعمّ من الأصل والكتاب والنوادر، حيث إنّه ذاكر لجميع أصحاب الأصول، ولم يغادر منهم إلّا ما شذّ، وأقصى ما هناك أنّه لم يسمّ كتبهم عند تعدادها إلّا باسم الكتاب، ويشهد لذلك ما يظهر من ترجمة أحمد بن ميثم (له مصنّفات منها... كتاب النوادر...)[٣] حيث جعل النوادر من المصنّفات، وما يظهر من ترجمة هشام بن الحكم (وكان له أصل... وله من المصنّفات كتب كثيرة)[٤].

---

(١) عدّة الرجال: ١/ ٩٧.

(٢) لاحظ: الوحيد في تعليقته على منهج المقال: ١١٨، السيّد محسن الأعرجيّ في عدّة الرجال: ١/ ٩٥.

(٣) الفهرست: ١٥.

(٤) الفهرست: ٢٥٨.

أقول: (المصنَّف) لا يشمل الأصل، ولا يشمل النوادر، ولكن يقع في قبالهما، وليس أعمّ منهما، وما يقع فيه إضافة مؤلّفه بحيث يخرجه عن إطلاق القول: بأنّه كتاب رواية. وما ذكر في ترجمة أحمد بن ميثم من إضافة المصنّف إلى النوادر فمبنيّ على كون النوادر المذكورة مجمعاً لما رواه أصحابنا من الطائفة المنصورة، ولكن قد يراد منه غيره؛ لما عرفت من معناها لغة، بحيث يمكن أن يشمل غير الأحاديث والأخبار.

وأمّا ما ذكر في ترجمة هشام فبعيد عن الصواب ظاهراً، ولا يدلّ على ما ادّعي، وعليه فهو في قبالهما، والكتاب أعمّ من الجميع، ويشهد له ما ذكر في ديباجة الفهرست من أنّ أحمد بن الحسين ألّف كتابين أحدهما للمصنّفات، والآخر للأصول، وما ذكره الشيخ في ترجمة هارون بن موسى بقوله: (روى جميع الأصول والمصنّفات)[1]، وما ذكره في ترجمة حيدر بن محمّد بن نعيم السمرقنديّ قائلاً: (يروي جميع مصنّفات الشيعة وأصولهم)[2].

الثاني: تكرار لفظة (الثقة).

من الألفاظ والعبارات المستعملة في كتاب النجاشيّ وكتاب الرجال لابن الغضائريّ هو تكرار لفظة (ثقة) في مجموعة غير قليلة من التراجم، كما في ترجمة إبراهيم بن مهزم، وترجمة الحسين بن أشكيب، وترجمة الحسن بن عليّ بن عبد الله، وترجمة إسحاق بن جندب، وترجمة أحمد بن حمزة، وترجمة أحمد بن داود، وغيرهم،

(١) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ٦٣٨٦.

(٢) المصدر السابق: رقم ٦٠٧٣.

يصل إلى خمسة وثلاثين مورداً.

وقد ذكر تفسيران لذلك:

التفسير الأوّل: ما ذكره الشهيد الثاني ﵀ في البداية بقوله: بأنّه يدلّ على زيادة في المدح[١].

وفي هذا احتمالان:

الاحتمال الأوّل: أن يراد بالمدح العدالة، ويكون التكرار دالًّا على زيادة العدالة، كما يقال في حقّ البعض: بأنّه ثقة ممدوح، لاحظ ما ذكر في ترجمة إسماعيل بن جابر.

ويلاحظ عليه بـ: أنّ هذا مبنيّ على أنّ المراد بالعدالة هي الملكة الراسخة في النفس، دون ما إذا أريد منها مجرّد فعل الواجب وترك الحرام؛ لأنّه ليس من المفاهيم المشكّكة.

بالإضافة إلى ذلك يقال: ما الداعي لهذا التكرار بخصوص هؤلاء دون غيرهم ممّن يتساوون معهم في العدالة أو يزيدون، بل وجد من وثّق مكرّراً من كان فيه مغمز ومطعن؟

الاحتمال الثاني: أن يراد بها المدح، بالإضافة إلى الوثاقة.

ويلاحظ عليه: ما أوردناه سابقاً من أنّه ما الداعي لاختصاص هؤلاء بتكرار التوثيق دون غيرهم، لا سيّما وأنّ ذلك ذكر لمن فيه مغمز، فكيف يتواتر المدح فيه؟

التفسير الثاني: أريد به الإشارة إلى أنّ الموثّق ـ بالفتح ـ فيه جهة غمز أريد دفعها بالتأكيد، وهو ما يبدو من بعض التراجم، وهذا مبنيّ على أنّ النجاشيّ عندما وثّق

(١) الدراية: ٧٦.

هؤلاء لاحظ ما ذكر فيهم من جهات الغمز والقدح، وهو ما يكون (تارة) من جهة الحديث، و(أخرى) من جهة المذهب، و(ثالثة) من جهة الرواية، فأراد أن يدفع هذا بالتكرار، على ما يسمّى في علم البيان بحسن التأكيد.

ويشهد لذلك ما ذُكر في ترجمة سالم بن مكرم الذي ضعّفه الشيخ في الفهرست والاستبصار، ولذلك عندما وثّقه النجاشيّ كرّر اللفظ فيه، وكذلك ما ذُكر في ترجمة سماعة بن مهران الذي خدش الشيخ الصدوق ـ في الفقيه ـ في مذهبه، قائلاً: (إنّه واقفيّ)[1]، وما ذكر في ترجمة صفوان بن يحيى الذي وردت بعض الروايات في ذمّه، ذكرها الكشيّ في كتابه.

وهذا ما يظهر من السيّد الخوئيّ ﵀ في بعض كلماته.

ويلاحظ على هذا: أنّ التتبّع في تراجم هؤلاء الذين كرّر في حقّهم التوثيق لم نجد من ذكر الغمز فيهم غير ما ذكر أعلاه، أمّا الآخرون فسالمون عن الخدش والمغمز، فكيف يمكن التعميم لكلّ من كرّر في حقّه التوثيق أن يكون في مقام دفع الإنكار؟ ومن هؤلاء الحسين بن أشكيب، وإسماعيل بن جندب، وجارود بن المنذر، وحسّان ابن مهران، وغيرهم.

بل يقال: هناك من كرّر في حقّهم التوثيق وهو من أعلام الطائفة وفقهائها المشهورين، كمحمّد بن الحسن بن الوليد الذي ذكر في ترجمته بأنّه شيخ القمّيّين، وفقيههم، ومتقدّمهم[2].

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٢١.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠٤٢.

وعليه فيمكن الجمع بين القولين، بأن يقال: في بعض الموارد ذكر التكرار لأجل التأكيد، وفي بعضها الآخر لأجل دفع الخدش.

الثالث: من ألفاظ التعديل لفظة (ثقة).

وأصلها في اللغة الائتمان، أي الاعتماد، كما في الصحاح[١] والمصباح[٢] مصدرها وثق من باب ورث.

وقد استعملت في أبواب الفقه بمعنى أعمّ من العدالة كما نصّ عليه غير واحد، مثل الشهيد الثاني في الدراية[٣]. إلّا أنّ الظاهر من رهن مسالكه الاستعمال في العادل، حيث قال في شرح قول المصنّف: (ولو تعذّر اقتصر على إقراضه من الثقة غالباً ـ قال ـ والظاهر أنّ المراد بالثقة في هذا ونظائره العدل، لأنّ هذا هو المعتبر شرعاً، مع احتمال الاكتفاء بالثقة العرفيّة، فإنّها أعمّ من الشرعيّة على ما يظهر الآن من عرف الناس)[٤]. ولعلّ هذا هو منشأ ما حكي عن السيّد صاحب الرياض من القول بكونها حقيقة متشرّعيّة في العادل.

أمّا في الدراية فهي مستعملة في العدل خاصّة، وهو ما صرّح به الشيخ البهائيّ في مشرقه قائلاً: (إنّهم يريدون بقولهم: فلان ثقة أنّه عدل، ضابط، وهذا هو السرّ في عدولهم إلى قولهم ثقة)[٥].

---

(١) الصحاح: ٤/ ١٥٦٣.

(٢) المصباح المنير: ٦٤٧.

(٣) الدراية: ٧٦.

(٤) مسالك الإفهام: ٤/ ٣٦.

(٥) مشرق الشمسين: ٢٧١.

وقد أشار إلى دخول قيد الضبط فيه، والمراد منه الحفظ البليغ والحزم كما في المجمع، وفيه كلام يأتي إن شاء الله تعالى.

وقد حكي عن صاحب جوامع الكلم الاعتراض على هذا بأنّ دعوى عدم استعمالها إلّا في العدل، إن كان في عرف أهل الدراية فمسلّم ولا كلام، وإنّما الكلام في استعمالها في كلام القدماء كالكشّيّ، والشيخ، والنجاشيّ ﷺ، فإنّ المدار في التزكية على تعديلهم، وذلك في كلامهم ممنوع، فإنّا وجدناهم كثيراً ما يطلقونها على غير العدل[١].

و يجاب عليه: بأنّ ظاهر كلام النجاشيّ عند إطلاقه لقوله (ثقة) يشمل الوثاقة من كلّ الجهات، سواء من جهة نفسه، أو اعتقاده، أو من جهة حديثه، بل لعلّه يشمل بعض الأمور المتعلّقة بالراوي من قبيل حسن حفظه، وضبطه، ومنه ما ذكره في ترجمة أحمد بن صبيح قائلاً: (ثقة، والزيّدية تدّعيه، وليس بصحيح)[٢]، وظاهره أنّه أراد بيان الوثاقة المطلقة، إلّا أنّه احتاج إلى أن يدفع ما ذكر من سوء مذهبه.

أمّا إذا قيّدت اللفظة بقيد، من قبيل (ثقة في نفسه)، أو (في روايته)، أو (في حديثه) فالظاهر أنّ المراد توثيقه من هذه الجهة مع الإشارة إلى خلل في جهة من الجهات المتعلّقة بالراوي، ومنه ما ذكره في ترجمة الحسين بن أحمد بن المغيرة، بقوله: (مضطرب المذهب، وكان ثقة في ما يرويه)[٣]، وما ذكره في ترجمة أحمد بن بشر

(١) عدة الرجال: ١/ ١١٠.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٨٤.

(٣) المصدر السابق: ١٦٥.

السرّاج قائلاً: (ثقة في الحديث، واقف)[١]، وما ذكره في ترجمة أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال قائلاً: (يقال: كان فطحيّاً، وكان ثقة في الحديث)[٢]، وما ذكره في ترجمة جعفر بن محمّد بن سماعة: (ثقة في حديثه واقف)[٣]، وما ذكره في ترجمة أحمد ابن محمّد بن عليّ قائلاً: (وجدهم عمر بن رباح القلاء... ووقف وكلّ ولده واقفة... وكان أبو الحسن أحمد بن محمّد ثقة في الحديث)[٤].

فاتّضح من خلال ما تقدّم أنّ لفظة (ثقة) في كلام النجاشيّ ـ ولعلّه في كلام غيره ـ ظاهرة في الوثاقة من جميع الجهات عند الإطلاق، أعني العدل المتحرّج في روايته، الضابط لها.

وما حكي عن الشيخ محمّد في شرح الاستبصار ـ من أنّ النجاشيّ إذا قال: (ثقة) ولم يتعرّض إلى فساد المذهب، فظاهره أنّه عدل إماميّ، لأنّ ديدنه التعرّض إلى الفساد، فعدمه ظاهر في عدم ظفره، وهو ظاهر في عدمه، لبعد وجوده مع عدم ظفره، لشدّة بذل جهده، وزيادة معرفته، وإنّ عليه جماعة المحقّقين[٥] ـ يمكن أن يؤيّد بما تقدّم.

ويمكن أن يضاف نفس الكلام في لفظة (ضعيف) عند إطلاق المقال، حيث إنّ

---

(١) المصدر السابق: ١٨١.

(٢) المصدر السابق: ١٩٤.

(٣) المصدر السابق: ٣٠٥.

(٤) المصدر السابق: ٨٩٤.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهانيّ على منهج المقال: الفائدة الثانية، وحكاه عن شرح الاستبصار السيّد حسن الصدر في نهاية الدراية: ٣٨٧.

الظاهر منها هو إرادة ما هو شامل لما هو داخل في الحديث، كالاعتقاد، والرواية، والحديث، وهو ما يظهر من ترجمة محمّد بن عليّ بن إبراهيم، حيث قال: (ضعيف جدّاً، فاسد الاعتقاد... وقد اشتهر بالكذب)[١]، بخلاف ما إذا قيّد بأحد الأمور المتقدّمة في أوّل الكلام، كما إذا قال: (ضعيف في حديثه)، فالظاهر أنّه يختصّ بما ذكر مع الإشارة إلى وجود جانب مدح من إحدى الجهات، وإلّا لأطلق الضعف بلا حاجة إلى القيود والإضافات، ويشهد له ظاهر ما ذكره النجاشيّ في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك قائلاً: (كان ضعيفاً في الحديث، قال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب، والرواية)[٢]، وظاهره الاختلاف مع ابن الغضائريّ القائل: (كذّاب، متروك الحديث، ويروي عن الضعفاء، والمجاهيل)[٣]، حيث لم يطعن فيه إلّا من جهة حديثه، ونسبة القول بالكذب إلى ابن الغضائريّ، ولم يظهر منها تبنّيه، وإلّا لأطلق الضعف، كما في غيره.

نعم، استغرابه ممّا ذكره مشايخه لما رووا عنه قد يظهر منه عدم الاعتماد عليه، إلّا أنّه قد يراد منه الاستفهام الذي منشؤه علمه من سيرتهم عدم الرواية عن ضعيف الحديث.

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٤٨.

(٢) المصدر السابق: ٣١٣.

(٣) كتاب الرجال لابن الغضائريّ: ٤٨.

الرابع: كلمة (المولى).

من الأوصاف التي ينعت النجاشيّ بها بعض أصحاب المصنّفات هي (المولى) وقد تكرّرت في أكثر من مائتين وعشرين مورداً، وعلى عدّة أنحاء:

(فتارة) يصف بها الشخص مجرّداً من قبيل ما ذكر في ترجمة يونس بن ضبيان (مولى، ضعيف جدّاً)[١].

(وأخرى) يضاف الوصف إلى قبيلة، فيقول: (مولى بني تميم)، أو (مولى كندة)، أو (مولى بني أسد).

(وثالثة) يضاف إلى شخص كما في قوله (مولى الصادق عليه السلام)، و(مولى بشر بن مروان أبو الحكم)[٢].

(ورابعة) يكون مولى لشخص يكون أيضاً مولى، كما ذكره في ترجمة صالح بن خالد المحامليّ قائلاً: (أبو شعيب الكناسيّ مولى عليّ بن الحكم بن الزبير مولى بني أسد)[٣].

فهذه حالات أربع ذكرت في الكتاب. نعم، وقع في بعض التراجم أن يذكر خلافاً في المترجم له (فتارة) يصفه بأنّه مولى، ثمّ ينقل قولاً آخر يذكر فيه أنّه مولى لبيت أو لقبيلة، كما في ترجمة غالب بن عثمان، حيث قال: (مولى كوفيّ سمال وقيل إنّه مولى آل أعين)[٤].

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٢١٠.

(٢) المصدر السابق: ١١٦٥.

(٣) المصدر السابق: ٥٣٥، ٧٨٠

(٤) المصدر السابق: ٨١١، ٨٣٥.

و(المولى) واحدة من الألفاظ التي استعملت في كتب الرجال وغيرها كثيراً، ولها عدّة معانٍ ذكر بعضها علماء اللغة وقالوا قد يراد منها الرق المعتق، وقد يراد منها المالك المعتق ـ بالكسر ـ، وقد يراد منه الحليف، فإذا حالف إنسان آخر وتعاقدا وتعاهدا على التعاضد والاتّفاق فكلّ واحد منهما مولى للآخر كما في المروي عن رسول الله ﷺ: حالف رسول الله بين المهاجرين والأنصار مرّتين[1]، وكذلك إذا أسلم كافر على يد مسلم، فالكافر يسمّى مولى لمن أسلم على يديه، وقد يراد منه على الملازم والمصاحب، كما قيل: مقسم مولى ابن عبّاس للزومه إيّاه، وقد يراد منه الشخص غير العربي، وقد يراد منه النزيل، وقد يراد منه قريب النسب، وهناك معانٍ أُخر. هذا ما ذكر على ألسنتهم.

ولكن وقع الكلام في ما هو الغالب على استعمال علماء الرجال، بحيث يمكن الرجوع إليه عند عدم القرينة على المراد. ذكر الشهيد في حاشية الخلاصة بأنّ الأكثر في هذا الباب إرادة غير العربي الخالص، واستقربه الوحيد في فوائده، إلّا أنّه لم يستبعد كثرة استعمال النزيل، وعليه فلا يحمل على أيّ من المعنيين إلّا بالقرينة، ومع انتفائها فالراجح هو أن يراد منها العربيّ غير الخالص[2].

والظاهر أنّ المراد به هو حال استعمال المولى من غير إضافة، وهو صحيح، فإذا وصف شخص بأنّه مولى من غير أن يضاف إلى واحد من الأقسام الثلاثة المتقدّمة فالظاهر أنّ المراد منه كونه غير عربيّ، ويشير إليه ما صرّح به النجاشيّ في ترجمة حمّاد

(١) شرح أصول الكافي: ١٢/ ١٨٦.

(٢) منهج المقال: ١/ ١٤٠، وهذا ما اختاره السيّد الأعرجيّ في العدّة: ١/ ٢٤٠.

ابن عيسى قائلاً: (مولى، وقيل: عربيّ أصله الكوفة)[١]، ولكن إذا أضيف إلى قبيلة، كما في قوله (مولى كندة) فالظاهر أنّ المراد منه النزيل لما يعرف من سكن أفراد القبائل مجتمعة مع بعضها، فيأتي الغريب وينزل عندهم لأسباب مختلفة، ومن المستبعد أن يراد منه المعاني الأخرى كالعتيق أو الملازم أو المعاهد؛ لأنّها عقد بين قبيلتين.

أمّا إذا أضيف إلى المعصوم عليه السلام فالظاهر أنّ المراد منه العتيق، ومن البعيد أن يراد منه أنّه أسلم على يد المعصوم من دون أن يشار إليه في كلمات علماء الرجال، باعتبار أنّه مختصّ بذكر أحوال الرواة والمصنّفين الدخيلة في الوثاقة، ومن الواضح كون هذا الحدث من الأوصاف المؤثّرة فيها.

نعم، قد يراد منه المصاحب، ولكن ليس الأصل فيه بل يحتاج إلى قرينة، كما ذكر في ترجمة ثوبان: (مولى رسول الله صلى الله عليه وآله، صحبه، ولازمه)[٢].

نعم، إذا أضيف إلى غير المعصوم أمكن أن يكون المراد منه الملازم، بل يمكن أن يراد منه الإسلام، وهذا تبع القرينة.

وهذا هو الضابط الذي يمكن أن تعتمده في جميع الاستعمالات، فلاحظ.

الخامس: التخليط

من الخلط وهو بمعنى المزج (لغة)، ولكن قد يظهر منه عدّة معان إذا ذكر في كتب الرجال؛ وذلك لاختلاف صوره.

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٧٠.

(٢) رجال الشيخ الطوسيّ: رقم ١١٧.

إذ **(تارة)** يوصف به الراوي، فيقال: مخلّط، كما في ترجمة عمر بن عبد العزيز قائلاً: (عربيّ بصريّ مخلّط)[١]، وما ذكر في ترجمة عبد الله بن أيّوب بن راشد الزهريّ بيّاع الزطيّ: (روى عن جعفر بن محمّد، ثقة، وقد قيل فيه تخليط، له كتاب نوادر)[٢]، وما ذكر في ترجمة جابر بن يزيد الجعفيّ (روى عن جماعة غمز فيهم وضعّفوا... وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان ﷺ ينشدنا أشعاراً كثيرة في معناه تدلّ على الاختلاط)[٣].

والظاهر من الخلط إذا أطلق ولم يقيّد بجهة من الجهات الآتية أن يراد به خلط الاعتقاد الصحيح بالفاسد، مثل أن يصير غالياً بعد الاعتقاد الصحيح، كما قال النجاشيّ: (طاهر بن حاتم، كان صحيحاً، ثمّ خلّط)[٤].

ويشهد على ما ذكرنا، ما ذكره الشيخ في الفهرست في ترجمته قائلاً: (كان مستقيماً ثمّ تغيّر وأظهر القول بالغلوّ)[٥]، ومثل هذا الوصف ينافي الوثاقة المطلقة، ومن هنا ذكر النجاشيّ في ترجمة عبد الله بن أيّوب بن راشد المتقدّمة القول بالوثاقة المطلقة، ثمّ نقل القول الآخر بالتخليط لمنافاة فساد العقيدة لها.

ولكن قد يقال: بعدم دلالة التخليط على فساد العقيدة فيما إذا نسب إلى الراوي؛ لأنّه بمعنى الخلط والمزج ولا دلالة فيه على فساد العقيدة، وما قيل من أنّ المراد

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧٥٤.

(٢) المصدر السابق: ٥٧٨.

(٣) المصدر السابق: ٣٣٢.

(٤) المصدر السابق: ٢٥١.

(٥) الفهرست: ٣٧٠.

خلط الصحيح بالفاسد منها فهو تجشّم لا يساعده ظاهر اللفظ[١].

فيجاب: بل هو الظاهر في حال نسبته إلى الراوي. نعم، هناك معاني أخرى من التخليط ليس فيها دلالة المعنى المتقدّم، ولكنّها تظهر في حال إضافتها إلى الرواية أو المروي.

وبعبارة أخرى: أنّ الأصل فيما إذا أطلق لفظ الاختلاط ونسب إلى الراوي دلالته على فساد العقيدة إلّا إذا دلّت على غيره القرينة.

وما استشهد به من كلام للنجاشيّ ورد في ترجمة ابن بطّة من أنّه كبير المنزلة بقمّ[٢]، مع أنّه قد قال في حقّه ابن الوليد أنّه مخلّط، فغير صحيح؛ لأنّ ابن الوليد إنّما نسبه للتخليط من جهة الإسناد، حيث قال: مخلطاً فيما يسنده، مع أنّ النجاشيّ لم ينفي عنه هذا بل قد ذمّه من الجهة نفسها قائلاً: (يتساهل في الحديث ويعلّق الأسانيد بالإجازات)، ومثل هذه الأوصاف تقرب من التخليط في الأسانيد لاجتماعها في ملاك واحد، وهو عدم الخبرة في هذا المجال.

وأمّا ما ذكر من أنّ سكوت مثل النجاشيّ عن أصحابنا من أهل الرجال فيه دلالة على حسن مذهبه فضلاً عن كون الكتاب موضوعاً لذكرهم.

فغريبٌ أن يصدر من مثله بعد أن اتّضح كثرة ورود أصحاب المذاهب الفاسدة في كتابه كما تقدّم، بالإضافة إلى هذا اتّضح سابقاً أنّ كتابه ليس موضوعاً لذكر الإماميّين من الأصحاب، وإنّما وضع لذكر المصنّفات المنتمية لنا فلاحظ.

---

(١) الرسائل الرجاليّة: ٣/ ٣٩١.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٠١٩.

وقد ورد في بعض التراجم ما يستفاد منها ذلك صريحاً كما ورد في ترجمة محمّد ابن عبد الله، حيث قال: (محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبيد الله بن البهلول بن همام بن المطلب بن همام بن بحر بن مطر بن مرّة الصغرى بن همام بن مرّة بن ذهل ابن شيبان أبو المفضّل، كان سافر في طلب الحديث عمره، أصله كوفيّ، وكان في أوّل أمره ثبتاً ثمّ خلط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعفونه)[١]، وما ورد في ترجمة عبد الله بن القاسم الحارثيّ: (ضعيف، غال، كان صحب معاوية بن عمّار ثمّ خلط وفارقه)[٢]، وما ذكره في ترجمة عليّ بن صالح بن محمّد بن يزداذ بن عليّ بن جعفر الواسطيّ العجليّ الرفاء: (أبو الحسن، سمع فأكثر ثمّ خلّط في مذهبه)[٣]. هذا كلّه في التخليط المنسوب إلى الراوي.

(وأخرى) ينسب التخليط إلى الكتاب كما في ترجمة ابن أورمة (إنّ كتبه صحاح إلّا كتاباً ينسب إليه في تفسير الباطن فإنّه مختلط)[٤].

ومن الواضح كون الاختلاط هنا في الكتاب **إمّا من جهة** إدخال ما ليس لنا في كتبنا لسوء مذهب الراوي، كما ورد عن بعض الغلاة ذلك، ويدخلونه في باب التكذيب للمذهب لا عليه، كما يظهر من ترجمة ربيع بن زكريّا الورّاق: (كوفيّ، طعن عليه بالغلوّ له كتاب فيه تخليط)[٥]، ومن ترجمة الحسين بن حمدان الخصيبيّ الجنبلانيّ:

---

(١) المصدر السابق: ١٠٥٩.

(٢) المصدر السابق: ٥٩٣.

(٣) المصدر السابق: ٧٠٧.

(٤) المصدر السابق: ٨٩١.

(٥) المصدر السابق: ٤٣٤.

(أبو عبد الله، كان فاسد المذهب. له كتب، منها كتاب الإخوان، كتاب المسائل، كتاب تاريخ الأئمّة، كتاب الرسالة تخليط)[١]، ومثل هذا يكون ظاهراً في فساد العقيدة كما لا يخفى.

وإمّا من جهة خلط الأخبار الغثّ بالسمين والعاطل بالثمين بمعنى عدم المبالاة في الرواية عن الأشخاص.

وإمّا من جهة خلط المطالب الصحيحة بغيرها.

(وثالثة) ينسب التخليط إلى الإسناد بمعنى خلط أسانيد الأخبار بالآخر، ومثل هذا يحصل لأسباب منها قلّة الحافظة أو كثرة السماع، كما ذكر الكشيّ في ترجمة ابن أبي عمير عن عليّ بن محمّد القتيبيّ قال: قال أبو محمّد الفضل بن شاذان (سأل أبي (رضي الله عنه) ابن أبي عمير، فقال: إنّك لقيت مشايخ العامّة فكيف لم تسمع منهم؟ فقال: سمعت منهم غير أنّي رأيت كثيراً من أصحابنا قد سمعوا علم العامّة وعلم الخاصّة، فاختلطا عليهم حتّى كانوا يروون حديث العامّة عن الخاصّة وحديث الخاصّة عن العامّة، فكرهت أن يختلط عليّ فتركت ذلك).

ومن الذين وصفوا بالخلط بالأسناد جملة من الرواة، منهم محمّد بن جعفر: (إنّه كان ضعيفاً مختلطاً فيما يسنده)[٢]، ومنهم: جهم بن حكيم: (إنّ له كتاباً ذكره ابن بطّة، وخلط إسناده، تارة قال: حدّثنا أحمد بن محمّد البرقيّ عنه، وتارة قال: (حدّثنا أحمد بن محمّد، عن أبيه، عنه).

---

(١) المصدر السابق: ١٥٩.

(٢) المصدر السابق: ١٠١٩.

السادس: الاضطراب

الاضطراب (لغة): قيل: تَضرُّبُ الولد في البطن، ويقال: اضطرب الحبل بين القوم: إذا اختلفت كلمتهم، ورجل مضطرب الخلق: طويل غير شديد الأسر[١].

أمّا في (الاصطلاح) فهو الاختلاف في قبال الاستقامة، وقد ينسب إلى الراوي فيقول مضطرب أو مضطرب الأمر، أي أنّه يستقيم تارة وينحرف أخرى[٢] من جهة مذهبه، كما في ترجمة (محمّد بن أحمد بن خاقان النهديّ، أبو جعفر القلانسيّ المعروف بحمدان، كوفيّ، مضطرب، له كتب)[٣]، وترجمة أبو الحسن الميمونيّ (مضطرب جدّاً، له كتاب الحجّ، وكان قاضياً بمكّة سنين كثيرة، قرأت هذا الكتاب عليه)[٤]، وما ذكر في ترجمة منصور بن العبّاس أبو الحسين الرازيّ (سكن بغداد ومات بها، كان مضطرب الأمر، له كتاب نوادر كبير)[٥]، وما صرّح به في ترجمة الحسين بن أحمد ابن المغيرة (أبو عبد الله البوشنجيّ كان عراقيّاً، مضطرب المذهب، وكان ثقة فيما يرويه، له كتاب عمل السلطان)[٦].

وتارة ينسب الاضطراب إلى حديثه فيقول: مضطرب الحديث، فيراد به أنّ في

---

(١) لسان العرب: ١/ ٥٤٤.

(٢) عدّة الرجال: ١/ ٢٥١.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩١٤.

(٤) المصدر السابق: ١٢٦٢.

(٥) المصدر السابق: ١١٠٢.

(٦) المصدر السابق:١٦٥.

حديثه الصالح والفاسد[١]، وهو ما اختلف في متنه فيرويه مرّة على وجه وأخرى على وجه آخر مخالف له، وهذا ما ذهب إليه الشهيد الثاني، واستجوده نجله العلّامة الشيخ حسن صاحب المعالم رحمهما الله[٢].

أو يروي الحديث على وجه يخالف ما رواه غيره لقيام القرائن على صحّته كما في حديث الشيخ المرويّ: محمّد بن يحيى رفعه عن أبان، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: فتاة منّا بها قرحة في جوفها، والدم سائل لا تدري من دم الحيض أو من دم القرحة؟ فقال: (مرها فلتستلقِ على ظهرها، وترفع رجليها، وتستدخل إصبعها الوسطى، فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة)[٣].

ولكن روي في الكافي على وجه آخر، وهو ما رواه عن محمّد بن يحيى رفعه، عن أبان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فتاة منّا بها قرحة في فرجها والدم سائل لا تدري من دم الحيض أو من دم القرحة؟ فقال: (مرها فلتستلقِ على ظهرها، ثمّ ترفع رجليها، ثمّ تستدخل إصبعها الوسطى، فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الايسر فهو من القرحة)[٤].

وقال الفيض في الوافي: كذا وجد هذا الخبر في نسخ الكافي كافّة أي: (فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من

(١) عدّة الرجال: ١/ ٢٥١.

(٢) منتقى الجمان: ١/ ٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٣٨٥.

(٤) الكافي: ٣/ ٩٤.

القرحة) وفي كلام الصدوق في الفقيه وبعض نسخ التهذيب عكس الأيمن والأيسر.

ومثل هذا يعدّ من الحديث المضطرب متناً، وقد وصف النجاشيّ بعضهم بضعف الحديث، كما ذكر في ترجمة عليّ بن محمّد بن جعفر بن عنبسة الحدّاد العسكريّ: (أبو الحسن، قال أبو عبد الله بن عيّاش: يقال له ابن رويدة، مضطرب الحديث، له كتاب الكامل، يقال: إنّه في معنى كتب الحسين بن سعيد، وكتاب من روى من نشأ من آل أبي طالب، أخبرنا أحمد بن عليّ بن نوح، قال: حدّثنا أبو عليّ الحسين بن أحمد بن محمّد بن منصور الصائغ، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن جعفر بكتبه)[1]، وكذلك ما ذكر في ترجمة معلّى بن محمّد البصريّ: (أبو الحسن مضطرب الحديث والمذهب، وكتبه قريبة، له كتب)[2] ومنشأ هذا إمّا أن تكون من جهة الخلل في حرفة الناقل للحديث، أو من جهة ضعف إحاطته باللغة العربية، أو غير ذلك من أسباب.

(وثالثة) ينسب إلى السند بأن يرويه الراوي (تارة) عن أبيه عن جدّه مثلاً، و(تارة) عن جدّه بلا واسطة، و(ثالثة) عن غيرهما، ولعلّه هو المراد من نسبته الاضطراب للرواية في كلام النجاشيّ في قبال الاضطراب في الحديث، كما ورد في ترجمة المفضّل بن عمر أبو عبد الله: (قيل أبو محمّد، الجعفيّ، كوفيّ، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل إنّه كان خطّابيّاً، وقد ذكرت له مصنّفات لا يعوّل عليها، وإنّما ذكرنا[ه] للشرط الذي قدّمناه، له كتاب ما افترض الله على الجوارح من

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٨٦.

(٢) المصدر السابق: ١١١٧.

الإيمان وهو كتاب الإيمان والإسلام، والرواة له مضطربون الرواية له)[١].

والاضطراب في السند له ستّ صور:

أ ـ الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال.

ب ـ الاضطراب بتعارض الاتّصال والانقطاع.

ج ـ الاضطراب بتعارض الوقف والرفع.

د ـ الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين.

هـ ـ الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردّداً بين ثقة وضعيف.

و ـ الاضطراب في تعيين الراوي.

وهذا بشرط أن لا يكون الطريقان مختلفين، بل يكونان عن رجل واحد.

ومثال المضطرب سنداً ما روي عن الرسول الأعظم ﷺ في كتب العامّة عن أبي داود في سننه، حدّثنا مسدّد حدّثنا بشر بن المفضّل حدّثنا إسماعيل بن أميّة، حدّثني أبو عمرو بن محمّد أنّه سمع جدّه حريثاً يحدّث عن أبي هريرة أنّ رسول الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلم) قال: (إذا صلّى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فلينصب عصاً، فإن لم يكن معه عصاً فليخطّط خطّاً ثمّ لا يضرّه ما مرّ أمامه).

وهذا إسناد ضعيف فيه مجهولان: أبو عمرو بن محمّد وجدّه حريث، ووقع فيه اضطراب في سنده.

فرواه الثوريّ عن إسماعيل بن أميّة، عن أبي محمّد بن عمرو بن حريث، عن جدّه عن أبي هريرة، عنه به.

---

(١) المصدر السابق: ١١١٢.

فهنا قال (أبو محمّد بن عمرو)، وفي الذي قبله (أبو عمرو بن محمّد).

ورواه الثوريّ عن إسماعيل بن أميّة، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة، عنه به.

فهنا قال: (أبو عمرو بن حريث)، وفيما سبق (أبو عمرو بن محمّد).

وقال هنا: (عن أبيه)، وفيما سبق (عن جدّه).

ورواه ابن جريج، قال: أخبرني إسماعيل بن أميّة، عن حريث بن عمّار، عن أبي هريرة، عنه به.

فهنا قال: (عن حريث بن عمّار)، وفيما سبق (أبو عمرو بن حريث).

حاصل الاضطراب:

١ ـ إسماعيل بن أميّة، عن أبي عمرو بن محمّد، عن جدّه حريث، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٢ ـ إسماعيل بن أميّة، عن أبي محمّد بن عمرو بن حريث، عن جدّه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٣ ـ إسماعيل بن أميّة، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٤ ـ إسماعيل بن أميّة، عن حريث بن عمّار، عن أبي هريرة مرفوعاً.

فالاضطراب واقع في جهتين:

الأولى: شيخ إسماعيل بن أميّة:

أ ـ أبو عمرو بن محمّد.

ب ـ أبو محمّد بن عمرو.

ج ـ أبو عمرو بن حُرَيْث ـ حُرَيْث بن عمّار.

الثانية: شيخ إسماعيل بن أميّة:

أ ـ جدّه حريث.

ب ـ جدّه عمرو بن حريث.

ج- أبوه حُرَيْث.

وقد يقع الاضطراب سنداً ومتناً، ومثاله ما رواه أبو داود في سننه: حدّثنا أحمد ابن صالح حدّثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة، حدّثه عن عمّار بن ياسر: أنّه كان يحدث أنّهم تمسّحوا وهم مع رسول الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم) بالصعيد لصلاة الفجر، فضربوا بأكفهم الصعيد، ثمّ مسحوا وجوههم مسحة واحدة، ثمّ عادوا فضربوا بأكفّهم الصعيد مرّة أخرى، فمسحوا بأيديهم كلّها إلى المناكب والآباط من بطون أيديهم.

وهذا إسناد ضعيف لأمرين:

١ـ الانقطاع بين عبيد الله وعمّار.

٢ ـ الاضطراب في سنده ومتنه.

فرواه عمرو بن دينار، عن الزهريّ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه، عن عمّار بن ياسر، قال: تيمّمنا مع رسول الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم) إلى المناكب.

فهنا قال (عن أبيه) وفي الأوّل لم يقل.

ورواه صالح بن كيسان، عن ابن شهاب الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمّار بن ياسر، وفيه: (فقام المسلمون مع رسول الله (صلّى الله

عليه [وآله] وسلّم)، فضربوا بأيديهم إلى الأرض، ثمّ رفعوا بأيدهم ولم يقضوا من التراب شيئاً، فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب...).

فهنا جعلها ضربة واحدة، وفيما سبق ضربتين.

حاصل الاضطراب: فوقع الاضطراب في سنده وفي متنه:

أمّا السند:

١ ـ الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عمّار.

٢ ـ الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه عن عمّار.

وأما المتن:

فمرّة يقول: ضربة. وأُخرى يقول: ضربتين.

وهذا اضطراب في سنده ومتنه.

في دلالة الاضطراب على القدح والذمّ

حكي عن الشهيد الثاني ﷺ عدّه من الفاظ الذمّ، وقد تأمّل فيه جمع كبير من علمائنا، واستظهروا عدم الدلالة على القدح، فقال الوحيد ﷺ في فوائده: (ليس من أسباب الجرح وضعف الحديث على روايّة المتأخّرين. نعم، هو من أسباب المرجوحيّة المعتبرة في مقامها)[١]، وتبعه المقدّس الكاظميّ في العدّة، قائلاً: (ليس بظاهر في القدح؛ إذ لا منافاة بينه و بين العدالة، لكن تصلح للترجيح)[٢].

(١) منهج المقال: ١/ ١٣٨.

(٢) عدّة الرجال: ١/ ١٤٦.

السابع: أمره ملتبس

استعمل النجاشيّ هذا اللفظ في ترجمة صالح بن أبي حمّاد قائلاً: (أبو الخير الرازي واسم أبي الخير زاذويه، لقي أبا الحسن العسكريّ عليه السلام، وكان أمره ملبساً [ملتبساً] يعرف وينكر)[١]، وكذلك استعمل ابن الغضائريّ في ترجمة حذيفة بن منصور قائلاً: (حديثه غير نقي، يروي الصحيح والسقيم، وأمره ملتبس، ويخرج شاهداً)[٢].

ومن الواضح دلالته على التردّد الناشيء من اختلاف الأمارات، وعدم إمكان الترجيح بينها، إلّا أنّ الكلام في كونه مختصّاً بوصف حال الراوي نفسه كما هو ظاهر صالح بن أبي حمّاد، أو يمكن أن يوصف بها حديثه، كما يحتمل من عبارة ابن الغضائريّ السابقة أو مذهبه أو غيره.

والظاهر إمكان استعمالها في غير حال الراوي، وعدم الاختصاص بمن تردّد حاله وتعارضت أمارات المدح والذمّ فيه.

ويشهد لذلك ما ذكره النجاشيّ في ترجمة عمرو بن شمر قائلاً: (أبو عبد الله الجعفيّ عربيّ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام ضعيف جدّاً، زيد أحاديث في كتاب جابر الجعفيّ ينسب بعضها إليه، والأمر ملبّس)[٣]، حيث إنّ التردّد في نسبة زيادة الأحاديث له، لا في حاله لتصريحه بالضعف قبلاً، فيمكن الاعتماد على القرائن في

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٥٢٦.

(٢) رجال ابن الغضائريّ: ص٥٠.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٧٦٥.

تحديد متعلّق الوصف.

نعم، يبقى الكلام في دلالته على الضعف حال رجوعه إلى الراوي، وقد اختار المحقّق التستريّ دلالته على الضعف، كما صرّح في ترجمة صالح بن أبي حمّاد قائلاً: (ثمّ الأمر فيه ملتبس من تضعيف النجاشيّ)[١].

ولكن الصحيح هو ما تقدّم من أنّ الظاهر من العبارة هو التردّد وعدم إحراز الوثاقة كما ذهب إليه العلّامة قائلاً: (والمعتمد عندي التوقّف فيه لتردّد النجاشيّ وتضعيف ابن الغضائريّ)[٢].

الثامن: يعرف وينكر

تكرّر هذا الاستعمال على لسان علماء الرجال ومنهم المصنّف ﵀، حيث استعمله على نحوين.

النحو الأوّل: استعمل في وصف أحاديث بعض الرجال.

منهم: أحمد بن هلال العبرتائيّ قائلاً: (صالح الرواية يعرف منها وينكر)[٣].

ومنهم عبد الرحمن بن أحمد بن نهيك قائلاً: (كوفيّ الأصل، لم يكن في الحديث بذاك يعرف منه وينكر)[٤].

ومنهم عمر بن توبة، قائلاً: (أبو يحيى الصنعانيّ في حديثه بعض الشيء يعرف

---

(١) قاموس الرجال: ٥/ ٤٥١.

(٢) خلاصة الأقوال: ٣٦٠.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٩٩.

(٤) المصدر السابق: ٦٢٤.

منه وينكر)[١].

ويراد من هذا روايته بعض الأحاديث المنكرة (تارة) والمقبولة (أخرى)، من غير تعرّض فيها لحال الراوي.

النحو الثاني: استعمل في وصف الراوي، كما ورد في ترجمة بكر بن عبد الله، حيث قال: (بن حبيب المزنيّ، يعرف منه وينكر، يسكن الريّ)[٢] حيث يظهر منه عود الضمير للراوي لا المروي، وكذلك ما ورد في ترجمة سعد بن طريف حيث قال (الحنظليّ مولاهم، الأسكاف، كوفيّ، يعرف وينكر)[٣]، وغيره من الموارد[٤].

وفي دلالة هذا ثلاثة احتمالات:

الأوّل: وصف للحديث، وهو المحكي عن المشهور، وقد صرّح به الوحيد البهبهانيّ ﷺ في ترجمة محمّد بن حسان الرازيّ قائلاً: (الظاهر أنّ مراده حاله بالنسبة إلى روايته، بل لا شبهة في أنّه ليس المراد أعماله واعتقاده؛ إذ جلّ الفسّاق سيّء العقيدة، بل كلّهم ليس جميع أعمالهم فسقاً وجميع عقايدهم باطلاً، فتأمّل)[٥]، بمعنى أنّ حديثه يؤخذ به إذا كان معه أمارات الوثوق وينكر عند تجرّده عنها.

الثاني: وصف للرواية دون الحديث، بمعنى إذا روى مسنداً إلى الثقات فمعروف وحسن، وإذا روى عن الضعفاء أو مرسلاً فمنكر، وفي هذا دلالة على

---

(١) المصدر السابق: ٧٥٣.

(٢) المصدر السابق: ٢٧٧.

(٣) المصدر السابق: ٤٦٨.

(٤) المصدر السابق: ٦٩، ٥٢٦، ٧٤٠، ٩٠٣.

(٥) تعليقة على منهج المقال: ٣٠٥.

حسنه في نفسه[١].

الثالث: وصف للراوي نفسه، بمعنى كونه مورداً للخلاف، وتتعارض فيه أمارات الوثاقة والضعف.

وهذا أضعف الاحتمالات، فلا يعبّر عمّن تعارضت فيه أمارات الوثاقة والضعف بهذا؛ لما تقدّم من كون هذا وصف لمن كان أمره ملتبساً.

ويشهد لذلك ما ورد في ترجمة صالح بن أبي حمّاد: (وكان أمره ملتبساً يعرف وينكر)، حيث يظهر منه اختلاف الوصفين، فالالتباس وصف للراوي، والمعرفة والإنكار وصف لحديثه.

وأمّا الاحتمال الثاني فغير صحيح؛ لمنافاته ما يظهر من ترجمة أحمد بن هلال العبرتائيّ، حيث قال: (صالح الرواية، يعرف منها وينكر)، فإنّه حيث يظهر منه أنّ الصلاح في إسناده عن غير الضعيف والمرسل، ومن المعرفة والإنكار هو روايته الأحاديث المنكرة.

وما يظهر من ترجمة محمّد بن حسان الرازيّ، حيث قال: (أبو عبد الله الزينبيّ، يعرف وينكر، بين بين، يروي عن الضعفاء كثيراً)[٢]، فمن كان كثير الرواية عن الضعفاء لا يكون بين بين، بل ينعت على لسانهم بالضعف كما تكرّر في كتبهم.

فالصحيح هو الاحتمال الأوّل كما فهمه المشهور.

ولكن وقع الكلام في دلالة هذين النحوين على ضعف الراوي وعدمه،

---

(١) روضة المتقين: ١٤/ ٥٥.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٩٠٣.

والظاهر من العلّامة المامقانيّ[١] دلالته على الطعن فيه؛ لأنّ لازمه عدم الاعتماد على الراوي نفسه وإنّما يكون على القرائن.

والصحيح عدم دلالته على ضعف الراوي، وإنّما يراد روايته بعض الأحاديث المنكرة، وهذا لا يدلّ على ضعفه في نفسه، وهو مختار الوحيد البهبهانيّ[٢]، والمحقّق التستريّ[٣]، والسيّد الخوئيّ[٤].

التاسع: علواً في الوقت.

استعمل النجاشيّ هذا في وصف بعض من ترجم لهم، وهم: إسحاق بن الحسن ابن بكران قائلاً: (كثير السماع، ضعيف في مذهبه، رأيته بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكلينيّ عنه، وكان في هذا الوقت علواً، فلم أسمع منه شيئاً، له كتاب الردّ على الغلاة وكتاب نفي السهو عن النبي ﷺ...)[٥].

وكذلك أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون قائلاً: (وكان قد لقي أبا الحسن عليّ بن محمّد القرشيّ المعروف بابن الزبير، وكان علواً في الوقت)[٦].

وقد وقع الكلام في لفظ هذه العبارة ومعناها، فقد ورد في بعض نسخ الكتاب

---

(١) يلاحظ: مقباس الهداية: ٢/ ٤٢.

(٢) يلاحظ: تعليقة على منهج المقال: ٣٠٥.

(٣) يلاحظ: قاموس الرجال: ٢/ ٣٧٢.

(٤) يلاحظ: معجم رجال الحديث: ١٥/ ٢١٢.

(٥) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ١٧٨.

(٦) المصدر السابق: ٢١١.

إبدال العين المهملة بالغين المعجمة كما يظهر من نسخة الوحيد البهبهانيّ[١]، وهو ما حكاه الشيخ يوسف البحرانيّ عن الشيخ عبد النبيّ الجزائريّ[٢].

وقد فسّرت هذه العبارة بناءً على ثبوت العين المهملة بتفسيرات:

منها: كونه أعلى مشايخ الوقت سنداً لعلوّ طبقته[٣].

ومنها: كونه في غاية الفضل والعلم والثقة والجلالة في وقته وأوانه.

وفسّرت بناءً على ثبوت الغين المعجمة بتفسيرين:

الأوّل: الغلو، كما يظهر من الوحيد البهبهانيّ في ترجمة إسحاق بن الحسن، حيث قال: (فيه إشعار بعدم غلوّه؛ للإشارة لكتابه الردّ على الغلاة، ويمكن أن يكون حكمه بالغلوّ من كتابه في نفي السهو عن النبيّ ﷺ، فإنّ الظاهر من معظم الفقهاء عدّهم نفي السهو عنهم وأمثال ذلك من الغلوّ، كما يظهر من الفقيه، فحينئذ لا يبقى وثوق في الحكم بالغلوّ)[٤].

الثاني: ما ذكر في كتب اللغة من بداية الشباب وعنفوانه[٥]، وقال في القاموس[٦]: (وفي حديث عليّ عليه السلام شموخ أنفه وسموّ غلوائه، غلواء الشباب: أوّله وسرعته)، والمراد منه هنا شبابه وعدم كماله وكان من طريقتهم تجنّب الرواية عنهم.

---

(١) يلاحظ: تعليقة على منهج المقال: رقم ٢١٣.

(٢) يلاحظ: لؤلؤة البحرين: ٤٠٠.

(٣) يلاحظ: الفوائد الرجاليّة: ٢/ ١٢.

(٤) تعليقة على منهج المقال: رقم ٢١٣.

(٥) يلاحظ: الصحاح: ٦/ ٢٤٤٩.

(٦) لسان العرب: ١٥/ ١٣٣.

والظاهر أنّ الصحيح هو ثبوت الغين المعجمة ودقّة التفسير الثاني منه، لمنافاة المعاني التي ذكرت لتفسير الكلمة ـ بناءً على ثبوت العين المهملة ـ مع عدم السماع عنه، كما في ترجمة إسحاق بن الحسن، حيث قال: (فلم أسمع منه شيئاً).

وما قيل من أنّ سبب عدم السماع منه هو ضعف مذهبه، ينافي ظاهر الكلام بالإضافة إلى أنّ ضعف المذهب لا يمنع السماع كما عرف عن الأصحاب سماعهم من عليّ بن الحسن بن فضّال مع كونه فطحيّاً[١].

وأمّا ما ذكر من تعيّن المراد من الكلمة بالغلوّ فغير صحيح أيضاً، كما يظهر من ترجمة إسحاق بن الحسن المتقدّمة، حيث ذكر فيها تأليفه لكتاب الردّ على الغلاة.

العاشر: لا بأس به

استعمل علماء الرجال هذا اللفظ في وصف بعض من ترجم لهم، وقد جاء في كتاب النجاشيّ بنحوين:

(فتارة) يكون مسبوقاً بكلمة (ثقة)، كما في ترجمة إبراهيم بن صالح الأنماطي وحفص بن سالم[٢].

و(أخرى) مطلقاً، كما في ترجمة خضر بن عيسى وسهل بن أحمد، وعليّ بن حسّان الواسطيّ وهلال بن ابراهيم[٣].

وقد اختلف في دلالة نفي البأس على التوثيق أو المدح وعدمه إلى أقوال نذكر

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٦٧٦.

(٢) المصدر السابق: ١٣، ٣٤٧.

(٣) يلاحظ: المصدر السابق: ٤٠١، ٤٩٣، ٧٢٦، ١١٨٦.

منها:

١ ـ قريب من الخيّر لكن لا يدل على الثقة، بل من المشهور أنّ نفي البأس، يفيد البأس، وهو مختار الشهيد الثاني (طاب ثراه).

٢ ـ إفادته للتوثيق الموجب لإطلاق اسم الصحيح عليه، وهو مختار الميرزا الاسترآبادي في متوسطه[١]، ومختار السيّد الداماد[٢]؛ لتضمّنه لنفي البأس على العموم أي لا بأس به بوجه من الوجوه، ويؤيّد بما ورد في ترجمة حفص بن سالم: (ثقة، لا بأس به)[٣].

٣ ـ إفادته للمدح المعتدّ به الموجب لحسن من كان صحيح العقيدة، وهو المستظهر من العلّامة في الخلاصة والسيّد الأعرجيّ الكاظميّ[٤].

أمّا القول الأوّل فإن كان المراد نفي دلالته على المدح وإثبات البأس، فبعيد عن العرف.

وأمّا القول الثاني فيجاب بأنّه صحيح إنّ المعنى اللغويّ ظاهر في التوثيق؛ لظهور النكرة المنفيّة في العموم إلّا أنّ الكلام يقع في المعنى عرفاً مع ملاحظة القرائن، والذي يظهر منه هو القول الثالث، وهو المدح النافع في اعتبار الخبر.

وما استشهد به من ترجمة حفص بن سالم فغير تامّ؛ لأنّ الكلام ليس في المثال ونحوه ممّا كان مسبوقاً بالوصف كقولنا (عالم لا بأس به) أو (شاعر لا بأس به)، بل

---

(١) يلاحظ: فوائد الوحيد في بداية منهج المقال: ١/ ١١٥.

(٢) يلاحظ: الرواشح السماويّة: ٦٠.

(٣) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٤٧.

(٤) يلاحظ: عدّة الرجال: ١/ ١٢٣.

فيما إذا جاء مطلقاً، كما في ترجمة خضر بن عيسى، وسهل بن أحمد، وعليّ بن حسّان الواسطيّ، وهلال بن ابراهيم، ومثل هذا يدلّ عرفاً أنّه ليس بذلك الكمال، ومقصود المادح مجرّد دفع البأس، وعلى هذا قد يحمل قول الشهيد الثاني من كون نفي البأس بأساً.

الحادي عشر: وجه

الوجه لغة: هو الجارحة، ومن معانيه مستقبل كلّ شي. وعرفاً الظاهر منه هو المتقدّم الذي به يتوجّه ولا يقع النظر إلّا عليه ولا تعرف إلّا به.

وما اختاره التقيّ المجلسيّ ﵀ من ظهوره في (من يتوجّه إليه)، حيث قال (الظاهر أنّ قولهم (وجه) توثيق لأنّ دأب علمائنا السابقين في نقل الأخبار كانوا لا ينقلون إلّا عمّن كان في غاية الثقة ولم يكن يومئذ مال ولا جاه حتّى يتوجّهوا إليهم له بخلاف اليوم)[1]، خلاف المعنى عرفاً.

ومن الواضح أنّ الملاك في هذا التوصيف الذي ذكر الروضة هو الصدق والوثوق بالنقل، فيكون من الألفاظ الدالّة على التوثيق.

ولكن يمكن أن يقال: إنّ الملاك فيه هو الوجاهة في الرواية، وبما أنّه راوٍ فكان يعتمد عليه في روايته، وهذا لا ينافي المعنى عرفاً، بل هو الظاهر من توصيفهم للرواة.

و استعملها علماء الرجال في توصيف الرواة وأصحاب المصنّفات بنحوين:

الأوّل: يوصف به الرجل بإضافته إلى لفظ آخر، مثل: (أصحابنا) أو (الطائفة)

(١) روضة المتّقين: ١٤/ ٤٥ ط ق.

وغيرها.

الآخر: من دون إضافة إلى لفظ، كما ذكر النجاشيّ في ترجمة إدريس بن عبد الله قائلاً: (كان وجهاً)[١].

وقد استفيد من هذا اللفظ الدلالة على التوثيق كما تقدّم من التقيّ المجلسيّ ﵀، وربّما يظهر من المحقّق الداماد في الحسين بن أبي العلاء[٢]، واختاره أيضاً السيّد محسن الأعرجيّ[٣]، إلّا أنّه اختار بعض دلالته على المدح والتحسين، ومنهم العلّامة الوحيد البهبهانيّ ﵀ في فوائده قائلاً: (وعندي أنّهما يفيدان مدحاً معتداً به وأقوى من هذين قولهم: وجه من وجوه أصحابنا مثلاً)[٤].

وهناك من فرّق بين التوصيف المجرّد والمضاف، فاختار في الثاني المدح الذي يقرب من التوثيق دون الأوّل، كما ورد في المعجم، حيث قال: (إنّ توصيف شخص بأنّه كان وجهاً لا يدلّ على حسنه فضلاً عن وثاقته).

نعم، إذا وصف بأنّه كان وجهاً في أصحابنا كانت فيه دلالة على الحسن لا محالة، والفرق بين الأمرين ظاهر)[٥].

وبعد أن تبيّن المراد منه عرفاً يظهر إمكان دعوى دلالته على التحسين والمدح، من غير فرق بين النحوين إلّا من حيث قوّة الدلالة باختلاف مراتب الوجاهة، كما

---

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٥٩.

(٢) يلاحظ: اختيار معرفة الرجال: ١/ ٢٤٣.

(٣) يلاحظ: عدّة الرجال ١/ ١٢٠

(٤) منهج المقال: ١/ ١١٦.

(٥) معجم رجال الحديث: ٨/ ٢٨٨.

في قولنا: وجهاً في مدينته أو وجهاً في أهل زمانه، ومنه يظهر الدلالة في صيغة التفضيل عند قولهم فلان أوجه من فلان.

ومن الظاهر أيضاً إمكان دعوى دلالة لفظ الوجه مجرّداً على العدالة ما لم تقم قرينة على الخلاف وإن كان اللفظ عامّاً، والعامّ لا يدلّ على الخاصّ؛ لانصرافه إلى الإماميّ ظاهراً من كلماتهم، ولذا نصّ النجاشيّ في ترجمة حميد بن زياد على مذهبه قائلاً: (كان ثقة واقفاً وجهاً فيهم) لأجل أن يدفع ما يدلّ عليه اللفظ من العدالة[١].

الثاني عشر: مجهول.

وهو وصف تكرر استعماله من علماء الرجال بحقّ بعض الرواة، كما وصف النجاشيّ به عوف بن عبد الله في ترجمة سعيد بن جناح[٢].

وقد وقع فيه الكلام من جهتين:

الأولى: في معناه اصطلاحاً.

الثاني: في أفاده المدح أو الذمّ.

الجهة الأولى: فقد عُرّف بأنّه ما وجد عنوانه في كلمات علماء الرجال من غير تعرّض لأحواله وأوصافه[٣]، و يسمّى بالمجهول الفقاهتيّ.

لكنّه قد يطلق على متروك الذكر في الرجال، كما يظهر من المحقّق الشيخ حسن،

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٣٣٩.

(٢) يلاحظ: المصدر السابق: ٥١٢.

(٣) يلاحظ: توضيح المقال: ٩٢.

حيث قال: (يروي المتقدّمون من علمائنا (رضوان الله عليهم) عن جماعة من مشايخهم الذي يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم وليس لهم ذكر في كتب الرجال والبناء على الظاهر يقتضي إدخالهم في قسم المجهولين)[١]. وهو المعبّر عنه بالمهمل.

الجهة الثانية: اختار جملة من العلماء كون الجهل والإهمال في كلمات المتقدّمين يشتركان في اعتباره قادحاً، منهم الملّا عليّ الكني قائلاً: (والتصريح بكونه مجهولاً أو مهملاً في كتب المتقدّمين داخل في وصف القدح ولو بحسب الثمر)[٢].

ولكن المحقّق التستريّ خصّص الدلالة على القدح بالمجهوليّة في كلماتهم إلى عهد ما قبل الشهيد الثاني والمجلسيّ بخلاف كلمات المتأخّرين فهي أعمّ منه ومن المهمل الذي لم يذكر فيه قدح ولا مدح[٣].

وما ذكر مجرّد دعوى لتصحيح ما أشكل على تقسيم ابن داود لكتابه، حيث جعل المهمل ملحقاً بالممدوح والمجهول ملحقاً بالمجروح، حيث قال في مقدّمة الجزء الثاني: (فإنّي لمّا أنهيت الجزء الأوّل من كتاب الرجال المختصّ بالموثّقين والمهملين وجب أن أتبعه بالجزء الثاني المختصّ بالمجروحين والمجهولين)[٤].

ولا وجه لهذا التقسيم لاقتضائه كون الإهمال كالتوثيق، وجعل المجهول كالمجروح وهو غير تامّ؛ لما أشرنا إليه من تساويهما بالاعتبار.

---

(١) منتقى الجمّان: ١/ ٣٩.

(٢) توضيح المقال: ٣٠.

(٣) قاموس الرجال: ١/ ٤٤.

(٤) رجال ابن داود: ٢٢٥.

فإذا حصلت أمارات الوثاقة لدى الفقيه من طريق آخر أمكن له الاعتماد من غير تناف بينها وبين توصيفه بالجهل، كما يظهر من السيّد الخوئيّ ﵀ في غير مورد[١].

(١) تنقيح العروة الوثقى كتاب الصلاة: ١/ ٢٤٤، مستند الناسك: ١/ ٨٢.

المصادر

١. الاحتجاج، الشيخ أبو منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسيّ قدس سره (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: السيّد محمّد باقر الخرسان، طبع ونشر: دار النعمان للطباعة والنشر ـ النجف الأشرف، سنة الطبع: ١٣٨٦هـ.
٢. اختيار معرفة الرجال المشهور بـ(رجال الكشّيّ)، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ قدس سره (ت٤٦٠هـ) تحقيق: محمّد تقي فاضل المبيديّ، أبو الفضل الموسويان، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ.
٣. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الشيخ المفيد أبو عبد الله محمّد بن محمّد ابن النعمان العكبريّ البغداديّ قدس سره (ت٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ط الثانية، ١٤١٤هـ.
٤. الاستبصار في ما اختلف من الأخبار، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ قدس سره (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة ـ طهران، المطبعة: خورشيد، ط الرابعة، ١٣٦٣ش.
٥. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، الشيخ محمّد بن الحسن بن الشهيد الثّاني قدس سره (ت١٠٣٠هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
٦. أصول علم الرجال بين النّظريّة والتطبيق، تقرير أبحاث الشيخ مسلم الداوري، بقلم: الشيخ محمّد عليّ صالح المعلم، الناشر: مؤسّسة المحبّين للطباعة والنشر.

٧. إعلام الورى بأعلام الهدى، الشيخ أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ قدس سره (ت٥٤٨هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت قدس سره لإحياء التراث، المطبعة: ستارة ـ قم، ط الأولى، ١٤١٧ه
٨. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، الشيخ محمّد باقر المجلسيّ قدس سره (ت١١١١هـ)، الناشر: مؤسّسة الوفاء ـ بيروت، ط الثانية، ١٤٠٣هـ.
٩. بحوث في علم الرجال، الشيخ محمّد آصف المحسنيّ، المطبعة: طاووس بهشت، ط الرابعة.
١٠. بحوث في فقه الرجال، العلّامة السيد علي الفانيّ الأصفهاني قدس سره، تقرير: السيّد عليّ حسين مكي العامليّ، نشر: مؤسّسة العروة الوثقى.
١١. بحوث في مباني علم الرجال، تقرير لأبحاث الشيخ محمّد السند البحرانيّ، بقلم: محمّد صالح التبريزي، الناشر: مكتبة فدك.
١٢. تاريخ بغداد، أحمد بن عليّ بن ثابت المشهور بـ(الخطيب البغداديّ) (ت٤٦٢هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلاميّ، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٣. تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم عليّ بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعيّ المشهور بـ(ابن عساكر) (٥٧١)، تحقيق: عليّ شيري، طبع ونشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، سنة الطبع: ١٤١٥هـ.
١٤. التحرير الطاووسيّ المستخرج من كتاب حلّ الاشكال، الشيخ حسن بن زين الدين قدس سره (ت١٠١١هـ)، تحقيق: فاضل الجواهريّ.
١٥. تقريب التهذيب، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ط الثانية، ١٤١٥هـ.

١٦. تكملة الرجال، العلّامة الشيخ عبد النبيّ الكاظميّ قدس سره (ت١٢٥٦هـ)، تحقيق: السّيد محمّد صادق بحر العلوم، الناشر: أنوار الهدى.
١٧. تنقيح المقال في علم الرجال، الشيخ عبد الله المامقانيّ قدس سره (ت١٣٥١هـ)، تحقيق: الشيخ محيي الدين المامقانيّ، الطبع والنشر: مؤسّسة آل البيت قدس سره لإحياء التراث.
١٨. تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ قدس سره (٤٦٠هـ)، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاريّ.
١٩. تهذيب الكمال، جمال الدين أبي الحجّاج يوسف المزيّ (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشّار عوّاد معروف، الناشر: مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ط الرابعة، ١٤٠٦هـ.
٢٠. تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرّجال، السيّد محمّد عليّ الموحّد الأبطحيّ الأصفهانيّ، ط الثانية ـ قم، ١٤١٧هـ.
٢١. توضيح المقال في علم الرجال، الملّا عليّ كني قدس سره (ت١٣٠٦هـ)، تحقيق: محمّد حسين مولويّ، الناشر: دار الحديث، المطبعة: سرور، ط الأولى، ١٤٢١هـ.
٢٢. حاوي الأقوال في معرفة الرجال، الشيخ عبد النبيّ بن سعد الجزائريّ قدس سره (١٠٢١هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة الهداية لإحياء التراث، ط الأولى، ١٣١٨هـ.
٢٣. خاتمة مستدرك الوسائل، الشيخ حسين النوريّ الطبرسيّ قدس سره (ت١٣٢٠هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المطبعة: ستارة ـ قم، ط الأولى، ١٤١٥.
٢٤. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلّامة الحلّيّ أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسديّ قدس سره (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيّوميّ، الناشر: مؤسّسة

الفقاهة.

٢٥. الدراية، الشهيد السعيد زين الدين العامليّ المشهور بـ(الشهيد الثاني) قدس سره (ت٩٦٥هـ)، مطبعة النعمان.

٢٦. ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، المحقّق الشيخ محمّد باقر السبزواريّ قدس سره (١٠٩٠هـ)، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٢٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ قدس سره (ت١٣٨٩هـ)، الناشر: دار الأضواء ـ بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٣.

٢٨. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، الشيخ محمّد بن جمال الدين مكّي العامليّ الجزينيّ المشهور بـ(الشهيد الأوّل) قدس سره (ت٧٨٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم، المطبعة: ستارة ـ قم، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٩. رجال ابن داود، الشيخ تقيّ الدين الحسن بن عليّ بن داود الحلّيّ قدس سره (ت٧٤٠هـ)، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، الناشر: مطبعة الحيدريّة ـ النجف الأشرف، سنة الطبع: ١٣٩٢هـ.

٣٠. رجال السيّد بحر العلوم المعروف بـ(الفوائد الرجاليّة)، السيّد محمّد المهدي بحر العلوم قدس سره (ت١٢١٢هـ)، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، السيّد حسين بحر العلوم، الناشر: مكتبة الصادق ـ طهران، المطبعة: آفتاب، ط الأولى، ١٣٦٣ش.

٣١. رجال الطوسيّ، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ قدس سره (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيّوميّ الأصفهانيّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم.

٣٢. رجال النّجاشيّ، الشيخ أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشيّ قدس سره (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: السيّد موسى الشبيريّ الزنجانيّ، طبع ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم.

٣٣. الرجال لابن الغضائريّ، أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم أبو الحسين الواسطيّ البغداديّ قدس سره (ق٥)، تحقيق: السيّد محمّد رضا الجلاليّ، المطبعة: دار الحديث.

٣٤. الرسائل الرجاليّة، أبو المعالي محمّد بن محمّد إبراهيم الكلباسيّ قدس سره (ت١٣١٥هـ)، تحقيق: محمّد حسين الدّرايتيّ، الناشر: دار الحديث.

٣٥. الرسائل الرجاليّة، السيّد محمّد باقر بن محمّد نقيّ الشفتيّ قدس سره (ت١٢٦٠هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، الناشر: مكتبة مسجد السيّد بأصفهان، ط الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٦. رسائل في دراية الحديث، إعداد: أبو الفضل حافظيان البابليّ، الناشر: مؤسّسة دار الحديث.

٣٧. الرواشح السماويّة في شرح الأحاديث الإماميّة، المير محمّد باقر الحسينيّ المرعشيّ الداماد قدس سره (ت١٠٤١هـ)، النشر: مكتبة السيّد المرعشيّ ـ قم، ١٤٠٥هـ.

٣٨. روضة المتّقين، المولى محمّد تقي المجلسيّ قدس سره (ت١٠٧٠هـ)، توثيق وتدقيق وتصحيح: قسم التحقيق في مؤسّسة دار الكتاب الإسلاميّ، الناشر: مؤسّسة دار الكتاب الإسلاميّ.

٣٩. رياض العلماء وحياض الفضلاء، الميرزا عبد الله أفندي الأصفهانيّ قدس سره (ت١١٣٠هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، الناشر: مطبعة الخيام ـ

قم، ط الأولى، ١٤٠١هـ.
٤٠. سماء المقال في علم الرجال، الشيخ أبو الهدى الكلباسيّ الأصفهانيّ قدس سره (ت١٣٥٦هـ)، تحقيق: السيّد محمّد الحسينيّ القزوينيّ، الناشر: مؤسّسة وليّ العصر عليه السلام للدراسات الإسلاميّة ـ قم، المطبعة: أمير ـ قم، ط الأولى، ١٤١٩هـ.
٤١. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: حسين الأسد، الناشر: مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ط التاسعة، ١٤١٣هـ.
٤٢. الشيخ النجاشيّ دراسة في السيرة والعقيدة، أ.د. حسن عيسى الحكيم، الناشر: الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة – مركز كربلاء للدراسات والبحوث.
٤٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطّار، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت، ط الرابعة، ١٤٠٧هـ.
٤٤. عدّة الرجال، السيّد محسن بن الحسن الحسينيّ الأعرجيّ الكاظميّ قدس سره (ت١٢٢٧هـ)، تحقيق: مؤسّسة الهداية لإحياء التراث، الناشر: إسماعيليان.
٤٥. العدّة في أصول الفقه، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ قدس سره (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد رضا الأنصاريّ القمّيّ.
٤٦. عيون أخبار الرضا، الشيخ أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القمّيّ قدس سره (ت٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: الشيخ حسين الأعلميّ، الناشر:مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات ـ بيروت، المطبعة: مطابع مؤسّسة الأعلميّ، ١٤٠٤هـ.
٤٧. الغيبة، الشيخ أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب المشهور بـ(ابن أبي زينب النعمانيّ) قدس سره (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ فارس حسّون، الناشر: أنور

الهدى، المطبعة: مهر ـ قم، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.
٤٨. الغيبة، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ قدس سره (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهرانيّ، الشيخ عليّ أحمد ناصح، المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة ـ قم، ط الأولى، ١٤١١هـ.
٤٩. الفهرست، أبو الفرج محمّد بن إسحاق المشهور بـ(ابن النديم) (ت٤٣٨)، المحقّق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت ـ لبنان، ط الثانية، ١٤١٧.
٥٠. الفهرست، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ قدس سره (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيّوميّ، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة.
٥١. الفوائد الرجاليّة، العلّامة محمّد باقر بن محمّد المشهور بـ(الوحيد البهبهانيّ) قدس سره (ت١٢٠٥)، الناشر: مركز النشر الإسلاميّ.
٥٢. الفوائد الرجاليّة، محمّد إسماعيل بن الحسين بن محمّد رضا المازندرانيّ الخواجوئيّ قدس سره (ت١١٧٣هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، طبع ونشر: مؤسّسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضويّة المقدّسة.
٥٣. قاموس الرجال، الشيخ محمّد تقي التستريّ، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم.
٥٤. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمّد بن يعقوب المشهور بـ(الفيروز آباديّ) (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسيّ، الناشر: مؤسّسة الرسالة، ١٤٢٦هـ.
٥٥. قبسات في علم الرجال: السيّد محمّد رضا السيستانيّ، بقلم: السيّد محمّد البكّاء، نسخة أوّليّة محدودة التّداول.
٥٦. القواعد والفوائد، الشيخ محمّد بن مكّي العامليّ المشهور بـ(الشهيد الأوّل) قدس سره

(ت٧٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور السيّد عبد الهادي الحكيم، الناشر: مكتبة المفيد.
٥٧. القوانين المحكمة في الأصول المتقنة، الميرزا أبو القاسم القمّيّ قدس سره (ت١٢٣١هـ)، تحقيق: السيد رضا حسين صبح، المطبعة: دار المحجّة البيضاء.
٥٨. الكافي، الشيخ أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ الرازيّ قدس سره (ت٣٢٩هـ)، تحقيق: قسم إحياء التراث، المطبعة: دار الهدى.
٥٩. الكامل في التاريخ، عزّ الدين أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم المشهور بـ(ابن الأثير) (ت٦٣٠هـ)، طبع ونشر: دار صادر للطباعة والنشر ـ بيروت، سنة الطبع: ١٣٨٦هـ.
٦٠. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزوميّ، الدكتور إبراهيم السامرّائيّ، الناشر: مؤسّسة دار الهجرة ـ قم، ط الثانية، ١٤٠٩.
٦١. كلّيّات في علم الرجال، الشيخ جعفر السبحانيّ، الناشر: مؤسّسة النشر التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم.
٦٢. كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القمّيّ قدس سره (ت٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم، سنة الطبع: ١٤٠٥هـ.
٦٣. لسان الميزان، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن عليّ المشهور بـ(ابن حجر العسقلانيّ) (ت٨٥٢هـ)، الناشر: مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات ـ بيروت، ط الثانية، ١٣٩٠هـ.
٦٤. لؤلؤة البحرين، الشيخ يوسف بن أحمد البحرانيّ قدس سره (ت١١٨٦هـ)، تحقيق: السيّد

محمّد صادق بحر العلوم، ط الأولى.
٦٥. مباحث الأصول، تقرير لأبحاث السيّد محمّد باقر الصدر قدس سره، بقلم: السيّد كاظم الحسينيّ الحائريّ، الناشر: دار البشير.
٦٦. مجمع الرجال الحاوي لذكر المترجمين في الأصول الخمسة الرجاليّة، الشيخ العلّامة زكي الدين بن شرف الدين علي بن محمود بن شرف الدين عليّ القهبانيّ قدس سره، تحقيق: السيّد ضياء الدين الأصفهاني، طبع بأصفهان سنة ١٣٨٤هـ.
٦٧. مجمع الفائدة والبرهان، المولى أحمد بن محمّد المشهور بـ(المقدّس الأردبيليّ) قدس سره (ت٩٩٣هـ)، تحقيق: الحاج آغا مجتبى العراقيّ، الشيخ علي پناه الأشتهارديّ، الحاج آغا حسين اليزديّ الأصفهانيّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم.
٦٨. المحاسن، الشيخ أبو أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ قدس سره (ت٢٧٤هـ)، تحقيق: السيّد جلال الدين الحسينيّ، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة ـ طهران، سنة الطبع: ١٣٧٠هـ.
٦٩. مدارك الأحكام: السيّد محمّد بن عليّ الموسويّ العامليّ قدس سره (ت١٠٠٩هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ مشهد المقدّسة، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام ـ قم، المطبعة: مهر ـ قم، ط الأولى، ١٤١٠هـ.
٧٠. مستمسك العروة الوثقى، السيّد محسن الطباطبائيّ الحكيم قدس سره (ت١٣٩٠هـ)، الناشر: مؤسّسة التاريخ العربيّ.
٧١. مستند الناسك في شرح المناسك، تقرير لأبحاث السيّد أبو القاسم الخوئيّ قدس سره، بقلم: الشيخ مرتضى البروجرديّ قدس سره، الناشر: مؤسّسة السيّد الخوئيّ.

٧٢. مشايخ الثقات، الشيخ غلام رضا عرفانيان، المطبعة: العلميّة ـ قم، ط الثانية.
٧٣. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين الملقّب بـ(مجمع النورين ومطلع النيّرين)، الشيخ البهائيّ محمّد بن الحسين الحارثيّ العامليّ قدس سره (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، الناشر: مكتبة بصيرتي ـ قم.
٧٤. مشيخة النجاشيّ، الشيخ محمود درياب، المطبعة: مهر ـ قم، ط الأولى.
٧٥. مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال، الشيخ محمّد بن محسن الرازي المشهور بـ(آغا بزرك الطهرانيّ) قدس سره (ت١٣٨٩هـ)، طبع ونشر: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.
٧٦. معارج الأصول: المحقّق الحلّيّ أبو القاسم جعفر بن الحسن قدس سره (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: السيد محمّد حسين الرضويّ الكشميريّ.
٧٧. معالم العلماء، الشيخ أبو عبد الله محمّد عليّ ابن شهر آشوب المازندرانيّ قدس سره (ت٥٨٨هـ)، مقدّمة بقلم: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، الناشر: المطبعة الحيدريّة، ط الأولى، ١٩٦١م.
٧٨. المعتبر في شرح المختصر، المحقّق الحلّيّ أبو القاسم جعفر بن الحسن قدس سره (٦٧٦هـ)، مؤسّسة التاريخ العربيّ.
٧٩. المعتمد في شرح المناسك، تقرير لأبحاث السيّد الخوئيّ قدس سره، بقلم: السيّد محمّد رضا الموسويّ الخلخاليّ قدس سره (ت١٤١١هـ)، الناشر: مؤسّسة الإمام الخوئيّ.
٨٠. معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم الخوئيّ قدس سره (ت١٤١٣هـ)، المطبعة: الآداب ـ النجف الأشرف، ط الثانية، ١٣٩٨هـ.
٨١. معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، الشيخ شمس الدين أبو الحسن سليمان بن

عبد الله الماحوزيّ البحرانيّ قدس سره (ت١١٢١هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، الناشر: المحقق العويناتيّ، ط الأولى، ١٤١٢هـ.

٨٢. مقباس الهداية في علم الدراية: الشيخ عبد الله المامقانيّ قدس سره (ت١٣٥١هـ)، تحقيق: محمّد رضا المامقانيّ، الناشر: دليل ما.

٨٣. ملاذ الأخبار، الشيخ محمّد باقر المجلسيّ قدس سره (ت١١١١هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، الناشر: مكتبة آية الله المرعشيّ ـ قم، المطبعة: مطبعة الخيام ـ قم، ١٤٠٦هـ.

٨٤. من لا يحضره الفقيه، الشيخ محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ قدس سره (ت٣٨١هـ)، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة.

٨٥. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: الشيخ حسن بن زين الدين قدس سره (ت١٠١١)، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين ـ قم.

٨٦. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، ميرزا محمّد بن عليّ الأسترآباديّ قدس سره (ت١٠٢٨هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٨٧. موسوعة الإمام الخوئيّ، السيّد أبو القاسم الخوئيّ قدس سره (ت١٤١٣هـ)، المطبعة: مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئيّ.

٨٨. نهاية الدراية في شرح الوجيزة للشيخ البهائيّ، السيّد حسن الصدر قدس سره (ت١٣٥٤هـ)، تحقيق: الشيخ ماجد الغرباويّ، الناشر: نشر المشعر.

٨٩. هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين، الشيخ محمّد أمين بن محمّد عليّ الكاظميّ قدس سره، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، الناشر: مكتبة السيّد المرعشيّ.

٩٠. الوافي، الشيخ محمّد بن محسن المشهور بـ(الفيض الكاشانيّ) قدس سره (ت١٠٩١هـ)،

تحقيق: السيّد ضياء الدين الحسينيّ الأصفهانيّ، الناشر: مكتبة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام العامّة ـ أصفهان، المطبعة: أفست نشاط ـ أصفهان، ط الأولى، ١٤٠٦هـ.

٩١. الوجيزة، الشيخ محمّد بن الحسين بهاء الدين العامليّ قدس سره (ت١٠٣١هـ)، من مخطوطات موقع مركز الفقيه العامليّ لإحياء التراث.

٩٢. وسائل الشيعة، الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ قدس سره (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

الفهرس

المقدّمة ٩
التمهيد ١١
الفصل الأوّل: حياة الشيخ النجاشيّ. ٢١
تشخيص اسمه وأسرته ٢٣
كنيته ٢٧
ولادته ووفاته ٢٨
الفصل الثاني: التعريف بالكتاب. ٣١
نسخ الكتاب واختلافها والترجيح بينها. ٣٣
الصحيح في اسم الكتاب. ٤٢
سبب التأليف. ٤٦
ترتيب الكتاب. ٥٦
كلام في آخر باب من الكتاب (الكنى). ٥٨
الفصل الثالث: النجاشيّ وكتابه فهرست أسماء مصنّفي الشيعة. ٦١
الملاك في توثيقات وتضعيفات النجاشيّ. ٦٧
مناقشة ما استُشهد به على مبنى الحدسية. ٧٣
ملاكات التضعيف عند القمّيّين. ٧٨
إزاحة وهم. ٨٧

الفصل الرابع: أخطاء في كتاب النجاشيّ. ١٠٣
الفصل الخامس: مشيخة النجاشيّ. ١٢٥
النجاشيّ لا يروي إلّا عن ثقة. ١٢٧
مراسيل الشيخ النجاشيّ. ١٣٥
تعيين العدد والجماعات التي يروي عنها النجاشيّ. ١٣٧
مشايخ النجاشيّ. ١٤٢
بعض المشايخ بين النفي والإثبات. ١٥١
الفصل السادس: مصادر النجاشيّ. ١٦١
القسم الأوّل: كتب أصحابنا الاماميّة. ١٦٥
القسم الثاني: كتب غير الاماميّة. ١٧٥
اعتبار أحكام المخالفين في الرجال. ١٨٠
النجاشيّ وطرقه الى مصنّفات مترجَميه. ١٨٣
الفصل السابع: آداب النجاشيّ في نقل الكلمات. ١٩٥
القسم الأوّل: الإهمال. ١٩٧
الأول: إهمال بعض ما ذكر في الرجال من أقوال. ١٩٨
توثيقات الشيخ المفيد. ٢٠٦
الثاني: إهمال وتوثيق وتضعيف بعض الرجال. ٢١٠
الثالث: إهمال المذهب هل يدل على حسن الاعتقاد. ٢١٥
الرابع: إهمال ذكر روايته عن الإمام عليه السلام. ٢٢٢

الخامس: إهمال النجاشي لوصف بعض الطرق. ٢٢٤
السادس: إهمال التعرض إلى مصدر الترجمة والإهمال في الأخرى. ٢٣٠
السابع: إهمال ذكر بعض المصنّفات. ٢٣١
القسم الثاني: التكرار. ٢٣٢
الأول: تكرر الأوصاف. ٢٣٣
الثاني: تكرر العنوان. ٢٣٧
الفصل الثامن: التعارض. ٢٤٣
الأول: تعارض كلام النجاشيّ مع كلام الشيخ الطوسيّ. ٢٤٥
الثاني: تعارض كلام النجاشيّ مع كلام الكشيّ في اختيار الرجال. ٢٧٠
تعريف الأضبطيّة. ٢٧١
الثالث: تعارض كلام النجاشيّ مع كلام بعض القدماء. ٢٨١
الرابع: تعارض كلام النجاشيّ مع بعض أحاديث المعصومين عليهم السلام. ٢٨٣
الفصل التاسع: تعداد من لم يفرِد لهم عنواناً. ٢٩١
القسم الأوّل: الذين ذكر له وصف تعديل أو جرح. ٢٩٣
القسم الثاني: الذين نصّ على روايتهم للحديث. ٣١٠
الفصل العاشر: اصطلاحات. ٣١٩
الأوّل: أوصاف لكتب الأصحاب. ٣٢١
١ ـ الكتاب. ٣٢١
٢ ـ الأصل. ٣٢٢
عدد الأصول ٣٢٤

القسم الأوّل: الأصول الحديثيّة بين النفي والإثبات. ٣٢٧
القسم الثاني: التردّد بين الأصل والنوادر. ٣٢٩
٣ ـ النوادر. ٣٣٢
٤ ـ المصنّف. ٣٣٥
الثاني: تكرار لفظة (الثقة). ٣٣٦
الثالث: من ألفاظ التعديل لفظة ثقة. ٣٣٩
الرابع: كلمة المولى. ٣٤٣
الخامس: التخليط. ٣٤٥
السادس: الاضطراب. ٣٥٠
السابع: أمره ملتبس. ٣٥٧
الثامن: يعرف وينكر. ٣٥٨
التاسع: علواً في الوقت. ٣٦١
العاشر: لا بأس به. ٣٦٣
الحادي عشر: وجه. ٣٦٥
الثاني عشر: مجهول. ٣٦٧
المصادر ٣٧١
الفهرس ٣٨٥